


مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (١١٩)

اللوبي الخليجي ـ العربي في أمريكا

بين الطموح والواقع(*)

الدكتورة دانية قليلات الخطيب

ترجمة: د. محمد شيا

(*) في الأصل أطروحة قدمت باللغة الإنكليزية لنيل شهادة الدكتوراه في السياسة، وقد نوقشت وأجيزت من جامعة إكستر، كلية العلوم السياسية عام ٢٠١٤، تحت إشراف الدكتور العربي صديقي والدكتور دانيال ستيفنز.

اللوبي الخليجي ـ العربي
في أمريكا
بين الطموح والواقع

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الخطيب، دانية قليلات

اللوبي الخليجي ـ العربي في أمريكا: بين الطموح والواقع/ دانية قليلات الخطيب؛ ترجمة محمد شيا.

٢٥٦ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١١٩)

ببليوغرافية: ص ٢٣٧ ـ ٢٥٠.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-724-7

١. الجماعات الضاغطة ـ الولايات المتحدة الأمريكية. ٢. العرب ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ النشاط السياسي. ٣. الولايات المتحدة الأمريكية ـ العلاقات الخارجية ـ البلدان العربية. ٤. الولايات المتحدة الأمريكية ـ العلاقات الخارجية ـ دول مجلس التعاون الخليجي. أ. شيا، محمد (مترجم). ب. العنوان. ج. السلسلة.

327.730174927

العنوان الأصلي بالإنكليزية

The Arab Lobby and the US: Factors for Success and Failure

By Dania Koleilat Khatib

(New York: Routledge, 2016).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

email: info@caus.org.lb

Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

إهداء

إلى رفيق دربي

وشريك عمري ..

.. إلى زوجي فادي

المحتويات

خلاصة الكتاب

يبقى مفهوم «اللوبي» أو جماعات الضغط مفهوماً «غامضاً» للعرب. وبالرغم من أن عدة مثقفين طرحوا الموضوع وشددوا على أهمية وجود لوبي عربي لدفع القضايا العربية، فإن أحداً منهم لم يعالج من قبل مسألة اللوبي العربي بشكل موضوعي وعلمي. وهذا هو مكمن التميز في هذا البحث.

ما هو اللوبي؟ هنا يمكن استعمال الوصف الذي وضعه كلّ من «والت» و«مارشينمر» في تعريف اللوبي الإسرائيلي. فقد عرَّف هذان العالمان اللوبي الإسرائيلي بأنه تحالف أفراد وجماعات للتأثير في السياسة الأمريكية اتجاه مصلحة إسرائيل. من هنا نستطيع أن نعرِّف اللوبي بوجود مجموعة تربطها فكرة أو مصلحة معينة، وتحاول تلك المجموعة التأثير في السياسة الأمريكية باتجاه معين[١].

يبقى السؤال من يقوم بدور «اللوبي»؟ «اللوبي» هو حقّ دستوري في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو عبارة عن حقّ المواطنين بالتظلم للحكومة من دون خشية أي عواقب. لذلك أي مجموعة من المواطنين الأمريكيين لها الحقّ بتشكيل «اللوبي». وتقوم عدة جماعات بتشكيل «اللوبي»، منها الجماعات المهنية كنقابات الأطباء والمهندسين وغيرها، أو الاتحادات العمالية ومجموعات الأعمال، كاتحاد أصحاب المصارف، أو مجموعات مدنية تحاول تمثيل شريحة من المواطنين الأمريكيين، كتلك التي تمثّل المتقاعدين أو التي تمثّل المثليين؛ فضلاً عن مجموعات لها هدف أيديولوجي، كالمجموعات المناهضة للإجهاض. وهناك مجموعات إثنية كاللوبي الإسرائيلي واللوبي اليوناني واللوبي الهندي، التي تهدف إلى تقوية علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالوطن الأصلي[٢]. على سبيل المثال نذكر دور اللوبي الهندي في إبرام المعاهدة النووية بين الهند

(١) John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy* (London: Macmillan, 2007).

(٢) Daniel J. Tichenor and Richard A. Harris, «The Development of Interest Group Politics in America: Beyond the Conceits of Modern Times,» *Annual Review of Political Science*, vol. 8 (June 2005), pp. 251-270.

والولايات المتحدة الأمريكية، ودور اللوبي اليوناني في عقد ١٠/٧ الذي ينصّ على إعطاء اليونان معونة عسكرية بقيمة سبعين بالمئة من كلّ معونة تعطى لتركيا بالرغم من أنه ليس لليونان أي قيمة استراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك مجموعات تسعى لمنع أي علاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلد الأصل، ومنها دور اللوبي الكوبي في إبقاء المقاطعة الاقتصادية على نظام كاسترو لعدة سنوات.

إنَّ أكبر مشكلة تعوق دول الخليج العربي في السعي لإنشاء لوبي أصيل أمريكي منظم قاعدته من الأمريكيين العرب هو أن مفهوم «اللوبي» غير واضح للعرب، لأن النظام العام السياسي والاجتماعي والسيكولوجي في الخليج يختلف عنه في أمريكا. ففي أمريكا الحقّ بالتظلم للحكومة هو حقّ محفوظ دستورياً وهذا يختلف عن الخليج. فبالرغم من أن في دول الخليج مجالس يلجأ إليها المواطنون للتظلم، فهذه المجالس لا تقارن بعملية الضغط في أمريكا وهي عملية منظمة لها شكل مؤسساتي.

كما أنَّ دور الجماعات يختلف بين الولايات المتحدة والخليج، فرغم أنَّ الخليج أدخل نظام الانتخابات، فالانتخابات ليست معتمدة على أموال المتبرعين كما هو في الولايات المتحدة. وبذلك فإن الجماعات ليس لديها هذا النفوذ المادي الذي تملكه الجماعات في أمريكا. كما أنَّ المجالس المنتخبة لديها سلطة محدودة، وطبيعة الجماعات تختلف بين الولايات المتحدة والخليج. فالمجتمعات في الخليج هي قبلية ويحركها الولاء أكثر من المصلحة المادية أو الأيديولوجيا.

كما أنَّ السياسة في بلدان الخليج تحاك بطريقة توافقية بينما هي في أمريكا مبنية على المواجهة، واللوبي كمفهوم مبني على المواجهة. كما أنَّ السلطة في الخليج شديدة المركزية، بينما هي متشعبة في أمريكا، فضلاً عن وجود فكرة في عقل الحاكم الخليجي هي أن أي محاولة «للتدخل» في أمريكا ستشجع أمريكا على التدخل في شؤون الخليج. ولكن هذا لا ينطبق على أمريكا، بل على العكس من ذلك، فمثلاً اللوبي الإسرائيلي في أمريكا هو الذي مكّن إسرائيل من وضع حدّ لتدخل أوباما في مسألة المستوطنات.

الأبحاث السابقة عن «اللوبي» العربي كانت تتناول محاولات الجالية العربية في الولايات المتحدة للتأثير في السياسة الأمريكية ولا تتطرق إلى محاولات الدول العربية ولا سيّما دول الخليج التأثير في السياسة الأمريكية. وقد صدر في هذا الصدد كتاب لميتشل بارد ولكن الكتاب كان من باب الدعاية ولم يلقَ استحسان النقاد لكونه تنقصه الموضوعية العلمية[٣]. وقد ألف بارد الكتاب عقب صدور كتاب **اللوبي الإسرائيلي** لوالت ومارشيتمر وهو كتاب يكشف تأثير اللوبي الإسرائيلي في السياسة الأمريكية.

---

(٣) Mitchell Bard, *The Arab Lobby: The Invisible Alliance that Undermines America's Interests in the Middle East* (London: HarperCollins, 2010).

ومن الجدير بالذكر أن عملية الضغط هي أكثر فعالية مع الأعضاء المنتخبين لأنّهم أكثر قابلية للتجاوب مع متطلبات منتخبيهم. لذلك فالكونغرس هو أكثر جزء من الحكومة الأمريكية متجاوب مع عملية الضغط. والإدارة هي التي تهيئ المزاج العام لممارسة الضغط، فبينما كانت منظمات الحقوق المدنية ناشطة في وقت كلنتون فهي خففت نشاطاتها للضغط أيام بوش وجون أشكروفت كمدع عام. كما أن وجود نظام يسمح بالتبرعات المالية للحملات الانتخابية جعل السياسيين رهناً لجماعات الضغط[٤].

اعتمد النظام العام في أمريكا ـ منذ إنشائها ـ على المجتمعات المختلفة. وهذا أمر شرحه مطولاً عالم الاجتماع الفرنسي أليكسيس دو توكفيل في كتابه عن **الديمقراطية في أمريكا**[٥]. وعادة ما يقوم شخص هو قائد مجموعة ما بتنشيط الأفراد لتحقيق هدف سياسي، وتسمَّى هذه المجموعة «مجموعة مصالح». وقد شجع النظام في أمريكا على قيام «مجموعات المصالح» لأنّه رأى فيها قنوات لتوصيل الخدمات الاجتماعية للمواطنين. كما أنَّ النظام الأمريكي الذي يعتمد على فصل السلطات أمَّن لجماعات المصالح طرقاً متشعبة للتأثير في القرار السياسي. والبيئة العامة عادة تشجع على ظهور جماعات معينة. شهدت الخمسينيّات مثلاً ظهور الجماعات العمالية، بينما شهدت السبعينيّات ظهور الجماعات الإثنية لأن وقتها كانت الفكرة العامة أنَّ الاختلافات ثروة للمجتمع ويجب المحافظة عليها.

أولاً: العرب في أمريكا

تمت هجرة العرب إلى الولايات المتحدة على عدة دفعات. أول موجة كانت من بلاد المشرق العربي وكان معظم المهاجرين من المسيحيين. وبسبب الدين المشترك والتزاوج انصهرت الموجة الأولى كلياً مع المجتمع الأمريكي. لكن بالرغم من اندماج هؤلاء بالمجتمع الأمريكي كانت هناك عدة أنشطة منها احتجاج العرب على وعد بلفور عام ١٩١٧[٦]، وكان هناك دوماً نشاط حول القضية الفلسطينية. هناك عدة نقاط مفصلية في تاريخ العرب الأمريكان، **أولها** نكسة عام ٦٧. وقد تصادفت الصحوة العربية مع ظهور حركة الحقوق المدنية، ما شجع العرب الأمريكان على التنظيم، فنشأت «الرابطة الوطنية للعرب الأمريكان» عام ١٩٧٢. النقطة المفصلية **الثانية** كانت في ١٩٧٨، وهي «فضيحة عبد الكريم»، حين تنكَّر عملاء مباحث فدرالية بهيئة شيخ من الخليج يدعى عبد الكريم وحاولوا رشوة أعضاء في الكونغرس. حينها اعتبر عضو مجلس الشيوخ أبو رزق، وهو من أصول عربية، أن هذه العملية تنطوي على عنصرية صارخة ضدّ العرب لذلك أسس اللجنة

---

(٤) Frank R. Baumgartner [et al.], *Lobbying and Policy Change: Who Wins, Who Loses, and Why* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2009).

(٥) Alexis deTocqueville, *Democracy in America*, translated by Henry Reeve (Lawrence, KS: Digireads. com, 2004).

(٦) Steven Salaita, *Arab American Literary Fictions, Cultures, and Politics*, American Literature Readings in the 21st Century (London: Palgrave Macmillan, 2007).

العربية لمكافحة التمييز العنصري وكانت تلك المؤسسات مدعومة بشكل أو بآخر من الخليج. النقطة المفصلية **الثالثة** هي حرب الخليج الأولى التي شهدت انقسامات في الجالية العربية بين مؤيد للحرب ومعارض لها. وأدى ذلك إلى انقطاع الدعم من بلدان الخليج التي رأت أنّها يمكن أنْ تدعم مؤسسات ربما تأخذ يوماً ما مواقف لا تخدمها، خاصة أنَّ الخليج كان من أشدّ أنصار حرب الخليج الأولى(٧) . النقطة المفصلية **الرابعة** هي هجمات ١١ أيلول/سبتمبر وما نتج منها من تمييز عنصري ضدّ الأمريكان من أصول عربية. شهدت هذه الفترة نشاطاً للجالية، ولكن نوعية النشاط اختلفت؛ فبينما كان النشاط السابق يتمحور حول السياسة الخارجية والقضية الفلسطينية أصبح النشاط داخلياً ويتمركز حول تمكين الجالية في أمريكا.

ثانياً: سمات الضغط العربي

لقد تمّ استنتاج السمات بعد إجراء العديد من المحاورات مع أشخاص خليجيين وأمريكان من أصل عربي وأمريكان وتفاوتت مهنهم بين دبلوماسيين ورجال دولة واختصاصيين من «اللوبيينغ» وعلاقات عامة وعلماء علوم سياسية. ونتج ذلك من خلال استعمال منهجية «Grounded Theory»(٨). فالفكرة العامة المستخلصة **أولاً** من المحاورات المتعددة هي أن الضغط الذي تقوم به بلدان الخليج ضعيف، وليست لديها أي أساس أو قاعدة شعبية تعتمد عليها؛ فقوة اللوبي الإسرائيلي تكمن في قوة الجماعات اليهودية داخل الولايات المتحدة الأمريكية ومناصرتها لإسرائيل، وكذلك اللوبيان اليوناني والأرمني وغيرهما. والملاحظة **الثانية** عن دول الخليج أنها بلا استراتيجية. وقد علق أحد المتحاورين قائلاً: ليست المشكلة في عدم وجود مجهود بقدر ما هي في عدم وجود استراتيجية موحّدة. وهذا يعكس علاقتهم بأمريكا، فكلّ دولة تبني علاقتها مع أمريكا بشكل أحادي وليس هناك توجه مشترك في هذه العلاقة. فكلّ دولة تمارس الضغط بطريقة مستقلة وتسعى للتميز في علاقتها مع أمريكا.

كما أنَّ ممارسة هذه الدول للضغط تتم بشكل تكتيكي، وذلك لحاجات معينة ولقضايا ضيقة، مثل شراء صفقة سلاح، وليس لبناء قصة أو فكرة أو صورة مستدامة. وحتّى التوظيف فهو في معظم الأحيان يكون لهدف محدد وفترة محددة. وسبب هذا التوظيف المرحلي هو عدم وجود استراتيجية شاملة توجه نشاط «الضغط». وذلك يؤثر في الصورة العامة التي تطرح من خلال الضغط، وبما أنَّ الضغط يكون لمسائل محددة فلذلك لا تكون الأفكار والمواضيع التي تطرح من خلال الضغط متناسقة. وحسب رأي أحد المحاورين فإن الطريقة الصحيحة لعملية الضغط تبدأ عموماً ببناء فكرة معينة جامعة تطرح لصناع القرار وللجمهور العام وليس بطرح أفكار متناثرة لا تكوّن موضوعاً موحّداً.

(٧) Yossi Shain, «Arab-Americans at a Crossroads,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 25, no. 3 (Spring 1996), pp. 46-59.

(٨) Kathy Charmaz, «Grounded Theory,» in: Norman K. Denzin and Yvonna S. Lincoln, eds., *Strategies of Qualitative Inquiry*, 2nd ed. (Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 2003), p. 249.

تعتمد الدول الخليجية من أجل ممارسة «اللوبيينغ» على متخصصين مهمين ومكلفين. وقال عدد من المحاورين أنَّ الخليج ينبهر بالأسماء الكبيرة ولكن الضغط الفعال لا يتطلب أسماء لامعة بقدر ما يتطلب تثقيفاً وتعليماً، وهو عملية شاملة طويلة المدى. وذكَر أحد المحاورين اللوبي الإسرائيلي أو أيباك، قائلاً إن أيباك تعمل على بناء قصة شاملة لدولة إسرائيل، وهي أن إسرائيل دولة ديمقراطية ودولة جامعة لليهود المضطهدين كما أنّها محاطة بدول معادية. هذه هي الفكرة العامة التي تتفرع منها عدة أفكار ثانوية في ما يخص المستوطنات، وحقّ إسرائيل بالدفاع عن نفسها وغيرهما. كما أشار أحد المحاورين إلى أن تقصير العرب في التواصل وإيصال الأفكار قد خلق سوء فهم في ذهن الجمهور الأمريكي كما في ذهن الساسة الأمريكان. فالعديد من الأمريكان يظنون أن باكستان هي بلد عربي. وقد شرح محاور قائلاً بالنسبة إلى أمريكا هناك في الشرق الأوسط إسرائيل ثمّ هناك الجميع في خانة واحدة، ومرد هذا التصنيف إلى ضعف الدول العربية في التواصل مع أمريكا. فليس هناك من جهة مهتمة بتثقيف أمريكا عن الوطن العربي وهذه مهمة كبيرة لم تقم بها لا الجالية العربية لا البلدان العربية. وقد أضاف أحد المحاورين، وهو سفير أمريكي سابق لدولة خليجية، قائلاً إن وزارات الإعلام مهمتها عدم الإعلام وتقتصر اهتماماتها على الحفاظ على سمعة الأسَر الحاكمة. وتكونت فكرة ثانية من مجمل المحاورات هي أن أحد أسباب ضعف «اللوبيينغ» هو بسبب عدم إدراك البلدان الخليجية أنّهم بحاجة للضغط. فالخليج يتمتع بثروة حيوية وهي النفط ولذلك فللخليج الضمانة من أمريكا بأنّها ستدافع عن أمن الخليج من باب مصلحتها الذاتية. ولذلك ليس هناك حاجة لاستعمال الضغط وللتواصل مع أمريكا من أجل استقطاب اهتمامها ورعايتها. وهذا يختلف عن إسرائيل التي هي كيان معتمد في وجوده على دعم أمريكا. وهو بحاجة على الدوام للعمل على استقطابها وللتواصل مع الفئات على مستويات مختلفة. وقد حصدت إسرائيل نتيجة مجهودها؛ فحسب استقصاء غالوب لعام ٢٠١٢ فإن ٦١ بالمئة من الأمريكان متعاطفون مع إسرائيل. كما أنَّ أحد أسباب ضعف اللوبي العربي هو كون العرب يتكلون بشكل أوّلي على العلاقات الدبلوماسية. على العكس من إسرائيل التي تتكل على عملية الضغط بحيث توجه هذه الأخيرة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

كما أظهرت المحاورات العديدة التي أجراها هذا البحث عدم قدرة الأمريكان على التفريق بين عربي ومسلم، وقد علق أستاذ بالقول إنَّ الأمريكان يشملون العرب مع كلّ الفئات الأصولية، فالعرب هم الوهابيون والجهاديون والسلفيون... إلخ.

وبرأي أحد المحاورين فإن هدف الخليج الأوّل من توظيف الاختصاصيين هو تأمين لقاءات مع صناع القرار وليس بناء فكرة معينة عامة. هذا المنظور القصير المدى غير فعال في أمريكا؛ فالوصول إلى سياسي معين في مركز القرار لا يعني بالضرورة إتمام المصالح. فالسياسي محاسَب، خاصة الكونغرس، أمام جمهوره وأمام أجهزة أخرى من الدولة. لذلك فالعلاقة الشخصية مع السياسي لا تضمن أنّه سيتخذ قراراً معيناً بما يتوافق مع مصلحة الخليج. أما إذا بنت بلدان

الخليج فكرة معينة مقنعة للجمهور العام فهذا سيحفز السياسيين على مجاراة الخليج. كما تفتقر بلدان الخليج إلى أي دعم أمريكي أصيل، أي دعم قاعدة شعبية داخل أمريكا. ولا تقوم دول الخليج بأي مجهود لاستقطاب الجاليات العربية. فلقد أبعدت بلدان الخليج نفسها عن المنظمات العربية، على عكس إسرائيل التي تستمد شرعيتها من دعم المنظمات اليهودية الأمريكية لها، والتي تسعى دوماً للتقرب من الجالية اليهودية. وهناك العديد من المؤسسات التي تنظم رحلات للشباب اليهودي الأمريكي لزيارة إسرائيل وقضاء وقت في كيبوتز. وتفضّل دول الخليج توظيف اليهود لظنها أنهم أكثر نفوذاً بالرغم من علمها بعدم تعاطف هؤلاء مع دول الخليج أو العرب إجمالاً. كما تقوم دول الخليج في كثير من الأحيان وراء الكواليس بعرض مسائلها على اللوبي الإسرائيلي لاتّقاء معارضته.

يوجد اختلاف في الآراء بين الذين يعتبرون أنَّ الضغط فعّال والذين يعتبرونه غير فعّال. الذين يعتبرون الضغط فعّالاً هم الذين ينظرون إلى نجاح المسائل التي يسعى الخليج للتأثير فيها من خلال الضغط، وهي عادة مسائل محددة لا تؤثر بالسياسة الأمريكية العامة تجاه المنطقة. أما بالنسبة إلى التأثير في السياسة العامة الأمريكية تجاه المنطقة فالضغط غير فعّال. أما بالنسبة إلى المسائل التجارية، فتستعين بلدان الخليج بشركائها التجاريين من أجل الضغط. وتقوم تلك الشركات بالضغط بصورة مصلحية، فهي أوّلاً وآخراً تضغط من أجل أعمالها. وعادة ما يكون هذا النوع من الضغط فعالاً، لأنّه يتضمن تشغيل مواطنين أمريكيين، فمثلاً كلّ صفقة أسلحة تخلق فرص عمل للآلاف داخل أمريكا.

وتعاني دول الخليج صورة سلبية ومتردية، وهو ما يكبح رغبتها في السعي إلى التأثير في السياسة الأمريكية أو التواصل مع الشعب الأمريكي. كما أنَّ دول الخليج لا تؤمن بقوة المواصلات؛ فتدفع الكثير عند نشوء مسألة معينة ولكن لا تُنفق لتحسين الصورة العامة، وليس لديها علاقات مع المؤسسات العربية الأمريكية، على عكس دولة إسرائيل التي تسعى من خلال المؤسسات والمنظمات اليهودية إلى التأثير في السياسة، كما تسعى إلى التواصل مع المجتمع الأمريكي. والاستنتاج العام من مجمل المحاورات التي أجريناها أن دول الضغط الخليجية قد نجحت في المسائل التكتيكية، أي في دفع صفقة أسلحة أو صفقة تجارية، ولكنها فشلت على المستوى الاستراتيجي في التأثير في السياسة الأمريكية في اتجاه معين.

ثالثاً: مقومات نجاح الضغط العربي

١ ـ السعودية سجلت نصراً

يتمركز هذا البحث حول دراسة حالتين: **إحداهما** مسألة شراء مقاتلات «أواكس» من جانب العربية السعودية، التي كسرت سطوة اللوبي اليهودي على السياسات المتعلّقة بالشرق الأوسط؛

والثانية حالة «موانئ دبي» التي تمثل فشل الضغط العربي. في حالة «الأواكس» نجحت السعودية بالرغم من معارضة اللوبي الإسرائيلي الشديدة. ويُسند نجاح الصفقة إلى كون السعودية اتبعت استراتيجية متكاملة كما حظيت بدعم رئيس قوي (ريغن).

أول سلسلة من صفقة المقاتلات الحربية للسعودية تمت أيام رئاسة كارتر عام ١٩٧٨ وكانت جزءاً من صفقة شملت كلّاً من إسرائيل ومصر والسعودية. ولكن السعودية كانت تطمح لشراء مقاتلات «الأواكس» وهي بدأت العمل باتجاه هذا الهدف منذ أواخر السبعينيّات.

ويعود نجاح السعودية إلى عاملين أساسيين، **أولهما** أن الأمير بندر بن سلطان تواصل مع الشركات المصنّعة ومع النقابات العمالية التابعة لها، وبذلك خلق قاعدة شعبية لدعم الصفقة التي كانت أقوى من قاعدة اللوبي الإسرائيلي. والسبب **الثاني** يعود إلى دعم الرئيس ريغن الذي كان يحظى بتأييد جماهيري واسع في سياسته الخارجية، والذي صور الصفقة كجزء من استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في تحجيم النفوذ السوفياتي في العالم(٩). هناك عدة عوامل أخرى أثرت في الصفقة، فقد أتت الصفقة بعيد الاجتياح الإسرائيلي للبنان. وقد واجهت إسرائيل الكثير من الانتقادات بسبب الاجتياح، وتساءل الكثيرون إذا كانت إسرائيل لا تزال الحليف للولايات المتحدة. وهذا دفع كلّاً من إسرائيل والسعودية إلى رفع وتيرة الضغط(١٠). كما كانت السعودية وقتها تشهد فورة، وقد استطاعت استخدام علاقاتها مع شركائها التجاريين من أجل دفع الصفقة.

بدأ الضغط الأمير تركي ثمّ خلفه في المهمة الأمير بندر بن سلطان، الذي نجح في تأمين السلسلة الثانية من المقاتلات عام ١٩٨٠. وقد بدأ اللوبي الإسرائيلي بحشد المعارضة للصفقة في مجلس النواب. أما في مجلس الشيوخ فكان نفوذ اللوبي ضعيفاً. ففي مجلس النواب عدد الناخبين محصور، لذلك يسهل على اللوبي هزْم نائب؛ ولكن في مجلس الشيوخ حيث عدد الناخبين أكبر ويشمل ولاية كاملة فيصعب على اللوبي أنْ يؤثر بشكل فعال. تأثيره فعال في الولايات التي تقطنها جاليات يهودية، مثل نيويورك وفلوريدا وإيلينوي وكاليفورنيا. ولكن اللوبي نجح في دفع قرارين في كلّ من مجلس النواب ومجلس الشيوخ لمعارضة الصفقة. وقد أعلن السيناتور جون غلن أن هناك ٥٧ سيناتوراً سيعارضون الصفقة، ولكن المواقف اختلفت لما بدأ الرئيس ريغن واللوبي الذي أنشأه الأمير بندر بالضغط لتمرير الصفقة. في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر صوَّت مجلس الشيوخ لمصلحة الصفقة، فحصلت المملكة على المقاتلات(١١). كما أن ما شجع أمريكا على بيع الأسلحة للمملكة هو كون السعودية آنذاك قد دعت إلى السلام، وإلى دولة فلسطينية وفق حدود عام ١٩٦٧ مع حقّ العودة للاجئين أو الحقّ بالتعويض. ناهيك بأنَّ الصفقة عنت لإسرائيل أكثر من صفقة أسلحة، فهي

(٩) Nicholas Laham, *Selling AWACS to Saudi Arabia: The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing Interests in the Middle East* (London: Greenwood Publishing Group, 2002).

(١٠) Hedrick Smith, *Power Game: How Washington Works* (London: Random House Digital, Inc., 1996).

(١١) Stephen Webbe, «Senate Moves a Step Closer to Blocking AWACS Sale,» *Christian Science Monitor*, 16/10/1981.

كانت تمثل تقارباً بين الولايات المتحدة والسعودية وهو أمر لا تحبِّذه إسرائيل بحيث تسعى دوماً لأن تكون الحليف الأوّل للولايات المتحدة في المنطقة.

وكان لإسرائيل عدة اعتراضات على الصفقة، **أولها** أنَّ المقاتلات الحربية ستضعف جهوزية إسرائيل. وبالرغم من أنَّ المقاتلات لن تسلب إسرائيل تفوقها العسكري على جيرانها فإنها سترفع تكلفة أي مواجهة محتملة. الحجة **الثانية** التي اتخذها اللوبي الإسرائيلي هي أنَّ السعودية غير مستقرة ويمكن أنْ يحصل انقلاب على الحكم كما حصل في إيران، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد وفرت أسلحة لدولة يمكن أنْ تصبح معادية لها. كما اتهم اللوبي الإسرائيلي المملكة بابتزاز الولايات المتحدة بواسطة النفط وغمز من قناة المملكة كحليف وكصديق للولايات المتحدة(١٢).

كان سبب خسارة اللوبي الإسرائيلي أخطاء تكتيكية ولكن السبب الأهم هو أنَّ السعودية استطاعت أنْ تجمع دعماً جماهيرياً أكبر من الدعم الذي استطاعت إسرائيل حشده. **أوّلاً**، اللوبي استعمل حججاً واهية ليس لديها أرضية صلبة، ما أضعف الحجة العامة بدل أنْ يقويها. من هذه الحجج اعتبار الصفقة معادية للسامية؛ كما أنَّ اللوبي دخل في مواجهة مباشرة مع الرئيس ريغن فكان لا بدّ لهذا الأخير من الإصرار على موقفة لحفظ ماء الوجه. كما أن اتهامات اللوبي للرئيس أنّه لم يحافظ على وعوده خلال الحملة الانتخابية بحماية إسرائيل، وهي اتهامات لم تلاقِ تجاوباً عاماً لأنه لم تكن لها أي أساس من الصحة. وقد كان جواب ريغن كان أكثر إقناعاً وهو أنّه من خلال الصفقة يفي بوعده للنهوض بالاقتصاد. وفي كلّ مرة كان رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن يظهر على شاشات التلفزة وينتقد الصفقة كان يعطي الفرصة للسعودية وللرئيس ريغن بتوجيه أصابع الاتهام لإسرائيل كونها تتدخل في شؤون الولايات المتحدة. **ثانياً** استعمال الشعار «بيغن أو ريغن»، أي على الناس الاختيار بين الولاء لريغن أو لبيغن. ولأن رئيس الوزراء الإسرائيلي هو الذي قام بنفسه بمجهود الضغط والتواصل مع نواب وشيوخ في الكونغرس فقد ظهر نشاطه كتدخل سافر في شؤون الداخلية للولايات المتحدة.

أما في حالة السعودية فالضغط قام به ضابط برتبة عادية وليس الملك ولا ولي العهد(١٣). ولم يستطع اللوبي الإسرائيلي أنْ يثبت أياً من الحجج التي قدمها، ما أضعف موقفة العام. كما أنَّ الحجج التي قدمها اللوبي كانت غير متجانسة، فتارة يتهم السعودية بعدم جديتها للسلام مع إسرائيل وهذا غير متصل بعملية بيع الأسلحة، وتارة يقول إنَّ المملكة غير قادرة على مواجهة الاتحاد السوفياتي. أما التخمينات بتغيير في الحكم في المملكة ومقارنتها بوضع إيران فغير واقعية، إذ إن آل سعود لديهم تواصل مع عامة الناس وحكمهم مرسخ في المجتمع، وهذا يختلف عن الشاه

(١٢) Subcommittee on International Security and Scientific Affairs, Committee on Foreign Affairs House, *Proposed Sale of Airborne Warning and Control Systems (AWACS) and F-15 Enhancements to Saudi Arabia* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1981).

(١٣) William Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan* (London: HarperCollins, 2008).

الذي كان متعجرفاً ولم يكن له أي احتكاك مع عامة الناس. كما أنَّ اللوبي الإسرائيلي لم يستطع أنْ يوازن الدعم الشعبي الذي ولدته المنفعة الاقتصادية من الصفقة. فبالإضافة إلى الأشخاص الذين ستقوم الصفقة بتشغيلهم فإن الآثار الاقتصادية الإيجابية ستعم كلّ الدوائر والولايات التي فيها مصانع مشاركة في عملية تصنيع الأسلحة.

أهم مشكلة واجهت إسرائيل أنها لم تستطع أنْ تؤمن عدداً كافياً من المعارضين للصفقة في مجلس الشيوخ لوقفها. فعندما يطرح الرئيس قراراً، فيستلزم لوقفه تأمين الأكثرية في كلّ من المجلسين. كان اللوبي ضعيفاً في الجنوب الغربي عقر دار الجمهوريين المحافظين. كان هناك دور مهم للعرب الأمريكيين، فالسيناتور جيمس أبو رزق ضغط من أجل أول دفعة من المقاتلات الحربية في ١٩٧٨. كما ساهمت الرابطة الوطنية للأمريكان من أصل عربي في الضغط. وبما أن المنظمة تمثل شريحة من المواطنين الأمريكان فهي لها مصداقية، وقد قامت بدور الوسيط بين السعودية والمجتمع التجاري، وأدلت بعدة شهادات أمام الكونغرس لدعم موقف المملكة. المؤسسة نفسها كان لها دور أيضاً في التنسيق مع المنظمات العربية الأخرى في أمريكا وحشد دعمها للصفقة. ولكن دور المنظمة كان محصوراً لأن هدفها كان التنسيق مع الشركات ولم يكن تأمين التأييد الجماهيري للصفقة. فالعرب الأمريكان كأناس لم يكن لديهم اهتمام في الصفقة لأنّها لا تمثل قضية مهمة لهم.

لقد نجح السعوديون لأنّهم كان لديهم استراتيجية شاملة ومتكاملة، فمن جهة تواصلوا مع أعضاء الكونغرس، ومن جهة أخرى مع الصحافة، ومن جهة ثالثة قام الأمير بندر والرابطة العربية بالتنسيق مع الشركات التجارية والنقابات. كما كانت كلّ خطوة يتخذها السعوديون مبنية على بحث دقيق. فقد أسسوا مجموعة للدراسة والتقييم كفرع من شركة تأمين، وكان هدفها جمع معلومات وإيصالها إلى الحكومة السعودية. أهم عامل لنجاح المملكة كان أنَّ الأمير بندر تعلم من طرق أيباك وكيف يحشّدون الضغط الشعبي من أجل التأثير في الكونغرس. هنا استعمل الأمير بندر التكتيكات نفسها (الضغط الشعبي)، ولكنه أيضاً استعمل النقابات العمالية التي لها مصلحة من الصفقة. برأي الأمير بندر فإن القاعدة الشعبية كان لها تأثير أكثر من المصلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة. فقد أدرك الأمير أنَّ المسألة لن تنجح إن طرحت من زاوية مصلحة أمريكا الاستراتيجية فقط. فكان لا بدّ من جعلها مسألة داخلية. كما أنَّ الصفقة حظيت بتأييد الرئيس ريغن وهو رئيس لديه شعبية ويحظى بتأييد في ما يخص سياسته الخارجية. ومثلت الصفقة حالة نادرة من التعاون العربي، فلقد جندت كلّ الدول العربية مستشاريها للضغط من أجل الصفقة. فكان هناك ٢٥ مستشاراً يمثلون السعودية والعراق وليبيا والإمارات جيَّشوا طاقاتهم للضغط. كما نجح السعوديون في رسم الصفقة كجزء من مقولة عامة عن دور المملكة الإيجابي في المنطقة.

لكن بالرغم من النصر الذي حققته صفقة «الأواكس» فالنجاح كان قصير المدى ولم يتجاوز الصفقة. فالقاعدة الشعبية التي كان اهتمامها بالصفقة مصلحياً بحتاً انحلّت بعد إتمام عملية البيع. كما لم تكن هناك متابعة حتّى يكون النصر بداية لبناء لوبي عربي مستدام، والدعم الذي قُدم

للمنظمات العربية شُحّ بعد إتمام الصفقة بدل أنْ يستثمر هذا الدعم حتّى يساعد تلك المنظمات على بناء قاعدة شعبية لها. ولكن من الجهة الأخرى علمت الخسارة اللوبي الإسرائيلي عبرة، فعمل على تدعيم قاعدته الشعبية في المناطق التي كان ضعيفاً فيها وعمل في الانتخابات على هزْم أعضاء الكونغرس الذين دعموا الصفقة. والمحاربة من اللوبي الإسرائيلي لم يقابلها أي دعم من العرب، وذلك وجه رسالة واضحة لكلّ أعضاء الكونغرس، فحواها أنَّ الويل لمن يواجه اللوبي الإسرائيلي ويقف مع العرب ضدّ إسرائيل(١٤).

٢ ـ حالة «موانئ دبي»

أما الحالة **الثانية** فهي حالة «موانئ دبي»، وهي تمثل فشل «اللوبيينغ» العربي وعدم استطاعة المستشارين المكلفين والأسماء اللامعة ضمان النجاح حين تكون للقضية صورة سلبية في أذهان الناس. وتجسد حالة «موانئ دبي» أهمية القاعدة الشعبية لاستقطاب تعاطف الناس وتعاطف صناع القرار. أما قضية «موانئ دبي» فقد بدأت كصفقة تجارية بحتة ولكن سيَّستها شركة تعارضت مصلحتها مع الصفقة. بدأت الصفقة حين ابتاعت شركة «موانئ دبي» «بيننسلر وأورينتال» وهي شركة تقوم بإدارة موانئ حول العالم. كانت تشمل المحفظة التي اشترتها شركة موانئ دبي عقود إدارة ست موانئ في أمريكا. وعادة الاستثمارات في أمريكا تقوم بالتدقيق فيها لجنة تابعة لوزارة المالية هي لجنة الاستثمارات في أمريكا. كما تخضع الصفقات التي فيها شركات أجنبية خاصة لمراجعة ٣٠ يوماً. أما الصفقات التي تقوم بها شركات مملوكة من دول أجنبية فتخضع لمراجعة ٤٥ يوماً. عرضت شركة «موانئ دبي» المسألة على لجنة الاستثمارات قبل التقدّم بالطلب الرسمي. طلبت اللجنة منهم التوجه لدائرة الأمن القومي لمعالجة أي مسائل أمنية يمكن أنْ تنتج من الصفقة. وبينما تؤمن الشركة ومحاميها كلّ المستندات المطلوبة أعلنت شركة «موانئ دبي» عن الصفقة من خلال خبر صحفي نشر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وبعدما راجعت عدة وكالات حكومية الصفقة، وبعدما أمنت شركة «موانئ دبي» كلّ المستندات اللازمة، تقدّمت بطلب مراجعة ٣٠ يوماً ولم يكن هناك حاجة لمراجعة ٤٥ يوماً لأنه كان هناك مراجعة مطولة غير رسمية تمت قبل التقدّم بطلب المراجعة الرسمي(١٥).

في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ تمت الموافقة الرسمية على الصفقة وسارت الأمور على ما يرام حتّى تدخلت شركة من فلوريدا هي «أللر وشركاه» واعترضت على الصفقة. وكانت ألّلر لديها دعوى على شركة «بيننسلر وأورينتال» مقامة منذ ثلاث سنوات؛ وقد حاولت عرقلة عملية البيع عبر رفع دعوى في المحاكم البريطانية بحجة أنّها لم تعلم بالعملية ولكن تمّ رفض القضية لانتفاء

(١٤) Paul Findley, *They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby* (Chicago, IL: Lawrence Hill Books, 1989).

(١٥) James K. Jackson, «Exon-Florio National Security Test for Foreign Investment,» Congressional Research Servic (CRS) (3 April 2006), <https://www.fas.org/sgp/crs/natsec/RL33312.pdf>.

الأساس القانوني. لذلك أخذت «أللر» المعركة إلى الولايات المتحدة، ولعبت ورقة الإرهاب، واستخدمت لذلك استشاري ضغط شبه متقاعد، فتوجه إلى أعضاء الكونغرس الجمهوريين ولكن لم يتجاوب معه أحد، فتوجه إلى تشارلز شومر السناتور الديمقراطي. وحجة «أللر» أن الصفقة ستجبر هذه الأخيرة على الدخول في شراكة مع كيان يرعى الإرهاب وهو إمارة دبي(١٦). وحتّى يستثمر الصفقة لمصلحته، جمع شومر الصحفيين على مرفأ نيويورك، وهو أحد المرافئ التي تضمها الصفقة وأعلن رفضه لها واتهم حكومة بوش بالإهمال وبإغفال الأمن القومي وصرح بأن الشركة اخترقت الاعتبارات الأمنية وخضعت لمراجعة ٣٠ يوماً بدل أنْ تخضع لمراجعة ٤٥ يوماً، وهي المدّة الزمنية التي يفترض أنْ تخضع لها كونها مملوكة من دولة أجنبية. وقد استعملت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر لوصم الإمارات العربية المتحدة بالإرهاب. وطرح شومر مشروع قرار يعطل الموافقة على الصفقة ويطلب مراجعة ٤٥ يوماً. وفي آذار/مارس من عام ٢٠٠٦ أصدرت لجنة المخصصات في مجلس النواب قراراً يبطل قرار الشراء وقد وافق عليه الكونغرس بأكثرية ساحقة(١٧).

في حالة موانئ دبي كانت المعارضة غير متوقعة وقد تفاقمت المعارضة لما أخذ السياسيون بالمزايدة حتّى يظهر كلّ منهم أنّه الأكثر حرصاً على أمن أمريكا. من الجهة الأخرى لم تكن الإمارات متهيئة لمثل هذا الهجوم وكان من السهل إعطاؤها صورة سلبية بسبب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. وبالرغم من أن شركة «موانئ دبي» تقدّمت بطلب لمراجعة ٤٥ يوماً ولكن الاتهامات تهافتت على الإمارات فكان مستحيلاً إنقاذ الصفقة. واتّهمت لجنة الاستثمارات الأجنبية أنّها لا تقوم بواجبها وتقوم بالتصديق دون أي تحقيق. كما طغت السلبية على كلّ المسألة فبات أعضاء الكونغرس يوجهون تهماً غير متصلة بالصفقة. من هذه التهم **أولاً** أن الإمارات من جملة الدول التي تقاطع إسرائيل، وتلك مسألة لا تتعلّق لا من قريب ولا من بعيد بأمن المرافئ. والتهمة **الثانية** هي أنَّ الصفقة تمت بسرية، وهو أمر غير صحيح؛ فالإمارات أعلنت عنها في خبر صحفي. ولكن هيلاري كلنتون عبرت عن الجو العام قائلة إن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر خلقت خلفية جديدة ومنظوراً جديداً لكلّ القضايا الممكن أنْ تتعلّق بالأمن(١٨). ومن تحليل الخطاب في جلسات الكونغرس نستطيع الاستنتاج أن كلّ الأسباب التي طرحها الكونغرس ما هي إلا للتغطية على قلة الثقة بالإمارات كونها بلداً عربياً وبلداً مسلماً. حتّى إنه كانت هناك مساءلة لمدى مصداقية الإمارات في صداقتها مع الولايات المتحدة، واتهام لدبي بأن ليس لديها أي معايير أخلاقية وهي مستعدة أنْ تتعامل مع أي كان وحتّى لو له صلة بالإرهاب إن كان لديه المال؛ وصُوِّر إعطاء إدارة عمليات المرافئ لدولة مثل

(١٦) «Dubai Deal on Ports Draws Fire,» *Miami Herald*, 17/2/2006.

(١٧) Neil King, Jr. and Greg Hitt, «Dubai Ports World Sells U.S. Assets,» *Wall Street Journal*, 12/12/2006.

(١٨) Briefing by Representatives from the Departments and Agencies Represented on the Committee on Foreign Investment in the U.S. (CFIUS) to Discuss the National Security Implications of the Acquisition of Peninsular and Oriental Steamship Navigation Company by Dubai Ports World, a Government-Owned and-Controlled Firm of the United Arab Emirates (UAE), Committee on Armed Services Senate, 109 session, 2nd ed., <http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/CHRG-109shrg32744/html/CHRG-109shrg32744.htm>.

الإمارات وكأنه سيعرِّض المرافئ للخطر لأن موانئ دبي يمكن أنْ توظف أشخاصاً متعاطفين مع القاعدة[١٩].

نرى من أجوبة الإمارات أنّها لم تكن محضّرة للهجوم، كما أن مستشارين نصحوا الإمارات أنْ تلتزم الصمت وتدع الرئيس بوش يعالج الوضع. وهذا كان أمراً خاطئاً، كون الإمارات لم تظهر وتخاطب الإعلام بوضوح مكّن المعارضة من إقناع الناس أنَّ الصفقة تمت بسرية. المشكلة أن أحداً لم يستطع أنْ يساند الإمارات خوفاً من أنْ يتهم بعدم حرصه على أمن أمريكا. حتّى وزير المالية سنو ـ وله تعامل تجاري سابق مع شركة «موانئ دبي» ـ لم يستطع أنْ يساند الإمارات خوفاً من أنْ تستعمل المساندة ضده وأن يقول خصوم الصفقة أن شركة «موانئ دبي» اشترته. وخلافاً لصفقة «أواكس» لم تكن هناك جهة مستفيدة في أمريكا يمكن أنْ تدعم الصفقة. فعملية انتقال الملكية من «بي أند أو» إلى «موانئ دبي» لم يكن لينتج منها خلق عمالة جديدة. والخطاب الذي استعمله السياسيون أسهم في تجييش عواطف الناس وضرب على وتر حساس هو وتر الأمن والهجمات الإرهابية. كما أنَّ الإعلام استعمل أسلوباً سلبياً لوصف الإمارات؛ مثلاً استعملت جريدة **الوول ستريت جورنال** عبارة «حرباء الخليج» لوصف إمارة دبي[٢٠]. كلّ هذا الحشد الإعلامي السلبي خلق معارضة شعبية هائلة للصفقة. في المقابل، لم يكن للعرب أو للإمارات أي قاعدة شعبية يمكن أنْ ترتكز عليها ويمكن أنْ تدافع عنها في مواقف مماثلة. ويظهر هذا من محاضر الكونغرس حيث عبّر عدة أعضاء عن معارضة ناخبيهم الذين اتّصلوا بهم وطلبوا منهم وقف الصفقة. حتّى خلال شهادة مديرين من شركة موانئ دبي كان استهزاء أعضاء الكونغرس سافراً. فمنذ افتتاحية الشهادة قام عميد الجلسة بوصف دبي كـ «بازار» للإرهاب.

وقد وظفت شركة موانئ دبي مستشارين نافذين منهم الرئيس السابق للولايات المتحدة بيل كلنتون. ولكن لم يعد توظيف هذه الأسماء بالنفع على دولة الإمارات، بل حدث العكس، إذ جعلها عرضة للاتهامات بأنها تحاول شراء القرار السياسي.

هنا لا يمكن القول إن شركة موانئ دبي فشلت، ولكنها وقعت ضحية فشل العرب في التواصل مع الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك لأن الضغط عملية طويلة الأمد وتحتاج إلى عمل مستدام. لا يمكن حلّ الأمور بشكل آني وفوري بمجرد توظيف الأسماء اللامعة. وهنا نرى كيف لاستشاري شبه متقاعد أن يهزم طاقماً من الاستشاريين المخضرمين المكلفين. ومرد ذلك أن «ملدون» استطاع خلق قاعدة شعبية مناهضة للصفقة من خلال تسليطه الضوء على مسألة الإرهاب.

(١٩) Requesting the President and Directing the Secretary of Homeland Security to Provide to the House of Representatives Certain Documents in their Possession Relating to the Dubai Ports, World Acquisition of 6 U.S. Commercial Ports Leases 7 April 2006 Report on bill 109 H. Res. 718, <https://www.govtrack.us/congress/bills/109/hres718/text>.

(٢٠) Neil King Jr. and Greg Hitt, «Small Florida Firm Sowed Seed of Port Dispute,» *Wall Street Journal*, 28/2/2006.

هنا تأتي أهمية بناء صورة إيجابية بشكل مستدام وخلق تواصل مع قاعدة شعبية حتّى تشكل حصناً ضدّ مثل هذه الاتهامات. كما توضح حالة موانئ دبي أنّه لا يمكن الاعتماد على دعم الرئيس. فحالة «الأواكس» تمثل ظروفاً جيواستراتيجية مختلفة عن حالة «موانئ دبي».

الأولى كانت خلال فترة الحرب الباردة وكانت المصلحة القومية واضحة ممثلة بمحاربة واحتواء نفوذ الاتحاد السوفياتي. ولكن مع أفول هذا الأخير ولى العدو الملموس لأمريكا وبذلك أصبح تعريف المصلحة الوطنية خاضعاً للقوى الداخلية. فأيام الاتحاد السوفياتي كان من السهل على الرئيس التوجه للشعب وحشد دعمه في مواجهة نفوذ الشيوعيين. أما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي فقد خسر الرئيس هذا الامتياز وأصبح عرضة للعراقيل من الكونغرس[٢١].

الثانية، أن بوش وقتها كان يلاقي تأييداً منخفضاً من جراء عدم كفاءته في معالجة مسألة إعصار كاترينا، وقد حمّله الشعب والكونغرس مسؤولية المشاكل الناتجة منها. كما استغل الديمقراطيون المسألة، وهم الذين كان يتهمهم الجمهوريون دائماً بتساهلهم بمسائل الأمن بانتقاص من مصداقية الجمهوريين في حرصهم على سلامة أمريكا وأمنها.

تثبت هذه الحالة أهمية العمل على رسم صورة إيجابية في عقل المواطن الأمريكي والحكومة الأمريكية. فسبب فشل الصفقة هو الصورة السلبية للعرب والمسلمين، ولم يستطع طاقم كامل من المستشارين المخضرمين إنقاذها. وبالرغم من أنّ الصفقة فشلت ـ على الأرجح ـ بسبب الصورة السلبية العامة للعرب، فإن الطريقة التي تمّ فيها التعامل مع المسألة جعل الفشل محتماً.

خلافاً لـ «الأواكس»، لم يكن للعرب استراتيجية في مسألة «موانئ دبي»، حتّى في الشهادة أمام الكونغرس كانت الأجوبة متناثرة تنم عن عدم تحضير. كما أنَّ الرئيس بوش لم يدافع بقوة عن الصفقة على عكس ريغن. ومرد ذلك أن بوش كان في موقف ضعف. هنا يمكن الاستنتاج أنَّ أسلوب الخليج الذي يعتمد على قيمته الاستراتيجية وعلاقته مع الإدارة، ولا سيّما الرئيس، لا ينجح دوماً لأن سلطة الرئيس مقيدة بالكونغرس، والكونغرس خاضع للميول الداخلية.

لذلك، يمكن القول ـ باختصار ـ إنَّ محاولات الضغط العربي تكون ناجحة حينما تتعلّق بمواضيع ضيقة، ولكن الضغط يكون غير فعال حين يتعلق بسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط. وهنا مسألة ضيقة، وهي عبارة عن صفقة تجارية، اتّخذت طابعاً سياسياً عاماً حين ربطت بالإرهاب.

رابعاً: مشاكل تواجه اللوبي

انطلاقاً من هنا نتطرق إلى المشاكل التي تواجه خلق لوبي خليجي ـ عربي في الولايات المتحدة، **أولها** حالة فقدان الثقة بين بلدان الخليج؛ فكلّ دولة عندها ما يشبه الهوس بموضوع

(٢١) David M. Paul and Rachel Anderson Paul, *Ethnic Lobbies and US Foreign Policy* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2009).

السيادة وأمن النظام. وهناك مسألة التنافس، فكلّ دولة تتطلع إلى الريادة، ما دفع الدول المختلفة إلى السعي إلى التميز بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بدل التعاون من أجل الحصول على شروط أفضل لمجموع دول الخليج. وكل دولة تقوم بسياستها الخارجية بشكل أحادي. وبالرغم من أن مجلس التعاون الخليجي يصدر قرارات جماعية فهو ليس لديه سلطة. كما أنّه بالرغم من تجانس دول الخليج ومن كونها معرضة للمخاطر نفسها، فإن مواقفها من أحداث معينة متفاوتة. فبالنسبة إلى موضوع الإخوان، شجعت قطر حكومة مرسي بينما أظهرت كلّ من الإمارات والسعودية عدم ترحيبهما بالحكومة المنتخبة.

الشقّ الثاني من المشاكل التي تتعلّق بإنشاء لوبي عربي تكمن في علاقة الولايات المتحدة بالخليج. فلأن الخليج يعتمد على قيمته الاستراتيجية فليس لديه دافع قوي لإنشاء لوبي ولا يرى ضرورة إلى اللوبي لتأمين دعم أمريكا. لذلك فهو يعتمد على أسلوب محدود في الضغط. كما أنَّ الخليج لا يحس بأنّه يواجه خطراً وجودياً، وذلك يختلف مع إسرائيل المؤلّفة من مجموعات غير متجانسة ومحاطة بدول معادية لها. فإسرائيل تعتمد على الدعم الأمريكي من أجل حفظ وجودها. ولأنّ دول الخليج لا ترى أهمية في إنشاء لوبي فهي لم تستثمر في مراكز أبحاث أو في برامج مكثفة للتواصل مع الجمهور الأمريكي ولرسم صورة إيجابية في ذهن الفرد. ليس للعرب آلية مثل الإسرائيليين الذين لديهم مؤسسات مثل «جنسا» و«مركز يافي» ومشروع إسرائيل. وهناك شقّ **ثالث** من المشكلة هو أن دول الخليج تتعامل مع «اللوبيينغ» بشكل آني فتستعمل الاختصاصيين حينما تواجه مشكلة ما ولكنها لا تسعى لبناء قاعدة شعبية مستدامة تقوم بدعم الخليج داخل أمريكا.

المشكلة **الأولى** التي تعانيها دول الخليج هي الصورة السلبية في الذهنية الأمريكية ووصمها بالإرهاب. وقد كبحت تلك الصورة قابلية الخليجيين للضغط وجعلتهم يخافون ردّ الفعل. وهذه معضلة، فمن الصعب تسويق مسألة لها صورة سلبية. من جهة أخرى إن لم تقم دول الخليج بمجهود فلن تتحسن صورتها. والمشكلة **الثانية** هي خوف دول الخليج من تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤونها الداخلية، ما كبح رغبتها بتشكيل «اللوبي». لكن تلك الرؤية خاطئة؛ فعدم وجود لوبي عربي لن يحثّ أمريكا على المعاملة بالمثل ويحد من تدخلاتها في أمور الخليج بل على العكس. في حالة إسرائيل اللوبي هو الذي أوقف تدخل أوباما في قضية المستوطنات. كما أنَّ الخليج بالرغم من كونه الحليف لأمريكا فهو دائماً وفي كلّ التصريحات يحاول أنْ يقدم نفسه بأنّه مستقل عن أمريكا وذلك لإسكات المنتقدين في الداخل. ولكن بسبب هذا الأسلوب يصعب على المواطن الأمريكي رؤية الخليج كحليف لبلاده.

وهناك مشكلة **ثالثة** هي أن دول الخليج لا تسعى إلى التواصل مع المؤسسات العربية في الولايات المتحدة، وتنظر إليها على أنها منظمات غير فعالة تتناحر فيما بينها. كما أنَّ الأمريكيين من أصل عربي لا يثقون بالخليج، ويعتبرون دول الخليج وصولية، ويرون أن دعمها مقيد بمسائل ومصالح محددة. ونستنتج من مجمل المحاورات التي أجريت في إطار هذه الدراسة أن بلدان

الخليج لا تساعد المنظمات العربية على النمو، ولكنها تساعدها حين تواجه مسألة معينة كمسألة شراء المقاتلات الحربية، لذلك فهي ليس لديها قاعدة شعبية تستطيع تحريكها لما تستجدّ مسألة معينة كما هي حال اللوبي الإسرائيلي أو اليوناني أو غيره. وقد دعمت دول الخليج مؤسسات عربية، ولكن ما يلبث هذا الدعم أن يختفي حين تنتهي الحاجة. ولا تستوعب دول الخليج فكرة أنها بتقوية الجالية العربية فهي تقوم بشكل غير مباشر بتقوية موقفها داخل الولايات المتحدة الأمريكية، حتّى لو لم تقم تلك المؤسسات بدعم المصالح الخليجية الضيقة كشراء مقاتلات أو بدعم الصفقات التجارية. كما أنَّ دول الخليج لا تستوعب فكرة أن تلك المؤسسات لا تستطيع أنْ تضغط على مسائل ضيقة لا تهم جمهورها من العرب الأمريكان فذلك يفقدها مصداقيتها مع قاعدتها الشعبية. لذلك يمكن لتلك المؤسسات الضغط فقط على مسائل تهم العرب الأمريكان وتلك عادة مسائل عامة تتعلّق بموقف أمريكا العام من قضايا الشرق الأوسط.

أما العائق الآخر فيتمثل بمشكلة الهوية أو الانتماء؛ فبالرغم من الأصول العربية للعرب الأمريكيين فهم ليس لديهم أي انتماء إلى الخليج، كما أنهم بطبعهم وثقافتهم ليسوا مسيَّسين كالأرمن أو اليهود. كما أنّه بالرغم من أنَّ العرب الأمريكان فخورون بتراثهم فهم لديهم رؤى مختلفة للأحداث في المنطقة؛ وقد زاد الربيع العربي الخلافات بين أبناء الجالية. مثلاً، بالنسبة إلى الأزمة السورية فهناك مؤيدون لنظام الأسد وهناك مناهضون له. كما أنَّ المنظمات العربية اتخذت مواقف متفاوتة؛ فبينما تدعو اللجنة العربية الأمريكية للتمييز العنصري أمريكا إلى عدم التدخل في شؤون البلدان العربية الداخلية، يدعو المركز العربي الأمريكي إلى «حماية الأقليات» في سورية. لذلك لم تستطع المؤسسات التي تتبنى قضايا شاملة، كالرابطة الوطنية للعرب الأمريكان، أنْ تبني قاعدة شعبية لها. المؤسسات الأنجح هي التي تبنت موضوعاً محدداً ولها جمهور محدد (فريق عمل للبنان). أما المؤسسات التي استطاعت أنْ تجمع العرب الأمريكان على مختلف أطيافهم فهي مؤسسات لا تتطرق إلى شؤون خارجية، وتركز على تحسين أوضاع العرب الأمريكان في داخل أمريكا. ومن الجدير بالذكر أنَّ المؤسسات العربية تعاني قلة تمويل؛ ما خلق جوّاً من المنافسة، فكلّ مؤسسة تريد أنْ تثبت أنّها الممثل الشرعي للعرب الأمريكان وأنّها الأجدر بالتمويل. إنَّ أكثر المؤسسات الممولة هي التي تؤمن خدمات اجتماعية وليست التي تتعاطى شؤوناً سياسية.

تثبت هذه الدراسة عدة حقائق، منها أنه إذا أرادت دول الخليج التأثير في الولايات المتحدة الأمريكية فعليها أن تنظر إليها من الداخل، وهذا ما يتوافق مع ما قاله رئيس الكونغرس السابق «تيب أونيل»: إن كلّ السياسة محلية، أي إن كلّ سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، تتأثر بالعوامل المحلية، وبتطلعات المجموعات الأمريكية المختلفة. لذلك لا يمكن لبلدان الخليج أن تعتمد على أهميتها الاستراتيجية؛ فتلك الأهمية تتضاءل مع اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية النفط. كما لا يكمن الاعتماد على الرئيس فقط، ففي عدة حالات لم تكن العلاقة مع الرئيس مجدية كحالة «موانئ دبي» أو وضع الأزمة الحالية في سورية. لذلك على دول الخليج التواصل مع قاعدة شعبية

من أجل تأمين مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية. ودعم الولايات المتحدة الأمريكية اليوم للخليج هو أهم من أي وقت مضى بسبب بزوغ الخطر الإيراني في المنطقة.

ومن المهم فهم دور اللوبي الإسرائيلي في تثبيت دعم أمريكا لإسرائيل بمعزل عن المتغيرات الاستراتيجية. فأيام الاتحاد السوفياتي، خاصة عقب المقاطعة النفطية، قدم كيسنجر إسرائيل على أساس منطقة عازلة تمنع الشيوعيين من الوصول إلى حقول النفط التي يعتمد عليها الغرب في حياته اليومية. ولكن إسرائيل استطاعت أنْ تستقرئ أنَّ العوامل الجيوستراتيجية يمكن أنْ تتغير ويمكن أنْ يضمحل دعم أمريكا؛ لذلك سعت لتأمين بديل للأهمية الاستراتيجية فخلقت «لوبي» ونمّته، وبذلك أصبح دعم إسرائيل مستشرياً في المجتمع الأمريكي وغير متعلق بالمتغيرات الاستراتيجية. واليوم مع اكتشاف النفط الصخري، تكاد دول الخليج تفقد قيمتها الاستراتيجية، ولكنها لم تؤمّن البدائل كما فعلت إسرائيل. لذلك على دول الخليج تثبيت الدعم وخلق قاعدة شعبية من خلال جذب الجاليات العربية كما فعلت إسرائيل. وحتّى ميتشل بارد الذي نشر كتاباً يتهم الخليج باختطاف سياسة أمريكا الخارجية أقر أن ما أسماه «اللوبي العربي» يفتقد أهم عنصر وهو وجود قاعدة شعبية له مؤلّفة من العرب الأمريكان. فالقاعدة الشعبية هي ما يعطي اللوبي الشرعية وهنا تجب الملاحظة أن أكثر المسائل نجاحاً هي صفقات الأسلحة لأن كلّ صفقة تخلق عمالة وتلك العمالة تمثل قاعدة شعبية للقضية.

ولكن على دول الخليج أن لا تتوقع أنْ تبدي الجالية العربية حماسةً لـ «قضايا المنطقة» مماثلة للحماسة التي تبديها الجالية اليهودية لقضايا إسرائيل. وذلك مردُّه أنَّ اليهود ينظرون إلى وجود إسرائيل كأساس لوجودهم كمجموعة وكأساس لهويتهم كيهود. أما عرب أمريكا فليس لديهم هذا النوع من التعلق بالوطن العربي والسياسة الخارجية تهمهم من باب أن نظرة أفضل إلى الوطن العربي في أمريكا ستنعكس إيجابياً عليهم كمجموعة داخل المجتمع الأمريكي. ولكن السياسة الخارجية بحدّ ذاتها ليست ذات أهمية. وهذا يفسر فشل الرابطة الوطنية للعرب الأمريكان.

لذلك، لا مفرّ من التواصل مع المؤسسات العربية في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحسين الصورة والضغط، وهما أمران متكاملان. فبالنسبة إلى الصورة، فالأمريكيون من أصل عربي هم مندمجون بالمجتمع الأمريكي، والمواطن الأمريكي سيشعر بالتقارب والانتماء إليهم أكثر مما سيشعر بالتقارب مع الفرد الخليجي العربي، لذلك فهم أكثر من يستطيع تحسين صورة العرب في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة إلى الدافع الذي سيحفز الفرد الأمريكي العربي على السعي إلى تحسين صورة العرب والخليج وحمل لواء القضايا العربية فيمكن طرح السؤال الآتي: هل هناك مؤسسات فعالة لها قاعدة شعبية يمكنها القيام بمثل هذا العمل؟

بالنسبة إلى الحافز، وبالرغم من مشكلة الانتماء، فقد خلقت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر واقعاً جديداً، وبسببه تعرّض أفراد الجالية العربية لكثير من المضايقات، وهناك وعي بأن صورة الجالية

العربية في أمريكا مرتبطة بصورة العرب، فتحسين صورة العرب يؤدي إلى دعم وضع الجالية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، والعكس صحيح. أما بالنسبة إلى وجود المؤسسات الفعّالة، فقد دعمت بلدان الخليج في الماضي مؤسسات برهنت على عدم فعاليتها وعدم قدرتها على استقطاب قاعدة شعبية أو جمع الأمريكيين العرب. ويرجع ذلك إلى أن هدفها كان سياسياً بحتاً، لذلك لم تعد بأي نفع على المواطن الأمريكي العربي، ولم تلاق تجاوباً من الجالية. أما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر فبزغت الحاجة عند الجالية العربية إلى دعم وضعها داخل المجتمع الأمريكي، وهنا نشأت مؤسسات خدمات اجتماعية أُسِّست على نمط المؤسسات اليهودية، وتلك المؤسسات فعالة ولها قاعدة شعبية، ولها نفوذ؛ لأنها تقدّم لأعضائها خدمات مباشرة تتعدى الهدف السياسي. ومن تلك المؤسسات «أكسس» التي تعد أكبر منظمة غير حكومية في ميتشيغان. ولكن تلك المؤسسات ليس لها نشاط سياسي ولا سيّما في ما يتعلق بالسياسة الخارجية[٢٢].

ومن أسباب نجاح أيباك أن من وراء الهدف السياسي جذبت المؤسسةُ الجاليةَ من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية فأسست مدارسَ، ونواديَ، ومجالس. ولقد كانت لهذه فوائد مباشرة لأبناء الجالية. إن نجاح أيباك مقابلة بفشل الرابطة الوطنية للأمريكان من أصل عربي يؤكد نظرية «أولسن» التي تقول إنَّ المؤسسات التي ليس لديها سوى هدف سياسي، والتي لا تقدّم لأفرادها خدمات مباشرة، ليست قادرة على استقطاب قاعدة شعبية مستدامة. كما أن الخطوة الأولى لخلق لوبي عربي هي خلق رابط بين مؤسسات الخدمات الاجتماعية وبين المنظمات السياسية، وعلى تلك المؤسسات العمل على تطوير أجندتها السياسية بما يتوافق مع تطلعات الجالية العربية، وإلا فخلق منظمات سياسية وتوظيف الاستشاريين سيكونان غير منتجَين وسيزيدان من عدم الثقة بين الجالية العربية وبلدان الخليج. وعلى تلك البلدان التواصل مع مؤسسات الخدمات الاجتماعية التي لديها جمهور ملتزم وناشط؛ فتلك المؤسسات الحديثة تمثل شعاع أمل لبلدان الخليج في سعيها إلى تحسين صورتها في الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى التأثير في صنع القرار في ما يختص بالمنطقة.

(٢٢) <http://www.accesscommunity.org/site/PageServer>.

مدخل

أولاً: الخلفية

كان تصميمي الشروع في كتابة عمل يبحث في ظاهرة ظلت تمثل للعرب سرّاً تقريباً، اللوبي، استجابة لسؤال ظل يراودني لسنوات ومؤداه، لماذا لا يوجد لوبي عربي على الرغم من وجود كل المكونات المطلوبة لتكوين اللوبي ذاك: وجود عربي مهجري مهم في الولايات المتحدة، والعلاقات التاريخية الاستراتيجية بين دول الخليج العربي والولايات المتحدة، والثراء الاقتصادي الخليجي.

على الرغم من بعض الإشارات المنشورة هنا أو هناك، والتي تناولت غياب اللوبي البعيد المدى، والفاعل، والذي يستطيع التأثير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية(١)، إلّا أنه ما من عمل سابق قارب المسألة تلك بطريقة علمية ومنهجية. كان بعض المواد المختلفة التي أتيح لي مراجعتها يعكس ما يشبه السخرية من حال العرب وعجزهم عن أن يؤتوا عملاً جماعياً. وفي حين أظهر بعض آخر من تلك الكتابات الحاجة لامتلاك لوبي فعلاً إلا أنه لم يوضح كيفية خلق مثل هذا اللوبي أو كيف سيكون شكله. ما من عمل من الأعمال تلك أجاب فعلاً عن أسئلتي. وعليه، فقد أردتُ إنجاز هذا البحث من أجل إلقاء بعض الضوء على جانب مهم من السياسة الأمريكية، جانب ينظر العرب إليه عموماً كما لو كان عصابة، أو مؤامرة غايتها المناورة وعلينا بالتالي أن نبقى بعيدين عنها، فيما تشكيل لوبي هو في الولايات المتحدة حق دستوري. لقد كوّنّا هذه الفكرة عن اللوبي لأننا ببساطة لم نفهمه، كان غريباً عن ثقافتنا وعن عقليتنا، وهذه الفكرة التي رسمت مسار البحث. لقد قال لي أحد الذين استجوبتهم وأنا أعدّ لكتابي، وهو سفير أمريكي سابق إلى دولة خليجية:

(١) Tamer Nagy Mahmoud, «Arab Rationalism,» *Foreign Policy* (May 2003), <http://foreignpolicy.com/2009/11/02/arab-rationalism/>; George S. Hishmeh, «Arab Voice is not Heard Loud and Clear,» *Gulf News*, 3/5/2009; As'ad Abdul Rahman, «Arabs Need a Jewish-Style Lobby,» *Gulf News*, 5/2/2011, and Aijaz Zaka Syed, «How about an Arab Lobby?,» *Gulf News*, 10/6/2011.

«أنتم بحاجة إلى تغيير في عقليتكم». يرى الخليج العربي إلى السياسة الأمريكية من خلال منظوره هو، والذي تشكل بالطريقة نفسها التي تدير فيها بلدان الخليج العربي سياساتها. ففكرة التمثيل الموجودة في السياسة الأمريكية، والتي يستند إليها مفهوم اللوبي، غير موجودة في الخليج العربي. فعلى الرغم من أن التقليد السائد بين القبائل، كما بين الأفراد، يتضمن فكرة التماس الحاكم، إلا أن ذلك لم يأخذ طابعاً مؤسساتياً كما في الولايات المتحدة.

وسأختصر في ما يلي الأسباب التي تجعل فكرة اللوبي غريبة عن ثقافتنا العربية، على أمل أن يساعد ذلك في توفير تقييم عادل وموضوعي للمحاولة الخليجية العربية تشكيل لوبي على السياسة الأمريكية لا نستطيع أن نقول محاولة الخليج تشكيل لوبي لأن اللوبي هو اختمار لعدة آليات ضغط وتأثير ولكننا سنعالج المرات التي حاول الخليج بشكل أو بآخر صنع القرار السياسي الأمريكي، وهو موضوع بحثي. وسيكون من باب عدم الدقة تقييم محاولات تشكيل لوبي عربي من دون فهم عميق للثقافة السياسية التي تسود الخليج العربي، والتي تسم بميسمها المحاولات تلك.

١ ـ الحق الدستوري مقابل التميّز

ينص البند الأول من دستور الولايات المتحدة على أن للمواطنين الحق في «التماس الحكومة من أجل تدارك تظلّماتهم»[٢]. في الوقت الذي كان يجري فيه تكوين الولايات المتحدة، كان الفرد في أوروبا، وعلى سبيل المقارنة، معرّضاً لو تظلّم إلى البارون في مسألة ما، وكانت ظلامته في غير هوى البارون، لاحتمال فصل رأسه عن جسده. لهذا السبب تضمن دستور الولايات المتحدة النص أعلاه الذي يعطي المواطنين حرية مخاطبة الحكومة في ما يشكون منه، ودونما خوف من العواقب الناتجة عن ذلك. هوذا أصل فكرة اللوبي.

وعليه، فحين يخاطب المواطنون في الولايات المتحدة ممثليهم أو المسؤولين المنتخبين، فهم إنما يمارسون بذلك حقهم الدستوري، أما في الخليج فهم ينشدون أريحية الحاكم، والفارق كبير بين الحالين. والفارق ذاك ناشئ من التناقض في التكوين النفسي بين الخليج العربي والولايات المتحدة. فالمواطن في الولايات المتحدة يشعر أنه مصدر شرعية الممثل، إذ إن صوته هو الذي أوصل الممثل إلى مركزه، إلا إذا كان قد اقترع لمنافسه. أما في الخليج فالفرد يتقبل شرعية الحاكم كأمر واقع في حياته.

تملك الأسر الحاكمة في بلدان الخليج العربي شرعيتها[٣]. وهو بعض ما يفسّر عدم حاجة الأنظمة تلك للقمع أو الاستبداد بخلاف الدكتاتوريات الأخرى في الشرق الأوسط، على الرغم من

(٢) Steven S. Smith, Jason M. Roberts and Ryan J. Vander Wielen, *The American Congress* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2013).

(٣) Abdulkhaleq Abdullah, *Contemporary Socio-political Issues of the Arab Gulf Moment: The LSE Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States* (London: London School of Economics and Political Science, 2010).

استمرار اعتبارها الأمن في رأس أولوياتها. لا وجه للمقارنة بين المباحث في العربية السعودية[٤] والسافاك التي كانت تتولى الأمن في عهد الشاه، أو مع مخابرات نظام الأسد. فالقبول القائم للسلطة يمنح الحاكم هامشاً للتأثير في الرأي العام واتخاذ قرارات قد لا تتوافق مع هوى الناس.

احترام الحاكم حاجز سيكولوجي يمنع الناس من عرض مطالبها بطريقة صريحة. والموقف النفسي لسكان الخليج العربي في علاقتهم بالحاكم يمكن مقارنته بموقف الشعب الياباني الذي يتميز بقدر كبير من الاحترام للتراتبية. في الولايات المتحدة يشعر المواطن أنه هو مصدر شرعية المسؤول المنتخب، لذلك على هذا الأخير أن يرد جميل الأول وأن يكون متجاوباً مع متطلباته بينما في الخليج يتقبل المواطن شرعية المسؤول كأمر مسلم به لذلك تقوم علاقة الحاكم بالمواطنين في الخليج العربي على قاعدة احترام السلطة.

٢ ـ التمثيل والاشتراك في صنع السياسات

فتح نظام التمثيل في الولايات المتحدة الباب أمام المواطنين للاشتراك في صنع السياسات. وتطور هذا النظام مع الوقت بحيث غدت الجماعات ذات المصلحة مصدراً رئيسياً لاقتراح القوانين الجديدة، إذ تأتي منهم ما نسبته ٨٠ بالمئة من الأفكار المتعلقة بالتشريع[٥]. بل إن الجماعات ذات المصلحة تلك تمتلك في بعض الولايات من النفوذ ما يمكنها من تجاوز الجسم التشريعي. فستٌ وعشرون من الولايات تسمح بشكل من التشريع المباشر فيما تمتلك الهيئة الناخبة سلطة تغيير القوانين. في وسع إحدى الجماعات ذات المصلحة أن تتقدم بمسودة اقتراح وأن تجمع حوله عدداً من التواقيع وترفعه إلى المشرّع للنظر فيه. فإذا لم يمرر المشرع الاقتراح، جرى وضع الإجراء ذاك برسم المقترعين ليقرروا ما هو مناسب[٦].

تمارس الجماعات ذات المصلحة التأثير في المشرعين على مستويات مختلفة، مستخدمة طريقتين اثنتين: من خلال الضغط على المفاصل الأساسية التي تتحكم في فرص إعادة انتخاب المشرّع، كما من خلال الإسهام المالي في الحملات الانتخابية[٧]. التمويل بالإضافة إلى التأثير في المقترعين يسمح للجماعات ذات المصلحة بامتلاك نفوذ أكبر على مسؤوليهم المنتخبين. وهكذا، تتكامل الوعود أثناء الحملات الانتخابية مع الحكم، ويغدو المسؤولون المنتخبون أكثر حساسية واستجابة لمطالب ناخبيهم[٨].

(٤) Nicholas Laham, *Selling AWACS to Saudi Arabia: The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing Interests in the Middle East* (Portsmouth, NH: Greenwood Publishing Group, 2002).

(٥) Bertram J. Levine, *The Art of Lobbying: Building Trust and Selling Policy* (Washington, DC: CQ Press, 2009).

(٦) Alan Rosenthal, *The Third House: Lobbyists and Lobbying in the States* (Washington, DC: CQ Press, 1993).

(٧) Raf Sanchez, «US Election 2012: Mitt Romney Super-pac Donors Revealed,» *The Telegraph*, 1/2/2012.

(٨) Smith, Roberts and Wielen, *The American Congress*.

أما في الخليج، وعلى الرغم من ممارسة الانتخابات، فليس هناك من جماعات مشابهة ذات مصلحة. والحملات الانتخابية لا يجري تمويلها من الجماعات تلك. وعلى الرغم من أن قوانين الانتخابات تسمح للمرشح بتلقي أموال من المواطنين[٩]، فإن النظام لم يتطور بما يكفي ليتضمن تنظيماً رسمياً للتمويل على شاكلة نظام الـ PAC في الولايات المتحدة. فالمرشحون يمولون في الغالب حملاتهم، أو يتلقون العون في ذلك من أقاربهم وأصدقائهم. وفي كل الأحوال فللتمويل دور محدود في التأثير على الانتخابات. إذ لا يستطيع المرشح، في الإمارات العربية على سبيل المثال، أن ينفق أكثر من مليوني درهم على حملته[١٠]. وفي الكويت تتخذ الحكومة، في غياب تنظيم التمويل أو مأسسته، إجراءات عدة للحد من تأثير المال في الانتخابات. فقد منعت إعلانات الانتخابات في الشوارع، ووضعت سقفاً من مكتبين انتخابيين فقط لكل مرشح. كذلك يعطى المرشحون أيضاً وقتاً مجانياً على التلفزيون الرسمي للتقليل من حاجتهم لشراء وقت مدفوع. هذا الشكل من النظام الانتخابي يتناقض مع شكل الحملات ذات الكلفة العالية في الولايات المتحدة. فقد كلفت مجمل انتخابات سنة ٢٠١٢ نحو ٦ بلايين دولار، و٢,٦ بليون دولار للانتخابات الرئاسية، و١,٨٢ بليون دولار لمجلسي الشيوخ والنواب، كما أنفقت Super PAC مبالغ إضافية بلغت ٦١٣ مليون دولار[١١].

في الخليج، لا يزال النظام الانتخابي في طفولته[١٢]. وبدأ المواطنون للتو يتبينون أن في وسعهم اختيار شخص ما لتمثيلهم. ومع ذلك، فهذه المجالس ذات القيمة التمثيلية لا تزال بعيدة عن أن تكون سلطة كاملة؛ وعليه فهي لا تستطيع أن تضمن دور المواطنين في عملية صنع القرار. وإلى الآن لا يزال في وسع المواطنين، كأفراد يمثلون أنفسهم، أو يمثلون جماعة، أو عشيرة، أو شريحة مهنية، أو مؤسسة ما، التوجه إلى المجلس وعرض قضيتهم على الحاكم، ويتوقعون من الحاكم أن يظهر تسامحه ورد مظلوميتهم. وفي قانون الحكم في العربية السعودية تنص الفقرة ٤٣ على ما يلي: «على المجالس التي يأمر بها الملك وولي العهد أن تكون مفتوحة لكل المواطنين، ولكل شخص آخر يمكن أن يكون له شكوى أو تظلم. ويجب على المواطن أن يتوجه إلى السلطات الرسمية ويبحث معها في المسائل التي تعنيه». ومع أن ذلك هو أحد أشكال اللوبي التي يُسعى إليها إلا أنها ليست مُمأسسة كما في الولايات المتحدة وفي الديمقراطيات الغربية حيث أعطي المواطن حقاً دستورياً بالإسهام في صنع القرار.

مع ذلك، تشهد بلدان الخليج المزيد من قنوات التواصل التي يجري فتحها بهدف التأكد من أن الحاكم على تماس مع مواطنيه. وعلى سبيل المثال، يمتلك الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم

---

(٩) Mahmoud Habboush, «UAE Nationals Ask: Why Can't We All Vote?,» *Huffington Post*, 21/9/2011, <http://www.huffingtonpost.com/2011/09/21/uae-nationals-ask-why-ca_n_973656.html>.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) US Elections News 2012, <http://www.theguardian.com/us-news/us-elections-2012>.

(١٢) WAM, «36,277 out of 130,000 Voters Voted: Gargash,» *Khaleej Times*, 25/9/2011, <http://www.khaleejtimes.com/article/20110925/ARTICLE/309259892/1002>.

دبي موقعاً إلكترونياً في وسع من يرغب أن يترك له عليه رسالة أو عرضاً لقضيته. كذلك أسست حكومة دبي خدمة إذاعية باسم البث المباشر، حيث في وسع المواطنين كما المقيمين في دبي بث الشكاوى مباشرة على الهواء حتى تتمكن الحكومة من الاستجابة لها. وعلى الرغم من ذلك، فهذا النوع من التمثيل لا يرقى إلى مستوى الاشتراك في صنع السياسات. بل هو يدور حول مسائل صغيرة من مثل زيادة سعر أسطوانة الغاز المنزلي، أو أن موظفاً عمومياً قصّر في الاستجابة لمطالب المواطنين أو الزبائن. وتبلغ حد تلقائية الشكاوى مستوى أن يتوجه طلاب إلى الإذاعة فيشكون جامعة حمدان لأنها تأخرت يومين في إعلان نتائج الطلاب.

٣ ـ سياسات التفاهم في مقابل سياسات التصادم

تتضن الطبيعة الهجومية لفكرة اللوبي مشكلة أخرى. فجماعات الضغط ذات المصلحة تتنافس في ما بينها لإقناع صنّاع السياسات والتأثير في تفكيرهم على قاعدة أن الرابح هو من يحتل العقل كله. ولأنه العقل كله، فذلك لا يترك مجالاً للتوافق بين الجماعات المختلفة المتنافسة[١٣]. فعلى نقيض أشكال الضغط التوافقية وغير الرسمية الدارجة في الخليج العربي، حيث يبدي الحاكم كرمه وتعاطفه حيال تظلمات محكوميه، تمارس الجماعات ذات المصلحة في الولايات المتحدة ضغطها كأداة لضمان تمثيلها. ومع أن عمليات الضغط لا تضمن دائماً الاستجابة المطلوبة من الحكومة، فإن غيابها أو النقص فيها يجعلان استجابة الحكومة أقل احتمالاً[١٤]. والمجموعات ذات المصلحة تظل تراقب كي تتأكد من أن الميزات التي كانت لها لم تستبدل بمنافع تمنح لآخرين. وهو ما يخلق نظاماً يتطلب باستمرار القتال مع فكرة الرابح على الدوام[١٥].

يستتبع قيام لوبي المواجهة الدائمة بين الفرقاء ذات المصالح المتباينة. وأحد الأسباب التي تجعل مواطني الخليج لا يفهمون فكرة اللوبي هي أنهم يتجنبون المواجهة ويمارسون مقاربة توافقية في إدارة سياساتهم. تجنب التصادم هو سمة ظاهرة في كل جانب من السياسات الخليجية. وعلى سبيل المثال، فأثناء حرب الخليج الأولى، وعلى الرغم من أن صدام حسين بغزوه الكويت قد هدد مباشرة الخليج ككل، فإن الولايات المتحدة هي التي تولت قيادة الحرب وكانت في خط المواجهة الأمامي مع العراق. وعلى الرغم من أن العربية السعودية تنظر إلى إيران كخطر على أمنها فهي لم تؤيد علناً وصراحة أية ضربة محتملة ضد إيران، على الرغم من أنهم قد يكونون طلبوا ذلك سرّاً من الولايات المتحدة[١٦]. هذا الوجه مغاير تماماً للوجه التصادمي في سياسات الولايات المتحدة.

---

(١٣) Nathan Witkin, «Interest Group Mediation: A Mechanism for Controlling and Improving Congressional Lobbying Practices,» *Ohio State Journal on Dispute Resolution*, vol. 23, no. 2 (2007).

(١٤) Frank R. Baumgartner [et al.], *Lobbying and Policy Change: Who Wins, Who Loses, and Why* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2009).

(١٥) Witkin, Ibid.

(١٦) Ian Black and Simon Tisdall, «Saudi Arabia Urges US Attack on Iran to Stop Nuclear Programme,» *The Guardian*, 28/11/2010, <http://www.theguardian.com/world/2010/nov/28/us-embassy-cables-saudis-iran>.

٤ ـ السلطة الموزعة مقابل السلطة الممركزة

تتوزع بنية السلطة في الولايات المتحدة تبعاً لعاملين: ينبع الأول من فصل السلطات بحيث تراقب كل سلطة الأخرى، ويتعامل الثاني مع حقيقة أن من طبيعة النظام تعزيز الجماعات[١٧].

يوفر النظام نقاط دخول عدة يمكنها أن تكون مفاتيح للتأثير في صنع السياسات. تنص نظرية نقاط الدخول أن تعاظم عدد نقاط الدخول يزيد من قوة الجماعات ذات المصلحة حيث تغدو هناك نقاط عدة للدخول بهدف التأثير في سياسة معينة[١٨]. وهذا يختلف كلياً عن السيطرة الأوليغر ـ سياسية على صنع السياسات، حيث تتمركز السلطة داخل الأسرة الحاكمة. كذلك، فقد تميّز النظام الأمريكي، ومنذ نشأته، بسمة تقوية الجماعات. وقد لاحظ ألكسيس دو توكفيل، السوسيولوجي الفرنسي، أهمية الجماعات في قلب المجتمع الأمريكي. فالجماعات تلك شهدت انطلاق الجمعيات والاتحادات المدنية التي ستغدو الأساس في ممارسة الديمقراطية[١٩]. والانخراط المدني الواسع هو الذي يزيد من حظوظ نجاح أي برنامج تطلقه الحكومة، أكان برنامجاً لمحاربة الجريمة، الفقر، المخدرات، البطالة، أو نشر العناية الصحية أو التعليم للجميع[٢٠]. وعليه، فالجماعات ذات المصلحة والانتساب إليها، وأنشطتها، تعتبر كلها جزءاً من الرأسمال الاجتماعي لأمريكا. هي محفز ضروري لتفعيل الديمقراطية[٢١].

ازداد تذرر السلطة في الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٧٤. فقد قتلت فضيحة ووتر غايت سلطة الأحزاب لأن بارونات السلطة في الكونغرس فقدوا سلطتهم لمصلحة لاعبين أصغر، والذين لا يصوتون غالباً على قاعدة حزبية وإنما تبعاً لأفضليات منتخبيهم. زاد ذلك من توزع السلطة وزادت معها سلطة الجماعات ذات المصلحة على صنع السياسات في الولايات المتحدة[٢٢]. يتناقض ذلك تماماً مع مركزية السلطة في الخليج؛ وعلى الرغم من إدخال الانتخابات، لم يحدث في الواقع أي تفكيك لمركزية السلطة. حتى في الكويت حيث البرلمان، الجمعية الوطنية، والمعروف بمجلس الأمة، يملك الحق بنقض القرارات الحكومية، فهو مع ذلك لا يملك السلطة لاقتراح حلول للمشكلات أو الاشتراك بفاعلية في صنع السياسات. بينما يملك الأمير، في المقابل، السلطة لحل البرلمان، الأمر الذي غدا روتينياً في الحياة السياسية الكويتية[٢٣].

---

(١٧) Alexis de Tocqueville, *Democracy in America* (Stilwell, KS: Digireads.com, 2004).

(١٨) Sean D. Ehrlich, «The Tariff and the Lobbyist: Political Institutions, Interest Group Politics, and US Trade Policy,» *International Studies Quarterly*, vol. 52, no. 2 (June 2008), pp. 427-445.

(١٩) De Tocqueville, Ibid.

(٢٠) Robert D. Putnam, «Bowling Alone: America's Declining Social Capital,» *Journal of Democracy*, vol. 6, no. 1 (January 1995), pp. 65-78.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) Hedrick Smith, *Power Game: How Washington Works* (New York: Random House Digital, Inc., 1996).

(٢٣) Jane Kinninmont, *Kuwait's Parliament: An Experiment in Semi-democracy* (London: Chatham House, 2012).

وإلى واقع مركزة السلطة، فإن مصدر المعلومات لصانع القرار هو مركزي أيضاً. فالحكومة تعتمد على المستشارين لإنتاج الاستراتيجيات والسياسات الرسمية، وبخلاف الولايات المتحدة حيث تتولى مراكز الدراسات (Think-Tanks)، الممولة من القطاع الخاص، توفير المعلومات لصنّاع القرار[٢٤]. ومع واقع مركزة السلطة يغدو الوصول إلى صاحب القرار أمراً ذا قيمة عالية، وخاصة بغياب أية مؤسسات أخرى يمكنها مناقشة أو نقض القرار الذي رسمه الحاكم. وبهذا المعنى، فالوصول إلى الحاكم الخليجي، يساوي ممارسة التأثير. فإذا توفّر لشخص أن يدخل إلى عقل صانع القرار وأن يقنعه، أمكنه بلوغ غايته.

أما في الولايات المتحدة فالأمر هو أكثر تعقيداً. فصانع القرار الموجود في مركز أُنتخِبَ له هو موضع محاسبة من منتخبيه؛ وعليه أن يوازن بالتالي بين قناعاته وأفضلياته وبين أفضليات منتخبيه. أما إذا كان صنع القرار، من جهة ثانية، يتم من طرف مسؤول معيّن في الإدارة، فالسطة التنفيذية مسؤولة وتحاسب أمام الكونغرس، والذي يحاسب بدوره أمام منتخبيه. وبحسب ألكسيس دو توكفيل فمركز كل السطات في أمريكا هو كابينة الاقتراع. فالأمة تشترك في صنع القوانين من خلال انتخاب المشرعين، والذين يختارون بدورهم موظفي الحكومة أو الذراع التنفيذي[٢٥].

٥ ـ طبيعة الاصطفاف

فارق آخر ينهض بين النظامين، هو طبيعة الاصطفاف الاجتماعي على الضفتين. ففي الخليج، الاصطفاف أو التجمع هو حول العشيرة والقبيلة، والرابطة هي في العادة رابطة الدم وليس الاختيار الشخصي. والأفراد ينظرون إلى انتماءاتهم من قبيل الواجب لا بغرض الحصول على ربح مادي أو لتحقيق أيديولوجيتهم الشخصية. هناك درجة عالية من الاحترام لكبار العشيرة. وعليه فلا تترك البنية تلك المحكومة بالاحترام والخضوع إلا هامشاً بسيطاً للجماعات الساعية للتسييس. وعلى الرغم من أن الثقافة الإسلامية توجه المجتمع وتشجع الناس على المشاركة في العطاء من أجل الخير (الزكاة)، والتي تدار في الغالب على نحو خاص، يظل عمل المنظمات تلك محصوراً بالخدمات الاجتماعية ولا ينشد التأثير في السياسة العامة. والخليج العربي، إلى ذلك، لا يسمح بقيام نقابات، التي تشكل المصدر الأول لتشكيل الجماعات ذات المصلحة[٢٦]. في المقابل، فإن أعداداً كبيرة من المواطنين الأمريكيين، وتبعاً لمهنهم، والرابط الأيديولوجي، والخلفية الإثنية، هم جزء من النقابات أو الاتحادات المهنية التي تمتلك لوبيات مؤثرة. ونسبة الأمريكيين الذين هم أعضاء في جمعية أو اتحاد طوعي تبلغ ٧٩ بالمئة، مع ٦١ بالمئة منظمين في جماعات لها مواقف سياسية، وأكثر من ٤٠

(٢٤) Donald E. Abelson, *American Think-tanks and their Role in US Foreign Policy* (London: Macmillan Press, 1996).

(٢٥) De Tocqueville, *Democracy in America*.

(٢٦) Jeffrey M. Berry and Clyde Wilcox, *The Interest Group Society* (Glenview, IL: Scott, Foresman, 1989).

بالمئة يمتلكون أربع انتماءات أو أكثر[٢٧]. وفي عام ٢٠٠٠ كان ٩٢ بالمئة من السكان الشباب في الولايات المتحدة ينتمون إلى جمعية واحدة على الأقل[٢٨].

الفارق الرئيسي بين نوعي الجماعات ذات المصلحة هو أن الجماعات تلك يقودها في الخليج الاحترام والطاعة، فيما تقودها في الولايات المتحدة المصلحة. والمصلحة قد تكون مادية، كما في حال الاتحادات المهنية التي تنشد منافع لأعضائها، أو سيكولوجية كما في حال جماعات المواطنين الذين يسعون إلى نشر أيديولوجية معينة من مثل جماعات منع الإجهاض.

٦ ـ مفهوم عدم التدخل المتبادل

في الخليج، وبسبب النزاعات القديمة المتعلقة بالحدود ومسألة الهويات العابرة للحدود، حيث تسكن القبيلة نفسها على طرفي الحدود، فإن البروتوكول المقبول على نطاق واسع هو عدم لجوء بلد إلى تحريك الناس في أراضي بلد مجاور كي لا يعاني هو من رد مقابل مماثل. أما في الولايات المتحدة فالأمر مغاير تماماً ويحكمه نظام مختلف. فحين يبدي مواطنون لهم صلة ببلد آخر رأياً في السياسة الخارجية فلا يُنظر إلى الأمر كما لو أن البلد الأجنبي يتدخل في الشؤون الأمريكية. وعليه، فقد حالَ المفهوم الخليجي لعدم التدخل المتبادل دون ظهور رغبة خليجية قوية في قيام لوبي لها في الولايات المتحدة. وبخلاف الواقع الخليجي الذي يُظهر عمل المواطنين الذين يعبّرون عن علاقتهم ببلد خليجي آخر كما لو أنه عمل ضد الحكومة، فإن المواطنين الأمريكيين الذين يظهرون علناً روابطهم ببلدهم الأصلي إنما يمارسون بذلك حقوقهم الدستورية ويسهمون في صنع السياسة الرسمية.

حين ينصح العرب الأمريكيون الحكومة الأمريكية بصلات أقوى وأكثر توازناً مع الوطن العربي أو مع الخليج، فالحكومة لا تعتبر ذلك عملاً موجهاً ضد الدولة. هي لا تنظر إلى الهنود الأمريكيين أو اليهود الأمريكيين كما لو أنهم يعملون ضد الدولة. وهي لا ترى بالتالي أن الهند أو إسرائيل تتدخلان في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة (مع ذلك، ففي حقبة الأواكس اتهم ريغان إسرائيل بالتدخل في شؤون الولايات المتحدة؛ لأن بيغن كان يؤدي شخصياً دوراً في الموضوع ويتصدر الصف الأمامي في المواجهة). وعليه فإذا تحدث العرب الأمريكيون باسم الوطن العربي فسيجري النظر إليهم على أنهم إنما يمارسون حقهم الدستوري في المساهمة في السياسة العامة.

للأسباب الآنفة الذكر كافة، والتي أضاءت على الفروقات الاجتماعية والسياسية بين النظامين، يظل مفهوم ممارسة اللوبي، أو الضغط على صنّاع القرار، غريباً على البلدان الخليجية العربية التي تنظر غالباً على نحو مبسط إلى النظام الأمريكي ومن دون أن ترى تعقيداته الداخلية. ولعل تلك هي

---

(٢٧) Rosenthal, *The Third House: Lobbyists and Lobbying in the States*.

(٢٨) Helmut K. Anheier, *Nonprofit Organizations* (Milton Park, Abingdon, Oxon; New York: Routledge, 2005).

أحد الأسباب التي حالت حتى الآن دون نجاح الأعمال الآتية من المنطقة العربية في التعامل مع هذه المسألة على نحو صحيح.

وعليه فإني لآمل أن يلقي عملي هذا الضوء على مفهوم اللوبي وأن يشرح للقارئ مضمونه، وما فعل العرب حياله حتى الآن، والإسهام كذلك في بعض الأفكار حول ما يحتاجه قيام لوبي مستقر في المستقبل يكون له التأثير المطلوب في العلاقات بين الولايات المتحدة والخليج العربي.

ثانياً: موضوع البحث والمقاربة

١ ـ الموضوع

يُعنى هذا الكتاب بالبلدان الخليجية العربية فقط، ولا يتناول الوطن العربي ككل. وقد اختيرت دول الخليج العربي الست لأنها تمثل مجموعة متجانسة، ذات بنى سياسية واقتصادية متشابهة على وجه الإجمال. فقد واجهت البلدان تلك خلال تاريخها الحديث أخطاراً وتحديات متشابهة (الموجة القومية العربية في الخمسينيات، والحرب العراقية الإيرانية، والغزو العراقي للكويت). كذلك أفادت بلدان الخليج العربي من العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة ذات النمط الواحد في كل دولة: الدفاع والأمن، والنفط، والتجارة، والقضية الفلسطينية[٢٩]. ولمزيد من الإيضاح، لم تتضمن الدراسة بلدان المغرب العربي أيضاً لأن تلك البلدان لا تمتلك علاقات متشابهة مع الولايات المتحدة؛ فعلاقات الجزائر بفرنسا هي، وعلى سبيل المثال، أكثر استراتيجة من علاقتها بالولايات المتحدة.

يركّز هذا الكتاب على العلاقة السببية بين الأحداث والأفعال، وفي مسألة محددة؛ وإلى ذلك، فالبحث ممارسة تطبيقية يوجهها عالم الوقائع الفعلية[٣٠]. وتتفحص المقاربة البراغماتية للكتاب ديناميات تكوين لوبي عربي، ونماذجه، وحالات النجاح وحالات الفشل، كما تضع كلاً من هذه العوامل في سياقها من أجل استنتاج العلاقة السببية. المقاربة إذاً تتوجه نحو حل المشكلة، وهي مفيدة في قابليتها للتطبيق، وترسي بالتالي قاعدة لأي إطار للوبي محتمل[٣١].

والكتاب استكشافي بطبيعته، إذ لم يكتب إلى الآن الكثير في الموضوع. وعليه فالدراسة سوف تستند بكثافة إلى حالات دراسية من النجاحات والإخفاقات التي انتهت إليها المساعي التي كان ممكناً أن تساهم في تكوين لوبي خليجي ـ عربي في الماضي، وإلى الموضوعات المستخلصة من المقابلات بهدف تطوير فرضيات تتناول تكوين اللوبي الخليجي ـ العربي.

(٢٩) D. A. Abdullah, Presentation during the NCUSAR Conference on US Relation with the Gulf (2012).

(٣٠) John W. Creswell, *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches* (London: Sage, 2009).

(٣١) المصدر نفسه.

٢ ـ المقاربة

تحدد إطار الكتاب في تحليل حالتين دراسيتين وسلسة من المقابلات، والتي تنشأ عنها النظرية القاعدية. وقد حاولتُ زيادة الأدلة من خلال تفحص قطعة معلومات من مصادر مختلفة. وعلى سبيل المثال، فقد تحققت من الفرضيات التي تناولت العرب الأمريكيين ودورهم في مجهودات تكوين لوبي خليجي ـ عربي، مع محاولة التوفيق بين ما قاله العرب الخليجيون وآراء رئيس منظمات العرب الأمريكيين.

تقييد آخر للبحث هو أني لم أتمكن من التحليل بالتفصيل لكل جوانب مساعي تكوين اللوبي الخليجي ـ العربي. ومع أن البحث يتناول، على سبيل المثال، المشكلات التي تواجه الجماعة العربية الأمريكية، فهو لا يصل درجة التفاصيل في دراسة تيبولوجيا المنظمات العربية الأمريكية وعلاقاتها الداخلية. وعليه، تظل نتائج الدراسة على كثير من الاتساع ولا تقدم حلاً تاماً، بل مجرد دليل في كيفية بناء لوبي. وقد كشفت حالة دبي العالمية للموانئ، كما سائر المقابلات، أن هناك صورة سلبية للعرب، ما يشكل حاجزاً أمام تكوين لوبي ناجح. ومع ذلك، فدراستي لا تقترح ما يجب فعله للتغلب على الصورة السلبية. أنا أقترح إشراك العرب الأمريكيين، إلا أن مشروعاً كهذا دونه تعقيدات عدة.

كذلك لا يقدم الكتاب، حتى في جوانب معينة من اللوبي، من مثل التواصل، إلا الخلاصات العامة وليس الإجابات الكاملة. وقد قمت بصياغة فرضيات عدة حيال موضوع التواصل، من مثل أن على العرب الخليجيين أن يبرزوا جوانب الخليج العربي التي تتطابق وثقافة الأمريكي العادي، وأنهم يحتاجون أن يبرزوا العرب الأمريكيين كممثلين للثقافة العربية. لكنها تبقى فرضيات فردية ولا ترقى إلى مستوى صياغة خطة عمل شاملة.

باختصار، يظهر التقييد في أن بحثي لا يقدم إجابات صريحة؛ هو يفتح الطريق فقط لأبحاث في المستقبل، كما يشير إلى المشكلات التي تواجه ممارسة لوبي خليجي ـ عربي، ولكن من دون تحديد للخطوات التي يجب اتخاذها.

وينشأ تقييد آخر من واقع أن الكتاب هو مقاربة شديدة الاتساع، ما يبقي جوانب عدة من دون تفاصيل. هو لا يقدّم لبعض الأسئلة إلا إجابات عامة. وعلى سبيل المثال، فحين نخضع فرضية أن منافع معينة هي التي في وسعها تعبئة الناس، فعلى الحالات البحثية أن تؤيد أو تدحض الفرضية تلك. مع ذلك، فلا الحالات البحثية التي قدّمت، ولا إطار الدراسة، غطت نوع المنافع التي يحتاجها برنامج تعبئة العرب الأمريكيين بهدف تحفيز ضغوطهم لتعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي.

تقييد آخر يتصل بالتقييم الدقيق لمدى التأثير. وطالما أن هدف البحث هو دراسة البيئة التي يمكن أن تحضن اللوبي الخليجي ـ العربي المفترض في الولايات المتحدة، ودينامياته، وأدائه، وفحص القاعدة التي يمكن أن يرتكز عليها أي لوبي خليجي ـ عربي مستدام في الولايات المتحدة،

فإن قياس التأثير الكلي الذي كان لمحاولات الخليج في الضغط أمر مهم. ولكن يصعب علينا مقارنة محاولات الخليج الضئيلة بلوبيات إثنية أخرى في الولايات المتحدة لأنها تختلف بطبيعتها. فما من منظمة تشكل مرجعية مساندة للعرب أو للوبي خليجي ـ عربي، بخلاف اللوبيات المؤيدة لإسرائيل أو لليونان أو للأرمن ذات المؤسسات، والتي تعمل تحت عناوين منظمات مسجلة. وعليه فلا يمكننا، وفي مجال قياس التأثير، مقارنة اللوبي العربي باللوبي المنظم المؤسساتي الداعم للأرمن، أو لإسرائيل. لا تمكن مقارنة لوبي متقطع لا يظهر إلا حين تنشأ مشكلة ما بالعمل المنهجي والشامل لمؤسسة حسنة التنظيم وحسنة التمويل مثل اللجنة الأمريكية ـ الإسرائيلية للشؤون العامة التي تأسست منذ عقود.

تقييد آخر تناوله البحث هو اللوبي بالنيابة. فبعض اللوبي لمصلحة الدول الخليجية العربية تتولاه شركات أمريكية معنية بتأمين مصالحها التجارية مع البلدان العربية الخليجية تلك. وأحد الأمثلة شركة لوكهيد مارتن التي مارست الضغط لمصلحة دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل تمرير مبيع صفقة أف ١٦. لن يتوقف الكتاب عند هذا النمط من اللوبي، بل سيعالجه باقتضاب.

لقد وزّعتُ الفصول على الشكل التالي: في **الفصل الأول**، سأحلل المعلومات الأساسية والأعمال السابقة التي تناولت اللوبي العربي، في **الفصل الثاني**، سأتناول منهجية العمل بالتفصيل، في **الفصل الثالث**، سوف أضيء على ملامح اللوبي الخليجي ـ العربي، أما في **الفصل الرابع** فسأركز على العوامل التي تقود إلى النجاح أو الإخفاق وسأتناول الأسئلة الآتية: ما هي الأنماط التي يندرج تحتها سلوك البلدان العربية الخليجية؟ ما هي العوامل التي تقود إلى الفشل؟ ما هي العوامل التي تسهم في النجاح؟ ومتى كانت البلدان العربية الخليجية قادرة على ممارسة التأثير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة؟ **الفصل الخامس** يعرض لحالة لوبي عربية ناجحة، **الفصل السادس** يعرض لحالة لوبي أخرى فاشلة. ويتضمن الفصل الأخير خلاصة تضيء على المشكلات والتوقعات التي تواجه اللوبي العربي، وتحلل مضامينها، وتقدم نظرة باتجاه المستقبل.

الفصل الأول

الخلفية والأبحاث السابقة

أولاً: الكتابات السابقة في مسألة «محاولات الضغط والتأثير» العربية

لم يُنجز الكثير من الأبحاث حتى الآن في موضوع محاولات الضغط والتأثير الخليجية العربية، وما تأثير ذلك في العلاقات مع الولايات المتحدة. والنقص في ذلك يعود، ربما، إلى غياب الاهتمام الكافي من البلدان الخليجية. فقد دارت معظم الأبحاث المتوفرة حتى الآن حول العلاقات الخليجية ـ الأمريكية، أو حول العرب الأمريكيين ومحاولاتهم تنظيم أنفسهم بهدف التأثير في سياسات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية[١]. وبخلاف مجموعات الضغط والتأثير الإثنية الأخرى، وخاصة الإسرائيلية، والتي كانت موضوع أبحاث مستفيضة وجلبت أكاديميين كثيرين[٢]، كان حجم الاهتمام بمحاولات تشكيل مجموعات ضغط وتأثير خليجية ـ عربية في الولايات المتحدة محدوداً وعلى نطاق صغير جداً.

العمل الوحيد الذي ركّز كلياً على محاولات البلدان الخليجية العربية التأثير في سياسة الولايات المتحدة كان لميتْشِل بارد، **اللوبي العربي**: **التحالف غير المرئي الذي ينال من مصالح الولايات المتحدة في الشرقِ الأوسط.** نُشر الكتاب هذا بتأثير الضجة التي أثارها كتاب والت ومرشايمر، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة**، والذي أثار الكثير من اللغط حول التأثير

(١) Nabeel A. Khoury, «The Arab Lobby: Problems and Prospects,» *Middle East Journal*, vol. 41, no. 3 (Summer 1987), pp. 379-396.

(٢) Stephen Zunes, «The Israel Lobby: How Powerful is it Really?,» *Foreign Policy in Focus Special Report* (16 May 2006), p. 16; Robert C. Lieberman, «The «Israel Lobby» and American Politics,» *Perspectives on Politics*, vol. 7, no. 2 (2009), pp. 235-257; Paul Findley, *They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby* (Chicago, IL: Lawrence Hill Books, 1989); John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, *The Israel Lobby and US Foreign Policy* (London: Macmillan, 2007), and Walter Russel Mead, «Jerusalem Syndrome: Decoding the Israel Lobby,» *Foreign Affairs*, vol. 86, no. 6. (November-December 2007), p. 160.

الذي تملكه إسرائيل في سياسة الولايات المتحدة الخارجية. وكتاب بارد هو تجسيد لفكرة **إداورد سعيد الاستشراقية،** إذ يُنظر إلى كل شيء يتصل بالمنطقة من خلال منظار خاضع للاعتبارات السياسية.

يقول سعيد: «أشياء ثلاثة أسهمت في تحويل أبسط إدراك للعرب وللإسلام شأناً مسيساً جداً، وإلى درجة الصخب: أولاً، تاريخ الأوهام الشعبية المعادية للعرب والمسلمين في الغرب، والتي تظهر جلية في تاريخ **الاستشراق**؛ ثانياً، الصراع بين العرب وإسرائيل الصهيونية وآثاره في اليهود الأمريكيين، كذلك في الثقافة الليبرالية والجمهور بعامة؛ وثالثاً، الغياب الكلي تقريباً لأي موقف ثقافي يسمح بالتماهي أو بالنظر موضوعياً إلى العرب والإسلام»[٣].

أخفق كتاب بارد في التعريف الصحيح بمجموعة الضغط والتأثير، «اللوبي». فقد أشار، بالاسم، إلى البعثات التي ذهبت إلى الوطن العربي ووقعت في حبّه باعتبارها نواة «اللوبي»: «كان تقييم البعثات للعرب عالياً جداً، فقد وقعوا في حب الخصال الغرائبية لساكني الصحارى العربية... وقد غدا هؤلاء المكوّن الأول المهم لمجموعات الضغط والتأثير العربية الحديثة الولادة»[٤]. وتعكس مفردة غرائبية تفسير سعيد للاهتمام الأمريكي بالشرق، إذ ينبع الاهتمام ذاك من اعتبارات استراتيجية واقتصادية كما يعكس صورة الغرائبية التقليدية[٥].

يصف بارد أي شخص مؤيد للموقف العربي باعتباره «عروبياً» ويصنّف أي عمل أو تعليق لمسؤول أمريكي، أو دبلوماسي عربي، أو أكاديمي، لا يكون مؤيداً لإسرائيل، باعتباره جزءاً من مجموعة الضغط والتأثير الداعمة للعرب حتى لو لم تكن الأعمال أو التعليقات تلك موجهة للتأثير في السياسة العامة. ويعود ذلك إلى تفسير سعيد للاستشراق، إذ يجري تسييس كل تعليق أو موضوع وإلى درجة عالية[٦]. وهو يعتبر، مثلاً، أن احتلال العرب كرسياً في جامعة أمريكية أداة ضغط ومحاولة تأثير. إلا أن احتلال كرسي أكاديمي كهذا لا يشكل أداة ضغط بل هو مجرد أداة في تعزيز التبادل الثقافي.

وجه آخر لعمل بارد هو غياب الحياد أو الموضوعية، إذ يشير في أحد الفصول إلى جيمي كارتر باعتباره جزءاً من مجموعة الضغط والتأثير العربية، ويردّ مواقفه التي تُعطي الفلسطينيين كما تعطي الإسرائيليين الأحقية في أرض فلسطين إلى نقصه في معرفة التوراة. يقول: «يكمن سبب عداء كارتر للصهيونية في خلفية إيمانه الأصولي، وقد قاده ذلك إلى قراءة الإنجيل بطريقة خاصة تنطوي على المساواة بين مطالب اليهود والفلسطينيين». لا يخفى أن ملاحظة كهذه يعوزها الكثير من الموضوعية، فالزعم أن السبب في نظرة كارتر المتوازنة إلى حقوق اليهود والفلسطينيين إنما

---

(٣) Edward W. Said, *Orientalism* (New York: Vintage Books, 1979).

(٤) Mitchell Bard, *The Arab Lobby: The Invisible Alliance that Undermines America's Interests in the Middle East* (New York: HarperCollins, 2010).

(٥) Said, Ibid.

(٦) المصدر نفسه.

يعود إلى قراءته الإنجيل «بطريقة خاصة»، يتضمن فكرة أنه لو قرأ التوراة بطريقة صحيحة لكان عليه منح الأفضلية لليهود.

وهنا تجد آراء سعيد، من جديد، صدقيّتها. يقول سعيد: «ما من نتاج معرفي في العلوم الإنسانية يستطيع أن يتجاهل أو يخفي على الإطلاق انتماء صاحبه باعتباره موضوعاً لظروفه الخاصة»(٧). فأيديولوجية الكاتب الذي يرى الشرق الأوسط من منظار توراتي، كأرض موعودة لليهود، تنعكس جليّة في كتاباته، لكن ذلك يجرّد كتاباته تلك، بالتأكيد، من موضوعيتها أو قيمتها العلمية.

ويتضمن العمل عامل الدعاية وقلب الحقائق. يقول بارد: «وفيما لا يحظى المسيحيون بأي ترحيب في المملكة العربية السعودية، ويطردون من منازلهم التي كانت لهم لفترة طويلة في لبنان، يستمرون مرحّباً بهم في إسرائيل. وفي الحقيقة أن المسيحيين هم الضحايا الحقيقيون للتطرف الفلسطيني»(٨). ذلك أحد الأمثلة على المعلومات غير الصحيحة؛ فالمسيحيون يدخلون العربية السعودية وهم يكوّنون فيها جماعة اغترابية كبيرة. أما في لبنان، أثناء الحرب الأهلية ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠، فقد تبادل المسلمون والمسيحيون أعمال الطرد من منازلهم وكان كلاهما ضحايا لبعضهم البعض. كذلك، فالمسيحيون ليس مرحباً بهم على الدوام في إسرائيل. وفي الأغلب، لا يستطيع الفلسطيني المسيحي الراغب في العودة إلى بيته في فلسطين الذي كان قد طُرد منه تحقيق أمنيته تلك. وبالإجمال لم ينجح كتاب بارد في تقديم حجج صلبة مضادة لكتاب والت ومرشيمر، ولا في التفسير الصحيح لأداء مجموعات الضغط الخليجي العربي.

وفيما امتدح الأكاديميون والناشطون المؤيّدون لإسرائيل الكتابَ من مثل ستيفن ج. روزن(٩)، إلا أنه لم يلق لدى النقاد الجديّين الصدى الإيجابي نفسه(١٠). كما أنه لم ينل عدد المراجعات الكبير الذي توافر لكتاب والت ومرشيمر. ووفق محرك بحث غوغل فقد نال كتاب بارد ٣٠ مراجعة في مقابل ٢٩٣ مراجعة لكتاب والت ومرشيمر غطت أكثر من ٣٥ صفحة، كذلك توافرت لكتاب **اللوبي الإسرائيلي** مراجعات في أهم المنشورات العالمية(١١)، فيما ظل عمل بارد دون ذلك بكثير.

قليلة جداً الأدبيات المنشورة في الولايات المتحدة في موضوع «الضغط والتأثير» للبلدان العربية الخليجية في الولايات المتحدة، والكتاب الوحيد الذي قارب المسألة مباشرة هو كتاب السيد بارد. ومع ذلك فالكتاب، كما رأينا، غير كافٍ لجهة شروط البحث العلمي ولا يمكن اعتباره

(٧) المصدر نفسه.

(٨) Bard, Ibid.

(٩) Steven J. Rosen, «The Arab Lobby: The European Component,» *Middle East Quarterly*, vol. 17, no. 4 (Fall 2010), pp. 17-32.

(١٠) R. M. Schneiderman, in: The Daily Beast (3 September 2010), <http://www.thedailybeast.com/newsweek/blogs/we-read-it/2010/09/03/the-arab-lobby-the-invisible-alliance-that-undermines-america-s-interests-in-the-middle-east.html>.

(١١) انظر مثلاً: «America's Pro-Israel Lobby: Powerful, but Not That Powerful,» *The Economist* (27 September 2007), <http://www.economist.com/node/9861424>.

مصدراً موثوقاً في موضوع «اللوبي» العربي ـ الخليجي، الكتاب الآخر هو **اللوبي العربي وحل الدولتين** الذي كتبه باحث عربي أمريكي، خليل مرار، حيث إنه لا يركّز إلا على محاولات دفع حل الدولتين ولا يلتفت إلى البلدان العربية الخليجية خصوصاً، ولا يتحرّى احتمالات تكوين «ضغط وتأثير» عربي خليجي.

كذلك، لا يتاح غير القليل من العمل البحثي الأكاديمي حول العرب الأمريكيين وإمكانية اعتبارهم مرتكزاً لضغط وتأثير في الولايات المتحدة. وتبقى دراسة خوري الأكثر علمية، ولكنها تعود إلى عام ١٩٨٧، ولا تتحدث إلا عن المشكلات التي تواجه العرب الأمريكيين في محاولاتهم تنظيم أنفسهم وممارسة التأثير في الحكومة الأمريكية(١٢)؛ إلا أنه لا يركز على البلدان الخليجية العربية، ولا على العلاقة بين هذه البلدان والجماعة العربية الأمريكية. كذلك هناك ورقة مهمة قام بها روبرت ترايس تناولت دور الجماعات العربية في التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية(١٣).

وكانت هناك ورقة لشاين التي ركّزت بشكل رئيسي على جهود الضغط والتأثير لدى العرب الأمريكيين(١٤)، لكنها اهتمت كذلك بالعلاقة بين البلدان الخليجية العربية والجماعة العربية الأمريكية. وقد تناولت كيف تغيّرت العلاقة تلك بعد حرب الخليج الأولى، وكيف انقسمت المواقف علناً، وكيف تلاشى الدعم الذي كانت تقدمه البلدان الخليجية إلى الجماعة العربية الأمريكية، وإضافة إلى ذلك هي لا تحلل بعمق العلاقة بين الطرفين، إذ إن التركيز يتجه لا إلى البلدان الخليجية العربية بل إلى الجماعة العربية الأمريكية.

وتقارب دراسات أخرى الموضوع على نحو غير مباشر. فـ«صلايتا» يتحدث عن جهود العرب الأمريكيين لتنظيم أنفسهم وتداعيات ٩/١١ في هذا المجال(١٥). وقد أنجز الكثير من الأبحاث حول آثار ٩/١١ في مواقف الجماعة العربية الأمريكية وتصوراتها، لكن البحث ذاك يظل ثانوياً في ما يخص مسألة «الضغط والتأثير» بل ما من بحث قارب المسألة مباشرة. وكانت مجلة **الإيكونوميست** قد تحدثت عن إمكانية تكوين لوبي عربي أمريكي ومدى قدرة العرب الأمريكيين في الولايات المتحدة على التحوّل إلى كتلة مقترعين رئيسية، ولكن ليس على تأثيرهم في السياسة العامة وباعتبارهم جماعة ذات مصلحة(١٦).

(١٢) Khoury, «The Arab Lobby: Problems and Prospects».

(١٣) هالة أبو بكر سعودي، «المنظمات العربية ـ الأمريكية ودورها في الدفاع عن القضايا العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٢ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١)، ص ٨٧.

(١٤) Yossi Shain «Arab-Americans at a Crossroads,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 25, no. 3 (Spring 1996), pp. 46-59.

(١٥) Steven Salaita, «Ethnic Identity and Imperative Patriotism: Arab Americans before and after 9/11,» *College Literature*, vol. 32, no. 2 (2005), pp. 146-168.

(١٦) «The Birth of an Arab-American Lobby,» *The Economist* (12 October 2000), <http://www.economist.com/node/392685>.

تركّز دراسات أخرى على مسألة الهوية العربية والصلة بمشكلات الشرق الأوسط. ومع أن الدراسات تلك لا تتناول المسألة مباشرة، لكنها تبقى مهمة لجهة إسهامها في توصيف إمكانية وتحديات احتمال تكوين لوبي عربي أمريكي يركّز على شؤون منطقة الشرق الأوسط. قارب كينيث والد المسألة في ورقته البحثية «مشروع الانتشار (الدياسبور) للعرب الأمريكيين: وتقييم حجم الهوية الإثنية المسيسة ومحدداتها»(١٧). تبحث الورقة في مسألة الهوية الإثنية العربية وإمكانية إسهامها في جمع الجماعة العربية الأمريكية حول قضية الشرق الأوسط. وتضيء الورقة على نقطة مهمة، تحديداً النشاط السياسي باعتباره حجر الزاوية في بناء هوية إثنية وجمع الجماعة معاً. وتبحث ورقة أخرى لنصّار مكميلان، مسألة الهوية لدى الجماعة العربية الأمريكية وإمكانات تعبئتها(١٨).

أما في كتابي هذا، وبسبب طابعه التفسيري، ولأنه على الأرجح ما من عمل أكاديمي جدي أنجز في السابق حول مسألة الضغط والتأثير الخليجي العربي، فسيكون تركيزي على كل ما له صلة بسياق المسألة وهو ما سوف يوجّه هذا البحث.

ثانياً: تعريف اللوبي

استقطاب تأييد الممثلين السياسيين (أو اللوبي) هو ممارسة قديمة العهد في التقليد الأوروبي ـ الأمريكي، وتعود إلى سبعينيات القرن التاسع عشر في بريطانيا، فقد كان المنتخبون أصحاب المطالب ينتظرون في الردهة (ومن هنا جاء اسم لوبي) خارج قاعات وستمنستر ليطالبوا ممثليهم الذين انتخبوهم بالاهتمام الجدي بمطالبهم أو رغباتهم. كذلك تعود مفردة «لوبي» إلى ردهة أو صالة انتظار فندق ويلارد، حيث اعتاد المواطنون والجماعات صاحبة المطالب لقاء الرئيس ألكسندر دبليو راندال (١٨٦٦ ـ ١٨٦٩) مع سيجار وبعض البراندي(١٩).

بل إن الحق في تكوين مجموعات ضغط وتأثير (لوبي) قد وجِد في الولايات المتحدة حتى قبل الاستقلال عن بريطانيا. فقرارات كونغرس ١٧٦٥ أكدت أن محاولة ممارسة الضغط والتأثير (اللوبي) هو حق دستوري مصون: «من حق رعايا بريطانيا في هذه المستعمرات تقديم التماس إلى الملك أو مجلس العموم أو إلى كليهما معاً». وقد أعيد تأكيد هذا المبدأ في البند الأول من الدستور: يحقّ للمواطنين «التجمع السلمي والتماس الحكومة لتدارك تظلماتهم»(٢٠).

---

(١٧) Kenneth D. Wald, «The Diaspora Project of Arab Americans: Assessing the Magnitude and Determinants of Politicized Ethnic Identity,» *Ethnic and Racial Studies*, vol. 32, no. 8 (2009), pp. 1304-1324.

(١٨) Sylvia C. Nassar-McMillan, Richard G. Lambert and Julie Hakim-Larson, «Discrimination History, Backlash Fear, and Ethnic Identity Among Arab Americans: Post-9/11 Snapshots,» *Journal of Multicultural Counseling and Development*, vol. 39, no. 1 (January 2011), pp. 38-47.

(١٩) Deanna Gelak, *Lobbying and Advocacy: Winning Strategies, Resources, Recommendations, Ethics and Ongoing Compliance for Lobbyists and Washington Advocates* (Alexandria, VA: TheCapitol.Net, 2008).

(٢٠) Charles McC. Mathias, Jr., «Ethnic Groups and Foreign Policy,» *Foreign Affairs*, vol. 59, no. 5 (Summer 1981), p. 975.

جرى تعريف الفرد الممارس الضغط ومحاولة التأثير (اللوبي) في «قانون إنشاء جماعات الضغط» سنة ١٩٩٥ باعتباره «أي فرد جرى تكليفه من زبون مع بدل مالي أو تعويض آخر مقابل خدمات تتضمن أكثر من مسعى ضاغط واحد». وجرى تعريف المسعى الضاغط ذاك كأي اتصال شفهي أو مكتوب، بما فيه الاتصال الإلكتروني بمسؤولي الحكومة الفدرالية ذوي المسؤولية في صنع القرارات ـ بمن فيهم أعضاء الكونغرس، طواقمهم، المسؤولون رفيعو المستوى في الجهاز التنفيذي ـ بخصوص صياغة السياسات، وتعديل التشريعات والأنظمة، وإجراء عقود، وتزكية أفراد مرشحين، أو تطبيق بعض الأنظمة.

يستبعد القانون أنشطة رسمية عدة عن مجال الضغط والتأثير ـ الشهادة في جلسات الاستماع التي يعقدها الكونغرس، والدعاوى القضائية، وتقديم التقارير المطلوبة أصلاً من الحكومة ـ إذ إن هذه المعلومة ستكون متاحة للجمهور في شكل لوائح شهود، أو ملفات عامة. إلى ذلك، تتضمن لائحة المسؤولين الذين يشملهم إطار الضغط فرضياً كل طاقم عضو الكونغرس، عدا أفراد المستويات العليا من الذراع التنفيذي. كذلك يستبعد التعريف الرسمي للضغط ومحاولة تأثير أعمال الضغط على مستوى القاعدة، واستخدام الإعلام المدفوع(٢١).

يصف تعريف عملية الضغط ومحاولة التأثير باعتبارها جهداً يهدف إلى التأثير في الجهاز التشريعي؛ أي الكونغرس الأمريكي. وجرى تعريف مصطلح «التأثير في التشريع» في القانون IRC 162c4 A باعتباره أية محاولة للتأثير في أي تشريع من خلال الاتصال بأي فرد أو موظف في الجسم التشريعي أو مع أي مسؤول حكومي أو أي موظف يمكن أن يكون له دور في صياغة التشريعات(٢٢).

يعرّف قانون IRC الاتصال بهدف الضغط والتأثير باعتباره «أي اتصال (لا يشمل رداً على مذكرة أو استدعاء قام به جهاز حكومي، إن كان على المستوى الفدرالي أو مستوى الولاية أو المستوى المحلي) مع أي عضو أو موظف في الجسم التنفيذي أو أي مسؤول حكومي أو موظف يمكن له أن يشارك في صياغة التشريعات المعنية بواحد مما يلي: اتصالات تعود لتشريع معيّن وتعكس رأياً في ذلك التشريع، وفي وسع الاتصال أن يوضح، ويُظهر، ويعدّل، أو يوفّر الدعم لآراء ظهرت في اتصالات ضغط وتأثير سابقة»(٢٣).

على الرغم من أن فعل ممارسة الضغط ومحاولة التأثير معرّف ومقننٌ بشكل حسن، فإن كلمة «لوبي» تبقى غامضة. ما الذي يؤلّف الـ «لوبي»؟ يعرّف **معجم أوكسفورد** مجموعة الضغط باعتبارها

(٢١) Frank R. Baumgartner and Beth L. Leech, «Interest Niches and Policy Bandwagons: Patterns of Interest Group Involvement in National Politics,» *Journal of Politics*, vol. 63, no. 4 (November 2001), pp. 1191-1213.

(٢٢) John Francis Reilly, Carter C. Hull, and Barbara A. Braig Allen, «IRC 501 (c)(4) Organizations,» Exempt Organizations–Technical Instruction Program for FY (2003), <https://www.irs.gov/pub/irs-tege/eotopici03.pdf>.

(٢٣) المصدر نفسه.

«مجموعة من الناس» تحاول التأثير في التشريع. لكن والت ومرشماير يقدمان تعريفاً أكثر عملية للوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة كـ «تحالف فضفاض من الأفراد والمنظمات التي تعمل بنشاط لتوجيه سياسة الولايات المتحدة الخارجية لصالح إسرائيل»[٢٤]. يمكن، بدءاً من هذا النص، تعريف الضغط والتأثير (اللوبي) كتحالف ذي قاعدة فضفاضة يسعى إلى التأثير في سياسة معيّنة والدفع بها نحو خياراته المفضلة. وقد يتداخل فعل الضغط والتأثير مع فعل التوكيل أو النُصح القانوني. إلا أن للتوكيل معنى يبقى أكثر اتساعاً؛ إذ يعرّف تشاكوفيتش التوكيل القانوني كمسعى إلى إحداث تغيير محدد نيابة عن مجموعات مهمشة وذلك من خلال المحاكم أو التشريع أو وكالات الإدارة[٢٥].

١ ـ سياقات اللوبي

يرسي الجهاز التنفيذي، والأحداث العامة، والمزاج العام في الولايات المتحدة، المسرح واسعاً أمام ممارسة الضغط ومحاولة التأثير في السياسات. أما الأجهزة التنفيذية والقضائية التي يُعيّن أفرادها فتكون أقل عرضة للضغط من الجماعات ذات المصلحة[٢٦]. يقدّم الجهاز التنفيذي للضغط ومحاولات التأثير السياق والمزاج، وتلقى هذه الجهود، بحسب الإدارة، التسريع والترخيم أو العرقلة. فخلال عهد كلينتون، مثلاً، كانت هناك مساعٍ جدية من جماعات الحقوق المدنية لإلغاء التمييز العرقي في النظام القضائي. وقد صادف الضغط ذلك مناخ إيجابي خلال سنوات كلينتون، أما مع تسلّم بوش منصبه، وخاصة بعد ٩/١١، وصدور قانون «الأمن الوطني»، وبعد تعيين جون أشكروفت مدعياً عاماً، فإن جهود الضغط ومحاولة التأثير تلك أصبحت من دون نتيجة[٢٧].

وإضافة إلى الإدارة، تسهم البيئة السياسية والسوسيو ـ اقتصادية، كما الحوادث الكارثية من مثل الهجمات الإرهابية أو الكوارث الطبيعية، في تسريع صنع القرار. وعلى سبيل المثال فقد كان من السهل بمكان لبوش أن يذهب بسرعة إلى الحرب على أفغانستان في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، بينما لم يحتج الرئيس أوباما أكثر من ثلاثة أسابيع لتمرير حزمة الـ ٨٠٠ بليون دولار التحفيزية إبان الأزمة المالية سنة ٢٠٠٨[٢٨].

---

(٢٤) Mearsheimer and Walt, *The Israel Lobby and US Foreign Policy*.

(٢٥) Carol Chetkovich and Frances Kunreuther, *From the Ground Up: Grassroots Organizations Making Social Change* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2006).

(٢٦) Joseph Gibson, *Persuading Congress: A Practical Guide to Parlaying an Understanding of Congressional Folkways and Dynamics into Successful Advocacy on Capitol Hill* (Alexandria, VA: TheCapitol.Net, 2010).

(٢٧) Frank R. Baumgartner [et al.], *Lobbying and Policy Change: Who Wins, Who Loses, and Why* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2009).

(٢٨) David M. Herszenhorn, «Administration Is Seeking $700 Billion for Wall Street,» *New York Times*, 20/9/2008.

على الرغم من أن ممارسة الضغط ومحاولة التأثير هي استنساخ لحرية التعبير في مجتمع ديمقراطي والسبيل الذي يستطيع المواطنون من خلاله «التماس الحومة لتدارك ظلاماتهم»[٢٩]، فقد خلق «سيستاماً» أو نظاماً «غدا فيه صنّاع القرار شديدي الاعتماد على الذين أسهموا في حملاتهم، وتحت المراقبة المستمرة من الجماعات ذات المصلحة، ما أثّر في مركزهم كرجال دولة. لقد غدا المشرّعون أكثر اهتماماً بالأصوات وبالمال الذي يجنونه من تحقيق رغبات الجماعات ذات المصلحة من السياسات أو اللوائح التي يتولونها[٣٠]. لقد تأسس سيستام يعتمد بشدة على المساهمات المالية، بحيث غدت الحظوة للمقتدر مالياً وللأحسن تنظيماً. وأخيراً لقد باتت الأفضلية للمصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة للولايات المتحدة[٣١].

ولعل المثل الأكثر فجاجة لخطف المصالح الخاصة للمصلحة العامة هو فشل التشريع الذي تقدم به السناتور تشاك هيغل لتنظيم عملاقين عقاريين؛ فاني ماي وفردي ماك. أمكن لهيغل أن يرى مسبقاً عواقب القروض العقارية المسمومة التي كانت الشركتان تمنحهما. مع ذلك أمكن للشركتين أن تنظما حملة ضغط معاكسة كانت كافية لتهزم القانون المقترح من السناتور هيغل. كانت القصة أنه أريد للتشريع أن يجعل من شراء ذوي الدخل المتوسط والمتدني للمنازل أكثر صعوبة. إلا أنه لم تكن هناك جماعة ضغط تخص المصلحة العليا للاقتصاد الأمريكي وتساند السناتور هيغل، ما قاد لاحقاً إلى أزمة مالية كبرى كانت لها تداعيات خطيرة على الولايات المتحدة والعالم[٣٢].

يذهب مؤيدو فكرة اللوبي، مثل ريكر، إلى أن المجموعات المتعددة تلك تدفع بالتشريع في اتجاهات مختلفة، ما يسمح للتشريع أن ينتهي نهاية سعيدة. إلا أن هذا السيناريو لا يصح إلا حين تكون مجموعات الضغط المتقابلة متساوية لجهة قوتها. لكن المجموعات تلك ليست ذات أحجام متساوية دائماً: فمجموعة الضغط الآذري ليست في قوة تلك الأرمنية، والمجموعات العربية ليست في قوة المجموعات المؤيدة لإسرائيل. وعليه تنتهي السياسات إلى حيث تريد مجموعة الضغط الأقوى[٣٣].

ولكن حتى لو كانت القوى المتقابلة موجودة وما من مصلحة أمكنها دفع أجندة ما على حساب سواها، فإن ذلك لا يضمن بالضرورة إنتاج سياسة متجانسة ومتماسكة. والسبب ببساطة هو أن المصلحة القومية ليست مجموع المصالح الخاصة. وتظهر مشكلة فقدان التجانس أكثر ما تظهر

---

(٢٩) Gelak, *Lobbying and Advocacy: Winning Strategies, Resources, Recommendations, Ethics and Ongoing Compliance for Lobbyists and Washington Advocates*.

(٣٠) Michel Le Breton, Peter Sudhölter and Vera Zaporozhets, «Sequential Legislative Lobbying,» *Social Choice and Welfare*, vol. 39, no. 2 (2012), pp. 491-520.

(٣١) Roger H. Davidson, Walter J. Oleszek and Frances E. Lee, *Congress and its Members* (Washington, DC: CQ Press, 2011).

(٣٢) Steven S. Smith, Jason M. Roberts and Ryan J. Vander Wielen, *The American Congress* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2013).

(٣٣) David M. Paul and Rachel Anderson Paul, *Ethnic Lobbies and US Foreign Policy* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2009).

في السياسة الخارجية، حيث لا تتطابق على الدوام مطالب الجماعات الإثنية مع المصلحة القومية للولايات المتحدة. وحتى في حال تعادل القوى المتقابلة في القوة، فإن صراعها لا يعني بالضرورة سياسة خارجية متجانسة، إذ إن السياسة الخارجية المتسقة حقاً هي تلك التي تؤخذ من منظور واسع، وعلى المدى البعيد، لا المركّبة من قطع صغيرة آنية(٣٤).

ومن جهة ثانية، فإن بعض المسائل شديدة التعقيد أو ضيقة جداً، بحيث لا تتضح جيداً المصلحة الوطنية فيها. وعلى سبيل المثال، فهل إعطاء اختصاصيي النظر الحق بوصف الأدوية مثلما لأطباء العيون، أو هل تسييب الأسواق المالية هو في «المصلحة الوطنية» للولايات المتحدة؟ في مثل هذا المجال، وباستخدامها لأدوات وصول عدة مثل الإعلام، تستطيع الجماعات ذات المصلحة التأثير في السياسات العامة(٣٥). وهذا جلي أيضاً في الشؤون العالمية، حيث يغدو الجمهور الأمريكي، والذي لا يملك إلا القليل من المعرفة بالشؤون العالمية، حساساً جداً لمناورات النخب والإعلام(٣٦). كذلك، في المجالات التي ليست من أولويات المواطن العادي وحيث هو ليس على اطلاع كافٍ، يميل المسؤولون المنتخبون للاستجابة إلى مطالب الجماعات ذات المصلحة من دون الأخذ بعين الاعتبار الأفضليات من وجهة شاملة(٣٧). يحدث «التصرف طلباً لأجر» هذا بمقدار ما يكون المسؤول مدركاً أن قراره لن يؤثر في سائر منتخبيه، فيما هو معرّض لو ذهب ضد واحدة من الجماعات ذات المصلحة إلى أن يخسر تأييد قسم من منتخبيه.

على سبيل المثال، فالأمريكي العادي لا يدرك تداعيات التأييد غير المشروط لإسرائيل على السياسة الخارجية. ويعود ذلك إلى عاملين؛ الأول، نقص المعلومات التي تقدم إلى الجمهور الأمريكي، ويكمن الثاني في حقيقة أن ذلك لا يؤثر كثيراً في مجرى حياته أو حياتها اليومية. والعلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية لن تجذب اهتماماً بالتأكيد يساوي اهتمامه بالإصلاح الضريبي، أو الرعاية الصحية، أو الاقتصاد. وبسبب ذلك، حين يتنافس المرشحون فإن المسائل التي يثيرونها، والتي يتنافسون حولها، هي الرعاية الصحية، والضرائب، والخطط لتحسين أحوال الاقتصاد(٣٨).

وبينما يؤيد التعدديون فكرة أن الجماعات ذات المصلحة تعزز من تمثيل الناس في ميدان النظام الأمريكي، تضيء نظريات «طلب الأجر» على الطبيعة اللاديمقراطية لهذه الجماعات. يعود «التصرف طلباً لأجر» لممارسة جماعة ما تحاول تدفيع الجميع كلفة المشاريع، بينما هي تحتفظ

(٣٤) Mathias, Jr., «Ethnic Groups and Foreign Policy,» and Tony Smith, *Foreign Attachments: The Power of Ethnic Groups in the Making of American Foreign Policy* (Cambridge, MA; London: Harvard University Press, 2000).

(٣٥) Steven Brill, «On Sale: Your Government,» *Time*, vol. 176, no. 2 (2010).

(٣٦) Ole R. Holsti, *Public Opinion and American Foreign Policy* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2009).

(٣٧) Brill, Ibid., and Bertram J. Levine, *The Art of Lobbying: Building Trust and Selling Policy* (Washington, DC: CQ Press, 2009).

(٣٨) Levine, Ibid.

لنفسها بمنافعها(٣٩). على سبيل المثال، فحين تضغط مجموعات الضغط المؤيدة لإسرائيل لإبقاء المساعدات لإسرائيل، يتعيّن على كل أمريكي دافع ضرائب أن يدفع ما يتوجب عليه كضريبة لتمويل المساعدات. أما حين تعود المنافع المتأتية عن ذلك فهي تصب في جيب جماعة واحدة فقط هي الجماعة المؤيدة لإسرائيل من دون سائر فئات الشعب الأمريكي. وبما أن الكلفة موزعة ما بين الجمهور الواسع، يبدو نصيب الفرد دافع الضرائب ضئيلاً نسبياً (٣ بلايين من الدولارات موزعة على كل الشعب الأمريكي).

لا يمكن إلغاء التصرف طلباً لأجر تبعاً لكلفة عمليات الضغط والتأثير المضادة. فوقف تشريع ما أسهل بكثير من إجازته: فالمطلوب ٣,٥ بالمئة من جهد اللوبي الضاغط كي تمرر قانوناً ما بينما لا تحتاج إلى أكثر من جهد ضغط واحد لمنعه(٤٠). ويحتاج قلب العملية تلك إلى كلفة عالية من الفرد دافع الضرائب قياساً بالربح المتوقع. وعليه فما من سبب يلزم دافع ضرائب عقلانياً لمحاولة وقف تصرف كهذا. هذا العامل يشجع على الركود في الأنظمة والقوانين وعلى الرغم من أن عملية الضغط من المفترض أن تشجع على دينامية النظام فواقع أن أية عملية ضغط للتغيير تقابلها عملية ضغط لإبقاء الأمور كما هي، وبما أن الأخيرة هي أكثر فعالية لذلك فإن المشرعين يفضلون إبقاء الوضع القائم كما هو(٤١).

وعليه، فحتى لو رأت الجماعات الأخرى ذات المصلحة أن مبلغ الثلاثة بلايين دولار الممنوحة لإسرائيل كل سنة هي على حساب الأولويات الأخرى مثل الرعاية الصحية، وخلق فرص العمل، أو التعليم، فإن كلفة قلب العملية ستكون عالية جداً. ثم إنه لو جرى نقل الكمية (٣ بلايين) إلى قطاع آخر، مثل الرعاية الصحية على سبيل المثال، فهو لن يحدث فرقاً كبيراً على المستوى القومي. لذلك، وإذا أريد حقاً قلب الاتجاه، فلا مناص من وجود جماعة مهتمة أكبر حجماً لتتولى كلفة جهود الضغط ومحاولة التأثير(٤٢).

يستفيد من عملية الضغط والتأثير الأكثر تنظيماً والأوفر ثراء. بينما يظل الفقراء المحتاجون للدعم الحكومي الصوت الأضعف بسبب محدودية قدراتهم المالية وإمكاناتهم التنظيمية. كان كل من ميلز وشاتسشنايدر بين كثيرين أشاروا إلى أن المشرعين أكثر استجابة للأغنياء والجماعات المؤثرة من الجماعات الأقل حظاً(٤٣). وتتضمن الأمثلة المعاصرة على ذلك اللجان الانتخابية

(٣٩) Beth L. Leech, «Funding Faction or Buying Silence? Grants, Contracts, and Interest Group Lobbying Behavior,» *Policy Studies Journal*, vol. 34, no. 1 (February 2006), pp. 17-35.

(٤٠) Amy McKay, «Negative Lobbying and Policy Outcomes,» *American Politics Research*, vol. 40, no. 1 (2012), pp. 116-146.

(٤١) Ari Berman, «Citizens Unite Against «Citizens United»,» *Nation*, 29/7/2010, pp. 29-30.

(٤٢) Jahad Atieh, «Foreign Agents: Updating FARA to Protect American Democracy,» *University of Pennsylvania Journal of International Economic Law*, vol. 31, no. 4 (Summer 2010), p. 1051.

(٤٣) Daniel J. Tichenor and Richard A. Harris, «The Development of Interest Group Politics in America: Beyond the Conceits of Modern Times,» *Annual Review of Political Science*, vol. 8 (June 2005), pp. 251-270.

الفدرالية التي تسمح بـ «الإنفاق المستقل فقط»، وهو غير محدد لجهة الحجم، وللجان الانتخابية الفدرالية «السوبر» التي تتيح للجماعات الأكثر ثراء ترويج قضيتها بيسر أكبر وللرأي العام كذلك[٤٤].

٢ ـ من هي الجماعات ذات المصلحة؟

أدّت الجماعات ذات المصلحة دوراً مهماً في قلب النظام الأمريكي منذ نشأته. وقد لاحظ ألكسيس دو توكفيل في كتابه **الديمقراطية في أمريكا** أهمية الجماعة في طريقة العيش الأمريكية. ويطلق العالم الاجتماعي بوتنام على الحس بالجماعة في أمريكا «الرأسمال الاجتماعي» للبلاد[٤٥]. وقد امتدح الرئيس أوباما في خطاب الفوز بانتخابات ٢٠١٢ أمريكا لتنوعها. والجماعات تلك تصبح جماعات ذات مصلحة حين تنشد التأثير في صنع السياسات. ووفق تعريف بومارتنر[٤٦]، تغدو الجمعيات والمؤسسات العادية «منظمات ذات مصلحة» حين تحاول التأثير في العملية السياسية الآيلة لتحقيق مصالحها.

من الاعتيادي أن يعمل سياسي على تنظيم مشروع جماعة. دور السياسي صاحب المشروع له وجهان: الأول، داخلي وهو إشاعة الانسجام داخل الجماعة والتغلب على مشكلات العمل الجماعي[٤٧]. والثاني هو الحصول على منافع للجماعة من خلال العملية السياسية[٤٨].

الجماعات ذات المصلحة هي مصدر مهم للوكالات التنفيذية كما للكونغرس في ما يخص المعلومات والأفكار المتعلقة بالسياسات. في عام ١٩٤٦ أُجيز «قانون الإجراءات الإدارية» بهدف السماح للجماعات المساعدة في إعداد مسودات التشريعات[٤٩]. تقدم هذه الجماعات خدماتها باعتبارها لجان نُصح تكوّنها الوكالات لتقديم النصح بشكل مستمر لتنظيم الأنشطة أو الصناعات داخل اختصاصات الوكالة.

شجّع النظام الأمريكي منذ البدْء على تكوين الجماعات ذات المصلحة. وقد رآها باعتبارها قنوات لتوفير السلع والخدمات للمواطنين[٥٠]. وإلى ذلك فإن النظام يتميز بفصل السلطات، ما يوزّع السلطة ويسمح بالتالي بنقاط دخول عدة للجماعات ذات المصلحة ويسهّل إسهامها في

---

(٤٤) Berman, «Citizens Unite Against «Citizens United»».

(٤٥) Robert D. Putnam, «Bowling Alone: America's Declining Social Capital,» *Journal of Democracy*, vol. 6, no. 1 (January 1995), pp. 65-78.

(٤٦) Frank R. Baumgartner, Virginia Gray and David Lowery, «Federal Policy Activity and the Mobilization of State Lobbying Organizations,» *Political Research Quarterly*, vol. 62, no. 3 (September 2009), pp. 552-567.

(٤٧) Mancur Olson, *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2009).

(٤٨) Leech, «Funding Faction or Buying Silence? Grants, Contracts, and Interest Group Lobbying Behavior».

(٤٩) Kay Lehman Schlozman and John T. Tierney, *Organized Interests and American Democracy* (New York: Harper and Row, 1986).

(٥٠) Scott H. Ainsworth, *Analyzing Interest Groups: Group Influence on People and Policies* (New York: Norton, 2002).

صياغة السياسات[٥١]. والعلاقة بين الجماعات ذات المصلحة والحكومة متبادلة. فإجراءات الحكومة تقود إلى تحريك الجماعات ذات المصلحة، كما تقود أنشطة الجماعات تلك إلى تحريك الحكومة[٥٢]. وقد تبيّن أن كل ١٠٠ بليون دولار يجري إنفاقها تسهم في تسجيل ٥ جماعات جديدة من الجماعات ذات المصلحة[٥٣].

تقترح نظرية «الانتشار» أنه بمقدار ما يغدو المجتمع أكثر تعقيداً تولد جماعات جديدة. وعلى سبيل المثال، فمع ازدياد درجة تصنيع المجتمع يزداد تأثر البيئة، ما يقود إلى خلق جماعات تسعى إلى حماية البيئة[٥٤]. وتضع نظرية أخرى، «نظرية الاختلالات»، طبيعة التوازن غير المستقر بين أحد أسباب نشوء الجماعات تلك. فإذا خلخلَ أمر ما التوازن القائم، مثل الاختراعات التكنولوجية، أو ظهور هواجس جديدة، مثل انتشار البدانة، أو حدوث هجمات إرهابية، تنشأ جماعات جديدة[٥٥].

وجاء سالسبري سنة ١٩٦٩ بنظرية أخرى، «نظرية التبادل»، وهي تنص على أن الجماعات تتشكل تبعاً لجهود منظمي الجماعة صاحبة المشروع في تعبئة الجمهور حول قضايا معينة. ويحصل أفراد الجماعة في مقابل ذلك على منافع، قد تكون مادية أو غير مادية، من مثل الانتماء إلى جماعة يتشارك أفرادها القيم والقضايا نفسها ويدفعون بالقيم تلك إلى النظام التشريعي[٥٦].

تقع الجماعات ذات المصلحة في أصناف مختلفة، الأكثر شهرة بينها هي جماعات المواطنين، مثل «الاتحاد الأمريكي للمتقاعدين». تمثل هذه الجماعة شريحة كبيرة من المواطنين الأمريكيين الذين هم من المتقدمين في السن ويسعون إلى حماية مصالحهم داخل الحكومة الأمريكية. ومنها جماعة المثليين التي تسعى إلى محاربة التمييز على أساس الميول الجنسية للفرد. وكانت جمعيات المواطنين قد نشأت في الستينيات؛ وخلال عشرين عاماً كان عددها قد ازداد ضعفي معدل ازدياد الجماعات المهنية[٥٧].

أجرى ووكر مسحاً للجماعات ذات المصلحة. وتبيّن له أن الموجة الأولى من الجماعات ذات المصلحة نشأت في منتصف القرن التاسع عشر. واحتاجت نشأة نصف الجماعات تلك قرناً كاملاً تقريباً. أما النصف الثاني فقد نشأ بعد الحرب العالمية الثانية. وقد شهدت الخمسينيات من القرن

(٥١) Paul and Paul, *Ethnic Lobbies and US Foreign Policy*.

(٥٢) Frank R. Baumgartner, Heather A. Larsen-Price and Beth L. Leech, «Congressional and Presidential Effects on the Demand for Lobbying,» *Political Research Quarterly*, vol. 64, no. 1 (March 2011), pp. 3-16.

(٥٣) Leech, «Funding Faction or Buying Silence? Grants, Contracts, and Interest Group Lobbying Behavior».

(٥٤) Ainsworth, *Analyzing Interest Groups: Group Influence on People and Policies*.

(٥٥) Davidson, Oleszek and Lee, *Congress and its Members*.

(٥٦) Robert H. Salisbury, «An Exchange Theory of Interest Groups,» *Midwest Journal of Political Science*, vol. 13, no. 1 (Febraury 1969), pp. 1-32.

(٥٧) Jack L. Walker, «The Origins and Maintenance of Interest Groups in America,» *American Political Science Review*, vol. 77, no. 2 (June 1983), pp. 390-406.

الماضي نشأة الاتحادات والمنظمات العمالية[٥٨]. بينما شهدت الستينيات والسبعينيات «الانفجار الكبير» للجماعات ذات المصلحة، في العدد، والحجم، والميزات، يضاف إلى ذلك أن مجموعات الضغط والتأثير التي ولدت مع هذه التطورات كانت أكثر تنوعاً وتخصصاً[٥٩].

نشأت الجمعيات الممثلة للجماعات الإثنية بشكل رئيسي في سبعينيات القرن الماضي، حين تحدّى مؤيدو التعددية الثقافية المناخ السائد في المجتمع الأمريكي يومذاك والتصورات التقليدية السائدة، ذلك أن الفروقات الثقافية داخل المجتمع هي ذات قيمة ويجب الحفاظ عليها بالتأكيد. وبدلاً من مفهوم «الطبق ذي المكون الواحد» بحيث تمتزج وتنصهر مختلف الإثنيات لتأتي بهوية موحدة جرى اقتراح مفهوم الطبق «ذي المكونات المتنوعة» حيث تندمج الثقافات المختلفة معاً، لكنها تبقى متميزة. وشهد المفهوم الجديد انتعاش الجماعات الإثنية بين الأمريكيين. فظهر إلى السطح العربي الأمريكي، واليهودي الأمريكي، والإسباني الأمريكي، واليوناني الأمريكي[٦٠]، وبدأت أمريكا تنتظم وفق خطوط إثنية ودينية. وتكاثرت بسرعة الجمعيات الدينية والإثنية؛ وباتت علانية وبارزة في المجتمع الأمريكي، جمعيات أو منظمات مثل مجلس العلاقات الأمريكية ـ الإسلامية (CAIR)، واللجنة الأرمنية القومية في أمريكا، وسواهما. وباتت للجماعات الإثنية والدينية مجموعات ضغط وتأثير تتولى الضغط باتجاه سياسة عامة تكون في مصلحة إخوانهم في الدين أو في العرق، وبات لهم بعض التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية. وعلى سبيل المثال، فالهنود الأمريكيون المنتظمون في لجنة العمل السياسي الهندي ـ الأمريكي، (USINPAC)، أدّوا دوراً إجرائياً في إنجاز اتفاقية التعاون النووي الهندي ـ الأمريكي لعام ٢٠٠٥[٦١].

صنف آخر هو مجموعات ضغط قطاع الأعمال، حيث يقدّم فرد أو جماعة أعمال مطالب تتضمن مصالحها إلى الحكومة. ويضم النوع هذا، بالإضافة إلى الشركات الإفرادية، مجموعة ضغط التجارة والأعمال. والفرق بين الاثنين هو أن جماعة التجارة تمثل أعضاء صناعة إفرادية بينما جماعة الأعمال تمثل أعضاء من صناعات مختلفة. ومن الأمثلة على لوبي الأعمال، غرف التجارة، والاتحادات الصناعية، وجمعيات العاملين في الدولة، وجمعيات دافعي الضرائب. الولاية هي في الغالب مرتكز هذه الجمعيات، إلا أن في وسعها أن تمتلك إطاراً أوسع من ذلك. أما مشكلة هذه الجمعيات فهي أنها تمثّل أعمالاً مختلفة وأحياناً صناعات مختلفة، وهي قد تتباين مصالحها أحياناً، وذلك حين يكون لأعضائها جدول أولويات مختلف. بل إن أعضاء مختلفين يمكن أن يظهروا مواقف مختلفة في القضية الواحدة، ما يجعل اتخاذ موقف واحد والضغط في سبيله مطلباً

---

(٥٨) Jack L. Walker, *Mobilizing Interest Groups in America: Patrons, Professions, and Social Movements* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1991).

(٥٩) Tichenor and Harris, «The Development of Interest Group Politics in America: Beyond the Conceits of Modern Times».

(٦٠) Salaita, «Ethnic Identity and Imperative Patriotism: Arab Americans before and after 9/11».

(٦١) Allison Marz Freedman, «USINPAC and the U.S.-India Nuclear Deal: Lasting Influence or One Shot Victory?,» (Undergraduate Student Research, University of Pennsylvania, 2009), <http://repository.upenn.edu/curej/92>.

صعباً. وتعتمد الشركات الصغيرة في الغالب على اتحادات الأعمال والتجارة لتمثيلها. أما الشركات الكبرى فلديها في الغالب مجموعات ضغطها الخاصة بها، كما أنها في قلب اتحادات الأعمال على الدوام[٦٢]. الاتحادات والجمعيات المهنية هي نوع آخر من جماعات الضغط. كذلك مراكز التفكير، والمؤسسات الخيرية، والجامعات، هي من الجماعات ذات المصلحة وتمارس الضغط ومحاولة التأثير.

ويمثل نوع آخر من الجماعات ذات المصلحة تحالفاً لمجموعات عدة تعمل على قضية واحدة. والتحالف الداعم لإسرائيل مثال لهذا الصنف. إذ يتألف التحالف من جماعات مصلحة مختلفة مثل الأمريكيين اليهود (مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية)، كذلك المسيحيون الإنجيليون الأمريكيون (مسيحيون متحدون مع إسرائيل). وهناك جماعات الحقوق المدنية مثل رابطة مكافحة التشهير (Anti-Defamation League)، كما مراكز التفكير من مثل مؤسسة واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. ومع أن الجماعات ذات المصلحة تختلف لجهة طبيعتها، إلا أنها تتحالف معاً لتأسيس جماعة ضغط واحدة كبرى لقضية واحدة: إسرائيل[٦٣].

ثالثاً: فاعلية العرب الأمريكيين

شهدت الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة موجات عدة. تألفت الموجة الأولى من مهاجرين قدموا من منطقة المشرق العربي وكانوا في معظمهم من المسيحيين. انتشر هؤلاء عبر البلاد وانخرطوا في أنواع مختلفة من التجارة والمهن. وعملوا كذلك في المصانع وافتتحوا محلات تجارية صغيرة ودخلوا الجيش وشكلوا أندية بيسبول وبنوا كنائس ومساجد[٦٤]. وتبدّل توصيف العرب الأمريكيين بمرور الزمن، إذ بدأ وصول العرب إلى أمريكا أواخر القرن التاسع عشر، يوم كانت البلاد العربية جزءاً من الإمبرطورية العثمانية، فعرفوا لذلك بـ «التُرك»[٦٥] أو السوريين[٦٦]. وقد حيّرت أوصاف المهاجرين مسؤولي الهجرة، فنظروا إليهم أولاً أنهم باعتبارهم «ليسوا بيضاً تماماً»[٦٧].

في عام ١٩٠٩، جرى منع العرب من الدخول إلى الولايات المتحدة، إذ صنّفت الأنظمة، المعمول بها، العرب بين القوميات التي يشتمل عليها قانون منع الصينيين، الذي منع «العرق

(٦٢) Alan Rosenthal, *The Third House: Lobbyists and Lobbying in the States* (Washington, DC: CQ Press, 1993).

(٦٣) Mearsheimer and Walt, *The Israel Lobby and US Foreign Policy*.

(٦٤) Alia Malek, «Invisible Arab-Americans,» *The Nation*, 23/9/2010.

(٦٥) Gary C. David, «The Creation of «Arab American»: Political Activism and Ethnic (Dis) Unity 1,» *Critical Sociology*, vol. 33, nos. 5-6 (September 2007), pp. 833-862.

(٦٦) هيلين حطب سمحان، «ليس أبيض البشرة حقاً: التصنيف العرقي والتجربة الأمريكية ـ العربية،» في: ميخائيل وديع سليمان، محرر، **العرب في أمريكا: صراع الغربة والاندماج** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٣١٧.

(٦٧) Dina Gavrilos, «Arab Americans in a Nation's Imagined Community: How News Constructed Arab American Reactions to the Gulf War,» *Journal of Communication Inquiry*, vol. 26, no. 4 (October 2002), pp. 426-445.

الأصفر» من دخول الولايات المتحدة(٦٨). في عام ١٩٢٣ أُعطي العرب، وبعد معركة قانونية طويلة وقاسية، وضعية البيض وحق المواطنة بالتالي(٦٩). وساعد اعتبار العرب بيضاً، العرق المفضل، على اندماج العرب الأمريكيين في المجتمع الأمريكي(٧٠). واتسع سيل المهاجرين العرب بين ١٩٦٧ و١٩٨٢، وذلك نتيجة الاضطرابات في الشرق الأوسط(٧١).

اندمجت الموجة المبكرة من العرب الأمريكيين، وجلّها من المهاجرين المسيحيين، كلياً في المجتمع الأمريكي. وساهمت في الاندماج الديانة الواحدة والزواج(٧٢). وعلى الرغم من هذا الاندماج لم يُرْوَ عنهم إلا القليل من الفاعلية بخصوص تأكيدهم هويتهم الإثنية. ومنذ مطلع القرن العشرين، غدت المسألة الوحيدة المشتركة للجماعة ككل هي مصير فلسطين. ويمكن اكتشاف ذلك من مراجعة الصحافة العربية في الولايات المتحدة التي تعكس غالباً أفكار الجماعة(٧٣). ويمكن العود بأولى مظاهر النشاط السياسي للعرب الأمريكيين إلى عام ١٩١٧، إذ سجلت تظاهرات لهم احتجاجاً على إعلان بلفور(٧٤).

هناك نقاط تحول عديدة في تاريخ العرب الأمريكيين. التحوّل الرئيسي كان سنة ١٩٦٧. فقد اندفعت أحاسيس قوية من المشاعر القومية بفعل الخسارة الإضافية في فلسطين وتعزز ذلك بموجة جديدة من المهاجرين العرب المسلمين، والذين كانوا مسيّسين ولم يكن بهم حاجة إلى التغطية على هوياتهم الدينية ـ الإثنية. وهكذا يمكن القول إن الصحوة العربية في الولايات المتحدة كانت بسبب القضية الفلسطينية وكرد فعل ضد الصهيونية(٧٥). وقد تقاطعت الصحوة تلك مع انتشار حركات ومنظمات الحقوق المدنية والتسامح المتزايد مع الإثنيات في المجتمع الأمريكي بعد

---

(٦٨) سمحان، المصدر نفسه، ص ٣٠٧.

(٦٩) **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، السنة ٩، العدد ٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٨١)؛ Caroline R. Nagel and Lynn A. Staeheli, ««We're Just Like the Irish»: Narratives of Assimilation, Belonging and Citizenship amongst Arab-American Activists,» *Citizenship Studies*, vol. 9, no. 5 (2005), pp. 485-498, and Michael W. Suleiman, «The Arab Community in the United States: A Review and an Assessment of the State of Research and Writing on Arab Americans,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 37, no. 1 (2010), pp. 39-55.

(٧٠) Gavrilos, «Arab Americans in a Nation's Imagined Community: How News Constructed Arab American Reactions to the Gulf War».

(٧١) جانيس تيري، «النشاطات الاجتماعية والسياسية بين الأمريكيين ـ العرب في ديترويت،» في: سليمان، محرر، **العرب في أمريكا: صراع الغربة والاندماج**، ص ٣٥٥.

(٧٢) Nagel and Staeheli, ««We're Just Like the Irish»: Narratives of Assimilation, Belonging and Citizenship amongst Arab-American Activists».

(٧٣) Suleiman, «The Arab Community in the United States: A Review and an Assessment of the State of Research and Writing on Arab Americans».

(٧٤) Steven Salaita, *Arab American Literary Fictions, Cultures, and Politics* (New York: Palgrave Macmillan, 2007).

(٧٥) تيري، «النشاطات الاجتماعية والسياسية بين الأمريكيين ـ العرب في ديترويت،» ص ٣٦٥؛ Salaita, «Ethnic Identity and Imperative Patriotism: Arab Americans before and after 9/11»; Gavrilos, «Arab Americans in a Nation's Imagined Community: How News Constructed Arab American Reactions to the Gulf War»; David, «The Creation of «Arab American»: Political Activism and Ethnic (Dis) Unity 1,» and Yossi Shain, «Arab-Americans at a Crossroads,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 25, no. 3 (Spring 1996), pp. 46-59.

قانون الهجرة لعام ١٩٦٥[٧٦]. وقد شجّع ذلك القانون العرب الأمريكيين على محاولة تنظيم أنفسهم.

بعد خمس سنوات على هزيمة ١٩٦٧، تأسس المجلس القومي للعرب الأمريكيين (NAAA). تأسس المجلس وفق نمط الـ AIPAC ، وجعل هدفه الرئيسي التأثير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة[٧٧]. وكان مؤسسوه نخبة معروفة من الاختصاصيين البارزين من ذوي الأصول العربية «للاحتجاج وتسجيل عدم موافقتهم على السياسات الأمريكية في الدعم غير المشروط لإسرائيل والتجاهل الكلي لأمن البلدان العربية الشرق الأوسطية»[٧٨].

نقطة التحول الثانية سنة ١٩٧٨ مع الـ ABSCAM، أو ما سمي بفضيحة عبد الكريم، حين جرى قبول عملية تضليل عملاء فدراليين بدعوى محاولة شيخ غامض من الخليج رشوة أعضاء من الكونغرس[٧٩]. كان المناخ جاهزاً لعملية من هذا النوع بسبب الحظر النفطي في أعقاب حرب ١٩٧٣ وتصوير العرب كمشايخ طمّاعين. وبحسب زبغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر، فقد كان للحظر «تأثير ظاهر على الحياة اليومية لكل أمريكي تقريباً، وبطريقة لم يشعر بها سابقاً في أوقات السلم»[٨٠]. في أعقاب الـ «أبسكام» وتبيّن حجم التضليل والتمييز المقصود فيها، أسس السناتور أبو رزق والسناتور جايمس زغبي «اللجنة العربية الأمريكية لمناهضة التمييز» ADC[٨١]. إلا أن الخلافات اللاحقة بين الرجلين قادت زغبي إلى ترك اللجنة وتأسيس «المؤسسة العربية الأمريكية» AAI[٨٢]. وانشقاق أفراد عن جماعة ما وتأسيس سواها أمر من السهولة بمكان ولا يحتاج إلا إلى لائحة عناوين إلكترونية وشعار لها[٨٣]. وتواجه مثل هذه المنظمات مشكلة أخرى، وهي أن فاعليتها لا تعكس حجم العضوية المسجلة فيها. فمن الشائع في مثل المنظمات تلك وجود عدد كبير من الأعضاء الذين لا يبدون أي نشاط[٨٤]. نظر زغبي إلى AAI باعتبارها مكملاً لـ NAAA، وADC، وجعل محورها الانتخابات، «محاولاً جرّ العرب الأمريكيين إلى الحياة السياسية العامة»، من خلال المساعدة في تنظيم أنفسهم داخل الحزبين الرئيسيين وتشجيع العرب الأمريكيين على ترشيح أنفسهم في هذا الإطار[٨٥].

---

(٧٦) Salaita, «Ethnic Identity and Imperative Patriotism: Arab Americans before and after 9/11»; Gavrilos, Ibid., and David, Ibid.

(٧٧) سعودي، «المنظمات العربية ـ الأمريكية ودورها في الدفاع عن القضايا العربية،» ص ٩٥، و Shain, Ibid.

(٧٨) Mathias, Jr., «Ethnic Groups and Foreign Policy».

(٧٩) Khoury, «The Arab Lobby: Problems and Prospects,» pp. 379-396.

(٨٠) Fawaz A. Gerges, «Islam and Muslims in the Mind of America,» *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 588 (July 2003), pp. 73-89.

(٨١) Khoury, Ibid., pp. 379-396.

(٨٢) Shain, «Arab-Americans at a Crossroads,» pp. 46-59.

(٨٣) Ainsworth, *Analyzing Interest Groups: Group Influence on People and Policies*.

(٨٤) Shain, Ibid.

(٨٥) Khoury, «The Arab Lobby: Problems and Prospects,» pp. 379-396.

نقطة التحول المحورية الثالثة كانت حرب الخليج الأولى. فقد أشعلت الحرب تلك الانقسامات بين العرب الأمريكيين كما جففت التمويل الذي كان يأتي من الخليج(٨٦). وقد أظهر استفتاء أجري في الأسبوع الأول من شباط/فبراير ١٩٩١ أن نسبة العرب الأمريكيين من ذوي الأصول الإسلامية الذين يعارضون الحرب كانت تفوق بمرة ونصف المرة النسبة بين من هم من أصول غير إسلامية. وقد تركت المواقف المتعارضة من حرب الخليج انقساماً بين منظمات العرب الأمريكيين: ففيما أيدت NAAA(٨٧) وAAI (ولهما صلات خليجية واسعة) الحرب، عارضت ADC الحشد الأمريكي الجاري في الخليج(٨٨). كانت معارضة الحرب تنبع من الخوف من الموت والدمار اللذين ستجلبهما الحرب على إخوانهم العرب، وليس بسبب الدعم لغزو صدام للكويت(٨٩).

أسهم التفجير الذي وقع في مركز التجارة العالمية سنة ١٩٩٣، والذي اكتشفت بنتيجته مؤامرة اتهم فيها سبعة مسلمين بالتخطيط، إلى ذلك، لتدمير مبنى الأمم المتحدة ومعالم أخرى في نيويورك، بالربط بين العرب أو المسلمين والإرهاب(٩٠). دفع التفجير ذلك إدارة كلينتون إلى المزيد من الإجراءات القاسية ضد الإرهاب. ولم يتردد الإعلام الأمريكي في ربط تفجير أوكلاهوما سنة ١٩٩٥ بالعرب الشرق الأوسطيين والمسلمين، مع أنه كان من عمل أمريكي أبيض هو تيموثي ماكفاي. وفي النتيجة صدر «قانون أومنيبوس لمكافحة الإرهاب» الذي يسمح لحكومة الولايات المتحدة استخدام أدلة من مصادر لا تكشف عنها بتوقيف الأجانب الذين يشتبه في علاقتهم بالأعمال الإرهابية. وسمحت مراجعة ثانية للقانون للحكومة بتوقيف الأجانب الذين يحيلون مساهمات خيرية إلى منظمات يشتبه بصلات إرهابية لها(٩١). كان ذلك سبباً لخطوة كبيرة إلى الوراء للنشاط السياسي للعرب الأمريكيين.

مثّل الهجوم الإرهابي على مركز التجارة الدولية في نيويورك في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ نقطة تحول أخرى للجماعة العربية الأمريكية وذلك لازدياد التصنيف العرقي والتدقيق في الملفات حيال العرب الأمريكيين والمسلمين الأمريكيين. ومع «القانون الوطني» الذي وقع في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠١، وتعيين جون أشكروفت مدعياً عاماً، غدا التصنيف العرقي هو القاعدة. ففي سنة ٢٠٠٣، طلبت حكومة الولايات المتحدة من كل الرجال ذوي الأصول الشرق الأوسطية ما بين ١٩

---

(٨٦) ميخائيل سليمان، «الجالية العربية في الولايات المتحدة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢٠٩ (تموز/يوليو ١٩٩٦)، ص ٧٧.

(٨٧)

(٨٨) Shain, «Arab-Americans at a Crossroads,» pp. 46-59.

(٨٩) Gavrilos, «Arab Americans in a Nation's Imagined Community: How News Constructed Arab American Reactions to the Gulf War,» pp. 426-445.

(٩٠) سعاد جوزيف، «ضد ميل الأمة.. العربية،» في: سليمان، محرر، **العرب في أمريكا: صراع الغربة والاندماج**، ص ٣٩٥.

(٩١) Gerges, «Islam and Muslims in the Mind of America,» pp. 73-89.

و٤٥، عدا إسرائيل، التقدم لمكاتب التسجيل، وبعضهم جرى توقيفه وترحيله نتيجة ذلك(٩٢). وضع القانون الجديد نشاط العرب الأمريكيين تحت المراقبة، ما جمّد المحاولات السابقة منهم لتنظيم أنفسهم وتشكيل قوة انتخابية وازنة بهدف التأثير في سياسات الحكومة(٩٣).

وضعت أحداث ٩/١١ وما تلاها العرب والمسلمين في الولايات المتحدة في قارب واحد، إذ بات ينظر إلى كل العرب باعتبارهم مسلمين(٩٤). وتصف سالي هويل وأندرو شريوك من جامعة ميشيغان التصنيف العرقي الذي جرت ممارسته على العرب الأمريكيين بعد ٩/١١ كما يلي: «في أعقاب ٩/١١، كان على الأمريكيين المسلمين والعرب أن يخضعوا لمقتضيات اللحظة وأن يعتذروا ثانية عن أعمال لم يقوموا بها، وأن يدينوا أعمالاً لم يقبلوا بها أصلاً، وأن يعترفوا علانية بولاءات هي من المسلمات لمعظم مواطني الولايات المتحدة»(٩٥). وفي ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢ أضاء الجمهوري بيتر كينغ (عن نيويورك) الذي يترأس لجنة الأمن الداخلي على ما توصلت إليه اللجنة حول خطورة التهديدات من طرف المسلمين الأمريكيين الذين يزدادون تطرفاً، ووجود انتساب إلى القاعدة ـ وخاصة في السجون والقطعات العسكرية ـ وحول النقص في التعاون بين المسلمين الأمريكيين والإجراءات القانونية بهدف «مواجهة الأيديولوجية الإسلامية التي تدفع إلى التطرف»(٩٦). وعلى الرغم من أن الإعلام الأمريكي صوّر العرب كخاطفين، وإرهابيين، ومتعصبين دينياً(٩٧)، فإن التمييز لم يطل العرب بأكملهم. فعدد من العرب الأمريكيين بدا «أبيض» ولم يصنّف بين العرب الأمريكيين، بخلاف الآسيويين الذين يسهل بسبب مظهرهم الجسدي تحديد هويتهم فوراً ويستحيل عليهم إخفاؤها طمعاً في التهرب من التمييز(٩٨). كذلك لقي المسيحيون معاملة وتمييزاً أقل قسوة مما لحق بالمسلمين(٩٩)، ما أسهم بدوره في إفقاد الجماعة العربية الأمريكية بعضاً من تجانسها(١٠٠). مع ذلك، فقد أدى حدث ٩/١١، و«القانون الوطني»، وانتشار التصنيف العرقي

---

(٩٢) Nagel and Staeheli, ««We’re Just Like the Irish»: Narratives of Assimilation, Belonging and Citizenship amongst Arab-American Activists,» pp. 485-498.

(٩٣) Salaita, «Ethnic Identity and Imperative Patriotism: Arab Americans before and after 9/11,» pp. 146-168.

(٩٤) Diane S. Shammas, «Post-9/11 Arab and Muslim American Community College Students: Ethno-religious Enclaves and Perceived Discrimination,» *Community College Journal of Research and Practice*, vol. 33, nos. 3-4 (2009), pp. 283-308.

(٩٥) Sally Howell and Andrew Shryock, «Cracking Down on Diaspora: Arab Detroit and America’s «War on Terror»,» *Anthropological Quarterly*, vol. 76, no. 3 (Summer 2003), pp. 443-462.

(٩٦) «The King of Islamophobia Returns: Muslim Radicalization Hearing Attacked by Ranking Democrat,» Arab American News (22 June 2012), <http://www.arabamericannews.com/news/index.php?mod=article&cat=USA&article=5735>.

(٩٧) Gavrilos, «Arab Americans in a Nation’s Imagined Community: How News Constructed Arab American Reactions to the Gulf War,» pp. 426-445, and Said, *Orientalism*.

(٩٨) Gavrilos, Ibid., pp. 426-445, and David, «The Creation of «Arab American»: Political Activism and Ethnic (Dis) Unity 1,» pp. 833-862.

(٩٩) Howell and Shryock, «Cracking Down on Diaspora: Arab Detroit and America’s «War on Terror»,» pp. 443-462.

(١٠٠) David, Ibid., pp. 833-862.

إلى نوع من التضامن بين العرب الأمريكيين وجعل هؤلاء أقرب إلى بعضهم بعضاً ودفعهم إلى إظهار أكثر لمكنونات تراثهم[١٠١].

بعث حدث ٩/١١ تصنيفاً عرقياً غير مسبوق، وجرى ترجمة ذلك في «الأحكام المسبقة» التي أشاعها الإعلام كما سياسات الحكومة، من مثل معاملة الأمريكيين العرب في المطارات، أو ما شاع تحت يافطة «الطيران وأنت عربي»[١٠٢]. لم يكن التمييز عرقياً فحسب، بل سياسياً واجتماعياً أيضاً، مع محاولة ضبط أي شخص له أدنى صلة مع أية دولة لا تتفق مع سياسات الولايات المتحدة[١٠٣]. وقد درس باحثون ثلاثة؛ نصّار مكميلان، ولامبرت، وحكيم ـ لارسون، الهوية الإثنية للعرب الأمريكيين في أزمنة ثلاثة متعاقبة، بدءاً من ما بعد ٩/١١ بوقت قصير. وقد أظهر البحث أن كل مستجوب، تقريباً، في العينات الثلاث قد اختبر شخصياً واحدة أو اثنتين من حالات التمييز[١٠٤].

تتميز الجالية العربية بمتسوى اقتصادي وتعليمي يفوق المعدل العام الأمريكي[١٠٥]. وتتميّز الجماعة العربية الأمريكية بتعدد الطوائف فيها. العرب الأمريكيون هم مسلمون ومسيحيون. والمسلمون هم سنة وشيعة، وكذلك دروز وبهائيون. هم ينتمون إلى اثنين وعشرين بلداً. وهم مختلفون في أساليب حياتهم، فمنهم الليبرالي ومنهم التقليدي والمتديّن جداً[١٠٦]. لكل جماعة عربية وضعيتها الدينية والاجتماعية والتنظيمية. وقد أنجز الباحث غاري دايفيد دراسة سنة ١٩٩٨ عن ديترويت الكبرى ووجد فيها أكثر من ٦٠ منظمة عربية أمريكية. وقد وجد أيضاً أنه حتى في منظمات مثل الكنائس أو الجوامع، فالناس تنقسم تلقائياً إلى جماعات فرعية تبعاً لعناصر التشابه[١٠٧]. وفي الموضع عينه ووفق دراسة هويل وشيروك للعرب الأمريكيين في ديترويت في أعقاب ٩/١١، يقولان: «وجود أقليات مقموعة سياسياً في البلدان العربية ساهم في انقسام الجالية (الفلسطينيون مثلاً أو الشيعة العراقيون ومعظمهم نزح بعدما أخفقت ثورتهم ضد صدام سنة ١٩٩١، والمدعومة من الولايات المتحدة). ولا يستطيع سكان ديترويت العرب تخيّل أنفسهم قوة ناخبة عربية أمريكية واحدة: فالانقسام المسيحي ـ المسلم هو مظهر ثابت في سياسات الجمعية»[١٠٨].

---

(١٠١) El-Sayed El-Aswad, «Narrating the Self among Arab Americans: A Bridging Discourse between Arab Tradition and American Culture,» *Digest of Middle East Studies*, vol. 19, no. 2 (Fall 2010), pp. 234-248.

(١٠٢) Dina Jadallah and Laura el-Khoury, «State Power and the Constitution of the Individual: Racial Profiling and Arab Americans,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 32, no. 4 (Fall 2010), pp. 218-237.

(١٠٣) المصدر نفسه.

(١٠٤) Nassar-McMillan, Lambert and Hakim-Larson, «Discrimination History, Backlash Fear, and Ethnic Identity Among Arab Americans: Post-9/11 Snapshots,» pp. 38-47.

(١٠٥) ميخائيل وديع سليمان، «تجربة المهاجرين العرب،» في: سليمان، محرر، **العرب في أمريكا: صراع الغربة والاندماج**، ص ٤٢.

(١٠٦) Salaita, *Arab American Literary Fictions, Cultures, and Politics*.

(١٠٧) David, «The Creation of «Arab American»: Political Activism and Ethnic (Dis) Unity 1,» pp. 833-862.

(١٠٨) Howell and Shryock, «Cracking Down on Diaspora: Arab Detroit and America's «War on Terror»,» pp. 443-462.

وعلى الرغم من الانقسامات بين العرب الأمريكيين فإن العنصر العربي يبقى عاملاً مهماً لهويتهم الإثنية. تقوم الهوية تلك على الدمج بين القيم والإيمان وسلوكات البلد الأم مع البلد المضيف(١٠٩).

وكتبت كارولين نايجل ولين ستايهلي ورقة بحثت في مسألة الانتماء، والاندماج، والمواطنة لدى العرب الأمريكيين. وقد لاحظتا أنه حتى مع اختلاف تعيين الهوية لدى المستجوبين، فالعنصر العربي يبقى عاملاً مهماً في تصورهم لهويتهم(١١٠). وفي دراسة لنصّار ـ مكميلان، ولامبرت، وحكيم لارسون، فقد قيّم معظم المستجوبين هويتهم الإثنية بين مهم ومهم جداً(١١١).

ولكن، حتى لو كان العامل العربي مهماً، والعرب الأمريكيون يملكون حقاً هوية إثنية، فالهوية مع ذلك ليست مسيّسة. إذ في تعريف «الهوية الإثنية المسيسة» أنها «ميل أعضاء في جماعة مهجرية إثنية ـ قومية لالتقاط المشهد السوسيو ـ سياسي بعدسة جماعة إثنية»(١١٢). وإلى ذلك، فإن أولئك الذين نجحوا سياسياً، مثل جورج ميتشل وجون سونونو، إنما ارتكز نجاحهم على جهدهم الشخصي وعلى الدعم العابر للإثنيات؛ أي أن هويتهم الإثنية لم تكن مرتكز عملهم السياسي. وفي موضوع التصويت، فإن تصويت المشرعين من أصل عربي حول مسائل الشرق الأوسط لم تختلف منذ سنة ١٩٥٩ عن اتجاهات تصويت الشيوخ والنواب الآخرين الذين ليسوا من أصل عربي. يبقى جايمس أبو رزق حالة استثنائية في هذا المجال(١١٣)، بل إن سياسيين عرباً أمريكيين أخذوا مواقف معينة كانت ضد بلدهم الأم(١١٤).

أما التجمع التلقائي للجماعة فيجري حول الأعمال الخيرية، النوادي الاجتماعية والكنائس، أكثر مما يجري حول عناوين سياسية(١١٥). وإذا قارنا الفاعلية السياسية للجماعة العربية الأمريكية التي قدمت من الشرق الأوسط بمثيلتها لدى الجماعة اليهودية الأمريكية التي قدمت بمعظمها من أوروبا فالفارق يبدو كبيراً. وعلى سبيل المثال، فبين ١٩٩٠ و٢٠٠٤ بلغ مجموع التقديمات اليهودية لمرشحين وأحزاب ٥٧ مليون دولار تقريباً، فيما لم تزد تقديمات لجان العرب والمسلمين الأمريكيين عن ٧٠٠ ألف دولار.

تتباين درجة بروز مواقف العرب الأمريكيين من مسائل الشرق الأوسط. فليس موقف المرشح من موضوع الشرق الأوسط هو العنصر المقرر حين يتعلق الأمر بالاقتراع لذلك المرشح أو عدمه. بل

---

(١٠٩) David, Ibid., pp. 833-862.

(١١٠) Nagel and Staeheli, ««We're Just Like the Irish»: Narratives of Assimilation, Belonging and Citizenship amongst Arab-American Activists,» pp. 485-498.

(١١١) Nassar-McMillan, Lambert and Hakim-Larson, «Discrimination History, Backlash Fear, and Ethnic Identity Among Arab Americans: Post-9/11 Snapshots,» pp. 38-47.

(١١٢) Wald, «The Diaspora Project of Arab Americans: Assessing the Magnitude and Determinants of Politicized Ethnic Identity,» pp. 1304-1324.

(١١٣) Suleiman, «The Arab Community in the United States: A Review and an Assessment of the State of Research and Writing on Arab Americans,» pp. 39-55.

(١١٤) Jonathan Weisman, «Congress Cautioned On Support of Israel,» *Washington Post*, 26/7/2006.

(١١٥) Khoury, «The Arab Lobby: Problems and Prospects,» pp. 379-396.

إن هناك عوامل أخرى. كذلك فإن العرب الأمريكيين المسلمين يظهرون موقفاً إثنياً من السياسات الأمريكية أكثر مما يبدي زملاؤهم المسيحيون، وإن الأفراد الذين لهم أصدقاء في الجماعة، أو الذين يجيدون العربية، والذين يسكنون في احياء عربية، يميلون إلى إظهار تعاطف أكثر مع القضايا العربية. ويبقى أن الملمح المشترك للجماعات العربية الأمريكية هو فقدان الفاعلية السياسية. فهم لا يتحركون عادة إلا حين تكون هناك أزمة، أو حدث مأساوي، مثل قصف إسرائيل قانا في لبنان، أو غزة. ومع ذلك ففاعليتهم يعوزها الاستمرارية والتنسيق في الجهود[١١٦].

حاولت الجماعة العربية الأمريكية تأدية دور في تحسين العلاقات بين البلدان العربية والولايات المتحدة. ففي سنة ١٩٨٠ اتفقت الـ NAAA مع الأردن لتسهيل زيارات أعضاء الكونغرس إلى الأردن[١١٧]. وفي أعقاب ٩/١١ انضم قادة رجال الأعمال العرب الأمريكيين في ديترويت إلى محافظ ديترويت كوامي كيلباتريك في الترحيب بسفراء بلدان الجامعة العربية ووزراء التجارة فيها بهدف تعزيز الاستثمارات والتجارة بين ديترويت والوطن العربي. وكانت غرفة التجارة العربية ـ الأمريكية نشطة في محاولتها تعزيز التجارة والاستثمارات بين الولايات المتحدة والوطن العربي[١١٨].

في سنة ٢٠٠٠ كان هناك ٣٠٠ ألف عربي أمريكي في ديترويت، وهو التمركز السكاني الأكبر للعرب في أي مكان خارج الشرق الأوسط[١١٩]. وعليه، فالعرب الأمريكيون لديهم إمكانية إظهار حضور سياسي قوي وأن يكونوا مؤثرين جداً في الانتخابات الرئاسية. وكمثل حال اليهود، هم يتمركزون في ولايات متأرجحة، مثل نيو جرسي، بنسلفانيا، أوهايو، إيلينويز، وميشيغان. وكان آل غور قد خسر في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ أصواتاً عدة في ميشيغان بسبب اختياره ليبرمان مرشحاً لنائب الرئيس، والذي نُظر إليه كمرشح متطرف في الموضوع الإسرائيلي. وقد بيّن استفتاء جرى بعد الانتخابات أن غور خسر ٦٩ في المئة من أصوات العرب الأمريكيين بسبب ليبرمان[١٢٠].

وإلى جانب ترشّح غور، حيث الموقف المتطرف في تأييد إسرائيل قاد إلى خسارة غور البطاقة العربية الأمريكية، فليس الموقف من الشرق الأوسط هو وحده الفيصل في تحديد خيارات الجماعة الانتخابية. فالمرشحون في الغالب لا ينظرون إلى العرب الأمريكيين كما لو كانوا في أهمية الكتلة اليهودية. وعلى الرغم من حجمهم الوازن نسبياً، فإن فاعليتهم متدنية وليسوا مسهمين مهمين في الحملات الانتخابية. وعليه، فحين يقارب مرشح ما الجماعة، فهو يخاطب اهتمامات

---

(١١٦) Wald, «The Diaspora Project of Arab Americans: Assessing the Magnitude and Determinants of Politicized Ethnic Identity,» pp. 1304-1324.

(١١٧) Khoury, Ibid., pp. 379-396.

(١١٨) Howell and Shryock, «Cracking Down on Diaspora: Arab Detroit and America's «War on Terror»,» pp. 443-462.

(١١٩) «The Birth of an Arab-American Lobby,» *The Economist* (12 October 2000).

(١٢٠) Gavrilos, «Arab Americans in a Nation's Imagined Community: How News Constructed Arab American Reactions to the Gulf War,» pp. 426-445, and Jeffrey S. Helmreich, «The Israel Swing Factor: How the American Jewish Vote Influences US Elections,» *Jerusalem Letter/Viewpoints*, no. 446 (January 2001).

العرب الأمريكيين التي ليست على تناقض مع موقفه من إسرائيل، وكما فعل تماماً بوش وغور سنة ٢٠٠٠[١٢١].

رابعاً: تنظيم آليات الضغط ومحاولة التأثير (اللوبيينغ)

شهدت آليات الضغط ومحاولة التأثير جولات عدة من التنظيم، والتي زادت تدريجاً من شفافيتها. فكل فضيحة كانت تحدث كان يتبعها تنظيم جديد بهدف تصحيح شطط النظام المعمول به. وبخلاف ما كان عليه الحال في ثلاثينيات القرن العشرين، لم تعد محاولات الضغط والتأثير (اللوبيينغ) ترتكز إلى مهارات وعلاقات المجموعات الضاغطة فقط، فقد جعل المشرّع عملية الضغط ومحاولة التأثير أكثر شفافية ومأسسة[١٢٢]. عمليات التنظيم الأكثر أهمية كانت الـ FRLA في عام ١٩٤٦ (قانون التنظيم الفدرالي لعملية الضغط)، والـ FARA في عام ١٩٨٣ (قانون تسجيل العامل الأجنبي)، والـ LDA سنة ١٩٩٥ (قانون توصيف الضغط)، والـ HLOGA (قانون القيادة النزيهة والحكومة الشفافة) سنة ٢٠٠٧.

أجيز أول قانون عام لمحاولات الضغط والتأثير في المستوى الفدرالي (FRLA)، سنة ١٩٤٥. إلا أن قانوني (قانون الإجراءات الإدارية) و(قانون الأخطاء المدنية الفدرالي) اللذين أجيزا في السنة نفسها ألقيا الكثير من الظل على قانون تنظيم محاولات الضغط والتأثير. غدا قانون الـ FRLA من جراء ذلك غير منسجم وجرى إهماله على كل المستويات[١٢٣]. في عام ١٩٥٤، وبمناسبة قضية «الولايات المتحدة ضد هاريس»، أضعفت المحكمة العليا القانون أكثر فأكثر بتضييق حدود صلاحياته القضائية. وفي النهاية، تخلت وزارة العدل عن محاولاتها لإنفاذ قانون الـ FRLA.

وُضع «قانون توصيف محاولات الضغط والتأثير» LDA لعام ١٩٩٥ موضع التطبيق بعد انكشاف علني لفسادٍ شابَ عمليات الضغط ومحاولة التأثير[١٢٤]. وفي عام ٢٠٠٧، وتحت ضغط فضيحة «الكازينوهات الهندية»، حيث قدّمت لجاك أبراموف ومايكل سكانلون هدايا غير قانونية ومساهمات في حملاتهما لعضوية الكونغرس مقابل خدمات، وتنسيق أعمال ضغط في نفس الوقت ضد زبائنهما بهدف إجبارهم على الدفع مقابل خدمات ضغط إضافية، أجيز قانون «القيادة النزيهة والحكومة الشفافة، HLOGA[١٢٥]. وقد شدد القانون الجديد وأعطى قدرة تنفيذية للـ LDA، والذي لم تكن لديه عقوبات قانونية (٢٠١٠). في كل الأحوال، وفي ما يخص محاولات الضغط

(١٢١) Helmreich, Ibid.

(١٢٢) Rosenthal, *The Third House: Lobbyists and Lobbying in the States*.

(١٢٣) Charles Fried [et al.], «Lobbying Law in the Spotlight: Challenges and Proposed Improvements: Report of the Task Force on Federal Lobbying Laws, Section of Administrative Law and Regulatory Practice,» (American Bar Association, Washington, DC, January 2011), <http://www.americanbar.org/content/dam/aba/administrative/administrative_law/lobbying_law_in_the_spotlight_2011.authcheckdam.pdf>.

(١٢٤) Levine, *The Art of Lobbying: Building Trust and Selling Policy*.

(١٢٥) Suzan Schmidt and Jeffrey Smith, «Investigating Abramoff,» *Washington Post*, 22/6/2005.

والتأثير الخليجية فإن قانون FARA هو التنظيم الأكثر أهمية. وقد تميّز القانون بتوصيفات واسعة يجب أن يلتزم بها الضاغط (اللوبيست) المسجّل قانوناً، كما في ضبط النشاطات التي يقوم بها.

وكان القانون قد جعل في الأصل كردّ على احتمال قيام أدولف هتلر بحملات دعائية لترويج العقيدة النازية في الولايات المتحدة. فقد ضاعف النازيون من محاولات الضغط والتأثير في الكونغرس لمنع الولايات المتحدة من الانضمام إلى الحرب. وقد رأى الرئيس فرانكلين روزفلت وعدد من أعضاء الكونغرس أن هتلر هو الذي يموّل الحركة النازية في الولايات المتحدة.

ولذلك بات التسجيل مطلوباً بموجب «قانون تسجيل العمل الأجنبي» FARA (22USC 611 et seq) لأولئك الذين يسعون إلى الضغط ومحاولة التأثير في حكومة الولايات المتحدة باسم حكومة أجنبية أو حزب سياسي أجنبي. وعليه بات في وسع الذين يمارسون الضغط ومحاولة التأثير لصالح شركات أجنبية التسجيل تحت القانون LDA بدلاً من ذلك. والمعني بالأجنبي هنا حكومة أجنبية، حزب سياسي أجنبي، شركة مملوكة من أكثرية حكومية أجنبية[١٢٦]. وحتى تموز/يوليو ٢٠٠٧ كان هناك ما يقارب ١٤٣٣ وكيلاً أجنبياً مسجلاً[١٢٧]. كان الهدف الأساس من قانون FARA الحد من تأثير الوكلاء والدعاية الأجنبيين في السياسة الأمريكية. وبحسب وزارة العدل فإن «FARA هو وضعية مفتوحة تتطلب من الأشخاص الذين يعملون كوكلاء لمصلحة أشخاص أجانب في الحقل السياسي أو شبه السياسي أن يقدموا دورياً تصريحاً علنياً بعلاقتهم مع مشغلهم الأجنبي، وكذلك بالنشاطات التي قاموا بها وفواتير نفقاتها». وFARA لا تعني الضغط ومحاولات التأثير التقليدية فقط، وتحديداً التواصل مع المشرعين نيابة عن كيان أجنبي، وإنما كل محاولة للتأثير في سياسة الولايات المتحدة باسم مشغل أجنبي أيضاً، الأمر الذي يتجاوز حدود الضغط ومحاولات التقليدية ليشمل العلاقات العامة، والاستشارات الاستراتيجية، والعمل القانوني لمصالح أجنبية. كل الأنشطة تلك يجب أن تسجّل ويصرّح بها أمام وزارة العدل[١٢٨].

وفي كل الأحوال، فالدور الذي يؤديه الأشخاص الذين يمارسون الضغط ومحاولة التأثير تغيّر كثيراً. فشخص كهذا، وفق بعضهم، هو نقطة الاتصال بين دبلوماسي أجنبي ومشرّع أمريكي؛ بينما هو لآخرين المبادر إلى إقامة الاتصال. لا يتضمن قانون FARA كل شخص يمثّل مصلحة أجنبية [22 U.S.C §613]: والدبلوماسيون الأجانب لا يتسجلون بالتأكيد تحت القانون أعلاه. وينطبق الأمر عينه على الأفراد العاملين على جمع أموال من الولايات المتحدة لأهداف طبية أو إنسانية، والذين يدعون إلى قضايا غير سياسية أو دينية أو أكاديمية أو علمية. كذلك في وسع الشركات

---

(١٢٦) Kevin Bogardus, «Justice Amps up Enforcement of Law on Foreign Advocacy,» The Hill (Online) (28 October 2011), <http://thehill.com/business-a-lobbying/190379-officials-turn-up-enforcement-of-foreign-lobby-law>.

(١٢٧) Gelak, *Lobbying and Advocacy: Winning Strategies, Resources, Recommendations, Ethics and Ongoing Compliance for Lobbyists and Washington Advocates*.

(١٢٨) Bogardus, Ibid.

الأجنبية تجنب FARA، والتسجيل تحت القانون LDA شرط ألا تكون شركات مملوكة لأكثرية حكومية أجنبية. باختصار كل من يسمح له بالتسجيل تحت LDA، يستثنى من أحكام FARA[١٢٩].

وحالة الشركات الأجنبية الخاصة في هذا المجال لافتة، إذ إنها ليست غير مطالبة بالتسجيل تحت FARA فقط، بل إن في وسعها خلق لجنتها السياسية الخاصة PAC، والقيام بتمويل الانتخابات طالما أن المنتسبين إلى اللجنة ومن يقوم بالتبرع بالأموال هم من المواطنين الأمريكيين[١٣٠]. والبلدان التي تنخرط في محاولات الضغط والتأثير الأكثر قوة هي تلك المتحالفة تقليدياً مع الولايات المتحدة، مثل تركيا، أو تلك الأكثر عداوة في السابق، ليبيا. والبلدان الغنية كالإمارات العربية هي أيضاً لاعب أساسي، ولكن الدول الفقيرة، كإثيوبيا، هي لاعب أيضاً. حتى البلدان الصغيرة جداً، مثل موناكو، لديها وكلاء يمثلونها داخل حكومة الولايات المتحدة. وتجدد FARA التصاريح العلنية كل ستة أشهر وترسل تقريراً بذلك إلى الكونغرس توخياً للشفافية والمحاسبة[١٣١].

ويستخدم FARA لحماية الولايات المتحدة من وكلاء يعملون لمصلحة منظمات إرهابية. ويقول روب كلنر، الذي يراقب ممارسة القانون السياسي في Covington and Burling، شركة الإدارة والتعاون القانونيين، إن العدالة تستخدم FARA كـ «أداة مناسبة في حالات التجسس والإرهاب». ففي عام ٢٠١٠ أدين النائب مارك دلي سيلجندر (ج. ميشيغان) بتهم تتصل بـ FARA بعدما تخلف عن تسجيل عمله باسم وكالة الغوث الإسلامية الأمريكية في كولومبيا، «ميسوري». وعلى الرغم من أن الوكالة هي منظمة أمريكية تأسست سنة ١٩٨٥ في ميسوري، فإن مكتب التحقيقات الفدرالي FBI وفريق عمل لمكافحة للإرهاب أغارا على مكاتبها وأوقفا أنشطتها بسبب الاشتباه في علاقة لها بحركة طالبان[١٣٢]. استخدم FARA إذاً حتى ضد منظمات أمريكية، مثل وكالة الغوث الإسلامية الأمريكية. كل اشتباه في كيان ما بصلة إرهابية من أي نوع يجعله فوراً تحت أحكام قانون FARA. وعليه فالخطوط التي تميّز FARA من LDA ليست واضحة جداً. وعلى الرغم من أن FARA يستثني أنواعاً عدة من الأنشطة مثل المساهمات الخيرية، والمشاريع الإنسانية والعلمية، فإن بلداناً عدة تقوم عامدة بتسجيل أنشطتها والكشف عنها كي تكون آمنة ضد خطر الملاحقة.

لكن المأزق حيال التصريح العلني عن الأنشطة لا يزال قائماً. ومع أن الرئيس أوباما، وعلى سبيل المثال، تقدّم بمطالب تصريح إضافية ليحدّ من تأثير مجموعات الضغط في صنع القرار، فإن لبعضهم وجهة نظر تقول إن ازدياد مطالب التصريح العلني سيدفع مجمعات الضغط إلى العمل

(١٢٩) Atieh, «Foreign Agents: Updating FARA to Protect American Democracy,» p. 1051

(١٣٠) «Foreign-connected PACs,» (2013), <http://www.opensecrets.org/pacs/foreign.php>.

(١٣١) «Lobbying Rules: Foreign Agents Registration Act,» Public Citizen (2005), <http://www.citizen.org/documents/FARA.pdf>.

(١٣٢) Bogardus, «Justice Amps up Enforcement of Law on Foreign Advocacy».

السري[١٣٣]. أضف إلى ذلك حقيقة أن عملية الضغط ومحاولة التأثير عملية مركبة وتتألف من عناصر كثيرة، ما يجعل من الصعوبة بمكان إبقاءها تحت السيطرة[١٣٤].

من ناحية أخرى، ومع أن الغاية من FARA هي مراقبة أنشطة العناصر التي تحاول التأثير في صنع السياسات في الولايات المتحدة، فتحقيق ذلك ليس بالأمر اليسير؛ لأن بلداناً عدة تساند الأشخاص الذين أسسوا مجموعات ضغط وينحدرون منها، وهو ما يترك أثراً في حكومة الولايات المتحدة والجمهور لمصلحة البلد الأم. مجموعات الضغط الإثنية هذه تقع تحت مفعول قانون LDA باعتبارها منظمات أمريكية تمثل شريحة من المواطنين الأمريكيين[١٣٥].

بالإضافة إلى الانتظام تحت قانوني LDA وFARA، فقد جرى استحداث جمعيات غير حكومية لمراقبة أنشطة مجموعات الضغط والتأثير والتثبت من أن أنشطتها تجرى بطريقة شفافة. فـ «مؤسسة صن لايت» تأسست سنة ٢٠٠٦ من أجل الغاية تلك. وإضافة إلى منظمات المراقبة الحكومية، وغير الحكومية، فإن مجموعات الضغط الكثيرة في عالم اليوم باتت تراقب بعضها بعضاً. فالمجموعات التابعة لاتحادات رجال الأعمال هي، على سبيل المثال، تحت مراقبة المجموعات التابعة للاتحادات العمالية. لذلك تبدو مجموعات الضغط والتأثير حذرة جداً في التصريح عن أنشطتها كي لا تسمح لخصومها بمهاجمتها[١٣٦].

خامساً: العناصر المكونة لمجموعات الضغط والتأثير

باتت عملية الضغط ومحاولة التأثير جهداً متكاملاً ذا أبعاد متعددة: القاعدة، والاتصال المباشر مع المشرّعين، والإعلام والعلاقات العامة، والضغط المباشر، وتزويد المشرعين بالمعلومات، والاستراتيجية[١٣٧]. بحسب شلوزمان وتييرني فإن العوامل التي تقود إلى نجاح عملية كهذه هي: عضوية واسعة، وقدرات اختصاصية وتنظيمية، وتمويل، وقادة معروفون، وسمعة حسنة، وصورة جيدة، ودائرة واسعة من الاتصالات، وحلفاء استراتيجيون، بالإضافة إلى قضية جاذبة[١٣٨]. لقد تطورت مجموعات الضغط اليوم لجهة التأثير كما أن الطريقة التي باتت تتواصل من خلالها مع الحكومة أصبحت معقدة. وقد تعدى دورها مجرد تمثيل الجماعات ذات المصلحة؛ فمجموعات الضغط تسهم الآن في تمويل الحملات الانتخابية كما توفر المعلومات

(١٣٣) David D. Kirkpatrick, «Law to Curb Lobbying Sends It Underground,» *New York Times*, 17/1/2010.

(١٣٤) Fried [et al.], «Lobbying Law in the Spotlight: Challenges and Proposed Improvements: Report of the Task Force on Federal Lobbying Laws, Section of Administrative Law and Regulatory Practice».

(١٣٥) Smith, *Foreign Attachments: The Power of Ethnic Groups in the Making of American Foreign Policy*, and Paul and Paul, *Ethnic Lobbies and US Foreign Policy*.

(١٣٦) Smith, Roberts and Wielen, *The American Congress*.

(١٣٧) Schlozman and Tierney, *Organized Interests and American Democracy*.

(١٣٨) المصدر نفسه.

للمشرّع[١٣٩]. تنقسم عوامل النجاح، باختصار، إلى ثلاث مجموعات: القاعدة، والمقاربة، والتمويل.

١ ـ القاعدة الشعبية

العامل الأكثر أهمية في النجاح هي القاعدة. فالولايات المتحدة بلد ديمقراطي، والمشرعون حساسون جداً لأمزجة ناخبيهم. والطريقة المؤكدة للتأثير في مشرّع هي التأثير في ناخبيه. فالأصوات التي يحصل عليها هي المقرر الوحيد في عملية انتخابه. حتى بومارتنر، الذي درس دور المال في الانتخابات، توصل إلى نتيجة مضمونها أن المال مهم لأنه يساهم في إيصال المرشح إلى منتخبيه[١٤٠]. وكان مرشحون للكونغرس قد رفضوا تلقي أموال من جماعات الضغط لحملاتهم، خشية أن ينعكس ذلك سلباً على صورة المرشح أمام منتخبيه[١٤١]. وعليه لا يستطيع اللوبييست أن يطلب من المشرّع التصويت لقانون يبدو غير شعبي لمنتخبيه[١٤٢].

تحاول مجموعات الضغط حشد أعضائها والمتعاطفين معها بهدف التأثير في المشرّعين. والمجموعات الأكثر نشاطاً هي تلك التي تحمل قضايا تدافع عنها، منع الإجهاض مثلاً. والدعم الآتي من القاعدة الشعبية مهم جداً في الجماعات الإثنية الناشطة سياسياً. لكن بعض الجماعات لا تملك في ثقافتها فاعلية سياسية، مثل الجماعة العربية الأمريكية[١٤٣]. وتملك النقابات وجمعيات المواطنين، في الغالب، قواعد تفوق تلك التي تمتلكها جمعيات الأعمال بسبب الأعداد الكبيرة من المنتسبين إليها. مع ذلك، فجمعيات الأعمال تملك أحياناً قاعدة لا بأس بها. وفي الغالب قاعدة جماعات الأعمال تتألف من مزوّديهم، والمتعاقدين معهم، وموظفيهم. وهؤلاء مهمون جداً، وخاصة في حالة الشركات ذات الصورة السلبية لدى الجمهور، كشركات السلاح أو الكحول مثلاً.

هذا هو السبب الذي يدفع شركات السلاح إلى محاولة توسيع قاعدة المتعاقدين معها ما وسعها ذلك لضمان دعمهم لمواقعها في الكونغرس[١٤٤]. كذلك تجد شركات الكحول التي لا تجد في الإعلام غير القليل من التعاطف، ومن جمعيات المواطنين مثلاً التي ما انفكت تكافح ضد القيادة في حالة السكر، في حاجة إلى الدعم من قاعدة واسعة. تنبع قوة الشركات السياسية من توظيفها عدداً كبيراً من الناس في مصانع التعبئة لديها. وإضافة إلى موظفيها، تحشد الشركات تأييد شبكات الوكلاء والبائعين، والذين لديهم بدورهم قاعدة انتخابية واسعة[١٤٥]. وتعبئة القواعد مستثناة من

---

(١٣٩) Nathan Witkin, «Interest Group Mediation: A Mechanism for Controlling and Improving Congressional Lobbying Practices,» *Ohio State Journal on Dispute Resolution*, vol. 23, no. 2 (2007), p. 373.

(١٤٠) Baumgartner [et al.], *Lobbying and Policy Change: Who Wins, Who Loses, and Why*.

(١٤١) Muqtedar Khan, «Hillary Clinton Rejects Muslim Support,» iViews (2 November 2000), <http://www.themodernreligion.com/jihad/hilary-mkhan.htm>.

(١٤٢) Levine, *The Art of Lobbying: Building Trust and Selling Policy*.

(١٤٣) Khoury, «The Arab Lobby: Problems and Prospects,» pp. 379-396.

(١٤٤) Hedrick Smith, *Power Game: How Washington Works* (New York: Random House Digital, Inc., 1996).

(١٤٥) Rosenthal, *The Third House: Lobbyists and Lobbying in the States*.

قانون التصريح بالنشاطات لعام ١٩٩٥ الذي يطلب من جماعات الضغط والتأثير تحديد مال الزبائن الذي يجري صرفه والسياسات التي يراد التأثير فيها.

هناك نوعان من القواعد لقضية ما: واحدة تلقائية والثانية عارضة. الأولى هي الجماعات الموجودة بالفعل مثل «الاتحاد الأمريكي للمتقاعدين» (AARP)، أو مجموعة الضغط المؤيدة لإسرائيل، فكلاهما يتحرك حالما تظهر قضية تحتاج دعمهما. النوع الثاني هي القاعدة التي تنشأ كرد فعل على قضية استجدت. فحين حاولت «دبي العالمية للموانئ» الحصول على عقد إدارة الموانئ في الولايات المتحدة، كان قسم كبير من الجمهور ضد الصفقة، ما شكل قاعدة للتحرك ضد الصفقة. الضاغطون في حالات كهذه يضغطون في العادة على «الأزرار الساخنة» لتوجيه انتباه الجمهور صوب قضية محددة أو لرفع درجة حضورها[١٤٦].

٢ ـ المقاربة

بالإضافة إلى امتلاك قاعدة انتخابية مهمة، فإن تطبيق مقاربة سليمة شاملة يبقى أمراً مطلوباً من أجل إحداث تغيير في السياسة. يجب أن تشمل المقاربة حملة علاقات عامة، إذ من الصعوبة بمكان أن تضغط جماعة ما أو تحاول التأثير في مسألة ذات صورة سلبية. يجب أن تكون لدى الجماعة سردية ذات صدقية، ومتماسكة، وجاذبة للجمهور وعليها تقديم مقاربة للمشرّعين بطريقة استراتيجية؛ أي أن عليها أن تكون متنبهة جداً للعناوين التي اختيرت لحملة الضغط ومحاولة التأثير.

الاستراتيجية الأفضل هي السير بما يتوافق مع تعبئة القاعدة في حملة علاقات عامة قوية حول قضية معينة واستخدام الإعلام لتوجيه الرأي العام. دور الإعلام هو إعلام الناس. وقد أظهرت دراسة لغروسمان وهالبمان أنه كلما أنير المقترعون بمعلومات أكثر انعكست أفضلياتهم على نحو صحيح في خيارهم الانتخابي[١٤٧]، بينما المقترع غير المستنير بالمعلومات سوف يستجيب على الأرجح لحملات خطابية ويتخذ قرارات انتخابية لا تعكس أفضلياته فعلاً[١٤٨].

تطور الإعلام كثيراً وغدا أداة مهمة في حملات الضغط ومحاولة التأثير. فممثلو الجماعات ذات المصلحة هم مصادر معلومات للقنوات التلفزيونية الرئيسية. والإعلام أداة في دفع قضية ما إلى البروز وتقديمها إلى المقترع كما إلى المسؤول[١٤٩]. فحين لا تكون استجابة صنّاع السياسة للمطالب المرفوعة كافية، تتوجه مجموعة الضغط إلى الإعلام لرفع درجة وعي الجمهور بأهمية

---

(١٤٦) Smith, Ibid.

(١٤٧) Gene M. Grossman and Elhanan Helpman, «Electoral Competition and Special Interest Politics,» *Review of Economic Studies*, vol. 63, no. 2 (1996) pp. 265-286.

(١٤٨) Shyamal K. Chowdhury, «Do Democracy and Press Freedom Reduce Corruption?: Evidence from a Cross Country Study,» ZEF Center for Development Research Bon University, <http://www.zef.de/fileadmin/webfiles/downloads/zef_dp/zef_dp85.pdf>.

(١٤٩) Christopher A. Cooper, Anthony J. Nownes and Martin Johnson, «Interest Groups and Journalists in the States,» *State Politics and Policy Quarterly*, vol. 7, no. 1 (March 2007), pp. 39-53.

القضية وزيادة الضغط بالتالي على المشرّعين[١٥٠]. بل قد تلجأ بعض مجموعات التوجيه إلى تأسيس موقع على الشبكة، أو محطة إذاعية، أو قناة تلفزيونية، لإيضاح آرائها وتعبئة القواعد. هنا تختلط الدعاية مع الإعلام[١٥١]. وبدا ذلك واضحاً حيث روّجت الفوكس نيوز لأجندة الحرب على العراق ولفّقت تقارير من أجل الغاية تلك[١٥٢]. والإعلام يستخدمه المرشحون أيضاً. وهذا هو السبب الذي يجعل مرشحين يدفعون باتجاه إبراز المسائل التي يفضلونها وتلك التي لا تصب في مصلحة أخصامهم. وإضافة إلى ذلك، يستطيع الإعلام توليد نشاط للجماعات ذات المصلحة من خلال الأخبار حول مضمون القوانين[١٥٣]. وباختصار، فإن الإعلام عامل رئيسي في بناء صورة إيجابية لجماعة ما أو لقضية ما. وتكراراً يصعب جداً الضغط أو التأثير لصالح قضية أو جماعة لها صورة سلبية[١٥٤].

وتقدم التكنولوجيا أداة مهمة إضافية لتوفير المعلومات وأسهمت في جعل دور القواعد أكثر أهمية بتمكينهم من المراقبة اللصيقة لممثليهم[١٥٥]. تسعة وثلاثون في المئة من الأمريكيين يتابعون السياسيين «أون لاين» (Online)[١٥٦]. وتمنح التكنولوجيا أيضاً الجماعات ذات المصلحة أداة أفضل للتواصل مع أفرادها وتحريكهم عند الضرورة.

وبالإضافة إلى كتلتها الناخبة، يحتاج عمل مجموعات الضغط والتأثير تجميع الحد الأقصى الممكن من الدعم. وهو سبب أهمية إقامة تحالفات في عمل مجموعات الضغط والتأثير. فهي تزيد من وحدة اتجاه الرسائل التي ترسل إلى صنّاع السياسات، ومن أثرها كذلك. وحجم التحالف هو إشارة إلى مدى حيوية المطالب المقدمة، سواء أكانت على مستوى المعارضة أم اقتراح القوانين، وكذلك إلى الدعم الذي يوفره التحالف لعملية الضغط والتأثير من مصادر عدة[١٥٧].

وقد وجدت دراسة قام بها بومارتنر، بيري، هوجناكي، كيمبال، وليش[١٥٨]، أن منظمات المواطنين تستطيع أن تكسب تعاطف الجمهور وأن تأسر الإعلام، ولهذا فهي عامل مهم في التحالف الذي يتخذ القضايا الرئيسة هدفاً له. وانتهت الدراسة إلى أن تفضيل قيام تحالف قوي لتحقيق نتائج مهمة على مستوى السياسات يفترض انخراط بعض منظمات المواطنين في العملية

(١٥٠) Jennifer Nicoll Victor, «Strategic Lobbying Demonstrating How Legislative Context Affects Interest Groups' Lobbying Tactics,» *American Politics Research*, vol. 35, no. 6 (November 2007), pp. 826-845.

(١٥١) Jeffrey H. Birnbaum, «Advocacy Groups Blur Media Lines,» *Washington Post*, 6/12/2004.

(١٥٢) Alexandra Kitty, *Outfoxed: Rupert Murdoch's War On Journalism* (New York: Red Wheel/Weiser, 2005).

(١٥٣) Aaron Dusso, «Legislation, Political Context, and Interest Group Behavior,» *Political Research Quarterly*, vol. 63, no. 1 (March 2010), pp. 55-67.

(١٥٤) Baumgartner [et al.], *Lobbying and Policy Change: Who Wins, Who Loses, and Why*.

(١٥٥) Smith, Roberts and Wielen, *The American Congress*.

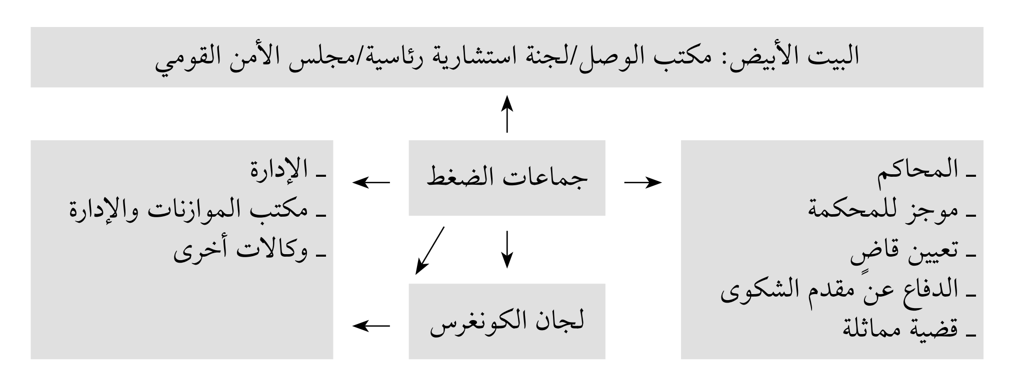
(١٥٦) Jamal S. Al-Suwaidi, *From Tribe to Facebook: The Transformational Role of Social Networks* (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2013).

(١٥٧) David Nelson and Susan Webb Yackee, «Lobbying Coalitions and Government Policy Change: An Analysis of Federal Agency Rulemaking,» *Journal of Politics*, vol. 74, no. 2 (April 2012), pp. 339-353.

(١٥٨) Baumgartner [et al.], *Lobbying and Policy Change: Who Wins, Who Loses, and Why*.

هذه. وذلك على الرغم من حقيقة أن جماعات المواطنين لا تملك الموارد التي لجماعات رجال الأعمال، وكذلك على الرغم من حقيقة أن التقارير الفدرالية لعام ١٩٩٦ أظهرت أن المنتمين إلى جمعيات الأعمال يشكلون ٤٠ في المئة من المسجلين، والاتحادات التجارية في الدرجة الثانية وبعدهم بمسافة جماعات المواطنين بـ ١٤ في المئة فقط[١٥٩].

أحد عوامل نجاح عملية الضغط والتأثير هو الاختيار الصحيح للممر أو المدخل إلى حيث يصنع القرار (الشكل أدناه). فمن الأهمية بمكان العثور على المدخل الصحيح من أجل رفع القضايا. يتسم نظام الولايات المتحدة بالفصل بين السلطات وببنية موزعة للسلطة، وهو ما يوفر نقاط دخول عدة للتأثير في صنع السياسات[١٦٠]. والممر الإلزامي لكل محاولة ضغط وتأثير هو الكونغرس، مع أن في وسع الجماعات ذات المصلحة أن تحاول أيضاً على مستوى الأذرع التنفيذية والتشريعية معاً. وحقيقة أن المشرعين منتخبون ويستجيبون لطلبات منتخبيهم تعطي الجماعات ذات المصلحة نفوذاً أكبر[١٦١].



والرئيس السابق للكونغرس سام رايبون محق في تكرار القول «إن الواجب الأول للمشرع هو سعيه إلى إعادة انتخابه»[١٦٢]. ومع أن الكونغرس هو المكان الأكثر استجابة لمحاولة الضغط والتأثير، فإن هناك عناصر أخرى في وسعها دفع العملية قدماً. فحين تكون هناك معارضة في مكان ما، فإن مجموعات الضغط تحاول في الغالب خلق ضغط مضاد للتخلص من الأثر السلبي الذي تركه عمل المعارضة. وميل مجموعات الضغط إلى اختيار المكان المناسب ضروري لسببين: أولاً لتعزيز علاقتها بصنّاع السياسات، والثاني، لإظهار قوتها وفاعليتها أمام منتسبيها[١٦٣]. إلا أنه يبقى على مجموعة الضغط أن تختار جيداً الشخص أو الجهة التي تقاربها. وعملها يتجه غريزياً نحو

(١٥٩) المصدر نفسه.

(١٦٠) Sean D. Ehrlich, «The Tariff and the Lobbyist: Political Institutions, Interest Group Politics, and US Trade Policy,» *International Studies Quarterly*, vol. 52, no. 2 (June 2008), pp. 427-445.

(١٦١) Davidson, Oleszek and Lee, *Congress and its Members*.

(١٦٢) Mathias, Jr., «Ethnic Groups and Foreign Policy».

(١٦٣) McKay, «Negative Lobbying and Policy Outcomes,» pp. 116-146.

المداخل الأكثر يسراً، أي النقاط الأكثر استجابة لمطالبها، وأن تحاول من ثمة استخدامها للتأثير في صناع السياسات(١٦٤).

بالإضافة إلى العلاقات التي تقيمها جماعات الضغط والتأثير مع مختلف المسؤولين، يبقى أن الاختيار الصحيح لنقطة الدخول يرتكز على معرفتها بالأطراف التي تدخل في صنع القرار، مثل اللجان، أو الوكالات التي ستناقش القضية، وأعضائها، كذلك بالدوافع التي تقف خلف المواقف التي يتخذها الأعضاء(١٦٥).

يعتمد اختيار ساحة الضغط أيضاً على طبيعة العلاقة بين الكونغرس والجهاز التنفيذي. ففي الأوقات التي لا تقوم فيها إلا مواجهات بسيطة بين الاثنين، أو حين تكون الحكومة موحدة، تميل الجماعات ذات المصلحة إلى التركيز على الجهاز التنفيذي. أما في زمن الصراع بينهما، فللجماعات ذات المصلحة في العادة تأثير أكبر حين تعارض الإدارة وتضغط على الكونغرس من أجل الدفع بأجندتها(١٦٦).

والجهاز التنفيذي ساح مهم أيضاً لممارسة الضغط ومحاولة التأثير. فالرئيس يحتاج إلى دعم الجماعات ذات المصلحة لمبادراته السياسية(١٦٧). وفي السبعينيات نظراً إلى أهمية جماعات المصالح أسس الرئيس فورد وكالة داخل البيت الأبيض للتواصل مع جماعات المصالح، وتعمل هذه الجماعات مع اللجان الاستشارية في البيت الأبيض أحياناً.

والوكالات ساح مهم كذلك تستطيع الجماعات ذات المصلحة استخدامه. فالكونغرس يرجع صنع السياسات والقوانين إلى الوكالات التنفيذية. لكنه يرسم الآليات التي تقيّد اتجاه الوكالات التنفيذية تلك أيضاً. فالمحاكم حاضرة لمراجعة قرارات الوكالات للتثبت من مطابقتها للإطار الذي وضعه الكونغرس. وإحدى أدوات الضغط هي جعل الإجراءات علنية للجمهور تحت عنوان «لاحظ وسجّل»، ويسمح هذا للجماعات ذات المصلحة ولممارسي الضغط أن يناقشوا مسودات المقترحات. في ظل هذه المعادلة، تفاوض الجماعات ذات المصلحة صيغ المسودات مع الوكالة التنفيذية المعنية، ولكن يبقى للأخيرة القرار الأخير بالسير بالمقترحات أو عدمه. وهذا النوع من الضغط هو أقل عدائية من الضغط المباشر على الكونغرس(١٦٨). وبالنتيجة، تتحول الوكالات التنفيذية إلى ساحة مهمة لمحاولات الضغط والتأثير(١٦٩).

---

(١٦٤) Ehrlich, «The Tariff and the Lobbyist: Political Institutions, Interest Group Politics, and US Trade Policy,» pp. 427-445.

(١٦٥) Levine, *The Art of Lobbying: Building Trust and Selling Policy*.

(١٦٦) Morten Bennedsen and Sven E. Feldmann, «Lobbying Bureaucrats,» *Scandinavian Journal of Economics*, vol. 108, no. 4 (December 2006), pp. 643-668.

(١٦٧) Schlozman and Tierney, *Organized Interests and American Democracy*.

(١٦٨) Witkin, «Interest Group Mediation: A Mechanism for Controlling and Improving Congressional Lobbying Practices».

(١٦٩) Bennedsen and Feldmann, «Lobbying Bureaucrats,» pp. 643-668.

وإحدى الوكالات المهمة التي تستطيع الجماعات ذات المصلحة مقاربتها والتأثير فيها هي مكتب إدارة الموازنة. فالمكتب يشرف على أي إجراء يتضمن إنفاقاً يبلغ الـ ١٠٠ مليون دولار وما فوق[١٧٠]. تلك هي إحدى الطرائق غير المباشرة للتأثير في الكونغرس. إلا أن الوكالات التنفيذية تمارس أيضاً ضغطاً مضاداً، من خلال استخدامها مطالب جماعات الضغط للتأثير بدورها في الكونغرس. أو ربما يحدث العكس أحياناً، فتذهب الجماعات ذات المصلحة إلى الكونغرس للتأثير في الجهاز التنفيذي تبعاً لصلاحياته في الإشراف الأخير[١٧١]. ومن أجل رفع قبضة الجماعات ذات المصلحة على الوكالات التنفيذية، في وسع الكونغرس فتح الإجراءات للجمهور. فـ «قانون حرية المعلومات» FOIA، الذي أجيز سنة ١٩٦٦، يطلب من الوكالات تزويد المواطنين، بناء على طلبهم، بمداخل إلى السجلات الرسمية. مع ذلك فإن الكثير من المواد يجري تصنيفها «سريّة». وقد عدّل الكونغرس القانون في عام ١٩٧٤ وجعل وصول الجمهور إلى المعلومات أيسر منالاً[١٧٢].

الملاذ الأخير لجماعات الضغط هو المحاكم. هم يلجأون إلى المحاكم حين تكون الطريق إلى الجهازين التشريعي والتنفيذي مسدودة[١٧٣]. لكن الوصول إلى حلول للمشاكل في المحاكم يأخذ وقتاً طويلاً، وهو السبب المهم الذي يفسر لماذا تتجنب جماعات الضغط اللجوء إلى المحاكم. أكثر من ذلك، فإن القضاة يعيّنون لمدى الحياة ما يجعلهم قليلي التأثر بضغوط الجماعات ذات المصلحة. ويبقى أن الجماعات ذات المصلحة تبدي اهتماماً خاصاً بتعيين القضاة في المحكمة العليا[١٧٤].

الطريقة الأكثر شيوعاً في التأثير في قرار محكمة بخصوص أي شكوى هي من خلال إيداع المحكمة «رأي صديق». وهو في العادة جزء من حملة الضغط المضاد، تحاول الجماعات ذات المصلحة من خلالها التأثير في جوّ المحكمة بتقديمها للقضاة معلومات جديدة حول القضية المطروحة. وقد تقدّم إلى المحكمة أيضاً معلومات حول أحكام صادرة في قضايا مشابهة، الأمر الذي يتفق تماماً مع تقاليد العدالة[١٧٥]. ويشجع «قانون الإجراءات الإدارية» الجماعات لتتوجه إلى المحاكم من أجل نقض قرارات الوكالات. وفي وسع الجماعات ذات المصلحة أن تفعل ذلك إما بالادعاء في مسألة معينة، بحيث يتم طرح مسألة دستورية القوانين المعمول بها في هذه القضية أو المرافعة باسم المدّعين[١٧٦].

---

(١٧٠) Smith, Roberts and Wielen, *The American Congress*.

(١٧١) Schlozman and Tierney, *Organized Interests and American Democracy*.

(١٧٢) المصدر نفسه.

(١٧٣) Thomas G. Hansford, «Lobbying Strategies, Venue Selection, and Organized Interest Involvement at the US Supreme Court,» *American Politics Research*, vol. 32, no. 2 (March 2004), pp. 170-197.

(١٧٤) Findley, *They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby*.

(١٧٥) Lisa A. Solowiej and Paul M. Collins, Jr., «Counteractive Lobbying in the U.S. Supreme Court,» *American Politics Research*, vol. 37, no. 4 (July 2009), pp. 670-699.

(١٧٦) Schlozman and Tierney, *Organized Interests and American Democracy*.

ومن ناحية أخرى، فحين تلجأ جماعة ذات مصلحة إلى الضغط ومحاولة التأثير فعليها أن تعرف على أي مستوى يجب أن تفعل ذلك، على المستوى المحلي أم على مستوى الدولة. وغالباً ما ينفق هؤلاء الكثير من وقتهم وجهدهم في المستوى الحكومي الخطأ. على سبيل المثال، على المرء ألا يخاطب الكونغرس إذا كان يريد زرع إشارة توقف في شارع ما، ولا مخاطبة الحاكم إذا كان يريد خفض الرسوم الضريبية(١٧٧). مع ذلك فإن المستويات المختلفة في التشريع متداخلة وذلك لأن الكونغرس يشمل الولايات الخمسين ويعطي هذه الولايات تبعاً لذلك إطاراً لاقتراح تشريعاتها الخاصة.

على مستوى الدولة، في وسع مجموعات الضغط ومحاولة التأثير تجاوز الجسم التشريعي من خلال المبادرة ورفع مقترحاتها مباشرة إلى المقترعين. وهناك ست وعشرون ولاية تسمح بنوع من التشريع المباشر، حيث للمقترعين الحق بتغيير القوانين. وعليه، ففي وسع جماعة ذات مصلحة اقتراح مسودة قانون وجمع عدد من الموقعين ورفعها إلى المشرّع للنظر فيها. فإذا لم يجزه المشرّع جرت إحالته إلى المقترعين ليقرروا بشأنه. وتكون مبادرة المقترعين إما باقتراح إجراء جديد أو بمعارضة القانون الذي أجازه المشرّع(١٧٨).

ومن يفعل ذلك في العادة هو جمعيات المواطنين التي تتمتع بالتعاطف الشعبي وحيث تكون قضاياها تخص المصلحة العامة من مثل تخفيض الضرائب أو الإصلاحات الحكومية(١٧٩).

بالإضافة إلى اختيار المستوى الصحيح والمدخل الصحيح، تقتضي الاستراتيجية تحديد درجة الضغط. مستوى الضغط، وإلى أي حد يجب أن يكون قاسياً، يتحددان بفعل عوامل عدة. فحين تكون القضية المعنية ذات اهتمام عالٍ من الجمهور تميل مجموعة الضغط إلى أن تكون هجومية وعنيفة(١٨٠). كذلك تكون الجماعات ذات المصلحة أكثر إقداماً حين يتوافر لها الدعم من صناع السياسات وتمتلك عدداً وازناً من الحلفاء. وبالمقابل، كلما كانت القضية أكثر إشكالية احتاجت إلى المزيد والكثير من مجهودات الضغط ومحاولات التأثير(١٨١).

٣ ـ التمويل

طالما أن محاولات الضغط والتأثير هي عمليات متكاملة تضم مكونات عدة، غدا كل مكوّن فيها بحاجة إلى تمويل: المسهمون في الحملة، والإعلام، والبحث، والتواصل الدخلي، ومبادرات الحفاظ على وحدة المجموعة. وعليه فإن التمويل عامل مهم في أية عملية ضغط ومحاولة تأثير،

(١٧٧) Randy Shaw, *The Activist's Handbook: A Primer* (Oakland, CA: University of California Press, 2001).

(١٧٨) Rosenthal, *The Third House: Lobbyists and Lobbying in the States*.

(١٧٩) Baumgartner [et al.], *Lobbying and Policy Change: Who Wins, Who Loses, and Why*.

(١٨٠) Victor, «Strategic Lobbying Demonstrating How Legislative Context Affects Interest Groups' Lobbying Tactics,» pp. 826-845.

(١٨١) Leech, «Funding Faction or Buying Silence? Grants, Contracts, and Interest Group Lobbying Behavior,» pp. 17-35.

وتأمين مصدر متواصل للتمويل أمر ضروري بالتالي لنجاح جهود الضغط والتأثير. وتحصل المنظمات التي لا تبغي الربح المنخرطة في العملية مباشرة، من فئة ٥٠١ ج ٤، أو على نحو غير مباشر من فئة ٥٠١ ج ٣، على تمويلها من هبات، وجمع المال، ومنح محلية أو فدرالية، وعقود. بينما تحصل منظمات البحث والاستشارة، والخدمات الاجتماعية، على مواردها من الحكومة. أما المنظمات الناشطة سياسياً فهي أقل من المنظمات غير السياسية اعتماداً على الحكومة[١٨٢]. ومن الملاحظ أن تمويل الانطلاقة يأتي من مانحين فرديين، بينما تقوم الهبات الحكومية لاحقاً بتأمين استمراريتها[١٨٣].

ولبعض المنظمات التي لا تبغي الربح منظمات ربحية شقيقة. وأكلاف عمل الأولى تتحملها الثانية. وتموّل الأكلاف من الضرائب على المنظمات الربحية. وفي هذه الحالة تقتطع من الضرائب المفروضة على المنظمات الربحية المبالغ التي أنفقت على الشقيقة غير الربحية، ما يخفض جوهرياً التكليف الضريبي[١٨٤].

وفي مسح لووكر، تبيّن أن رسم العضوية يأتي غالباً من المنظمات المهنية[١٨٥]، التي في وسعها نقل أكلاف العضوية إلى وكالاتها، بينما لا تملك منظمات المواطنين إلا القليل من الربح المتأتي عن بيع مبادرات مدفوعة أو من رسم عضوية، فيما تتأتى معظم المداخيل من مصادر خارجية.

وجد ووكر أن معظم قادة المنظمات غير المهنية يعملون على تمويل بقاء واستمرار منظماتهم باستقطاب مصادر تمويل خارجية. الشرط الأول في عمل المنظمات المهنية هو تأمين ما يكفي لوجود المنظمة، ثم لاستمرارها، وإلى أن تصبح لها مداخيل كبيرة كافية تفي بنفقات التشغيل. لكن ذلك أمر صعب لمنظمات المواطنين، حيث عدد الأعضاء كبير، والوصول إلى جميع الأعضاء الممكنين أكثر صعوبة مما هو في المنظمات المهنية. وعليه يبدأ القادة مع طاقم عمل كبير نسبياً لخلق قاعدة عضوية واسعة[١٨٦]. كذلك الرسوم فهي أكثر أهمية في المنظمات المهنية مما هي عليه في منظمات المواطنين. وفي الغالب، فإن رسوم العضوية في المنظمات المهنية تكون من حساب رب العمل، أما من دون ذلك فستسقط عضوية الكثيرين.

قسّم ووكر أنواع مداخيل المنظمات إلى ثلاثة: المدخول الروتيني المتأتي من رسم الانتساب، والمؤتمرات، وبيع الإعلانات، وهي المورد الأهم في المداخيل؛ مداخيل غير متأتية عن العضوية وهي تقديمات من الحكومة والمؤسسات والأفراد؛ ومداخيل متفرقة يمكن أن تشمل القروض، وبيع أصول، واستثمارات[١٨٧]. وهناك نقطة أخرى مهمة تتعلق بالرسوم وهي ما يسمى «الفرضية

---

(١٨٢) المصدر نفسه.
(١٨٣) Walker, «The Origins and Maintenance of Interest Groups in America,» pp. 390-406.
(١٨٤) Ainsworth, *Analyzing Interest Groups: Group Influence on People and Policies*.
(١٨٥) Walker, Ibid.
(١٨٦) Olson, *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups*.
(١٨٧) Walker, Ibid.

السوداء». فكما اتضح من مسح ووكر من أن الرسوم تشكل نسبة كبيرة من مداخيل جمعيات عدة، وعليه فإن الفرضية تنص على أن الرسم الذي يكون العضو مستعداً لدفعه يكون مساوياً للمنفعة التي ينتظرها من العضوية(١٨٨).

تتغير المساهمات التي تحاول التأثير في الانتخابات من خلال نظام اللجان السياسية الانتخابية. وهي اللجان التي تقع تحت الصنف ٥٢٧ س. وهي، وفق القانون، لا تنخرط في عمل مجموعات الضغط والتأثير، ولكن في النشاط السياسي فقط. والأمريكيون فقط، والمهاجرون الذين حصلوا على «الغرين كارد» يحق لهم الاشتراك في تمويل الانتخابات الفدرالية. ومع ذلك يمكن للشركات الأمريكية المملوكة من أجانب تأسيس لجانها الانتخابية ما دام موظفوها الذين يدفعون أموالاً هم مواطنون أمريكيون(١٨٩).

لجان الانتخابات الفدرالية PACs هي لجان انتخابية تسعى للتأثير في الانتخابات وترفع تقاريرها إلى «لجنة الانتخابات الفدرالية». أما اللجان السياسية الفدرالية التي لا ارتباط لها وتعتمد «الإنفاق المستقل» فقط فهي ليست بالقليلة وتسمى «اللجان السياسية من الدرجة الأولى». لا يتوجب على منظمات الـ ٥٢٧ س التسجيل تحت الـ FEC بل تحت الـ IRS(١٩٠). تعمل هذه اللجان كما المنظمات الفردية: هي تختار مرشحاً تبعاً لدرجة التزامه بالصناعة أو بالقضية وتجمع في العادة المساهمات بناء على السجل الانتخابي. وتسهم اللجان تلك أكثر مع المرشحين في مقاطعاتهم، أو مع المرشحين المنضوين في الجمعيات ذات المصلحة التي تعنيهم(١٩١).

تعطي هيكلية النظام الأمريكي حملات الضغط والتأثير أهمية حاسمة في صنع السياسات. وبمعزل عن المواقف المختلفة من حملات الضغط والتأثير، فمن المتفق عليه أن الجماعات التي التي تلجأ إلى عمليات الضغط والتأثير تملك فرصاً أعلى للتأثير في السياسات تحقيقاً لأفضلياتها. ومع ذلك، فالضغط ومحاولة التأثير ظاهرة معقدة وتنطوي على عناصر عدة. والذين يملكون حملات الضغط الأكثر تأثيراً ونجاحاً هم أولئك الذي يملكون قوة انتخابية واضحة، ومقاربة صحيحة، وتمويلاً مناسباً، ويروجون لقضية تلقى استحسان الجمهور.

٤ ـ تشكيل المجموعة وتعبئتها

في المجموعات الكبيرة، أو المجموعات ذات الإمكانات الكبيرة الكامنة وفق أولسن، حيث لا تُحدِث المساهمات الفردية المنعزلة فرقاً كبيراً في المجموع ولن تؤثر في منفعة أي عضو في

(١٨٨) Ainsworth, *Analyzing Interest Groups: Group Influence on People and Policies*.

(١٨٩) «Foreign-connected PACs,» (2013), <http://www.opensecrets.org/pacs/foreign.php>.

(١٩٠) B. Holly Schadler, *The Connection: Strategies for Creating and Operating 501(c)(3)s, 501(c)(4)s, and Political Organizations* (Connecticut: Alliance for Justice, 2012).

(١٩١) J. David Gopoian, Hobart Smith and William Smith, «What Makes PACs Tick?: An Analysis of the Allocation Patterns of Economic Interest Groups,» *American Journal of Political Science*, vol. 28, no. 2 (May 1984), pp. 259-281.

المجموعة، لا يندفع الأعضاء إلى العمل لمصلحة الخير العام إلا في حالة وجود أمر قاهر أو طارئ خارجي[192].

مشكلة أخرى تنشأ وتختلف عن «الراكب مجاناً»، والذي رأيناه، وعن أولئك المستفيدين من المنفعة الجماعية من دون بذل أي مجهود، هي مشكلة المنظمات كبيرة الحجم. فخلق جماعة يقتضي توفير أكلاف التنظيم والاتصالات. هذه الأكلاف، والتي تمثل عقبة ينبغي حلها قبل توقع أي منفعة لاحقة، ضرورية للمحافظة على وحدة المجموعة. كذلك تحتاج الجماعات الكبيرة أن يكون لها أيديولوجيا معينة، أو ما يسمى تكوين الأيديولوجيا. وهي تحتاج إعلاماً كثيفاً، لا يتأمن بالاتصالات الشخصية فقط، لذلك فهي تحتاج إلى الإنفاق. وإذا جرى على نحو مستمر ملء عقول المنتسبين بالدعاية المناسبة فستتطور وتشكل نوعاً من الضغط الاجتماعي الذي سيدفع المجموعة للعمل باتجاه موحد وكلما زاد عدد المجموعة ازداد الجهد المطلوب للحفاظ على تماسكها[193].

ويشرح أولسن أكثر فيقول إنه لا يمكن جذب الفرد داخل المجموعة من خلال المنافع العامة لكل المجموعة ولكن يجب أن يقابل نشاطه داخل المجموعة بمنافع منفصلة ومباشرة. المبادرات الانتقائية تعني أنه فقط أولئك الذين ينضمون إلى الجماعة يستفيدون منها. مع ذلك، فهذه المبادرات ليس من الضروري أن تكون مادية. لها أن تكون اجتماعية وشعورية، من مثل الرضى العاطفي أو الشعور بالقبول الاجتماعي[194].

تنسحب نظرية أولسن إلى نجاح بعض مجموعات الضغط في تجاوز مشكلات العمل الجماعي. وهو يشرح ذلك بالقول إن بعض مجموعات الضغط نجحت في التغلب على المشكلة تلك لأنها استطاعت، وأبعد من مجرد أن تكون مجرد نشاط سياسي، أن توفر منافع مباشرة لأعضائها وكانت لهذا السبب جاذبة لعضوية إضافية. وفي هذه الحالة تغدو عملية الضغط ومحاولة التأثير ناتجاً ثانوياً لما تؤديه المجموعة، وما يسمح لها بجذب أعضاء جدد. وهنا يعطي أولسن مثل الفرق بين نقابة الأطباء ونقابة أساتذة الجامعة، فالأولى لديها قاعدة ناشطة وفعالة بينما الثانية هي أقل فعالية وأهمية. ويرجع الفرق إلى أن الأولى تقدم لأعضائها خدمات مباشرة مثل تأمين ضد الأخطاء الطبية، ودعوات إلى مؤتمرات، بينما الثانية تنحصر نشاطاتها بالعمل النقابي وتحسين أوضاع العاملين في المهنة ككل.

ويشرح أولسن الطريقة التي تعمل بها النقابات الوطنية، والتي تستمد قوتها من النقابات المحلية الصغيرة. المفهوم الفدرالي هو جسر بين نظرية أولسن، حيث تستطيع الجماعة الكبيرة أن تتغلب على مشكلة العمل الجماعي من خلال العمل كجماعة صغيرة، ونظرية سالسبوري حول التبادل المتكافئ. الثانية تكمل الأولى. ففي حين يتكلم أولسن على حسن صيانة الجماعات،

(١٩٢) Olson, *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups.*

(١٩٣) المصدر نفسه.

(١٩٤) المصدر نفسه.

يركّز سالسبوري على كيفية دفع الجماعات للعمل كمبادرة للتغيير في السياسات. تفترض نظرية سالسبوري أن تعبئة الناس حول قضية واحدة لفترة طويلة أمر مستحيل في الغالب. وعليه فالطريقة الوحيدة لإبقاء حال التعبئة هي تبادل المنافع. ويعني ذلك أن المنفعة تطاول كليهما، القائد والأعضاء[١٩٥].

وللتغلب على مشكلة العمل الجماعي يتقدم ووكر[١٩٦] بمقترح وسيط بين ترومان وأولسن. يرى ترومان أن الجماعات تتشكل تلقائياً وتُدفع إلى العمل غريزياً حين تكون هي، أو مطالبها، في خطر، بينما يرفض أولسن هذه النظرية بإظهاره مبلغ صعوبة أن تدفع الناس إلى العمل معاً. أما ووكر فيعتقد أنه وجد حلاً لمأزق أولسن. فقد بيّن بحثه أن الناس تلوذ بالدعم الخارجي من أجل الحصول على تمويل وموارد يكفيان لدفع أكلاف تنظيم الجماعة ودفعها إلى العمل.

وجد ووكر أيضاً أن توفير نفقات الانطلاق لمشروع سياسي لم يجرّب بعد، أو رعاية قضية قد تكون مثار جدل ليس بالأمر السهل بل هو يحتاج إلى إقدام. وقد تبيّن من المعطيات التي جمعها أن من بين كل الراعين فإن الأفراد على الأرجح، وأكثر من المنظمات والوكالات الحكومية، هم الأكثر استعداداً لتبني المشاريع التنظيمية الجديدة أو دعمها[١٩٧]. ويلحظ ووكر كذلك النظام القانوني/ الضريبي في البلاد. ففي وسع حقيقة أن المساهمات تخفض من الضرائب المترتبة أن تكون عامل تشجيع للرهان على موارد من خارج الجماعة[١٩٨].

نظرية ووكر حول كيفية بناء منظمات ذات قاعدة وموارد وقادرة على التعبئة تدخل في نظريتي مكارثي وزالد[١٩٩]، اللتين بيّنتا كيف أن أصحاب مشاريع التغيير الاجتماعي الناجحة تفتح مداخل لطلب موارد من النخب القادرة من خارج ناخبيهم المباشرين. أما ناقدو هذه النظرية من مثل مك آدام[٢٠٠] فيرون أن الموارد يجب أن تكون من الداخل. ويعطي مك آدام مثل حركة الحقوق المدنية، حيث تستطيع منظمات السود الأصلية كالكنائس والمدارس وأجزاء من «الاتحاد القومي لترقي الملونين» أن توفر قنوات التواصل المطلوبة والموارد الضرورية لتعبئة الناس[٢٠١].

نظريات ترومان، أولسن، ووكر هي، بمعنى ما، مكملة لبعضها البعض. ومع أنه لا غنى عن الانطلاقة القوية لبعث الوعي بين أعضاء الجماعة الكبيرة، وإعطاء صاحب المشروع الفرصة لخلق

(١٩٥) المصدر نفسه.

(١٩٦) Walker, «The Origins and Maintenance of Interest Groups in America,» pp. 390-406.

(١٩٧) Walker, *Mobilizing Interest Groups in America: Patrons, Professions, and Social Movements*.

(١٩٨) Walker, «The Origins and Maintenance of Interest Groups in America,» pp. 390-406.

(١٩٩) John D. McCarthy and Mayer N. Zald, «Resource Mobilization and Social Movements: A Partial Theory,» *American Journal of Sociology*, vol. 82, no. 6 (May 1977), pp. 1212-1241.

(٢٠٠) Doug McAdam, «Conceptual Origins, Current Problems, Future Directions,» in: Doug McAdam, John D. McCarthy and Mayer N. Zald, eds., *Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996), pp. 23-40.

(٢٠١) Philip Nyden, «From the Ground Up: Grassroots Organizations Making Social Change,» [book by Carol Chetkovich and Frances Kunreuther], *American Journal of Sociology*, vol. 113, no. 6 (May 2008), pp. 1792-1794.

جماعة سياسية ذات مصلحة، إلا أن نظرية أولسن لا تركّز جوهرياً إلا على بقاء الجماعة وصيانتها. لذلك عمل علماء اجتماع آخرون، مثل ألدمان، وغامسون[٢٠٢]، وليبسكي، وسالسبوري[٢٠٣]، وويلسون، على المزيد من التفصيل في نظرية أولسن بهدف إظهار مدى صعوبة تنظيم الجماعات التي لا جامع بين أعضائها غير فكرة أو قضية عامة.

تنبع الجدة في بحث ووكر من تفحصه لكيفية تمكين الجماعات من التغلب على مشكلة العمل الجماعي من دون اللجوء إلى حلّ أولسن، والذي يتكون من إطلاق مبادرات انتقائية، إيجابية أو سلبية. وهو يرى أنه حتى لو لم تستطع جماعة ما، كجماعات المواطنين، تقديم مبادرات قوية لتبرير كسب الأعضاء، ففي وسع الجماعات تلك أن تنهض وتستمر بفضل الراعين لها.

وجد ووكر أيضاً أن الدعم المالي الذي يقدّم لجماعة ما فإنما له هدف، إذ يتوقع الراعون أن ينالوا بالمقابل منفعة ما[٢٠٤]. وتلتقي نظرية ووكر هنا مع نظرية سالسبوري على فكرة أن توقع المنفعة المتبادلة هي مرتكز وجود الجمعيات وبقائها.

٥ ـ عوائق أمام الدخول

يرتبط قرار جماعة ما في أن تكون فاعلة في البيئة الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية المحيطة، وإذا ما كانت البيئة تلك تساعد في نشر محاولة الجماعة ممارسة الضغط والتأثير أو تخلق عوائق أمامها. ويفترضُ هنا تفحص نظريتين تتصلان مباشرة بهذه المسألة: (١) نظرية «السيستام» أو النظام الفرعي، أو الجزئي، حيث تتمكن جماعة صغيرة من الهيمنة على صنع السياسات في مجال محدد، و(٢) نظرية كيفية كسر هيمنة هذا «السيستام» الفرعي وفتح منافذ فيه.

الأولى هي نظرية هيمنة «السيستام»، حيث تكون جماعة كبيرة قد أرست علاقة خاصة مع المشرّعين فتغدو حاجزاً يمنع جماعات أخرى من الوصول إلى المشرّعين، وتكون وحدها مصدر المعلومات والتمويل للمشرعين أولئك. وتكون بالنتيجة مهيمنة على أقطاب السياسات في ذلك المجال.

يبيّن دي ماجيو أنه في إطار عملية خلق «سيستام»، يطوّر الناشطون التنظيميون ممارسات تخلق على المدى البعيد بيئة معينة تقيّد من قدرة غيرهم على إحداث تغيير لاحق[٢٠٥]. وهكذا، وبينما يبدأ مشرّعون في الاتكال على جماعات معينة ذات مصلحة لتمويل حملتهم، وكمصدر للمعلومات، وجسر مع ناخبيهم، يغدون تدريجاً أسرى للسيستام هذا. يتحدث دي ماجيو عن «هيكلة» السياسات في مجال معين. فتبعاً لازدياد التفاعل بين المنظمات والفاعلين الحكوميين،

---

(٢٠٢) William A. Gamson, *The Strategy of Social Protest* (Homewood, IL: Dorsey Press, 1975).

(٢٠٣) Salisbury, «An Exchange Theory of Interest Groups,» pp. 1-32.

(٢٠٤) Walker, «The Origins and Maintenance of Interest Groups in America,» pp. 390-406.

(٢٠٥) Walter W. Powell and Paul J. Dimaggio, eds., *The New Institutionalism in Organizational Analysis* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1991).

تنشأ هيكلية من «التنظيم ـ المسبق التأطير». تهيمن على الهيكلية تلك أنماط وتحالفات معينة، وهكذا يحصل صناع القرار على معلوماتهم في الغالب من مصادر ثابتة بعينها دون سواها. تلك هي الطريقة التي تهيمن بواسطتها جماعة ما على طريقة صنع السياسات في مجال معين، من مثل مجموعات الضغط المؤيدة لإسرائيل وفي ما يخص سياسات الشرق الأوسط. إذ ينشأ تفهم مشترك لأطراف عدة على أنهم جميعاً في «مشروع مشترك»، ما يجعل من الصعوبة بمكان للاعبين جدد الدخول إلى الهيكلية المقفلة تلك(٢٠٦).

بالإضافة إلى العلاقات المسبقة التأسيس، تميل ديناميات الضغط والتأثير إلى تفضيل ما هو موجود، إذ إن محاولة تغيير ما هو موجود مهمة أصعب بكثير من مهمة الحفاظ على ما هو موجود. وبحسب ماك كاي، فإن الجهد المطلوب **لتغيير** ما هو موجود يساوي أربعة أضعاف الجهد المطلوب **للمحافظة** على ما هو موجود. هو بحاجة إلى ٣,٥ مرات من العمل مقابل مرة واحدة للاحتفاظ بالوضع القائم(٢٠٧). والاسم الذي يطلق على مثل هذه السيستامات الفرعية المهيمنة هو «المثلثات الحديدية»، وهي لا تثير في العادة للأمريكي العادي أية قضايا/ذات أولوية للمواطن العادي. في وضع كهذا، لا يجد المشرّع صعوبة في الاستجابة لمصالح المجموعة الصغيرة صاحبة المصلحة، يبرر العمل معها، أو يرد الجميل إليها. وهو يفعل ذلك لأنه يدرك جيداً أنه مهما كان الموقف الذي يتخذه فلا شيء يؤثر في عملية إعادة انتخابه(٢٠٨).

وعليه، تمثّل نظرية السيستام الفرعي تجسيداً لهيمنة جماعة ذات مصلحة ضيقة على السياسة العامة في مجال معيّن.

ومن تداعيات نمط السيستام الفرعي، أو الجزئي، «السلوك بأجر». يعود هذا السلوك، وفق إضاءات أولسن وكروجر(٢٠٩)، إلى نمط ممارسة جماعة ما تحاول توسيع تحمل أكلاف مشروع ما فيما تحتفظ لنفسها بالأرباح. لهذه النظرية وجهان: واحد يتصل بأكلاف سياسة معينة، وثانٍ يُعنى بنشر المعلومات المتعلقة بسياسة معينة. مع ذلك، فإن تنظيم حملة ضغط ومحاولة تأثير بهدف عكس التيار السائد في قضايا معينة أمر يتطلب كلفة عالية يتحملها الفرد المعني قياساً بالأرباح المتوقعة من مثل هذه الحملات. وعليه لا يملك دافع ضرائب عقلاني الدافع القوي لتحمل الكلفة العالية لمحاولة عكس الاتجاه السائد ووقف الممارسات السياسية المتصلة به. وهنا تعود مشكلة أولسن إلى الظهور من جديد، وهي أنه من أجل تجاوز مشكلة الأكلاف العالية المترتبة على كل فرد، على جماعة دافعي الضرائب أن تكون كبيرة بما يكفي(٢١٠). من أجل عكس العلاقة المسبقة

---

(٢٠٦) المصدر نفسه.

(٢٠٧) McKay, «Negative Lobbying and Policy Outcomes,» pp. 116-146.

(٢٠٨) James A. Thurber, «Political Power and Policy Subsystems in American Politics,» *Agenda for Excellence, Administering the State* (1996).

(٢٠٩) ورد في: Mancur Olson, *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups*, Harvard Economic Studies; v. 124 (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2009).

(٢١٠) Atieh, «Foreign Agents: Updating FARA to Protect American Democracy».

بين صنّاع السياسة والجماعة ذات المصلحة المهيمنة، يجب أن تكون هناك جماعة كبيرة مهتمة بمشروع كهذا تتحمل كلها أكلاف وأنشطة حملة الضغط ومحاولة التغيير. ويعطي ثربر السياسة المتعلقة بالنفط مثالاً. فقبل مقاطعة ١٩٧٣، كان المنتجون يهيمنون على سياسات النفط. وهكذا دفعت المقاطعة التي طاولت بآثارها الأمريكي العادي، من خلال صفوف الانتظار الطويلة على المحطات، والزيادة في أسعار بطاقات السفر، إلى سواها، بسياسات النفط إلى واجهة اهتمامات الجمهور. وانتقلت السياسات من مكاتب اللجان والوكالات المغلقة إلى الخبر الأول في شاشات التلفزة لأنها بدأت بالتأثير في نمط الحياة اليومية للأمريكي العادي(٢١١).

وعليه، يستخلص ثربر أن واحدة من الوسائل الممكنة لكسر الاحتكار في سياسات مجال ما هو زيادة بروز القضية في أعين الأمريكي العادي.

(٢١١) Thurber, «Political Power and Policy Subsystems in American Politics».

الفصل الثاني

المنهجية

يهدف هذا المشروع إلى تفحّص أنماط الضغط ومحاولات التأثير التي مارستها البلدان العربية الخليجية في الولايات المتحدة. وسنقارب، من أجل الهدف ذاك، حالتين؛ الأولى تمثّل حالة ضغط وتأثير ناجحة، والثانية فاشلة، وسنتحقق من العوامل التي كانت خلف النجاح، كما خلف الفشل، ونستخلص من ذلك الخلاصات الصحيحة. كذلك يدرس البحث القضايا التي يمكن التقاطها من المقابلات المنفّذة وستجري مقاطعتها مع المعطيات السابقة عن الموضوع لصياغة الفرضيات والخلاصات المناسبة وكذلك التوصيات بخصوص محاولات الضغط والتأثير الخليجية.

أولاً: مزيج من المنهجيات

بسبب الطبيعة الاستكشافية لهذه الدراسة، ولأنه لم يكتب الكثير في موضوع اللوبي الخليجي ـ العربي، سنستخدم في البحث مقاربة منهجية نوعية (Qualitative Approach). وعموماً تستخدم المقاربة النوعية لاستكشاف حقول جديدة وبناء فرضيات، بينما تأتي المقاربة الكمية لاحقاً للتحقق من الفرضيات تلك واختبار صدقيتها[1]. ومقاربة النتائج باستخدام مناهج مختلفة هي طريقة مناسبة لاختبار صدقيتها. ويشبه هذا النظر إلى قضية واحدة من زوايا مختلفة والبحث عن معطيات مكمّلة في مراحل البحث المختلفة من أجل الحصول على على أدلة صلبة[2]. واستخدام تقنية «تعدد الزوايا»، أداة يمكن تطبيقها على المستويين النظري والمنهجي، وعلى مستوى المعطيات كذلك. تجب إذاً مقاطعة الإطار النظري مع الموضوعات التي تستخرج من عملية البحث من خلال منهج

(١) Matthew B. Miles and A. Michael Huberman, *Qualitative Data Analysis: An Expanded Sourcebook* (Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 1994).

(٢) Frieder Wolf, «Enlightened Eclecticism or Hazardous Hotchpotch? Mixed Methods and Triangulation Strategies in Comparative Public Policy Research,» *Journal of Mixed Methods Research,* vol. 4, no. 2 (April 2010), pp.144-167.

النظرية القاعدية[٣]. سيحاول البحث الإجابة عن سؤال إذا ما كانت النظريات العامة التي تناولت مجال الضغط ومحاولة التأثير (اللوبي) تنطبق على الحالة العربية أم لا؛ وإذا ما كانت الفرضيات المستخلصة تتطابق مع النظريات الموجودة. وعليه، فسيجري استخدام ثلاث منهجيات معاً: دراسة الحالة، وتحليل الخطاب، والنظرية القاعدية.

في تصميم المنهجية المختلطة لا وجود لخارطة مسبقة، إذ ما من بنية مثالية تقترح في كيفية مزج الذاتي بالموضوعي، والاستنباط بالاستقراء[٤]. راجع فرايدر وولف، بين آخرين، أدبيات استخدام منهجية مختلطة، وقد أوصى بعدم الركون إلى حل «واحد ـ يلائم ـ كل الحالات»، بل إلى «استراتيجيات الخيّاط» المفصّلة لكل حالة على حدة، ومنها الحالة قيد البحث[٥]. انطلق من استعمال النظرية القاعدية بناء على الإطار النظري. وسيجري استخدام منهجية دراسة الحالة للتوسع في الفرضيات المستخلصة بواسطة النظرية القاعدية وامتحانها. ومن الواضح أن تقنية تعدد الزوايا تخفض إلى الحد الأدنى من ذاتية الباحث[٦]. أما منهجية تحليل الخطاب فستستخدم لتحليل عناصر الحالات الدراسية، بما فيها المقابلات، والتغطية الإعلامية، والتصريحات الرسمية، والوثائق الرسمية.

منهجية النظرية القاعدية هي المنهجية الأساسية في هذا البحث وتعتمد على استقراء نظرية في ما يخص «اللوبيينغ» العربي من خلال استقراء مختلف المقابلات والمواد الأخرى في هذا البحث ومقارنتها بالنظريات العامة عن الضغط. فهي تستخدم حين لا يكون هناك غير القليل من الأبحاث في الموضوع[٧]. وسأستخرج، استناداً إلى مقابلات معمّقة، مفاهيم أو قضايا أو فرضيات تتناول عمليات الضغط ومحاولات التأثير الخليجية العربية في الولايات المتحدة. ويبقى أن المفاهيم المستخلصة وفق النظرية القاعدية هي مفاهيم ذات سياق. والمعطيات المجمّعة من المقابلات هي ذات قيمة عالية، ذاتية، ومحكومة بعوامل عدة من مثل البيئة السوسيو ـ اقتصادية والسياسية، وتصورات الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات للمسألة موضوع البحث، والتجربة الشخصية، وحتى مزاج الشخص زمن إجراء المقابلة معه. إلا أنه لا يجوز التعميم فيها. فتعدد الزوايا يبقى مطلوباً لتعزيز صدقية النتائج.

---

(٣) Robert E. Stake, *The Art of Case Study Research* (Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 1995).

(٤) Bronwynne C. Evans, David W. Coon and Ebere Ume, «Use of Theoretical Frameworks as a Pragmatic Guide for Mixed Methods Studies A Methodological Necessity?,» *Journal of Mixed Methods Research,* vol. 5, no. 4 (October 2011), pp. 276-292.

(٥) Wolf, «Enlightened Eclecticism or Hazardous Hotchpotch? Mixed Methods and Triangulation Strategies in Comparative Public Policy Research,» pp.144-167.

(٦) John H. Parmelee, Stephynie C. Perkins and Judith J. Sayre, ««What About People Our Age?»: Applying Qualitative and Quantitative Methods to Uncover How Political Ads Alienate College Students,» *Journal of Mixed Methods Research,* vol. 1, no. 2 (April 2007), pp. 183-199.

(٧) John W. Creswell and Vicki L. Plano Clark, *Designing and Conducting Mixed Methods Research* (Chichester, West Sussex, UK: Wiley Online Library, 2007).

لقد بدأتُ بالنظرية القاعدية في محاولة مني لاستخراج نماذج أو خصائص لمحاولات الضغط والتأثير الخليجية العربية. ثم سأعود إلى بعض فرضيات النظرية القاعدية لاختبارها بواسطة منهج نوعي آخر هو دراسة الحالة. فالحالات الدراسية تُظهِر كيف تتفاعل معاً العوامل المختلفة المكوّنة لمحاولة الضغط والتأثير، وكيف يؤثر بعضها في البعض الآخر لتنتهي إلى حالة نجاح، أو فشل.

والقصد من استخدام تعدد الزوايا هو التخلص من أوهام منهج معيّن من خلال مقاطعته بمناهج أخرى من أجل تسهيل الوصول إلى منظار واحد حيال قضية أو ظاهرة ما. لكن المنهجية المختلطة تنتهي أحياناً إلى نتائج متناقضة، الأمر الذي يتطلب تحليلاً معمّقاً إضافياً لحل التناقضات تلك[٨]. على مستوى المعطيات، يهدف الأخذ بتعدد الزوايا إلى تعزيز صدقية المعلومات المستخدمة في التحليل، إذ سيجري اختبار المعلومة نفسها وفق مصادر عدة. وعلى سبيل المثال، فحين نستنتج أن للعرب صورة سلبية في الولايات المتحدة فسيجري تحليل بيانات المعارضين في الكونغرس بالإضافة إلى تحليل التغطية الإعلامية أيضاً. وهو ما سيرفع من درجة صدقية نتائجي.

١ ـ النظرية القاعدية

تشكل مشكلة البحث، ومراجعات الأدبيات، والإطار النظري، الإطار المفاهيمي للنظرية القاعدية. تعطي هذه المكونات منظوراً للقضايا الناتجة عن النظرية القاعدية. والقضايا الناتجة تمنح مؤشراً للعوامل التي يجب اختبارها في الحالات الدراسية. يجري التحقق من هذه النماذج في الأوضاع الحياتية الحقيقية التي تمثلها الحالات الدراسية. وسيجري التحقق من نتائج أخرى مشتقة من النظرية القاعدية بواسطة سجلات استشارية من مؤسسة «صن لايت» (مؤسسة مراقبة تسجل كافة أنشطة الضغط والتأثير التي يقوم بها أفراد أو كيانات أجنبية). وعلى سبيل المثال، فحين تنص فرضية ناتجة عن النظرية القاعدية على أن البلدان العربية الخليجية لا تعمل مجتمعة في أية قضية، فإني أعود إلى السجلات لاكتشاف إذا ما كانت هذه الفرضية صحيحة.

طوّر غلاسر وشتراوس النظرية القاعدية، واعتبراها عملية أكثر منهجية في جمع وتحليل المعطيات الكيفية[٩]. ويعني ذلك أن النظرية متجذرة في سلوك وكلمات وأعمال من هم موضوع الدراسة، وكذلك هي متجذرة في المعطيات التي جرى الحصول عليها منهجياً بواسطة البحث. تشتق النظرية القاعدية من نظرية مجردة عامة لعملية، لفعل، أو لتفاعل يكون متجذراً في آراء

---

(٨) Eunice E. Jang [et al.], «Integrative Mixed Methods Data Analytic Strategies in Research on School Success in Challenging Circumstances,» *Journal of Mixed Methods Research,* vol. 2, no. 3 (July 2008), pp. 221-247.

(٩) Kathy Charmaz, «Grounded Theory: Objectivist and Constructivist Methods,» in: Norman K. Denzin and Yvonna S. Lincoln, eds., *Strategies of Qualitative Inquiry*, 2nd ed. (Thousand Oaks, CA: Sage, 2003), p. 249.

المشتركين[١٠]. تحتوي النظرية القاعدية على ميل داخلي للتحقق، فيما الباحث في المجال، يستمر إلى أن تصبح المقابلات/الملاحظات متكررة وما من موضوعات جديدة تظهر[١١].

تسمح النظرية القاعدية بتوقع السلوك وتفسيره. هي تنتج مقولات وفرضيات جيدة التحديد وفي وسعها إرساء الأساس لبحث مستقبلي. وتستخدم النظرية القاعدية أيضاً حين لا يكون المجال المعني قد نال الاهتمام الذي يستحقه في أدبيات البحث.

كانت النظرية القاعدية رد فعل على النظرية الموسعة التي علّبت النظريات السوسيولوجية في مستوى شديد التجريد. هي قاعدية لجهة سلوك الجماعة موضوع المقاربة وأنشطتها، ومن هنا جاء الاسم[١٢].

بحسب كوربين وشتراوس، النظرية ليست مطلقة، هي بالأحرى تفسير تشكّل من زوايا رؤية معينة[١٣]. النظرية مؤقتة وخاضعة لتعديلات مستقبلية. وهي محددة بزمن معين، قد تصبح بعده غير ذات فائدة. من هذا الفهم للنظرية، نشأت النظرية القاعدية. وهكذا فالذاتية والصدقية المحدودة قد تكون عناصر مشتركة بين تحليل الخطاب والنظرية القاعدية.

والمنهج مفيد أيضاً في استنباط الأنماط، ما يجعله ملائماً لتحديد أنماط الضغط ومحاولات التأثير للبلدان العربية الخليجية. وقد استخدم دايفيد أليس مقاربة النظرية القاعدية لاشتقاق أنماط البحث عن معلومات لدى الباحثين الأكاديميين. ومع أن الباحثين الأكاديميين قد نالوا قدراً جيداً من الانتباه في أدبيات البحث، إلا أن المشكلة نفسها لم يجر بحثها بالقدر المناسب[١٤]. وعليه، فنقطة التركيز جديدة. المشكلة التي يقاربها البحث تحديداً هي إظهار العناصر التي تؤثر في استخراج المعلومات في العلوم الاجتماعية من الأنظمة التي تعتمد الكومبيوتر. ونتائج النظرية القاعدية التي تُشتقُ استقرائياً من معطيات تجريبية تعطي مؤشراً حول أنماط تحصيل المعلومات لدى العالم السوسيولوجي. وقد طبقت النتائج كي تعطي توصيات لتعزيز مخطط نظام استرجاع المعلومات[١٥]. قدمت النظرية القاعدية فرضيات جلية قادت إلى أبحاث إضافية وانتهت إلى توصيات عملية بهدف تعزيز أنظمة الكومبيوتر[١٦].

---

(١٠) John W. Creswell, *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches* (Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 2009).

(١١) Christina Goulding, *Grounded Theory: A Practical Guide for Management, Business and Market Researchers* (Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 2002).

(١٢) Ibid., #15.

(١٣) Charmaz, «Grounded Theory: Objectivist and Constructivist Methods,» #16.

(١٤) David Ellis, «Modeling the Information-seeking Patterns of Academic Researchers: A Grounded Theory Approach,» *The Library Quarterly: Information, Community, Policy*, vol. 63, no. 4 (October 1993), pp. 469-486.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) Goulding, *Grounded Theory: A Practical Guide for Management, Business and Market Researchers*.

أحد الفروقات بين تحليل الخطاب والنظرية القاعدية، هو أن الثانية تسمح بالفهم الإدراكي للمعطيات، وترفع بالتالي مستوى التفكير في المعطيات إلى درجة أعلى، بينما تحليل الخطاب يسمح لنا بتحليل الصلة السببية للموقف الذي يجري فيه تحليل الخطاب فقط. النظرية القاعدية تتجاوز النظريات السابقة باحتواء ودمج المعطيات لتنتهي إلى نظرية متكاملة مكثفة، بينما يستخدم تحليل الخطاب النظريات السابقة كإطار لشرح الموقف[١٧].

تقدم النظرية القاعدية إدراكاً نظرياً لأنماط التفاعل بين الوحدات الاجتماعية والفاعلين الاجتماعيين معاً. هي تكشف عن العمليات وعن السببيات بين الحوادث كذلك[١٨]. لكن المعطيات التي تستخدم من أجل النظرية القاعدية يفترض أن تكون كبيرة بما يكفي للسماح بمقارنة مستمرة وتصنيف نظري. ما يميّز جمع معطيات النظرية القاعدية هو أنها تتم بالتزامن مع التحليل. والبحث في هذا العمل يستند كلياً إلى المقابلات التفسيرية المعمقة.

الإطار المفاهيمي هو المرتكز الذي أخضعت له الأسئلة واختيرت على أساسه العينة الأولية. وكانت المقابلات في العمق ومع مستجوبين لهم من الخبرة ما يسمح بإعطاء محاولات الضغط والتأثير الخليجية العربية مستوياتها المختلفة: خبراء في عمليات الضغط والتأثير، ودبلوماسيون خليجيون، ورجال دولة من الولايات المتحدة ذوو خبرة بشؤون الخليج، وعرب أمريكيون، وسواهم.

سُجّلت المقابلات سطراً سطراً، واستخدمتُ تقنية NVivo لاقتطاع «الرموز المفاتيح» (Codes). الرموز هي أفكار متشابهة تمكن مراكمتها لتغدو قضية. جرى تسجيل الدفعة الأولى بالكامل واستخرجت الرموز؛ مع ذلك، إذا ظهرت حالات تكرار في الدفعة الثانية من المقابلات كان يجري تسجيل الرموز واقتطاع تلك التي احتوت على ما يحتمل أن ينتج تصوراً جديداً[١٩]. كانت مقابلات الدفعة الأولى معمقة جداً وغطت مجموعة الأسئلة موضوع البحث. الدفعة الثانية كانت أكثر قصدية إذ سُئِل المستجوبون أسئلة تظهر خبرتهم بالحالات الدراسية وصلتهم الوثيقة بها. ومع تقدّم البحث أكثر فأكثر كانت المقابلات تغدو أكثر استهدافاً.

وقد حللت المعطيات باستخدام نظام NVivo software الذي يساعد في منهج البحث النوعي وفي المنهج المختلط في البحث كذلك. تساعد الـ NVivo في توصيف القضايا الناشئة عن المقابلات كما في تنظيم وتحليل المعلومات غير المقننة في المقابلات. عند تحليل إجابات المستجوبين، يجري جمع الأفكار والقضايا المتشابهة تحت عنوان واحد. وكانت تولد عناوين جديدة كلما طرأت قضايا جديدة. وجرى التحليل سؤالاً بعد سؤال، مؤلِفاً بين القضايا المختلفة

(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) المصدر نفسه.
(١٩) Charmaz, «Grounded Theory: Objectivist and Constructivist Methods».

المولّدة. لقد اتبعت المقاربة التي استخدمها دايفيد إلياس لعرض تحليله لنمط الباحثين الأكاديميين في الحصول على المعلومات[٢٠].

٢ ـ دراسة الحالات

ولجأتُ، من أجل اختبار الإطار النظري، والقضايا المولّدة من النظرية القاعدية أيضاً، إلى دراسة حالات. تمثل الحالة المدروسة وضعية حياتية حقيقية؛ وعليه فهي توفّر اختباراً واقعياً للنظرية. هي تعطي انعكاساً حياتياً حقيقياً ملموساً للنظرية[٢١]. الحالات هي، كذلك، منهج اختباري في البحث، بتوفيرها اختباراً تجريبياً شاملاً[٢٢] وذلك بإظهارها كيف تتفاعل العناصر المختلفة للحالة واحدها مع الآخر. لقد اتبعت المقاربة الأداتية حيث توفّر الحالة الأداة للوصول إلى نتائج بخصوص عناصر البحث، وعلى نحو لا تكون هي نفسها موضوع البحث[٢٣]. وهو يتناقض مع المقاربة الذاتية، حيث المضامين كلها مهمة، لكن الهدف هو دراسة الحالة كظاهرة مستقلة. وحدة التحليل في هذا البحث هي ما الذي يجعل عملية الضغط ومحاولة التأثير تنجح، وما الذي يجعل الضغط ومحاولة التأثير العربية الخليجية تقوم حقاً، بغض النظر عن البلد (الإمارات، عُمان، السعودية، البحرين، الكويت، قطر)، وبغض النظر أيضاً عن القطاع (دفاع، نفط، سياسة خارجية، حقوق إنسان، ..). وعليه، فقد اخترت حالتين دراسيتين، حالة ضغط ومحاولة تأثير ناجحة، وأخرى فاشلة. صفقة «الأواكس» هي مثال لحالة نجاح، فهي تختلف عن صفقات الأسلحة الأخرى، مثل بيع الـ ف ١٦ للإمارات. لقد أنجزت صفقة الأواكس على الرغم من المقاومة الشديدة من مجموعات الضغط المؤيدة لإسرائيل. في الحالة هذه استخدم السعوديون عضلاتهم في الضغط والتأثير حتى الذروة وحققوا بالتالي نصراً باهراً. في الحالة الثانية، صفقة «موانئ دبي العالمية»، فيمكن اعتبار رفض طلب الشركة إدارة ستة موانئ أمريكية فشلاً لعملية الضغط ومحاولة التأثير. وإلى ذلك، فقضية «موانئ دبي العالمية» لم تكن مجرد صفقة أعمال وحسب، بل كانت لها تداعياتها على العلاقة بالإمارات، كذلك استخدمت فرصة للتشهير بالإمارات العربية وبالعرب عموماً.

لا تمثل الحالتان؛ الأولى صفقة مبيع أسلحة والثانية عقد عمل، كل العناصر التي تدخل في عملية الضغط ومحاولة التأثير. ومع أن كلاً من الحالتين يمثل موقفاً ذا دلالة في عملية الضغط ومحاولة التأثير[٢٤]، إلا أن عناصرها هنا محدودة بحدود الحالة موضوع البحث حصراً. وعليه

---

(٢٠) Ellis, «Modeling the Information-seeking Patterns of Academic Researchers: A Grounded Theory Approach,» pp. 469-486.

(٢١) A. Biketine, «Prospective Case Study Design,» *Organizational Research Methods*, vol. 11, no. 1 (2008), pp. 160-180.

(٢٢) Stake, *The Art of Case Study Research*.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) المصدر نفسه.

لا يتوقعن أحد أن تكون النتائج التي نخرج بها من دراسة الحالتين أجوبة مطلقة، تامة، بمقدار ما هي محاولة لمعرفة الوقائع المتصلة بالموضوع وعقلنتها(٢٥).

أحد العناصر التي ستجري دراستها هو عنصر مصالح القاعدة: فقد كان العمال المعنيون، في صفقة مبيع الأسلحة، هم الذين دعموا الصفقة وأسهموا كثيراً بالتالي في نجاحها. أما في حالة «دبي العالمية للموانئ»، فقد كان الجمهور الأمريكي المهموم بمسألة سلامة الأرض الأمريكية هو الذي عارض أن تستحوذ شركة أجنبية على امتيازات رئيسية، ما أدى بالتالي إلى فشل الصفقة. لم يكن للقوة الناخبة العربية في الولايات المتحدة أي دور في الحالتين، بخلاف ما تكون عليه قوى ناخبة أخرى في عمليات الضغط والتأثير المؤيدة لإسرائيل، أو لليونان، أو للأرمن. بالإضافة إلى القاعدة المحلية هناك متغيّرات أخرى سأقوم بدراستها، من مثل دور جماعات الضغط والتأثير الأجنبية، والاستراتيجية والتخطيط، ودعم الإدارة، ودور الإعلام وبروز القضية، والقيمة الاستراتيجية للخليج العربي في الولايات المتحدة. يعطي تحليل هذه العناصر مدخلاً مهماً يسمح بالتقييم النقدي للعوامل التي يحتمل أنها قادت إلى النجاح أو إلى الفشل في موضوع الضغط والتأثير الخليجي ـ العربي.

بالإضافة إلى حقيقة أن العناصر التي ستجري دراستها محددة بمحتوى الحالة، وتعطي نتائجها أجوبة جزئية تختص حصراً بنجاح أو فشل عملية الضغط والتأثير الخليجي ـ العربي، فالحالتان تبقيان عينيتين بطبيعتهما ولا يمكن استخدامهما لإنتاج فرضية دقيقة أبعد من ذلك(٢٦). وبحسب «يين» (Yin)(٢٧)، لا تصلح الحالة التفسيرية لبرهنة أي شيء بالدقة التي هي عليها الاختبارات الحقيقية. لكنها تبقى أفضل من ألا يكون هناك بحث بالمرة(٢٨).

في هذا البحث، لجأتُ إلى الأدبيات النظرية المنتجة كأداة لإنجاز تعدد الزوايا. إذ ستمتحن واحدة من النظريات أو الفرضيات المتولّدة عن النظرية القاعدية في وضعيات مختلفة طلباً للتثبت من صدقيتها(٢٩). وعلى سبيل المثال، من أجل امتحان الفرضية المتعلقة بأهمية القاعدة المحلية،

---

(٢٥) Jacques Hamel, Stephane Dufour and Dominic Fortin, *Case Study Methods (Qualitative Research Methods)* (Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 1993).

(٢٦) Stake, Ibid.

(٢٧) استخدم «يين» مقاربة المنهج التفسيري ليظهر كيف أن اجتماعات المدينة في بوردر تاون، الولايات المتحدة، سنة ١٩٩٢، قادت إلى انخفاض تعاطي المخدرات. كانت المشكلة هي أن المدينة شهدت درجة مرتفعة من جرائم القتل، والتعاطي، والجرائم المرتبطة بالمخدرات. بيّن «يين» كيف ساعدت اجتماعات المدينة في محاربة المخدرات. وقد بحث كيف جرى تصميم التعاون، ومن اشترك فيه (السكان، مسؤولو الأشغال العامة، الشرطة)، الأنشطة، واستراتيجيات تعيين الأهداف، والنتائج. سنة ١٩٩٤، نتج عن التعاون ١٢٧٨ حالة توقيف، ضبط ٣١١ قطعة سلاح، ومصادرة مخدرات بقيمة ٦٧٨٩٧٢ ألف دولار. زادت التوقيفات بين ١٩٩٢ و١٩٩٣ بنسبة ١٥٠ في المئة، واعتبرت نسبة ٤٣ في المئة منها بفضل التعاون الذي حدث. كذلك لجأ «يين» إلى التحقق من خلال بحثه كيفية تطور الجريمة غير المرتبطة بالمخدرات، في نفس الفترة، في مدينة بوردر تاون. فقد ظلت نسبة الجريمة تلك نفسها أو زادت. ويبيّن ذلك أن تعاون الجماعة كان السبب خلف انخفاض تعاطي المخدرات والجريمة المرتبطة بها. انظر: Robert K. Yin, *Case Study Research: Design and Methods* (Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 2003).

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) المصدر نفسه.

سوف أتحقق من حالة الـ «أواكس» حيث كانت هناك قاعدة محلية ضغطت على الحكومة، وعلى نقيض ما جرى في حالة «موانئ دبي العالمية» حيث غاب الضغط المحلي المساند وجرى بدلاً من ذلك اللجوء إلى عمليات ضغط ومحاولة تأثير مدفوعة الأجر وبدرجة عالية. وقد قادتني المقارنة بين الحالتين أعلاه، العناصر المتناقضة ذاتها، إلى بناء تفسير يتناول أهمية امتلاك كتلة ناخبة.

يحتاج التحليل التقاطعي للحالة موضوع الدراسة إلى التحقق من صدقية النتائج من خلال مقاطعتها بحالات تفسيرية عدة. يبدأ هذا التحليل بإيضاح الفرضية، ووحدة التحليل، وطبيعة النتائج ذات الصلة في وضعيات أو حالات مختلفة[٣٠]. ودراستي ستقدم واقعتين مختلفتين: تدور الأولى على مبيع الأسلحة لدولة أخرى، والثانية على مجيء دولة وإدارتها لموانئ على الأرض الأمريكية. أولاهما هي حالة نجاح، والثانية حالة إخفاق. في الحالة الأولى، كان للدول العربية الخليجية كتلة أمريكية ناخبة تدعمها وتواجه المعارضة (الأواكس). في الحالة الثانية (موانئ دبي العالمية) لم يكن هناك من كتلة ناخبة محلية داعمة للصفقة. والبيت الأبيض كان في الحالتين داعماً، على الرغم من اختلاف الظروف المحيطة بريغن عن تلك التي كانت محيطة ببوش. إقامة المقارنات أعلاه ستسمح لي بإنجاز تحليلات أكثر عمقاً ودقة.

٣ ـ تحليل الخطاب

سيستخدم منهج تحليل الخطاب في الحالات الدراسية، في الفصلين الخامس والسادس تحديداً، حيث سيجري توصيف حالتي النجاح والفشل. يستخدم المنهج هذا لتحليل المقابلات، الوثائق، والتقارير الإعلامية[٣١]، والتي تناولت الحالتين المذكورتين. كذلك، هو يستخدم لاختبار القضايا المولّدة من النظرية القاعدية والتحقق من صدقيتها في ما يخص العوامل التي قادت إلى النجاح أو إلى الفشل.

تحليل الخطاب مهم لأنه يساعد في إعطاء معنى لظاهرة معينة. هو يرتكز على حقيقة أن الطريقة التي يتحدث بها الناس، والطريقة التي تصاغ بها الوثائق، يعكسان العلاقات الاجتماعية بين الناس. كذلك يستكشف تحليل الخطاب الأنماط السائدة في التصريحات الشفهية والكتابية، والممارسات المتصلة بها[٣٢].

في عملية التحليل، لا يكتفي البحث بالعودة إلى المقاربة ذات التوجه اللغوي، بل هو يستخدم مقاربة أكثر اتساعاً، مركزاً أكثر على محتوى الخطاب[٣٣]. التركيز على المحتوى أكثر منه على البنية هو أكثر ملاءمة على قاعدة أن المقابلات لم تكن جميعها بالإنكليزية. بعضها جرت ترجمته؛ وعليه

---

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) Laura Alba-Juez, *Perspectives on Discourse Analysis: Theory and Practice* (Newcastle Upon Tyne, UK: Cambridge Scholars Publishing, 2009).

(٣٢) Ron Scollon, *Analyzing Public Discourse: Discourse Analysis in the Making of Public Policy* (London: Routledge, 2008).

(٣٣) Alba-Juez, Ibid.

فلن تفيد المقاربة اللغوية وحدها في هذا المجال. بينما يستطيع التحليل النقدي للخطاب أن يردم الفجوة بين المستويين الميكروي (الأضيق) والماكروي (الأوسع) في النظام الاجتماعي(٣٤)؛ ما يعني أنه من تحليل خطاب معيّن يستطيع المرء إدراك المشهد الأوسع الذي يمثله الخطاب. وعلى سبيل المثال، ففي جلسات الاستماع في حالة «دبي العالمية للموانئ» جرت مساءلة الصفقة؛ أي أن المشهد الأوسع الذي يعكسه الخطاب يضع موضع السؤال العلاقة بين الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة. يتيح لنا منهج تحليل الخطاب فهم الحجج التي ساقتها مجموعة الضغط والتأثير الخليجية العربية. وهكذا، ومن خلال تحليل المقابلات، جلسات الاستماع، وسياق الأحداث في الحالتين الدراسيتين، سأكون قادرة على بناء تفسير عقلاني لمقاربة البلدان الخليجية العربية لعملية الضغط ومحاولة التأثير(٣٥).

استخدمتُ التحليل النقدي للخطاب CDA، باعتباره توصيفاً لعلاقات السلطة في المجتمع. وهذا أساسي عندما نقارب تحليل الأطراف المشاركة، وعند تعيين من وما الذي يقرر سياق الأحداث. وعلى سبيل المثال، في سياق مجريات حالة «دبي العالمية للموانئ»، رفعت شركة Eller&Co التجارية التي تربطها ضغينة ما بـ P&O موضوع تملك الأخيرة حق إدارة الموانئ إلى السناتور شومر وإلى الصحافة. كان شومر طرفاً رئيسياً بدفعه القضية إلى البروز وإيصالها إلى مستوى الخطاب العلني المفتوح. تحليل المقابلة هنا يصف اللغة الاجتماعية، والموضوعات المهيمنة، والكلمات، والمسكوت عنه، والاستراتيجيات البلاغية، وإذا ما كان المستجوب يستخدم/تستخدم الرواية أو الإحصائية للتحقق من الأمر الذي يعنيه/ها. كذلك، فتدفق الحجج، وقوة المنطق، والثقة التي يظهرها المستجوب، تشير كلها إلى من هو الذي يشغل حقاً موقع القوة.

ومن خلال دراسة خطاب مسؤولي دولة الإمارات العربية المتحدة، واللغة والتعابير التي استعملت، والمعلومات التي أفصح عنها، والحجج التي قدّمت، وسياقاتها، نستطيع معرفة لماذا لم يكن في وسع دولة الإمارات العربية الدفاع عن موقفها أمام الجمهور الأمريكي، والذي كان في اللحظة تلك ضد الصفقة على وجه العموم. وفي أمر مختلف ولكنه مشابه، ربما، بيّن «هنراهان» في دراسة له، أنه أجرى تحليلاً سياقياً للخطاب في صفوف العلوم للنظر في أسباب فشل طرائق التدريس. لقد استخدم تحليل الخطاب مع فكرة أن طبيعة الخطاب في الصفوف الثانوية يمكن أن تكون عاملاً يقود إلى فشل طراق التدريس(٣٦).

يظهر التحليل النقدي للخطاب، أيضاً، كيف تعاد صياغة الذاتيات، وكيف أن خلفية الناس ومدركاتهم العامة تجعلهم إلى حد كبير أسرى لأطر وقضايا معينة. يكشف تحليل الخطاب إدراكات

---

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) Ruth Wodak and Michael Meyer, *Methods for Critical Discourse Analysis* (Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 2009).

(٣٦) Mary U. Hanrahan, «Highlighting Hybridity: A Critical Discourse Analysis of Teacher Talk in Science Classrooms,» *Science Education,* vol. 90, no. 1 (January 2006), pp. 8-43.

الناس. وتكمن قوة تحليل الخطاب في قدرته على تحليل الآراء والمواقف، ووضعها في السياق الصحيح، وفهم الذاتيات الكامنة تحتها. أكثر من ذلك، يسمح هذا المنهج بتحليل موقف ما محدد من دون الانتهاء بالضرورة إلى تعميمات[٣٧].

وتحقق ذلك بتحليل جلسات الاستماع، حيث يقدّم مختلف المسؤولين آراءهم في المسألة، بالإضافة إلى التصريحات الرسمية، وتقارير وسائل الإعلام. وبتفحص التقارير التي بيّنت رأي الشعب الأمريكي في مسألة «دبي العالمية للموانئ»، نستطيع أن نرى كيف أن تصوراته عن العرب قد أسهمت بتشكيل موقفه من الصفقة. وسيجري بنفس الطريقة تفحص الشروط الاجتماعية والمادية التي أثّرت في رأيهم من الصفقة، من مثل حقيقة أن الولايات المتحدة كانت عرضة لهجمات إرهابية، أو حقيقة أن تملك دبي لإدارة الموانئ كان سينتج عنه، ربما، خسارة بعض العمال الأمريكيين وظائفهم[٣٨].

يبحث التحليل النقدي للخطاب، كذلك، مسألة السلطة الاجتماعية من منظار قدرة أفراد جماعة ما على السيطرة على أفعال وعقول جماعات أخرى. يُدخل فانديك هنا مفهوم الأيديولوجيا[٣٩]. الأيديولوجيات مثل اللغات، هي أداة اجتماعية مشتركة لحل مشكلات التواصل بين أفراد الجماعة. هي تشكل الأساس لتنسيق التفاعل الاجتماعي مع أفراد من جماعات أخرى[٤٠]. وحالة «موانئ دبي العالمية» تظهر بوضوح كيف كان في وسع النخبة السياسية ممثلة بشومر وأعضاء من الحزب الديمقراطي فرض رأيها على خطاب الجمهور في تجريم «دبي العالمية للموانئ»، ودبي، والإمارات العربية المتحدة.

سوف أحاول إظهار كيف اختطف السياسيون خطاب الجمهور في حالة صفقة «دبي العالمية للموانئ»، وكيف تمكنوا من رسم ملامح الموقف العام حيالها. لإيضاح هذا الموقف، زعمت نانسي بيلوسي أنه لا يمكن تسليم «أمن» الموانئ إلى أيدي حكومة أجنبية، حتى لو تضمن العقد

---

(٣٧) استخدم تحليل الخطاب لوصف تصورات الناس في وضعية سقوط صاروخ. واستخدم الخطاب كأداة لتحليل نفسية الناس في منطقة ألتاي في سيبيريا حول إدراكهم خطر الصواريخ المنطلقة من مقاطعة بايكونور في كازاخستان. في هذه الحالة، أظهر تحليل الخطاب المولّد من مقابلات مختلفة ومن البحث مع السكان في المنطقة كيفية استقبال السكان فكرة الخطر المحتمل. انظر: Barbara Profeta [et al.], «Danger from above?: A Quantitative Study of Perceptions of Hazards from Falling Rockets in the Altai Region of Siberia,» *Health, Risk and Society*, vol. 12, no. 3 (2010), pp. 193-210.

(٣٨) استخدمت جنيفر كوهين تحليل الخطاب لبيان كيفية تصنيف الإعلام للمدرسين في الولايات المتحدة. إذ يجري عادة تأطير هوية المدرسين من خلال مصطلحي الاهتمام والمحاسبة، إلا أنها أخذت أيضاً بالحسبان النقاش الاقتصادي والسياسي العام. وقد بينت كيف أن المحاسبة كانت أكثر أهمية من الاهتمام لجهة تأثيرها في السياسة التربوية، انظر: Jennifer L. Cohen, «Teachers in the News: A Critical Analysis of One US Newspaper's Discourse on Education, 2006–2007,» *Discourse: Studies in the Cultural Politics of Education,* vol. 31, no. 1 (2010), pp. 105-119.

يمكننا على نحو مشابه، توصيف التصورات العامة التي أطّرت مسألة «دبي العالمية للموانئ».

(٣٩) Van Djik, cited in: Laura Alba-Juez, *Perspectives on Discourse Analysis: Theory and Practice* (Upon Tyne, UK: Cambridge Scholars Publishing, 2009).

(٤٠) Alba-Juez, *Perspectives on Discourse Analysis: Theory and Practice*.

إبعاد أمن الموانئ عن الصفقة وحصرها بالجوانب العملانية فقط[٤١]. مع ذلك كان التصور العام السائد هو أن الإمارات العربية ستكون في وضع السيطرة على أمن موانئ أمريكية ستة. يعرّف فانديك الأيديولوجيا باعتبارها «القاعدة لمعتقدات إدراكية تكون الأساس لتمثّل اجتماعي يشترك فيه أفراد الجماعة»[٤٢].

يمكن تفسير رد الفعل السلبي حيال صفقة «موانئ دبي العالمية» باعتباره نتيجة للأيديولوجيا التي سادت ونظرت إلى العرب كإرهابيين. وسيحلل بحثي أيضاً مقدار ما طبّق في الممارسة من كل ما قيل. وتحليل الخطاب يطبّق أيضاً لدراسة صنع السياسات في سياق متعدد الفاعلين. وقد استخدم رانهار، وديابرينك، ودريسن هذا التفسير لتحليل الخطاب في إطار دراستهم لكيفية تحسين البرامج التربوية. فحللوا مدركات وآراء فاعلين عدة منخرطين في عملية صنع السياسات، ونظروا في الخطاب الذي يصدر عن فاعلين مختلفين، وكيف يؤثر ذلك في السياسة التي توضع موضع التنفيذ[٤٣].

كذلك، ومن قبيل توفير خلفية معلومات ضرورية بخصوص الحالة موضوع البحث، فسيجري في بدء التحليل تعيين الأحداث الرئيسية ذات الصلة في تسلسلها الزمني. ثم يجري استخدام تحليل الخطاب للنظر في كيف أسهمت الحوادث/الأفعال تلك في خلق أطر رسمت مستقبل الأحداث. وكان سكولون قد استخدم مقاربة مشابهة حين حلل حالة بيع العقود في بدر بوفورت في ألاسكا[٤٤].

٤ ـ ناتج المنهجية المختلطة

وفي الخلاصة، سيجري تحليل الإطار النظري، النمط المستنبط، والنتائج المستخلصة من الحالتين الدراسيتين، بهدف الخروج بجملة دروس تخص مسألة الضغط ومحاولات التأثير العربية الخليجية. والأسئلة الأكثر أهمية التي ستقاربها الخلاصة هي تلك المتصلة بالعوامل التي تجعل البلدان الخليجية العربية تخسر، وتلك التي تجعلها تربح، ولماذا. وستتضمن الخلاصة كذلك تحققاً

(٤١) Stephen Zunes, «The Dubai Ports World Controversy: Jingoism or Legitimate Concern?,» edited by John Gershman, *Forign Policy in Focus* (13 March 2006), <http://www.fpif.org/articles/the_dubai_ports_world_controversy_jingoism_or_legitimate_concerns>.

(٤٢) Alba-Juez, Ibid.

نفّذ أوتانيز وستانتون غلانتز دراسة أظهرا فيها كيف أن خطاب شركات التبغ، التي كانت في موقع الأقوى مقارنة بالمزارعين، شوّهت الواقع واستخدمته للتأثير في الآراء. فهي استخدمت أفلاماً حول صناعة التبغ لدفع أجندتها السياسية الهادفة إلى منع أية إجراءات ضبط للتبغ. يظهر التحليل النقدي للخطاب كيف استخدمت هذه الشركات الأفلام التي تصور مزارعي التبغ كأسرة وكتقليد وطني عريق من أجل التمويه على الأضرار الصحية للتبغ، وعلى حقيقة أنه خلق اتكالية وخضوعاً لدى المزارعين وقاد إلى الفقر وإلى عمالة الأطفال، إضافة إلى أثره في البيئة، انظر: Martin G Otañez and Stanton A. Glantz, «Trafficking in Tobacco Farm Culture: Tobacco Companies Use of Video Imagery to Undermine Health Policy,» *Visual Anthropology Review,* vol. 25, no. 1 (May 2009), pp. 1-24.

(٤٣) Hens Runhaar, Carel Dieperink and Peter Driessen, «Policy Analysis for Sustainable Development: The Toolbox for the Environmental Social Scientist,» *International Journal of Sustainability in Higher Education,* vol. 7, no. 2 (2006), pp. 34-56.

(٤٤) Scollon, *Analyzing Public Discourse: Discourse Analysis in the Making of Public Policy*.

خارجياً من صدقية الفرضيات المستنبطة من الحالتين الدراسيتين وستكون هناك مقابلات مضادة بهدف امتحان النظريات. تكمن المساهمة الأكاديمية لهذه الدراسة في دمجها للنتائج المحصّلة مع النظرية السائدة للحصول على نظرية مكثفة بخصوص حالات الضغط والتأثير الخليجية العربية[٤٥]. أما التحقق الداخلي فسيجري من خلال تقنية تعدد الزوايا حيث تنتهي مناهج عدة إلى النتيجة عينها.

ثانياً: مصادر المعطيات وجمعها

١ ـ مصادر المعطيات

الشريحة الأولى من المعطيات هي تلك المأخوذة من المقابلات مع الأطراف الفاعلة في عملية الضغط ومحاولة التأثير. وقد تألفت عينة المقابلات الأولية من دبلوماسيين عرب في الولايات المتحدة، ودبلوماسيين أمريكيين عملوا في بلدان الخليج العربي، ورؤساء منظمات عربية أمريكية، ووكلاء يمثلون بلداناً خليجية عربية في عمليات الضغط ومحاولة التأثير، وخبراء في اختصاص الضغط ومحاولة التأثير (اللوبيينغ). وُجّه لكل واحد من أولئك المستجوبين ثمانية عشر سؤالاً غطت مختلف الأسئلة التي يعمل عليها بحثي. هؤلاء هم محور المقابلات المعمقة التي استخرجتُ منها الأنماط التي تحكم عملية الضغط ومحاولة التأثير الخليجية ـ العربية.

تكونت مجموعة المعطيات التي تخصّ الحالة المبحوثة تخصيصاً من مقابلات مع الذين كانوا في الداخل ومنخرطين على نحو مباشر أو غير مباشر في الحالتين. لا تستطيع المقابلات بالتأكيد أن تشمل كل الناس الذين كانوا مشتركين في العملية لسببين اثنين؛ الأول هو أنهم قد لا يكونون الآن في الوظيفة التي كانوا فيها. فقد حدثت مسألة «دبي العالمية للموانئ» قبل سبع سنوات، فيما جرت وقائع صفقة الأواكس في ثمانينيات القرن الماضي. وفي حالة «دبي العالمية للموانئ»، وبما أن القضية مثّلت يومذاك إساءة إلى الإمارات العربية المتحدة، ودبي، وإدارة بوش، فكل طلبات المقابلة التي تقدمت بها للأشخاص الذين كانوا منخرطين مباشرة في العملية جرى رفضها. مع ذلك، فقد تمكنت من مقابلة إعلامي تولى آنذاك تغطية القضية، وشخصين آخرين، من خارج، كانا على صلة بالمسألة. في حالة «الأواكس»، وعلى الرغم من أنها حدثت في الثمانينيات، إلا أنني كنت قادرة على مقابلة شخصين كانا منخرطين في العملية، إضافة إلى مراقبين آخرين من خارجها.

٢ ـ المقابلات

بما أن النظرية القاعدية، كما سبق وقلنا، هي الأساس المستخدم في هذا البحث، فقد استعملت الجمع النظري للعينات، وفق غلاسر وشتراوس، حيث اختيار العينة يتطور كلما ظهرت تصورات جديدة في سياق الدراسة. استخدم «أليس» هذه الاستراتيجية حين بحث أنماط تحصيل المعلومات

(٤٥) Charmaz, «Grounded Theory: Objectivist and Constructivist Methods».

لدى الباحثين الأكاديميين(٤٦). وعليه، فالعدد الدقيق للمستجوبين، أو المجموعات الدقيقة التي تكوّن عينات، لم يكونا محددين سلفاً. وعملياً، توقفت المقابلات حين غدت تكراراً ولم تعد تحمل جديداً. مع ذلك، فإن الإطار النظري وقضية البحث هي التي أملت الشريحة الأولى من المقابلات. لقد استخدمت مقاربة «كرة الثلج»، إذ كانت مقابلة تقودني إلى مقابلة أخرى، وعلى نحو يضيء أكثر فأكثر الحالة موضوع البحث.

في البدء، كانت هناك مقابلتان أو ثلاث من نوع ما يسمّى «المقابلات من أعلى»(٤٧)، وبهدف أن تعطي المقابلات تلك نظرة شاملة للموضوع. أما بقية المقابلات فتقع في مجموعتين: جماعة «الداخل»، وجماعة «الخارج». تتكوّن جماعة «الداخل» من الأشخاص الذين كانوا منخرطين مباشرة في عمليات الضغط ومحاولة التأثير لمصلحة البلدان العربية الخليجية، وتضم، إلى آخرين، الأشخاص أو المنظمات الذين عملوا في عملية الضغط والتأثير، دبلوماسيين عرباً حاليين أو سابقين في واشنطن، وطواقم من الكونغرس أو من الحكومة الأمريكية ممن تعاملوا مع محاولات الضغط والتأثير العربية. كل الأشخاص الذين كانوا منخرطين في أي من الحالتين موضوع البحث كانوا باستمرار مستجوبين محتملين وجرت مقابلتهم. أما مجموعة «الخارج» فتكوّنت من أشخاص حدث أن راقبوا عملية الضغط والتأثير الخليجية العربية وفي وسعهم أن يعطوا رأياً مستنداً إلى معرفة، على الرغم من أنهم لم يشتركوا مباشرة في عمليات الضغط ومحاولات التأثير. وتضم المجموعة هذه صحافيين غطوا مسائل مثل «دبي العالمية للموانئ» أو غطوا مسألة العلاقات الأمريكية ـ الخليجية، وأشخاصاً بارزين في الجماعة العربية الأمريكية، وأعضاء في منظمات المراقبة والإشراف والتنظيم لعمليات الضغط ومحاولة التأثير (اللوبيينغ). كذلك ضمّت المجموعة هذه أكاديميين من الذين إما أنجزوا أبحاثاً حول عمليات الضغط والتأثير وديناميتها، أو أن لهم اهتماماً بالعلاقات الأمريكية ـ الخليجية.

جرت مقابلة المستجوبين وجهاً لوجه، أو بواسطة الهاتف. وجرى تسجيل معظمها طلباً للدقة. شهد البحث ثلاثة أنواع من المقابلات؛ الأول، مقابلات طويلة، تناولت كل ما له علاقة بأعمال الضغط ومحاولة التأثير الخليجية العربية والحالتين الدراسيتين. الثاني، تضمن طرح أسئلة بخصوص الحالتين الدراسيتين فقط. وكان هناك في الصنف الثاني مقابلة نموذجية مع صحافي غطى وقائع حالة «دبي العالمية للموانئ»؛ كانت له معرفة تامة بقضية «موانئ دبي»، إلا أنه لم يستجوب بخصوص أعمال الضغط والتأثير الخليجي ـ العربي. النوع الثالث من المستجوبين، جرى توجيه أسئلة محددة جداً لهم، من مثل مهاتفة عالم سياسة من الكويت لسؤاله عن تمويل الانتخابات في البلاد، حيث لا أدبيات متوافرة في الموضوع.

(٤٦) Ellis, «Modeling the Information-seeking Patterns of Academic Researchers: A Grounded Theory Approach,» pp. 469-486.

(٤٧) Runhaar, Dieperink and Driessen, «Policy Analysis for Sustainable Development: The Toolbox for the Environmental Social Scientist,» pp. 34-56.

جرى إيضاح طبيعة البحث وحدوده للمستجوب عند طلب إجراء المقابلة، وكان يجري بعد انتهائها توقيع نموذج موافقة من المستجوب كما من الباحثة. أما في المقابلات التي أجريت بواسطة الهاتف، فالمستجوبون لم يُعِدوا نموذج الموافقة موقعاً، والذي كان أرسل إليهم قبل المقابلة. أما في حالة المقابلات المحددة الهدف والقصيرة فكنت أحصل على موافقة المستجوب شفهياً. وفي واحدة من الحالات، وبناء على طلب المستجوبة، أرسلت صفحة التعريف والمعلومات، كما نصوص الأسئلة مسبقاً إليها. واللافت أنه بعدما تم إرسال ذلك إلى المستجوبة، عادت ورفضت الموافقة على إجراء المقابلة.

استخدمت في مقابلاتي المقاربة نصف المقننة، ما أتاح بعض المرونة مع الاحتفاظ بالهيكلية المصممة سلفاً. لكن الهيكلية كانت مقننة في تحليل NVivo. منحت المقاربة نصف المقننة اتساقاً للمقابلة، وسمحت لي بتعيين الاتجاهات، ومقارنة النتائج ومقاطعتها مع إعطاء المستجوَب الفرصة ليكون شريكاً في الدراسة وليس مجرد مجيب عن عدد من الأسئلة[٤٨]. كان المستجوب يعطي الباحث أحياناً أفقاً جديداً حول القضايا المطروحة، بل ربما أثار قضايا جديدة لم تكن على جدول أعمال الباحث.

أما المدة التي استغرقتها المقابلات فتراوحت بين نصف الساعة والساعتين، تبعاً لحجم التفصيل في أجوبة المستجوب، كذلك للمدة التي خصصها للمقابلة. وكما أشرت قبل قليل، فالأسئلة التي وجّهت إلى بعض المستجوبين كانت قليلة، ومحددة جداً. وتبعاً لذلك، كانت المقابلات معهم قصيرة جداً.

٣ ـ التغطية الإعلامية

التغطية الإعلامية مصدر مهم للمعطيات الثانوية في الحالتين الدراسيتين. هي تسمح لي بتقدير طبيعة تصورات الرأي العام، أو درجة بروز القضية، كما بإعطائي ثبتاً بالأحداث. فالموضوعات التي تتكرر، المصطلحات المستخدمة، والوقائع التي يسلّط الضوء عليها، تعكس كلها الخطاب العام بخصوص المسألة في ذلك الوقت. وكان ضرورياً استرجاع مقابلتي الشيخة لبنى القاسمي ومحمد شرف مع وولف بليتزر على السي أن أن. فقد عكست المقابلتان الموقف الذي اتخذته دولة الإمارات العربية في دفاعها عن الصفقة. كما أظهرتا نوع التهم التي كانت تساق ضدها.

ثالثاً: القاعدة الإحصائية لعمليات الضغط والتأثير الأجنبية

مؤسستا صن لايت (SunLight Foundation)، و«بروبابليكا» (Propublica)[٤٩]، هما اللتان تعدّان السجلات المتعلقة بتعقب التأثير الأجنبي. والمعلومات التي يتابعها المتعقب تضم تاريخ

(٤٨) Miles and Huberman, *Qualitative Data Analysis: An Expanded Sourcebook.*

(٤٩) مؤسسة «صن لايت» هي منظمة لا تبغي الربح وغايتها الشفافية والعلانية. عملت كمنظمة مراقبة لعمليات الضغط والتأثير، انظر: Sunlight Foundation, <http://sunlightfoundation.com/about>. =

الاتصال، واسم الشخص الذي يدير عملية الضغط والتأثير، والشركة، والبلاد، والزبون، والقضية، والمستوى، والمنهج والقسم، واسم الشخص الذي بادر إلى الاتصال. ويكشف المنهج كيف تم الاتصال، أي بالبريد الإلكتروني أو بالاتصال الهاتفي أو باللقاء. على مستوى الميدان، هم يتابعون الاتصال، ومستوى الاتصال ـ إذا كان مع عضو في الكونغرس ـ مع فرد من طاقم عضو الكونغرس أو معه شخصياً. وتؤخذ المعلومات المتعلقة بتعقب التأثير من السجلات المحدّثة في وزارة العدل، والتي تعود إلى الشخص ممارس الضغط ومحاولة التأثير. تلحظ «صن لايت فاونديايشن» في تقاريرها أسماء أعضاء الكونغرس أو الإدارة، وطواقمهم، الذين جرى الاتصال بهم من طرف العميل الأجنبي المسجّل. وإلى ذلك، فالأنشطة المصرّح عنها من طرف الممارسين الأجانب للضغط والتأثير إلى وزارة العدل، والتي تقع تحت القانون FARA، تشمل الاتصالات مع رسميي الحكومة، والمراسلين، ومحللي السياسات في مراكز التفكير، والأكاديميين، وآخرين[٥٠]. كذلك يتضمن جدولاً إضافياً آخر تناول الرسوم والأكلاف التي دفعت لكل شخص مارس الضغط ومحاولة التأثير. مع ذلك، فالمعطيات التي جرى توفيرها لم تكن كافية لتسمح لي بإنجاز تحليل إحصائي من أجل استخراج الأنماط التي كانت عليها عمليات الضغط والتأثير الخليجية. فالمسائل المتعلقة بالاتصالات لم تكن واضحة جداً. فالاتصالات التي لا علاقة لها بأعمال الضغط ومحاولة التأثير، من مثل دعوة إلى حفل زفاف، جرى تسجيلها. كما أن جدول الرسوم والنفقات لم يكن متسقاً. ومع ذلك، فالعودة إلى ذلك كله سمحت لي ببناء استنتاجات واسعة حول درجة الضغط ومحاولة التأثير للبلد، والكيانات التي تمارس عمليات الضغط والتأثير في كل بلد.

١ ـ الوثائق الأصلية

كذلك، جرى استرجاع بعض الوثائق الأصلية لتعزيز دقة المعلومات المتعلقة بالحالتين الدراسيتين. ففي حالة صفقة الأواكس، لا تتضمن السجلات المختلفة تفاصيل الدور الذي أدّاه ممارس عملية الضغط ومحاولة التأثير[٥١]، بل إن بعض الأعمال ينقض بعضه بعضاً. ولذلك، فقد استرجعت نموذج التسجيل في وزارة العدل من فرد داتون لسنة ١٩٧٨، وسجلات كراوفورد لسنة ١٩٨١، لمعرفة إطار العمل الذي دفعت عنه الرسوم. وقد أتاح ذلك لي تقييم دور الممارسين للضغط والتأثير ومعرفة كيف تطور الضغط السعودي لجهة تركيبه وحدوده.

= أما بروبابليكا فهي مظمة مستقلة لا تبغي الربح متخصصة في إثارة التحقيقات الصحافية حول القضايا التي تهم الجمهور. التركيز هو حول التقارير التي تفضح إساءات استخدام السلطة من طرف مسؤولي الحكومة والشركات. انظر: Propublica, <http://www.propublica.org/about>.

(٥٠) Jack G. Shaheen, *Arab and Muslim Stereotyping in American Popular Culture*, Occasional Papers Series (Washington, DC: Center for Muslim-Christian Understanding, History and International Affairs, Edmund A. Walsh School of Foreign Service, Georgetown University, 1997).

(٥١) Rachel Bronson, *Thicker than Oil: America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia* (New York: Oxford University Press, 2006); William Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan* (New York: HarperCollins, 2008), and Hoag Levins, *Arab Reach: The Secret War against Israel* (Garden City, NY: Doubleday, 1983).

في حالة «دبي العالمية للموانئ»، ولأن الأساس الذي بدأ منه Eller &Co المسألة برمتها لم يكن مفصّلاً جداً في الإعلام، وجرى تضخيمه من قبل شومر والكونغرس، فقد استرجعت تفاصيل القضية من محكمة فلوريدا وقارنتها بوضعها أمام القضاء البريطاني. فقد جرى تقديم الادعاء أمام القضاء البريطاني باعتبارها حالة غش في الأعمال، بينما كان لها أساس مختلف كلياً في الولايات المتحدة. في الولايات المتحدة جرى ربط دولة الإمارات العربية بالإرهاب ما يلغي صلاحيتها كشريك في صفقات الأعمال.

٢ ـ تسجيلات جلسات الاستماع

تشكل سجلات جلسات الاستماع وتقارير الكونغرس مصدراً آخر بالغ الأهمية لحالتيّ الدراسيّتين. تضمنت سجلات جلسات الاستماع الحجج التي قدمها كل متدخل في المسألة، وأتاحت لي تحليل السردية التي تقدمت بها البلدان الخليجية العربية، كذلك تلك التي قدمتها الجهات المعارضة. وتسجيلات الاستماع مهمة لأنها تسمح لي برؤية مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان وموقع القوة بينهم. ففي حين أمكنني أن أرى، في حالة الأواكس، أنه كان للسعوديين ممثلون في الـ NAAA مقاربة واثقة وسردية متكاملة، كانت السردية التي قدمت في حالة «دبي العالمية للموانئ» ضعيفة، كذلك جرى إرهاب ممثلي الشركة من قبل معارضي الصفقة. مع ذلك، وبالنظر إلى الكم الضخم من الوثائق المتعلقة بالقضية والموجودة في مكتبة الكونغرس، فقد اخترت أن أكون انتقائية في التحليل. فقد ركّزت في حالة «دبي العالمية» على جلسة استماع جرى فيها امتحان المسؤولين التنفيذيين في الشركة وأخرى أدلت الإدارة فيها بشهادتها، إذ حاولت الربط بين حجج الطرفين مدافعة عن الصفقة مع النظر في حجج المعارضين لها. في الحالة الدراسية الثانية، والتي تعود إلى سنة ١٩٧٨، ركزتُ على جلسة استماع حيث أدلى الاتحاد القومي للعرب الأمريكيين NAAA بشهادته داعماً السعوديين في مواجهة الأيباك (لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية) التي كانت تمثّل الجانب الإسرائيلي.

باختصار، وبسبب قلة الأدبيات حول الموضوع، وتقطّع عمليات الضغط والتأثير، كان عليَّ استخدام النظرية القاعدية. فذلك المنهج يستخدم حين لا يكون هناك غير القليل من الأبحاث المتوافرة حول الموضوع المعني. والمنهج هذا سيساعدني في استنباط أنماط الصورة الكامنة خلف عمليات الضغط والتأثير الخليجي، وتحديداً العوامل التي تقود إلى النجاح وإلى الفشل. المنهج القاعدي هو المنهج الأساسي الذي سأستعمله للتحقق من الإطار النظري. الفصل المقبل هو نتاج النظرية القاعدية حيث سيجري تحليل مقابلات عدة بغية الوصول إلى فرضيات في ما يخص عملية الضغط ومحاولة التأثير الخليجي ـ العربي.

الفصل الثالث

أنماط محاولات الضغط والتأثير الخليجية ـ العربية

قبل الدخول في تفسير أسباب النجاح وأسباب الفشل في محاولات الضغط والتأثير الخليجية ـ العربية، ينظر هذا الفصل في الأنماط التي حكمت عمليات الضغط والتأثير الخليجية ـ العربية تلك. يجيب الفصل عن الأسئلة التالية: كيف يمارسون الضغط ومحاولة التأثير؟ هل كانت عملياتهم ناجحة؟ وإذا صحّ ذلك، ففي أية قضايا؟ وهل كانت فاعلة؟

من الأهمية بمكان وضع خارطة لمجمل عمليات الضغط ومحاولات التأثير لبلدان الخليج العربي، وذلك قبل تحليل العوامل التي قادت إلى نجاح هذه العملية أو إلى فشل تلك.

أولاً: حالة اللوبي الخليجي ـ العربي

١ ـ لوبي ضعيف ومحاولات تأثير محدودة عموماً

الانطباع العام حيال الضغط ومحاولة التأثير الخليجي ـ العربي هو أنها ضعيفة. ففي سلسلة مقابلات أجريتها عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، جاءتني الملاحظات التالية: «استناداً لاثني عشر عاماً من خبرتي في الكونغرس، من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٤، لم أشعر يوماً أن هناك عملية ضغط ومحاولة تأثير عربية فاعلة».

«لم أشاهد أية عملية ضغط ومحاولة تأثير جادة».

«ليس هناك من تفاعل».

«صفر». الانطباع العام هو أن عملية الضغط ومحاولة التأثير العربية ضعيفة لدرجة أنك لا تستطيع أن تراها. وبحسب مستجوب آخر، وهو مسؤول أمريكي سابق، فإن مفهوم الضغط والتأثير العربيين، أو أن الضغط ومحاولة التأثير دائمان إلى حد تشكيل لوبي، هو تصور مصطنع؛ ويقول: «لا أعتقد أن العرب يمارسون الضغط أو محاولة التأثير بأي معنى جاد. هذه مزحة. أنا أعتقد أن مجموعة الضغط

والتأثير الإسرائيلية هي التي اخترعت «الضغط والتأثير العربيين»، لأنها تريد التظاهر بوجود معارضة لها. بينما ليس هناك في الحقيقة أي شيء على الجهة الأخرى».

٢ ـ فقدان الاستراتيجية المتماسكة والموحّدة

الموضوع الآخر الذي خرجت به من المقابلات هو أن مجهود الضغط والتأثير العربيين متقطع، وغير منظم، ولا يملك استراتيجة. «حتى اليوم جهد الضغط والتأثير العربيين جهد متقطع. ليس منظماً. هو آني أو غائب. لا يملك الديمومة الاستراتيجية». وقد وصف المستجوب نفسه، وهو اختصاصي في عمليات الضغط ومحاولة التأثير، الجهود العربية باعتبارها «طفرة»، و«خاطفة»، و«غير مستدامة». ويصف المستجوب نفسه، والذي وصف الضغط العربي بأنه غير مستدام ومتقطع وخاطف، الضغط الإسرائيلي بالمقابل بأنه «مستدام جداً». ويقول باحث أمريكي قابلته إن عملية الضغط والتأثير العربي تجري «بطريقة بطيئة». وقد وصف مبادرة الأمير الوليد بن طلال لتمويل بناء «اللجنة العربية الأمريكية لمناهضة التمييز» كعلامة جيدة على طريق تعزيز التواصل مع العرب الأمريكيين، لكنه أضاف معلقاً: «ليس هناك الكثير من مثل هذه المبادرات».

واعترف دبلوماسي عربي خليجي سابق شارك في هذا البحث بأن جهوداً عدة بذلتها حكومات عربية وأفراد بهدف تعزيز الصورة الإيجابية للعرب وللخليج؛ ومع ذلك ظلت المشكلة لا في نقص الجهود المبذولة أو في الإرادة، وإنما في نقص الاستراتيجية المنسّقة. يقول: «أعتقد أن كل فرد بذل جهداً ما، ولكن ما كان ينقصنا هو استراتيجية لدمج أفضل ما لدينا والدفع بها إلى أمام، بدل أن تأتي جهودنا متناثرة وبالتالي غير مؤثرة».

ولإيضاح هذه النقطة، تشبّه إحدى المستجوبات، وقد عملت كاختصاصية تواصل لمصلحة وكلاء حكومات خليجية، طريقة الضغط العربية القائمة على أسلوب قضية هنا ثم قضية هناك بشخص يشكو من فجوات في جدار له، فيمدّ أصابعه يسدّ بها هذه الفجوة، ثم تلك، واحدة بعد أخرى، وتضيف: «ما من استراتيجية، هناك حوادث تلي حوادث أخرى فقط، فإن أردت أن أفعل شيئاً أركض هنا ثم هناك لمعالجة هذه المشكلة ثم تأتي مشكلة جديدة فأركض من جديد لمعالجة المشكلة الجديدة وحصر أضرارها، وهكذا نبقى مشغولين بهذه أو بتلك ونحاول معالجة الاثنتين معاً، ولكن في النتيجة لا شيء يجري على النحو الصحيح».

في وصف الأنماط التي تتخذها أشكال الضغط العربية الخليجية على وجه العموم وكيف يمكن جعلها تنسجم وديناميات الضغط المستخدمة في الولايات المتحدة، كانت الإجابة أقرب إلى التجاهل: ليس هناك من أنماط لنتحدث عنها. كان جواب أحد المستجوبين كما يلي: «لا أدري إذا كان هناك من نمط موجود حقاً، هو غير موجود تقريباً». وإذ يقارن أحد المستجوبين العرب الأمريكيين أشكال الضغط العربي بأشكال الضغط الإسرائيلي، يخلص إلى وصف الضغط الإسرائيلي بأنه: «الأكثر تأثيراً، والأكثر تنظيماً، والأكثر تمويلاً من أية جماعة أخرى على الإطلاق.

كم أتمنى أن يكون العرب على مثل ذلك الحال. ونحن قادرون على ذلك ولكن ما نحتاج إليه هو العمل الجماعي وليس إعطاء المال فقط. كل واحد يريد أن يكتب منفرداً صفحته الخاصة؛ العالم العربي لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب». تلتقي هذه الشهادة تماماً مع شهادة المستجوبة السابقة التي عرضنا لها، اختصاصية التواصل، في أن الضغط ومحاولة التأثير ليس مجرد دفع المال. محور شهادتها هو أن الحكومات الخليجية راغبة في إعطاء المال، ولكن ما ينقصها هو الاستراتيجية الصحيحة، وما ينقصها إلى الحد الأقصى هو إرادة التعاون بعضهم مع بعضهم الآخر. وتخلص المستجوبة سريعاً إلى مقارنة ذلك بعمل مجموعات الضغط المؤيدة لإسرائيل، والتي وصفتها بأنها تعمل كـ«جماعة واحدة»، «جيدة التمويل»، و«تتلقى بشكل مستمر رسالة واحدة من مصدر موحد». وتتابع بالإضاءة على غياب الاستراتيجية العربية المنسّقة، فتقول إن على الضغط العربي الاستراتيجي أن يستند إلى كيان، مثل الجامعة العربية، لكن الجامعة العربية مع الأسف لا تملك المال، وهي منظمة فاقدة لوظيفتها. فالبلدان العربية لا تنفق المال من خلال قناة الجامعة العربية، بل تتصرف كل دولة بمعزل عن الأخرى، «هي تفعل ذلك على نحو فردي، قطعة قطعة».

ويعكس عدم الاتساق، والنقص في الاستراتيجية أو المواقف الموحدة والمنسقة، بحسب أحد المستجوبين، شكل السلوك الإجمالي للبلدان العربية ويتسرّب بالتالي إلى شكل الضغط والتأثير اللذين يمارسانهما. ويعطي مثال مستجوب وضابط سابق عالي الرتبة في الحكومة الأمريكية عن قضية مباحثات إنشاء نظام صاروخي باليستي بين دول الخليج العربي، فيقول: «من أجل قيام نظام صاروخي خليجي عربي مضاد للصواريخ الإيرانية كان المطلوب دمج الأنظمة المختلفة وتكاملها. لكن المشكلة هي أن البلدان العربية الخليجية لا ترغب في إعطاء السيادة أو السيطرة في صنع القرار للعربية السعودية. وظلت المشاكل تلاحق المشروع على الرغم من مطلب الوحدة المرفوع من «مجلس التعاون الخليجي». السعودية والإمارات تعملان معاً بشكل جيد. يبقى على قطر والكويت وعُمان أن تبادر إلى اللحاق بهما، علماً أن البنتاغون يضغط منذ الثمانينيات من أجل نظام صاروخي مضاد مشترك. ويعمل السعوديون في هذا السياق، فيما الشركاء الخليجيون لا يزالون دون ذلك».

٣ ـ الضغط الثنائي الطابع

معظم جهود الضغط من طرف البلدان الخليجية والعربية هي جهود ثنائية. ما من قضية، خلا القضية الفلسطينية، كانت ذا طابع عربي شامل. أشار واحد من المستجوبين إلى النقص في «العمل الجماعي» بين البلدان العربية، وقال إن لا العالم العربي ولا حتى بلدان الخليج العربي هي على «صفحة واحدة»، بل هي تمارس جهدها الضغطي منفردة. وعلّق مشارك في هذا البحث أن جهد الضغط الثنائي هو ناتج ثانوي للطريقة التي تمارس بها البلدان الخليجية العربية سياستها الخليجية مع الولايات المتحدة.

وذكر هذا المستجوب، وكمثال، مسألة النظام المضاد للصواريخ الباليستية، والذي حاولت الولايات المتحدة لسنوات أن تقنع بلدان مجلس التعاون الأخذ به. يقول مستجوب وهو مسؤول رسمي عمل على المسألة: «لم أنجح لأنهم خاضوا حرباً في ما بينهم». ويشرح رأيه بالقول إن كلاً من الدول تلك تظهر منفردة، وهي تعمل على مصلحتها الوطنية. ويربط المستجوب هذا النمط من ممارسة الضغط بالطبيعة القبلية لمجتمعات مجلس التعاون الخليجي. وحين يُسأل مثلاً عن الضغط الذي تمارسه الإمارات العربية المتحدة، يجيب: «قبيلتهم تؤدي ما عليها بشكل جيد، لكنهم لا يريدون المشاركة في أي شيء مع أية قبيلة أخرى. ويقود ذلك، وعلى أكثر من جهة، إلى سؤال حول القومية العربية الجامعة». ويشرح رأيه أكثر بالقول، «لو كان مجلس التعاون يعمل على نحو جماعي فلماذا لا يكون بقوة الناتو؟ ولكن أين هو مجلس التعاون الآن؟» وعلى الرغم من أصوات كثيرة ظهرت من قادة دول عدة لصياغة موقف موحد من قضايا معينة، كما في القضية الفلسطينية[١]، ظلت كل دولة تمارس سياستها الخارجية على نحو مستقل. ومن مراجعة معطيات جهود الضغط والتأثير الموثّقة في موقع www.foreignlobbying.org، يتضح أن جهود الضغط ومحاولة التأثير الخليجية كانت ثنائية فقط: الإمارات والولايات المتحدة، العربية السعودية والولايات المتحدة... بينما ما من جهد ضغط للعلاقات الخليجية عموماً مع الولايات المتحدة.

ملمح آخر لا تجده في جهود الضغط المؤيدة لإسرائيل حيث ينصب جهد الضغط على بلد واحد. أما في حالة العالم العربي، أو حتى في حالة البلدان الخليجية العربية التي هي وحدة أصغر وعالم أكثر تجانساً، فلكل دولة جدول أولويات مختلف، ومصالح خاصة مختلفة، تريد أن تدفع بهما إلى الإدارة الأمريكية. والانطباع العام الذي يخرج به المرء من المقابلات هو أن كل دولة تحاول التفوق في علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة، ولا تسعى إلى التعاون مع جيرانها لامتلاك قوة التفاوض الجماعي مع الولايات المتحدة.

٤ ـ فترة تكليف قصيرة

وظهر من المقابلات ملمح آخر بدا أنه يميّز جهود الضغط ومحاولات التأثير الخليجية ـ العربية وهي فترة التكليف القصيرة للأفراد الذين يتولون عملية الضغط ومحاولة التأثير. فقد قال واحد ممن قابلتهم من هؤلاء: «الكثير من أولئك [اختصاصيي عمليات الضغط ومحاولات التأثير] يجري التعاقد معهم لوقت قصير، وعلى قضية محددة. والمثال الكلاسيكي، «دبي العالمية»؛ فقد تعاقدوا بسرعة مع مجموعة من الأفراد لعلمهم أنهم يعانون من مشكلة العلاقات العامة». توضح هذه الملاحظة بجلاء أن البلدان الخليجية توظّف متخصصين بأعمال الضغط والتأثير بحسب الطلب، ولفترة قصيرة، وحالة إثر حالة. وتبعاً للنقص في الاستراتيجية الطويلة المدى، يجري توظيف الأفراد المتخصصين بأعمال الضغط كلما دعت الحاجة إليهم لا أكثر. وتنحصر وظيفتهم في خدمة

(١) WAM, «Qatar's Amir Calls for Solid Arab Stance to End Israeli Aggression,» *Khaleej Times*, 19/11/2012, <http://www.khaleejtimes.com/article/20121119/ARTICLE/311199940/1016>.

أغراض «تكتيكية»، تجارية في الغالب، ومكملة للعلاقات الدبلوماسية الثنائية. ولأن استخدام اختصاصيي عمليات الضغط والتأثير يعتمد على أغراض تكتيكية معينة، فهم ملزمون أن يكونوا متخصصين بحقل خبرة محدد، تبعاً للمسألة المطروحة. واستخدم واحد من المستجوبين كلمة «حسب الحالة» ليصف نمط عمل محاولات الضغط والتأثير العربية. يقول: «تبدو المسألة بحسب الحالة، فبعض السفارات توظّف متخصصين بأعمال الضغط كزبائن لوقت طويل. هم يوظفون شركة ما لسنتين للعمل على قضية معينة، ثم يذهبون في قضية أخرى إلى شركة أخرى. وهذا أمر له جوانبه الإيجابية. إذ ليس لكل الشركات القوة والاختصاص والخبرة نفسها مع مسؤولي الحكومة، ولذلك بمعنى ما بعض التأثير».

مع ذلك، فهناك بعض الاستثناءات. فلبعض اختصاصيي الضغط علاقات وثيقة بالسفارات وقد عملوا لسنوات لصالحها. فالمملكة العربية السعودية اعتمدت «باتون بوغس» كاختصاصي عمليات الضغط منذ سنة ٢٠٠١. لكن هذا يبقى الاستثناء وليس القاعدة.

٥ ـ رسائل غير متّسقة

بالإضافة إلى خصائص جهود الضغط العربي التي عرضنا لها أعلاه، أشارت مستجوبة أخرى، وهي اختصاصية بأعمال الضغط والتأثير، إلى أن الرسائل المرسلة كانت أحياناً متناقضة، وتقود «إلى تساؤلات لدى الجمهور». وتضيف: «هي تعطي انطباعاً بالضعف أو التناقض، وهذا غير مقبول». يمكن ملاحظة اللااتساق أو التناقض ذاك في جهود الضغط التي تخص حتى الدولة الواحدة. يقول أحد المستجوبين، وهو اختصاصي تواصل، إن رسائل البلدان العربية تنقصها «الاستمرارية»؛ لأنها محكومة بمصالح تجارية معينة، ولا تتضمن سردية أو رسالة إجمالية من البلد المعني. ولإيضاح ذلك، يقول أحد المستجوبين، وهو عضو سابق رفيع المستوى في طاقم في الكونغرس، إن البلدان العربية تنفق الأموال لتوظيف شركات من الدرجة الأولى وتركّز على قضية معينة يريدون حلّها، بينما المقاربة الصحيحة هي تلك التي تبني «سردية» كاملة تتضمن القضية موضوع النقاش.

وبحسب مستجوب، كان في ما مضى رئيس طاقم لسناتور بارز، ويترأس اليوم شركة ضغط وعلاقات عامة، تعطي البدان العربية الأولوية لاتصالات المراتب العليا بغية إيصال رسائلها، وهذا خطأ. يقول: «في رأيي، أرى أن الدول العربية ترتكب خطأً من الدرجة الأولى، فهي توظف اسماً كبيراً وتدفع له كمية من المال ولا تحصد غير القليل من النتائج. تريد بعض اللقاءات المهمة! هي تعتقد أن ذلك سيحرّك الأمور، بينما المطلوب العمل على بناء سردية مناسبة».

السردية المتسقة تتطلب توظيف أشخاص على المدى الطويل لهذا الهدف. أما توظيف المختصين لأغراض تكتيكية وبشكل مرحلي قد منع ممارسي الضغط والتأثير من بناء سردية شاملة لزبائنهم العرب. وبحسب متخصص ضغط وتأثير، ف «الاتجاه العام بين البلدان الخليجية العربية هو

توظيف أسماء كبرى». ويضيف: «هم يعتقدون أننا [الخليجيون العرب] إذا وظّفنا شركة مهمة، فهي ستتمكن من تولي الأمر. إلا أن الأمور لا تعمل بهذه الطريقة. الحقيقة أنها مسألة ثقافة».

أكثر من ذلك، إن ترتيب لقاء مع عضو في الكونغرس لا يضمن تمرير صفقة. المفتاح هو دعم أعضاء الطاقم، وهم في الغالب متخرجون شبان، في صياغة ملخص مناسب لعضو الكونغرس. النقص في توجيه البلدان العربية لرسالة أو «سردية متكاملة» يصبّ في مصلحة الرسائل التي تبعث بها «الأيباك». يقول متخصص اتصالات: «إذا نظرت إلى إيباك، فسرديتها العامة تركز على تعزيز العلاقة الأمريكية الإسرائيلية، ولكن تحت تلك القصة الشاملة هناك قصص صغيرة كثيرة».

كذلك يرى مسؤول سابق رفيع في طاقم عضو كونغرس أن النقص في بعث الرسائل يترك تصوراً خاطئاً في أذهان المشرّعين، كما في ذهن الأمريكي العادي. وقد ذكر السفيرة الباكستانية كمثال للدبلوماسي الجيد الذي يستطيع صنع «صورة إيجابية» لبلاده. وحين قيل للمستجوب إن باكستان ليست دولة عربية، أجاب: «هذا يريكم مقدار السوء الذي تجري به الأمور، ما من تمييز. في الشرق الأوسط، هناك إسرائيل، ثم كل الآخرين. وهكذا لديكم إسرائيل [في جانب] والآخرون في المقلب الآخر. يتضح في مثال باكستان أنه يجري تصنيف كل دولة مسلمة كدولة عربية. ليس هناك، إذاً، من سردية منسجمة». ويضيف: «ما من معلومات تفصيلية أو سردية. عندما يفكر الأمريكي العادي بالعالم العربي فهناك إحساس بكتلة غامضة غير محددة. عليكم تطوير سرديتكم. هل تريدون أن يوضع لبنان في نفس الخانة مع باكستان كبلد عربي؟ هذا ما يعتقده الجمهور».

إلى ذلك، يوصف الصوت العربي بالولايات المتحدة بالصوت «الهادئ»، ما يقود الأمريكيين إلى الاعتقاد أن العرب كتلة واحدة متشابهة. يقول مستجوب: «هم يعتقدون أن العرب هم الشيء نفسه». ويسأل: «ما عدد أعضاء الكونغرس الذين يملكون جوازات سفر؟ ليس كثيراً». ولأن طبيعة المجتمع الأمريكي تتجه، وكجزء من ثقافته، إلى الداخل، فهم بحاجة، إذاً، لمن يفسّر لهم ما هو العالم العربي.

وبحسب عدد من المستجوبين تحتاج الولايات المتحدة إلى رسائل عربية مستمرة ومتسقة. وليس في وسع العرب الأمريكيين ولا الحكومات العربية تحقيق ذلك، ما يشكل عقبة أمام محاولات الضغط والتأثير. يصف مسؤول أمريكي سابق وزراء الإعلام في البلدان الخليجية العربية بـ «وزراء اللا ـ إعلام»، فكل ما يعنيهم هو الحفاظ على صورة أسرهم الحاكمة محترمة، أكثر من عنايتهم بالترويج لصورة بلادهم ككل.

موضوع آخر ظهر في المقابلات، وهو أن السبب الذي دفع البلدان الخليجية العربية إلى عدم بعث الرسائل هو أنهم لا يشعرون بالحاجة لفعل ذلك. وهو تناقض صارخ مع إسرائيل التي تعتمد حتى في بقائها على الدعم الأمريكي. وبدا ذلك جلياً في حرب ١٩٧٣. ويقول مسؤول سابق لطاقم أحد أعضاء الكونغرس: «إسرائيل تفعل ذلك لأنها بلد صغير. رسالتها الوحيدة برأيها هي البقاء؛ والخوف أفضل محرك للاندفاع. لهذا هي في حالة خوف. رؤيتها واحدة. أما حين يكون عندك

ثروة طائلة، فما من حاجة لتتحرك. ولكن حين تحتاج كسرة خبز، فأنت تفعل أي شيء». وبخلاف البلدان العربية، مارست إسرائيل لعقود جهداً كبيراً لتقديم صورة جيدة لها للبلاد وإيصالها من ثمة إلى الأمريكيين، بمستوياتهم المختلفة[٢]. وبالنتيجة، جنت إسرائيل الفوز: فبحسب مسح أجراه معهد غالوب في عام ٢٠١٢ فإن ٦١ بالمئة من الأمريكيين يتعاطفون مع إسرائيل[٣].

العجز عن التمييز بين العرب والبلدان الإسلامية كان جلياً في المقابلات مع المستجوبين الأمريكيين. فحين سئلوا عمّا إذا كانوا على علم بأية منظمة عربية أمريكية ناشطة، أجابوا، «مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية» (CAIR)، مع أن ذلك المجلس يمثل المسلمين الأمريكيين لا العرب الأمريكيين. وكيما تتفاقم المشكلة، فإن الإجراءات الأمريكية التي استحدثت بعد حوادث ٩/١١ وضعت العرب والمسلمين في المركب نفسه، مع تصور أن كل العرب مسلمون[٤]. وبحسب أحد المستجوبين، وهو باحث أمريكي، لقد جرى ضم العرب جميعاً إلى «الإرهابيين، والوهابيين، والجهاديين، والسلفيين».

ويصف دبلوماسي أمريكي سابق إلى بلدان الخليج العربي رسائل الحكومات الخليجية العربية إلى الأمريكيين بأنها «حزمة ضيقة من الاتصالات» التي تهدف للوصول إلى الإدارة الأمريكية فحسب، ومن دون محاولات للوصول إلى الكونغرس أو إلى الجمهور الأمريكي الأوسع. هذه فجوة رئيسية؛ لأن عملية الضغط ومحاولة التأثير هي جهد شامل ومتكامل. ويعلّق سفير أمريكي سابق إلى دولة خليجية عربية بالقول إن «المثال الأوضح هو الأمير بندر بن سلطان. لقد امتلك علاقة وثيقة بالبيت الأبيض. فإذا طرأ أمر ما كان يقفز إلى البيت الأبيض لمعالجته. لكن ذلك لم يعد يجدي. عليك بالتواصل مع الجماهير ـ مع البلاد بكاملها. لم يعد هناك من شبّاك واحد يختصر كل شيء...».

٦ ـ غياب الدعم المحلي

ملمح آخر لمحاولات الضغط والتأثير العربية هي أنها لم تمتلك أي دعم محلي أمريكي، وبخلاف حال مجموعات الضغط والتأثير الأخرى، الإسرائيلية والأرمنية مثلاً، اللتين تمتلكان قاعدة تأييد محلية في وسعها الاستناد إليها في الدفاع عن قضية ما. الانطباع العام إذاً هو أن بلدان الخليج العربي قد نأت بنفسها عن الجماعات العربية الأمريكية. ويحاول رئيس منظمة عربية أمريكية شرح النقص في انخراط الخليج العربي مع الجماعات العربية الأمريكية فيقول: «أعتقد أن للخليج العربي مصلحة كبرى في الحصول على حماية الولايات المتحدة والعمل معها. أنا أقول إنهما

(٢) Thomas L. Friedman, *From Beirut to Jerusalem* (London: Macmillan, 1995).

(٣) Elizabeth Mendes, «Americans Continue to Tilt Pro-Israel,» Gallup (2 March 2012), <http://www.gallup.com/poll/153092/americans-continue-tilt-pro-israel.aspx>.

(٤) Diane S. Shammas, «Post-9/11 Arab and Muslim American Community College Students: Ethno-religious Enclaves and Perceived Discrimination,» *Community College Journal of Research and Practice,* vol. 33, nos. 3-4 (2009), pp. 283-308.

بحاجة لبعضهما البعض، وهم يشعرون في قرارة أنفسهم بأنهم موضع عناية من الولايات المتحدة وأنهم بالتالي ليسوا بحاجة إلينا». وقد شددت مستجوبة على أن الدول العربية تفضل توظيف ممارسين للضغط من اليهود لا من العرب الأمريكيين. وفي رأيها فإن الفكرة السائدة لديهم هي أن الممارسين للضغط من العرب الأمريكيين لا يمتلكون من الصلات بقدر ما لليهود. وقد أكد مستجوب آخر، كان في ما مضى رئيساً لطاقم سناتور يهودي، هذه النقطة بالقول إن الدبلوماسيين العرب كانوا متشوقين للقاء للسناتور، رئيسه، لأنه يهودي، وبسبب من الفكرة الشائعة وهي أن لليهود مداخل وصلات.

تكشف أجوبة الجماعات العربية الأمريكية توقاً للحصول على دعم من الحكومات الخليجية العربية. يشرح ناشط عربي أمريكي الأمر كما يلي: «يجب إقناع الخليجيين أن العرب الأمريكيين متقدمون، فهم ناشطون ويعرفون كيف يؤدون واجباتهم، هذا ما يجب إقناعهم به». هذه العلاقة الباردة بين الدول الخليجية والعرب الأمريكيين هي في تناقض صارخ مع الجهود القديمة المستمرة لجهود إسرائيل في تعزيز العلاقة بين الجماعة اليهودية الأمريكية وإسرائيل. والمثال التقليدي هو الشباب الذين يصرفون فصل الصيف في الكيبوتزات الإسرائيلية. ما من جهد مماثل من الحكومات الخليجية العربية للتقرب من الشباب العربي الأمريكي.

وبسؤال عمّا إذا كانت المنظمات العربية الأمريكية قد ضغطت تاريخياً على السياسيين في القضايا الخليجية العربية، كانت الإجابة العامة هي أن مستوى الضغط كان منخفضاً. وكان الاستثناء الوحيد في المقابلات حالة أضاءت على الدور القوي الذي كان للسناتور جيم أبو رزق في الضغط لصالح صفقة الـ أف ١٥. وسيجري تفصيل دوره في فصل تال. استخدم أبو رزق قدراته التفاوضية مع الرئيس، وقدّم تنازلات في قضية أخرى في سبيل مراكمة دعم البيت الأبيض لصفقة أف ١٥.

لا يعني ما قلناه أن المنظمات العربية الأمريكية لم يكن لها أي دور في إقامة صلات بين الحكومات الخليجية ـ العربية والولايات المتحدة. وتعطي مستجوبة أخرى، عضوة في منظمة عربية أمريكية، مثالاً الرحلة التي نظمها «المجلس الوطني للعلاقات العربية الأمريكية» NCUSAR لعدد من محللي الاستخبارات الأمريكية لزيارة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، وهو مركز تفكير إماراتي مدعوم من حكومة الإمارات العربية المتحدة. غطت حكومة أبو ظبي كامل نفقات الزيارة بهدف الحصول على تبادل للأفكار حول تجميع جهود الاستخبارات في محاربة الإرهاب. وصفت المستجوبة النشاط ذاك بالطريق «الممتاز» للتأثير في السياسات.

وتضيف، «لم يزر هؤلاء الناس من قبل أبداً الشرق الأوسط، وظيفتهم تحليل الشرق الأوسط فيما هم لم يذهبوا إلى هناك. الآن هم في أبو ظبي. هذا مثال ممتاز لحكومة تستخدم أموالها لأهداف تثقيفية بهدف تغيير في السياسات. هذا هو المثال الممتاز». وقد أعطت المستجوبة مثالاً آخر حين دعا «المجلس الوطني للعلاقات العربية ـ الأمريكية» اثنتي عشرة امرأة ليزرن العربية السعودية على أمل أن يصرن مدافعات عن العربية السعودية في الولايات المتحدة. هما مثالان لحالتين ساعدت

المنظمات العربية الأمريكية بهما في تثقيف الجمهور الأمريكي والحكومة الأمريكية بشؤون الوطن العربي. وبقدر ما بدا المثالان جيدين، فهما يظهران هزيلين مقارنة بالدور الذي أدته الجماعة اليهودية الأمريكية أو المسيحيون الصهيونيون ويستمرون بتأديته دعماً لإسرائيل.

تملك مجموعة الضغط الداعمة لإسرائيل تنظيمات أمريكية متعددة تعمل على خلق جسر قوي بين إسرائيل والولايات المتحدة (JINSA, Christian United For Israel, AIPAC, ADL. WINEP,...). «جينسا» هي مؤسسة مكرسة لجلب العسكريين المتقاعدين، على رتبهم كافة بشكل مستمر، لزيارة إسرائيل، بخلاف زيارة واحدة لضباط الاستخبارات إلى الإمارات التي نظّمها المجلس الوطني للعلاقات العربية ـ الأمريكية. ليس هناك من مجهود منسق ومستدام لخلق تواصل مع أمريكا.

٧ ـ الاتكال على العلاقات الدبلوماسية

كانت الإجابة العامة التي وردت في المقابلات هي أن دول الخليج العربي تسوّي مسائلها في واشنطن «بطريقة هادئة». وبحسب مستجوب، فعلاقة الولايات المتحدة بالخليج تراوح بين «جيدة جداً» و«جيدة تماماً» مع ملاحظته أن البلدان الخليجية العربية تقارب عموماً مسائلها بالطرق الدبلوماسية. وبعض الإجابات تضمن ما يلي: «هم لا يحتاجون مجموعة ضغط؟»، «ما حاجتهم إليها؟»، «عليك بسؤالهم إذا ما كانوا حقاً يريدون مجموعة ضغط»؟ كان التقييم العام هو أن الخليج لديه ما يكفي من الأوراق، من النفط إلى التعاون العسكري، ما يجعله لا يتكل كثيراً على عمليات الضغط؛ هي أمر ثانوي قياساً بالجهد الدبلوماسي. وأجمعت إجابات المستجوبين على فكرة تختصرها الإجابتان التاليتان: «هم يرسلون ملحقهم حين تكون لديهم مشكلة»، أو «هم يعملون من خلال اتصالاتهم المباشرة مع وزارة الخارجية». ومن جديد، هذا النوع من المقاربة/الموقف يختلف كثيراً من نوع المقاربة الإسرائيلية، حيث الاتكال يتركز بقوة على مجموعة الضغط الإسرائيلية بهدف تقوية وتعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل(٥). وذكر أحد المستجوبين أن العرب لا يضغطون مستخدمين بفاعلية إمكانات نظام الولايات المتحدة، بما فيه بناء الدعم من القاعدة، وعلاقات بالإعلام في الولايات المتحدة، وتزويد أعضاء الكونغرس بالمعلومات المستمرة ذات الصلة، وسواها. تتكل بلدان الخليج بدلاً من ذلك على علاقتها بوزارة خارجية الولايات المتحدة من خلال القنوات الدبلوماسية الاعتيادية.

وعلى الرغم من ذلك، فالبلدان الخليجية العربية كانت باستمرار قادرة على الدفع بمصالحها مع الولايات المتحدة إلى الأمام من خلال العلاقات الدبلوماسية الاعتيادية. فالأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها بلدان الخليج العربي، من خلال تزويدها العالم الغربي بجزء كبير من احتياجاته النفطية، والوجود الدائم لقواعد عسكرية أمريكية في شبه الجزيرة العربية، منحها نفوذاً قوياً في علاقتها

(٥) John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, *The Israel Lobby and US Foreign Policy* (London: Macmillan, 2007).

بالولايات المتحدة. ويقول مستجوب، وهو مسؤول سابق في الإدارة، إنه حتى حين تخاطب دولة خليجية صغيرة مثل البحرين وزارة الخارجية الأمريكية فالسياسيون يصغون باهتمام. وسبب ذلك أن هناك قاعدة عسكرية أمريكية دائمة في المنامة. ووصف مستجوب آخر العلاقات الأمريكية بالسعودية كما يلي: «بلاد مثل العربية السعودية لديها الكثير لتقدمه على الصعيد المالي بفعل قطاعها النفطي». وعليه فالولايات المتحدة، وإن كانت لا توافق على بعض سياسات أو أنشطة العربية السعودية، فهي: «تزن بدقة خياراتها وتفكر بانتباه شديد قبل أن تصدر أي بيان نقدي يخص العربية السعودية. وببساطة فالولايات المتحدة لن تساوم على علاقتها بالعربية السعودية بسبب أمر هنا أو هناك، أنت لا تقاطع الشخص أو البلد الذي يزودك بمعظم نفطك» (اليوم هذه المقولة غير صالحة لأن الولايات المتحدة قد خفضت استيرادها من الدول العربية وهي على الطريق إلى أن تصبح مصدراً للنفط). والإمارات مثال آخر، بحسب أحد المستجوبين، لنجاح استخدام العلاقات الدبلوماسية، فقد كانت قادرة على تحقيق أهدافها بتوقيع اتفاقية الفضاء والطيران مع الولايات المتحدة. أما حالة «دبي العالمية» فقد كانت استثناء سيئاً في العلاقة المريحة عموماً بين الولايات المتحدة ودولة الإمارات.

على جبهة الولايات المتحدة، تتخذ القرارات وفق الأهداف أو المصالح الاستراتيجية في قضايا مفصلية محددة. وعليه، فالعلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وبلدان الخليج العربي هي التي تحدد مزاج عملية الضغط ومحاولة التأثير. وعلى سبيل المثال، فقد أجيزت صفقة الـ أف ١٦ للإمارات بعدما أقنع ضباط كبار من الإمارات ضباطاً كباراً من الولايات المتحدة بأهمية الصفقة لاستقرار الإمارات والمنطقة. وبحسب أحد المستجوبين، وكان سابقاً متخصصاً في أعمال الضغط لمصلحة شركة عسكرية، «نعم... على مستوى رفيع جداً، ما يهم هي العلاقة بين بلدان الخليج العربي والولايات المتحدة، على المستويات الدبلوماسية، والخارجية، والعسكرية. ولذلك تأثير جيّد».

وحالة أخرى أيضاً استخدمت الدبلوماسية بنجاح، وفق أحد المستجوبين وكانت ناشطة عربية أمريكية، هي توقيع اتفاقية ١٢٣، «اتفاقية تطوير البحث النووي بين الإمارات العربية والولايات المتحدة». فنجاح الصفقة، في رأيها، لم يكن بسبب جهود الضغط، وإنما من واقع أن حكومة الإمارات العربية وظّفت مستشارين أمريكيين للصفقة. وقد تمكن المستشارون «الأذكياء» أولئك من تكوين برنامج فيه مصلحة الولايات المتحدة. وقد استخدمت التعبير، «لقد صاغوا برنامجاً عرفوا سلفاً أنه سيعجب الأمريكيين». أما عمليات الضغط فكانت لاحقاً ومن قبيل الشكليات. وقد وصفت المستجوبة عملية الضغط، بأنها تلت المفاوضات والاتفاق عبر القنوات الدبلوماسية، وكانت لذلك «عملاً سهلاً».

على الرغم من الأمثلة السابقة لحالات النجاح الخليجي العربي في تحقيق الأهداف بواسطة القنوات الدبلوماسية، يجب القول إن العلاقات الدبلوماسية لم تكن دائماً ضمانة تحول دون تعثر

العلاقات. وفي رأي أحد المستجوبين، وهو مسؤول سابق، فإن علاقات بلدان الخليج العربي بالبيت الأبيض أو بوزارة الخارجية ليست كافية لإقرار قضاياهم، أو لإصلاح الأضرار في حال «حدوث شيء ما». يقول: «لم يعد ذلك يجدي. عليك بالتواصل مع الجماهير ـ في البلاد كلها. ما من شباك واحد لكل شيء».

وخير مثال على ذلك حالة «موانئ دبي»، حين لم يستطع الرئيس الأمريكي نفسه «إصلاح» الخراب الذي تسببت به الحملة المعادية للعرب التي انتقدت الصفقة لأسباب أمنية مستهدفة دولة الإمارات العربية. كان لفشل صفقة «موانئ دبي» الفضل في تنبيه حكومة الإمارات إلى أهمية إقامة علاقات جيدة مع الكونغرس الأمريكي، كما في صياغة صورة إيجابية للإمارات العربية في أعين الجمهور الأمريكي الأوسع. ويقول مسؤول أمريكي سابق، يشغل حالياً موقعاً في شركة أعمال ضغط وتأثير: «كانت دبي تحاول شراء موانئ في الولايات المتحدة. جرى رفض الأمر لأن العنوان كان خاطئاً. لا نستطيع التفاوض معهم لأننا لا نستطيع أن نثق بهم؛ نحن نقدم أمننا لدولة عربية تستطيع تمويل هجمات إرهابية شاملة. كانت تلك سقطة كبرى». بعد إخفاق «موانئ دبي» بدأت حكومة الإمارات العربية بتوظيف متخصصي ضغط وتأثير وإعطاء الاهتمام المناسب لهذا النوع من المقاربات؛ أما قبل «موانئ دبي» فقد كانت الإمارات تتكل فقط على الإعلانات التجارية لتقديم دبي كوجهة سياحية.

وبحسب متخصص تواصل، فإن عاملاً آخر دفع الإمارات العربية لتكون أكثر هجومية في علاقاتها العامة وجهود ضغطها، وهو انهيار قطاع البناء في دبي. فقد أرادت حكومة الإمارات العربية إعادة بناء الثقة الدولية في استثمارات الإمارات، ودبي على وجه الخصوص. لتحقيق المهمة تلك، لم تستخدم الإمارات المنظمات العربية الأمريكية أو الكتلة الناخبة لتحقيق هدفها. خلقت الإمارات كيانات متشعبة لدفع مصالحها الاقتصادية. فالغرفة التجارية الأمريكية ـ العربية تدار من قبل متخصص ضغط مخضرم هو دافيد حمود، هدف المؤسسة هو «تقوية التعاون الاقتصادي والاستثماري العربي ـ الأمريكي»، بالعمل مع بلدان عربية منفردة ومع الولايات المتحدة، أو شركات تريد توسعة عملها في الخارج[٦]. وللمجلس الأمريكي ـ الإماراتي للأعمال وظيفة مماثلة، وكذلك «هاربور غروب»، شركة شبه ضاغطة، وشبه متخصصة في العلاقات العامة، تتولى خدمة المصالح التجارية والاستثمارية في الإمارات العربية المتحدة. تتولى الأخيرة مسائل العلاقات العامة بهدف تعزيز صورة الإمارات العربية؛ أمثلة تتضمن الترويج لتمويل سفارة الإمارات لملعب كرة قدم يخص «Boys &Girls Club of East LA» سنة ٢٠١١. وهناك حالات أخرى أكثر تسييساً تتضمن إطلاق موقع على الإنترنت كان مكرساً لدعم زيارة الرئيس بوش للإمارات التي تمت سنة ٢٠٠٨.

(٦) «David Hammoud: Bringing American Companies to MENA,» WAMDA (24 January 2011), <http:// www.wamda.com/2011/01/david-hammoud-bringing-american-companies-to-mena>.

إلى ذلك، هناك كيانات أخرى منخرطة في أعمال الضغط والعلاقات العامة من مثل Qorvis، وهي فرع من شركة «باتون بوغس» لأنشطة الضغط والتأثير. يقول أحد المستجوبين: «جعل السعوديون من «كورفيس» شركة مهمة لكثرة ما استثمروا فيها من أموال». باختصار، وعلى الرغم من أن البلدان الخليجية العربية لا تملك آليات العلاقات العامة وأنشطة الضغط والتأثير بالقدر الذي تملكه مجموعات الضغط المؤيدة لإسرائيل، بالإضافة إلى مجموعة منظمات لا تبغي الربح وتقع تحت القانون 501 C(3) و501 C(4) وتهدف جميعها إلى تعزيز العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية على مستويات مختلفة، فإنه جرى الاستثمار في عدد من المؤسسات التجارية بهدف تعزيز المصالح التجارية للبلدان الخليجية العربية.

لاحظتُ في خلال البحث فجوة واضحة بين من يعتقد أن الخليجيين العرب ممثلون على نحو جيد ومصالحهم موضع عناية بفعل أطقمهم الدبلوماسية والأفراد أو الكيانات الموظفة في أعمال الضغط لمصلحتهم، وبين آخرين يعتقدون أنهم ليسوا ممثلين على نحو جيد ولا يمارسون الضغط الذي يجب أن يمارسوه. ويقوم الفارق على مستوى نظرة المستجوبين إلى المصالح الخليجية ـ العربية أيضاً. فالذين يحددون المصالح الخليجية باعتبارها مجموع المصالح التجارية والأمنية لكل دولة يبدون راضين عن الوضع الراهن لمستوى الضغط والتأثير الخليجيين. بينما يذهب الذين يعتقدون أن مصالح الخليج العربي هي في قدرته على التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية حيال قضايا رئيسية، كالموقف من إيران أو الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فيميلون إلى الاعتقاد أن الضغط الخليجي ـ العربي تشوبه نواقص.

٨ ـ توظيف النجوم لممارسة الضغط والتأثير

يقول أحد المستجوبين: «هم يوظفون ممارسي ضغط ظناً منهم أنهم قادرون على أن يوفروا لهم النفوذ». وفي رأيه البلدان الخليجية العربية توظف أسماء كبرى لأنها تعتقد أن في وسع الأسماء تلك التأثير في دوائر السياسة الأمريكية، فيما هي فعلياً لا تستطيع التأثير، هي توفّر مدخلاً لشخصيات سياسية فقط. وبحسب مسؤول سابق لطاقم سناتور ذي نفوذ، فإن توظيف ممارسين للضغط مكلفين: «قادر أن يوفّر المدخل، أما لجهة التأثير فليس بالقدر الذي تعتقد». والانطباع العام للمستجوبين هو أن البلدان الخليجية العربية مبهورة بالأسماء الكبرى، ويتملكها تصور خاطئ مفاده أن الذي يملك المدخل يستطيع تحقيق التأثير المطلوب. وبحسب أحد المستجوبين، وهو ناشط عربي أمريكي، فإن إحدى السفارات الخليجية العربية كانت مهتمة بتوظيف شخص يستطيع أن يتوصل للعب الغولف مع أعضاء في الكونغرس الأمريكي.

في حالات معينة، مثل خلق فرص العمل، حيث يستطيع ممارس الضغط التأثير فيها من خلال التباحث مع عضو كونغرس في لجنة معينة؛ فإن ممارس الضغط لا يمثّل في هذه الحالة مصالح

الحكومة الأجنبية فقط، بل هو يمثل بشكل غير مباشر آلاف الموظفين الذين قد يفقدون وظائفهم إذا لم تتحقق الصفقة التي يجري الضغط في سبيلها.

وتنتقد إحدى المستجوبات، وهي ناشطة عربية أمريكية، بلدان الخليج العربي لتوظيفها ممارسي ضغط كانوا في مراكزهم الحكومية السابقة معادين للعرب. وتقول، إن البلدان الخليجية العربية توظف أناساً لا يعرفون العالم العربي ولا يهتمون لأمره؛ هم يُوظّفون فقط بسبب «الصلات» التي يُعتقد أنهم يملكونها. وتعطي المستجوبة بوب دول وجاك أبراموف مثالين: كلاهما وظّفته الحكومات الخليجية العربية مع أنه كان لكليهما في السابق مواقف معادية للعرب. وتضيف، «المال يتكلّم». تشير مثل هذه الحالات إلى حقيقة أن استخدام ممارسي الضغط والتأثير إنما يجري لتحقيق أغراض تكتيكية محدودة وليس لخدمة فكرة أو لدعم سردية، في حين أن مواقف الممارسين السلبية حيال العالم العربي لا تتفق مع مواقف وكلائهم الخليجيين العرب.

ويقول مستجوب آخر، وهو رئيس منظمة عربية أمريكية، إن «بلدان الخليج العربي توظف شركات كبرى ذات أسماء لامعة، لكن عملها يقوم به موظف مبتدئ في تلك الشركة عمره خمسة وعشرين عاماً». لذلك هو يظن أنه من الأفضل عملياً توظيف شركات أصغر حيث الشخص الرئيسي فيها أو الشريك يتولى بنفسه العمل المطلوب. وأضاف: «هم يدفعون مالاً كثيراً لكنهم لا يحصلون من الشركات التي يوظفونها على خدمة موازية».

بالإضافة إلى ذلك، هم يوظفون شركات عدة في وقت واحد. يقول عضو في جمعية عربية أمريكيه قابلته: «هل تدرين من يضغط للإمارات العربية؟ لديهم ٥، ٦، ٧، ١٠ مجموعات ضغط. لديهم أشخاص كثر جداً على جداول رواتبهم بهدف الدفع بمصالحهم إلى الأمام. «هيثر وطوني بوديستا»، «باتون بوغس»، يمثلان مصالحهما القانونية، ويضغطان كذلك لمصلحتهم. هناك DLA Piper، وهناك شركة قانونية استحدثت: «مجلس الأعمال الأمريكي ـ الإماراتي»، تقوم بالضغط لمصلحة الإمارات. هم يذهبون إلى تلك الشركات ويقولون نحن نريد اتفاقية ١٢٣، نحن نريد اتفاقية التجارة الحرة مع الإمارات، نحن نريد كذا وكذا، هم يوظفون ويوظفون....

في مسألة المال، تدفع الحكومات العربية في العادة، وفق توصيف مستجوب، «كمية محترمة من المال لشركات العلاقات العامة، والشركات القانونية، وغيرها، للعمل باسمهم». ورداً على سؤال إذا ما كانت الأسماء الكبرى تستحق المال الذي يدفع لها، يجيب معظم المستجوبين أن الأسماء الكبرى لا تُحدثُ فرقاً يذكر. ما يهمّ حقاً هو السردية التي يتولى ممارس الضغط العمل عليها، وليس الأسماء الرنانة. ويضيف المستجوب أن المال ليس مشكلة بالنسبة إليهم، لكنه ليس كل شيء. ويجيب آخر، «ليس أمراً سديداً منهم إنفاق المال بالشكل الذي يجري، لكنهم يملكون المال لذلك. أنا أوافق أن هناك هدراً في المال، هو كالماء بالنسبة إليهم».

٩ ـ الضغط بالإنابة

إضافة إلى توظيف الممارسين لعملية الضغط ومحاولة التأثير، هناك كمية كبيرة من الضغط بالإنابة في قضايا تجارية تجري لمصلحة حكومات بلدان الخليج العربي. تعتمد الحكومات تلك على شركائها الأمريكيين لينجزوا عنها عمليات الضغط والتأثير المطلوبة. يقول أحد المستجوبين، وكان له دور في صفقة سلاح مع أحد بلدان الخليج العربي، «نحن عادة نقوم بالضغط لتمرير الصفقات التي نجريها معهم».

ويقول مستجوب آخر، وكان مسؤولاً إماراتياً في السابق عمل على صفقة الـ أف ١٦ للإمارات، إن الضغط من أجل الصفقة أنيط كلياً بمتعاقدين ثلاثة: Northrop Grumman, Lockheed Martin, General Electric. ويضيف «أن الجيش الإماراتي كان معنياً أكثر بالمواصفات التقنية للطائرات».

الضغط بالإنابة هو أداة مؤثرة لأن الشركات التي تضغط على نحو غير مباشر لمصلحة الحكومات الخليجية العربية هي شركات أمريكية محلية. إلا أن ضغط الشركات تلك محصور بمصالحها الاقتصادية ومركّز حصراً على الصفقة موضوع البحث. وفي رأي أحد المستجوبين، وهو مسؤول رسمي سابق، فإن الضغط بالإنابة يعكس طبيعة العرب «الذين لا يفعلون شيئاً بأنفسهم، هم يجعلون الآخرين يؤدّون ما يجب أن يؤدّوه هم بأنفسهم».

ثانياً: قضايا مهيمنة

تقع القضايا التي يجري الضغط فيها لمصلحة الحكومات الخليجية العربية، في الفئات الآتية: النفط والتجارة، الأمن، السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعامة، وحقوق الإنسان. إلا أن معظم الضغط ومحاولات التأثير إنما يدور حول المسائل التجارية والصفقات العسكرية. ونوع الضغط الذي تمارسه الإمارات العربية أكثر تعقيداً مما لسائر البلدان العربية، ويغطي مسائل السياسة الخارجية مثل سياسة الشرق الأوسط والعقوبات على إيران. الضغط الذي تمارسه العربية السعودية يدور حول الحرب على الإرهاب، ومسائل الشرق الأوسط، والعملية السلمية العربية ـ الإسرائيلية.

ضغط البحرين انطلق فقط مع بدء الاضطرابات في البلاد سنة ٢٠١١، ويدور غالباً حول جهود العلاقات العامة بهدف تحسين صورة البلاد التي تهشمت نسبياً بفعل قمعها المعارضة. وكل الاتصالات الموثّقة لمجموعة الضغط لمصلحة البحرين إنما كانت مع الإعلام.

يدور الضغط الخليجي العربي نمطياً حول صفقات السلاح، والتي هي حيوية للمصلحة الوطنية للبلد المعني، كما حول المسائل التجارية. يمكن القول إن جهود الحكومات تلك، في هذا المجال، كانت فعالة ومؤثرة. يقول اختصاصي ضغط أجريت مقابلة معه: «لقد كان في وسعهم إنجاز ما يرغبون به في واشنطن، وبهدوء»، ويضيف «كانوا يحاولون الولوج إلى البورصة وقد نجحوا في ذلك». وركّز أحد المستجوبين على المسائل التي تعني الإمارات العربية، فقال: «المسألة الوحيدة التي لم يستطع العرب أن يفعلوا شيئاً حيالها كانت «موانئ دبي العالمية». لقد علقت أقدامهم في

الرمل الذي أثارته شركة Eller & Company، من فلوريدا، إذ لعبت بطاقة الإرهاب في وجههم مع السناتور شومر. أما خارج هذه المسألة تحديداً فقد كانوا باستمرار مؤثرين».

كذلك، كانت الحكومات الخليجية العربية قادرة على تحقيق بعض النجاح في المسائل التجارية. يقول أحد المستجوبين: «أداة الضغط الأكثر تأثيراً لمصلحة الخليج العربي هي «المجلس الأمريكي ـ الإماراتي للأعمال» الذي أسسه الشيخ محمد شخصياً. وقد دفع داني سابرايت إلى أمام وبنجاح اتفاقية ١٢٣ للتعاون النووي بين الولايات المتحدة والإمارات العربية، هو ممارس الضغط والتأثير الأكثر نفوذاً في المدينة».

مع ذلك، فقد أشار أحد متخصصي الضغط الذي قابلته إلى أن القول بمدى تأثير أو عدم تأثير جهود ضغط البلدان الخليجية العربية عموماً ينطوي على «مغالطة من نوع ما»؛ لأن الأمر يعتمد في النهاية على نوع القضية موضوع الضغط. فهذه المسائل غالباً ما تكون تجارية أو متعلقة بصفقات السلاح، ويجري التفاوض والاتفاق عليها في العادة قبل أن تصل إلى مرحلة الإقرار. وعليه فالقول إن ضغوط البلدان الخليجية العربية كانت مؤثرة قول مخادع؛ ومن جديد فالقضايا التي يدور عليها معظم الضغط الخليجي العربي «قضايا صغيرة» وليس لأي منها تأثير في السياسة العامة للولايات المتحدة تجاه المنطقة. ويمكن أن يكون ذلك نتيجة للموقف الخليجي العربي اللاسياسي في موضوع الضغط ومحاولة التأثير، وعليه فالاتجاه العام هو تقييد عمليات الضغط والتأثير بحدود الأمن الوطني الضيقة والمصالح التجارية.

١ ـ العميل

حول العميل الكلاسيكي الذي يمثل البلدان الخليجية العربية، يقول متخصص ضغط وتأثير: «العميل في الغالب هي الحكومة نفسها، لأنها تملك مالاً كافياً لتدفع بدل أنشطة الضغط، وأحد الأسباب الكبرى لمحاولة الضغط والتأثير هو جلب المزيد من التجارة والأعمال، أو تغيير صورة [البلاد] كما يراها الخارج؛ أو قد يكون العميل تحالف يضم شركات عدة، فتوظّف شركة في واشنطن لتساعدهم».

تظهر المعطيات الإحصائية لعمليات الضغط والتأثير أنه حين يتعلق الأمر بالكيانات التي تتولى الضغط، فللبلدان الخليجية العربية المختلفة استراتيجيات مختلفة. فكل من البحرين وقطر والكويت تتمثل بكيانين. تتمثل قطر على سبيل المثال بـ «حكومة دولة قطر» و«مؤسسة المال القطرية»؛ وتتمثل البحرين بـ «مكتب الإنماء الاقتصادي البحريني» وبكيان آخر مسجل تحت اسم «Bahrain Through Bell Pottinger»؛ والكويتيون يتمثلون من خلال «مكتب المجلس الأعلى»، ومن خلاله «المجلس الكويتي لأسر المواطنين الكويتيين في خليج غوانتنامو»؛ ولا تملك عُمان أي تمثيل لجهة الضغط والتأثير في السجلات الإحصائية(٧).

(٧) <http://www.foreignlobbying.org>.

وفي المقابل تشكل العربية السعودية والإمارات حالة مختلفة نظراً للامركزية نشاطهما الضغطي. ففي حين يجري تسجيل كل من سفارتيهما كزبون، تعمل كيانات سعودية وإماراتية أخرى على نحو منفصل. وتشمل الأمثلة «جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا» أو «وزارة المملكة العربية السعودية للتجارة والصناعة».

وتظهر الإمارات العربية مالكة للعدد الأكبر من الوكلاء. فحتى آذار/مارس ٢٠١٥ كان للإمارات العربية المتحدة لائحة تضم ٢٩ وكيلاً مسجلاً. ويصف أحد المستجوبين سفارة الإمارات كإحدى أكثر السفارات «تأثيراً» في واشنطن. وإضافة إلى عمليات الضغط والتأثير الإماراتي الفدرالي، فهناك جهود ضغط تخص الإمارات منفصلة من مثل دبي ورأس الخيمة، المسجلتين كزبائن. كذلك يتضمن التسجيل منظمات حكومية عدة، مثل «الطيران المدني لدبي» و«مؤسسة الاستثمار لأبو ظبي»، و«بورصة دبي المحدودة، وحتى «راك للسيراميك»»، الشركة الوطنية. بالإضافة إلى الكيانات المذكورة آنفاً، هناك شخصيات رفيعة المستوى مسجلة كزبائن، مثل المكتب التنفيذي للشيخ محمد بن راشد آل مكتوم (حاكم دبي)، أو زوجته، الأميرة هيا بنت الحسين.

٢ ـ سيستام ضمني مُتصوّر: حالة عجز عربية

مع ذلك، فعند السؤال عمّا إذا كان هناك سيستام فرعي (Subsystem) يضع الإسرائيليين في موقع الأفضلية على العرب، التهمة التي يراد منها أحياناً تسويغ الفشل من جانب البلدان الخليجية العربية، يقول أحد المستجوبين، وهو مسؤول أمريكي سابق: «الشيء الطريف في نظرية المؤامرة هي أنها تفسّر الكثير، أكانت صادقة أم لا. ألا يقولون ذلك فوق سيطرتنا؟ وهي ليست غلطتنا».

أشار المستجوبون الأمريكيون إلى النقص في الاستراتيجية، والنقص في المتابعة، والنقص في التنظيم، باعتبارها العوامل الرئيسية التي تقود إلى الفشل. وقالوا إن الفشل هذا هو نتيجة طبيعية وجلية لممارسات البلدان الخليجية العربية. وأضاف المستجوبون أولئك أنه حين يفشل العرب فذلك لعدم تكيفهم مع المعايير السائدة وليس بسبب حاجز متصوّر يتضمنه النظام، يحول دون الدخول ومحاولة التأثير، وقائم على التحيّز ضد العرب. وأسقط أحد المستجوبين شيئاً على الأرض وسأل لماذا سقط؟ وأجاب عن سؤاله قائلاً: «ماذا كان العرب ليجيبون؟ مشيئة الله». وأضاف: «أليست مشيئة الله نوعاً من العجز؟ وفسّر رأيه بأن العرب يبحثون عن أعذار لعدم كفاءتهم، هم يسوّغون فشلهم في تحقيقهم لأي تأثير مهم بوجود معارضة أو بوجود نظام ضمني يمنعهم من محاولة الضغط والتأثير. وهذا ليس صحيحاً».

ومن أجل التحقق من هذا الموضوع أكثر، جرى سؤال المستجوبين عمّا إذا كان هناك نظام ضمني أو حاجز يمنع الدخول، وهو ما أعاق تأسيس كيان ضغط خليجي عربي فاعل شبيه بكيان الضغط الداعم لإسرائيل. أجاب كل المستجوبين أن ما من شيء موجود يمنع العرب الأمريكيين من تكوين كيان ضغط يحاول التأثير في السياسة الخارجية. قال مستجوب: «هذا معيب؛ لقد تكونت

الولايات المتحدة بطريقة تحمي حقوق حتى الأقليات في محاولة التأثير في السياسة الخارجية. عليهم [العرب] أن يكونوا جزءاً من النقاش العام، لا شيء يمنعهم من ذلك». وقال مستجوب آخر: «بمقدور كل شخص أن يحاول التأثير في الحكومة الأمريكية، وخاصة إذا نجح، بخصوص نقطتك، في الاعتماد على تنظيم القواعد. لنقل إنك عربية أمريكية، أنت مواطنة أمريكية. وليس من حقك أن تضغطي فقط، بل هو حق محمي دستورياً في البند الأول، وعليه لا قيد حتماً يحول دون ممارسة ذلك الحق». وأعطى مستجوب آخر إجابات مماثلة: «ذلك سوء فهم كامل. في وسع أي كان الضغط ومحاولة التأثير».

«هذا كلام سخيف، في وسع أي كان أن يضغط».

«ما من مانع»؛ و«كلام بلا معنى تماماً».

كانت المحصلة غير المتوقعة من المقابلات هي حماسة المستجوبين الأمريكيين لتكوين كيان ضغط عربي يخلق توازناً في النقاش العام داخل الولايات المتحدة. قال عدة مستجوبين أمريكيين أن كيان ضغط داعماً للعرب سيكون مرحباً به لأنه سيخلق توازناً في الخطاب العام حيال الشرق الأوسط، وهو أمر تحتاجه السياسات الأمريكية في مواجهاتها. تتناقض التعليقات تلك مع النظرية الضمنية في عقول العرب وما يدلي به سياسيون أو شخصيات عامة معادون للولايات المتحدة من أن الولايات المتحدة تستخدم إسرائيل لإبقاء العرب تحت السيطرة.

على الرغم من ذلك، اعترف بعض المستجوبين أنه إذا كان للحكومات الخليجية العربية أن تدعم كيان ضغط مستدام ينشد التأثير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فعليهم أن يتوقعوا معارضة من كيان الضغط الداعم لإسرائيل. قال مستجوب: «لا أحد في وسعه منعهم [العرب]، ولكنهم سيحاربونهم». مع ذلك، فإن وجود معارضة، قال مستجوب، هو في العادة حافز لعملية الضغط الهادفة إلى حماية الامتيازات من المنافسة. لقد شكل الأتراك كيان ضغط في أعقاب نجاح كيان الضغط الأرمني في الدفع قدماً بمسألة الإبادة على يد الأتراك. ويقول عضو طاقم سابق في الكونغرس، «أظن أنه إذا كان لكم من معارض محلي فذلك سيشجعكم أكثر على الضغط ومحاولة التأثير». لكن وجود المعارض المحلي، تحول في الحالة العربية، إلى عامل سلبي أمام تكوين كيان ضغط، بدل أن يكون عاملاً إيجابياً يدفع بالعملية إلى أمام.

الفصل الرابع

ديناميات الربح والخسارة وأثرُ الضغط الخليجي ـ العربي في سياسة الولايات المتحدة الخارجية

أولاً: عوامل الربح

لا يمكن ردّ النجاح، بحسب قول أحد المستجوبين، لعامل واحد؛ إنها مجموعة عوامل تأتي معاً وتكون النتيجة النجاح، يقول: «أعتقد أن الربح لا يمكن أن تنسبه إلى شيء أو شيئين؛ هو عدة أشياء، وعليها كلها أن تأتي معاً لتقدّم سردية مؤثرة بالفعل».

١ ـ استراتيجية متجانسة وشاملة

مفتاح الضغط ومحاولة التأثير الناجحة والمفتاح إلى الربح في القضايا الأساسية، موضوع النقاش، هو امتلاك استراتيجية شاملة تغطي جوانب عملية الضغط المختلفة. ويقول مستجوب، وهو دبلوماسي خليجي عربي سابق: «الاستراتيجية، تعيين الهدف، عدم الانحراف عن الاستراتيجية، وعدم الانكفاء أمام المفاجآت». ويضيف أن السبب في الفوز بصفقة مقاتلات أف ١٥ هو أنهم امتلكوا «استراتيجية واضحة» وعلى جبهات عدة. وأضاف: «ليس المال فقط، الناس، الإعلام، الشركات، الخطة المحكمة، المشورات... إلخ». لقد امتلكوا خطة شاملة، وخططاً عرضية للتعامل مع الحوادث غير المتوقعة. وحول خطوات صفقة أف ١٥، يقول: «كان هناك معارضة تواجهنا؛ وأيباك لم تكن تتوقع أن نكون منظمين إلى هذا الحد، لذلك لم يكن رد فعلهم ذا شأن كبير في القضية الأساسية. ببساطة، كانت وراءنا خطوتان أو ثلاث، وحين واجهونا كانت لدينا كل الأجوبة». يجمع كل المستجوبين على أن مجموعة الضغط والتأثير الأكثر استراتيجية وتنظيماً في الولايات المتحدة هي مجموعة الضغط الداعمة لإسرائيل. ومن المهم ملاحظة أن استراتيجية الضغط التي اتبعت من أجل صفقة أف ١٥ كانت مبنية على استعارة الطريقة التي تعمل بها مجموعة الضغط المؤيدة لإسرائيل. ويضيف المستجوب: «تعلمنا كثيراً من طرائقهم في متابعة قضاياهم في الكونغرس ومع الشيوخ».

٢ ـ ضغط هجومي

يقول أحد المستجوبين إن الشكل الأكثر فاعلية من الضغط ومحاولة التأثير هو الضغط الهجومي. الضغط فن يتمحور في المواجهة. والعلامة البارزة للضغط الهجومي وكيف يكون مؤثراً هي صفقة مبيع طائرات «الأواكس» إلى العربية السعودية. ويصف مستجوب المناخ الذي ساد يومذاك: «لقد استنفرنا مواردنا حتى الدرجة القصوى». ويقول مستجوب آخر، عضو رفيع سابق في طاقم «لجنة الشؤون الخارجية» إن عمليات الضغط الأكثر هجومية إنما كانت لمجموعة الضغط الداعمة لإسرائيل، «الضغط الأكثر تأثيراً هو ذاك الداعم لإسرائيل؛ هم منظمون، ويملكون المال، وأشخاص هجوميون جداً، ويعيشون قضاياهم. هي لا تدار من الخلف، بل مواجهة مباشرة وجهاً لوجه». وتترافق الجهود الهجومية لمجموعة الضغط الإسرائيلية مع تواصل مستمر مع المشرعين. يقول: «في اعتقادي، الضغط المؤثر هو الطريقة التي تربح بها: معرفة الناس في الكونغرس، معرفة الناس في الوكالات، وأن تكون نشطاً في مقابلاتك معهم، اجتماعياً ومحترفاً».

وفي حالة مختلفة أظهرت الحاجة إلى الضغط الهجومي، كانت قضية «موانئ دبي»، حيث يقول أحد المستجوبين، الطريقة التي اتسمت مقاربة الأزمة بها بالهدوء والعمل على مستوى إعلامي منخفض، ما قاد إلى فشل كامل. جرى نصح «دبي العالمية للموانئ» من قبل الضاغطين أن تبقى هادئة وتترك الرئيس الأمريكي يعالج الأمر عنهم. لكن صفقة تملك إدارة الموانئ، وعلى الرغم من جهود الرئيس، لم تمرّ.

٣ ـ دعم قاعدي/الوظائف

دعم القواعد هو عامل مهم للفوز بالقضايا. يقول فرد سابق في طاقم عضو كونغرس: «أمريكا لا تنقاد جداً بالمال، وإنما بالناس والمنظمات. واتحادات العمال قوية جداً بسبب تنظيماتها على مستوى القاعدة، وليس بسبب المال. هناك الكثير من [العرب الأمريكيين] إلا أن رسالتهم ليست منظمة. هذا مهم جداً، هم أكثر أهمية من تحرير شيك بـ ٥٠٠٠٠ دولار، أكثر أهمية بكثير».

في حالة صفقات السلاح، تملك البلدان الخليجية العربية هيئة ناخبة داعمة تتمثل بأفراد الصناعة الدفاعية، والذين وظائفهم على المحك. في صفقة بيع مقاتلات أف ١٥ للعربية السعودية، زار السفير السعودي بندر بن سلطان الاتحادات المختلفة وحشدهم لرفع صوتهم إلى ممثلهم في الكونغرس لدعم الصفقة. وهو ما يعود بنا إلى توماس فيليب «تيم» أونيل، الرئيس السابق لمجلس النواب (١٩٧٧ ـ ١٩٨٧)، إذ قال: «كل السياسة شأن محلي. كل نائب لديه رغبة في إعادة انتخابه، لذلك فالقواعد عامل حاسم».

وقال مستجوب: «صفقة السلاح هي [القضية العربية] الوحيدة التي كان لها ناخبون، إنهم الكتلة الناخبة الأمريكية من أجل الوظائف». وقال مستجوب آخر، مستشار سابق لفترة طويلة في وزارة الدفاع الأمريكية: «البرامج الكبيرة مثل أف ١٥ أواكس، ومثيلاتها من برامج دفاعية تتصل في العادة

بالقضايا الدفاعية، وهي مهمة لأن هناك حساسية عالية للوظائف. هذه الأنواع من الأشياء لها الغلبة، حين تغيب الأمور الأخرى». يضيء هذا النص على أهمية امتلاك كتلة ناخبة. لا شيء يتغلب على منطق المصالح لدى الأمريكي العادي. وعندما يقول المستجوب «تزول الأمور الأخرى» فهو يشير بطريقة غير مباشرة إلى العناصر الأخرى مثل الاعتبارات الاستراتيجية أو المعارضة. ويمكن أن يتصل ذلك بالجمعية الوطنية للبنادق ((National Rifle Association (NRA) في الولايات المتحدة؛ ففي حين يربط بعضهم بين ارتفاع نسبة الجرائم في الولايات المتحدة بحيازة الأسلحة، لم يتخذ أي إجراء ضد امتلاك الأسلحة تبعاً لقوة حركة تأييد امتلاك السلاح المدعومة من القاعدة.

وبالعودة إلى صفقة بيع الأواكس إلى العربية السعودية، فقد كانت في نهايتها نصراً أيقونياً. لقد نجح الأمير بندر، سفير العربية السعودية، في ربط الصفقة بالوظائف المولّدة أو الاحتفاظ بها في تصنيع الطائرات ونجح من ثمة في تحويل الكتلة الناخبة إلى قاعدة داعمة للصفقة. كذلك جرى كسب دعم القاعدة في صفقات سلاح أخرى، من مثل بيع الإمارات العربية طائرات أف ١٦. ويشرح مستشار سابق في وزارة الدفاع الأسباب التي كانت خلف نجاح الصفقة، فيقول: «جرى الفوز بصفقة أف ١٦ لأن الشركات المصنّعة لها توظّف عدداً كبيراً من الناس في مناطق تخص أعضاء كونغرس عديدين. لهذا السبب كانت البلدان الخليجية قادرة على الحصول على تأييد قاعدي لصفقات السلاح، فيما لم يكن بوسعهم الحصول على النتائج نفسها في مجالات أخرى. المفتاح هنا هو تأييد القواعد، وقد نجحوا في حشدها لمصلحة صفقات السلاح».

مع ذلك، فحين سئلت المنظمات العربية الأمريكية إذا ما كان العرب الأمريكيون قد أدّوا دوراً في تحقيق تأييد القواعد لصفقات سلاح الخليجين العرب، جاء الجواب كما يلي: «لم يكن لنا سهم في المعركة». لم يكن للعرب الأمريكيين من مصلحة، لا اقتصادية ولا أيديولوجية، لتحركهم إلى دفع صفقات السلاح إلى نهاياتها. لكنهم يصبحون معنيين حين تصبح المسائل متعلقة بالسياسة العامة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مثل الحرب على العراق، والتي مسّت بحسب أحد المستجوبين «المبادئ الأمريكية في الديمقراطية والحرية»، أو قضية فلسطين. باختصار، جرى الدعم في موضوع صفقات السلاح على أساس الكتلة الاقتصادية الناخبة وليس على أسس إثنية.

٤ ـ أعضاء الكونغرس في اللجان الأساسية

عامل آخر في عمليات الضغط والتأثير الناجحة يكمن في حشد تصويت الشيوخ والنواب الأعضاء في اللجان الأساسية. وبحسب عضو سابق رفيع المستوى في طاقم «لجنة الشؤون الخارجية»، فإن «النقطة هي أنه إذا تمكنت من كسب عدد من الشيوخ والنوّاب الذين يشغلون مواقع أساسية؛ أو رئيس أو أفراد في «لجنة المصالح العسكرية»، فإن ذلك سيحدث فرقاً كبيراً». وبدا ذلك جلياً في صفقات السلاح حيث تتولى الشركات الدفاعية بناء مصانع لها في مناطق يمثلها الشيوخ أو النواب الأعضاء في اللجان الأساسية.

وأشارت مستجوبة إلى أن في شركات السلاح مديرين ومسهمين هم في الحكومة، الأمر الذي يعطي دفعاً للصفقة التي يريدون إقرارها. وأضافت، «تملك شركات السلاح مجموعة ضغط قوية، وكذلك الناس الذين يملكون أسهماً، وأفراداً من الكونغرس هم في إداراتها».

وقال مستجوب آخر، إن كسب شيخ تكون مصالحه الانتخابية من مبيع السلاح هي الأساس، سيضطره، كما السياسيين، للعمل بقوة لمصلحة البيع ومحاولة إقناع الأعضاء الآخرين في الكونغرس الأمريكي، وفي الجهاز التنفيذي، كما في البنتاغون.

٥ ـ بروز القضية

عامل آخر، أيضاً، هو مدى أهمية القضية التي يجري الضغط من أجلها. وبالعودة إلى صفقة الأواكس إلى العربية السعودية، كانت القضية «كبيرة جداً»، «لقد أمكن وأد المعارضة»، فحجم وأهمية المصالح التي تنطوي عليها، تغلبت على جهود الضغط المضاد التي واجهتنا. وبحسب مستجوبة، وكانت متخصصة تواصل عملت لزبائن خليجيين عرب، قالت: «إذا كانت القضية أكبر من وجوب خسارتها، فهم لا يوافقون «أيباك» الرأي؛ أما إذا كانت الصفقة صغيرة، كمبيع قطع مدفعية إلى لبنان، فهم يمشون مع أيباك». في موضوع صفقة مبيع طائرات أف ١٦ إلى الإمارات، الحجة التي قدمت من الشركات الدفاعية إلى إدارة بوش، كما من نواب المناطق حيث تتركز مصانع الشركات المعنية، هي أن هذه الطائرات تصنع في أمريكا، وفي وقت يحتاج الأمريكيون إلى وظائف جديدة. وأضافت، «هي مسألة أمريكية بامتياز، وظائف للأمريكيين، وللاقتصاد الأمريكي».

وأشارت المستجوبة نفسها إلى حقل في وسع البلدان الخليجية العربية ممارسة نقاط قوتها فيه: «دعني أخبرك ما الذي يتصل بهذه القضية في الولايات المتحدة؛ فبسبب الركود الحاصل، يجري تقليص الإنفاق على كل الجبهات الدفاعية. لا مزيد من الإنفاق على الدفاع. وعليه فكل تلك الشركات الكبرى مثل البوينغ، وBEA، ستفقد الكثير من الأموال بسبب وقف الإنفاق الحكومي؛ فيلجأون إلى الخليج للحصول على المال. الخليج هو الذي يستطيع تعويم الشركات تلك، لذلك هو يشتري، الخليج إذاً يخلق وظائف. إذا اشترى الخليج منتجات الشركات، فهو يجعل المصانع الأمريكية تستمر في الدوران. تلك نقطة إيجابية بين البلدان الخليجية العربية والأمريكيين». «ففي زمن الركود، والاقتطاعات من موازنة الدفاع، أصبحت مبيعات السلاح إلى الخليج العربي قضية أكثر بروزاً بسبب الحاجة إلى الوظائف، ولأنه ما من زبون آخر ليحل محل الطلبيات إذا جرت خسارتها. وعليه يزداد بروز القضية، ويمكن تسويقها من ثمة بنجاح للرأي العام الأمريكي؛ وإلى ذلك، فالممثلون السياسيون في المناطق ذات الصلة يميلون إلى أن يصبحوا أكثر هجومية في الدفاع عن الصفقة المعنية. هناك فرصة واضحة، إذ في أوقات الرخاء حين يكون الاقتصاد أفضل، تكون طلبيات الحكومة الأمريكية كافية لخلق فرص عمل وتوليد أرباح للشركات الدفاعية، ولا يكون الممثلون السياسيون متحمسين جداً لدعم صفقات السلاح إلى بلدان الخليج العربي».

ويشرح مستجوب الدافع الرئيسي خلف الدعم كما يلي: «ما كمية المال التي يجنونها إذا كانت الشركات الدفاعية تعمل، والوظائف تولد، والطائرات تباع؟ الكثير من المال. في مواجهة أيباك، لديك جهات ضاغطة من أجل الطائرات، والمولدات، ووزارة الدفاع (DOD)؛ كل هؤلاء مستعدون للسير معك والضغط ومحاولة التأثير. حين تكون الصفقة كبيرة، يكون لأولئك الناس قضية يمكن الدفاع عنها».

والحالة المتكررة نفسها في القضايا الكبيرة هي نوع التفاوض الذي يجري مع المعارضة، وحصراً مع مجموعة الضغط الداعمة لإسرائيل، حول مبيعات السلاح للخليج العربي. ويشرح أحد المستجوبين تفصيلاً ديناميات عملية الضغط، يقول: «يقولون هذا جيد لأمريكا؛ ثم يتنازلون لأيباك في مسألة أخرى، إذا كانت هناك مسألة أخرى. يقولون لهم سنرفض هذه الصفقة لكننا لا نستطيع أن نرفض تلك. الأعمال هي القعر الذي لا يمكن النزول تحته. فلن يجري القبول بضياع البلايين المتأتية من صفقات السلاح، ولا إغضاب الاتحادات، ولا وزارة الدفاع، والشركات الدفاعية».

٦ ـ غياب المعارضة

عامل رئيس آخر يقود إلى نجاح جهود الضغط ومحاولة التأثير أو تمرير صفقة هو تحييد المعارضة. يضيء مسؤول سابق على الدور الذي تؤديه إسرائيل في صفقات السلاح إلى الخليج العربي، قال: «لكي تكون ناجحاً في صفقات السلاح إلى الخليج، عليك العمل مع إسرائيل، لأن الإسرائيليين حاولوا دائماً وضع فيتو ضد مبيعات السلاح انطلاقاً من خوفهم من أن ذلك السلاح سيتحول في نقطة ما ضدهم. وأنا اقترحت النظر في مبيعات السلاح هذه مقابل ستين بليون دولار كي ندرك الطريقة التي جرى التفاوض عليها. استغرق الأمر بين ثلاث وأربع سنوات. شرح السعوديون للإسرائيليين، من خلال الأمريكيين، ما الذي سيباع، ووجهة استخدامه. وافق الإسرائيليون، ولم يبد الأيباك رغبة في القتال ضده. يريني ذلك أن هناك طريقة لافتة للضغط حين تكون هناك مبيعات سلاح لدولة عربية مجاورة لإسرائيل، أياً تكن. عليك أن تتعلم كيف تعمل مع الإسرائيليين بشكل يحول دون معارضتهم لها». ونشأ وضع مشابه في مبيع طائرات أف ١٦ للإمارات؛ ومع أن الطائرات التي طلبت كانت متقدمة فقد أنجزت الصفقة لأنه جرى تحييد الإسرائيليين. ففي زمن الصفقة، كانت إيران هي العدو المشترك، لذلك لم تكن إسرائيل مهتمة بعرقلة الصفقة وحرمان الإمارات من أداة للدفاع عن نفسها حيال التهديدات المحتملة.

وفي وصفه لكيفية إدارة مبيعات السلاح، يصف عضو سابق في طاقم وزارة الدفاع الأمر كما يلي: «لم يرفض إلا القليل جداً من طلبيات بيع السلاح». وعليه، فقبل أن تصل الصفقة إلى «العلانية الإعلامية» أو القضية التي سيصوت عليها بالرفض في الكونغرس، يجب في العادة التوصل مسبقاً إلى توافق، ويجب أن تبنى سردية حول المسألة. وعلى السردية تلك أن تتضمن، وعلى نحو نمطي، «أجوبة عن الأسئلة» تستجيب لقلق المعارضة المحتملة، معارضة الأيباك تحديداً.

باختصار، الانطباع الذي تخرج به من المقابلات هو أن هناك تفاهماً تكتيكياً غير مباشر بين البلدان الخليجية العربية ومجموعة الضغط الداعمة لإسرائيل، وبعضه أن تحتفظ بلدان الخليج

بصوت منخفض نسبياً في ما يخص قضايا الوطن العربي، وخاصة القضية الفلسطينية، وبالمقابل لن يكون الضغط الإسرائيلي حجر عثرة أمام أية صفقة تخدم المصلحة الوطنية لبلدان الخليج العربي، من مثل صفقات السلاح.

٧ ـ اعتبارات استراتيجية

بالإضافة إلى الإضاءة على أثر صفقات السلاح على الاقتصاد الأمريكي، اتكلت البلدان الخليجية العربية على دبلوماسييها لإقناع الإدارة الأمريكية بأهمية مبيعات السلاح المختلفة. والاعتبارات الاستراتيجية عامل مهم حين يصل المشرعون إلى لحظة اتخاذ القرارات. وهو ما يصفه أحد المستجوبين بـ «تلاقي الحجج». وهو يشير إلى أن الولايات المتحدة معنية بـ «استقرار» حلفائها وتدعيم أمنهم. وعليه فحجة أن أسلحة بعينها هي ضرورية لأمن بلد خليجي عربي تستخدم باستمرار حين يجري الضغط لمصلحة المبيعات تلك.

وتقول مستجوبة، كانت في السابق رئيسة طاقم أحد النواب الأمريكيين، إنها كانت تقول حين تريد إقناع المشرع بقضية ما: «يجب أن تصوّت بهذا الشكل لأن كل العرب في منطقتك في ميشيغان ينتظرون منك أن تصوت بهذا الشكل. عندك كل هؤلاء العرب الذين يتبرعون لنا بالمال. وهو في مصلحة الولايات المتحدة في أحسن صورها، وأنا لا أريد له أبداً أن يصوت لمسألة ليست في مصلحة الولايات المتحدة في أحسن صورها. وينجح ذلك في أغلب الحالات، إلا أنه لا ينجح أحياناً أخرى بسبب الضغط القادم من الجانب الآخر». وعليه فمستجوبتنا تضع الاعتبارات الاستراتيجية الأمريكية على قدم المساواة مع التصويت والمال.

مع ذلك، فمصالح الولايات المتحدة الوطنية واعتباراتها الاستراتيجية هي اليوم أكثر تعقيداً وأكثر صعوبة من أن تحدد بدقة، وخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وغياب العدو «الملموس». وبحسب عضو متخصص في مراقبة أنشطة الضغط والتأثير وصحافي سابق، فإنه لم تجر إعادة رسم السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، الأمر الذي ترك هامشاً واسعاً لمجموعات الضغط المحلية لتحريك السياسة الخارجية. وفي هذه الحالة، فلمراكز التفكير ومجموعات الضغط مجال واسع لتقديم آرائهم من أجل «تعريف» الاعتبارات الاستراتيجية للولايات المتحدة. والجماعات المؤيدة لإسرائيل كانت ناشطة جداً على هذه الجبهة، فأظهرت إسرائيل كحليف لأمريكا في «الحرب على الإرهاب». ويقول مستجوب: «هنا يأتي دور العرب الأمريكيين الذين يستطيعون العمل كصوت واحد أو في منظمة واحدة لمخاطبة الكونغرس والرأي العام الأمريكي». لكن المستجوب يلاحظ، مع ذلك، أن لا البلدان العربية الخليجية ولا العرب الأمريكيين تمكنوا حتى الآن من تقديم سردية قوية تبرز مواقفهم إلى الحكومة الأمريكية أو الرأي العام.

وبحسب عربية أمريكية متخصصة بالتواصل، فليست مقدرة الحكومات الخليجية العربية ولا شركائهم العرب الأمريكيين هي التي تحدد في حقيقة الأمر تعريف الأهمية الاستراتيجية لصفقة

معينة ووضعيتها بالنسبة إلى حكومة أمريكية مهتمة، بل رغبة حكومة الولايات المتحدة في تعاطيها مع بلدان خليجية عربية محددة، تقول: «في الأساس، ليست مقدرة العرب الأمريكيين على الضغط في الكونغرس هي التي تحكم الموقف من صفقة ما، بقدر ما هي طريقة تفكير الحكومة الأمريكية وموازنتها بين الخيارات، متى تكون جيدة فتقبلها، أو سيئة لترفضها. وزارة الدفاع؛ لماذا كان على الحكومة أن تضغط وتحاول التأثير في الجهاز التنفيذي لإنهاء صفقة الأواكس أو أف ١٦؟ لأن لهم قاعدة هناك، فإذا جرى بيع تلك الطائرات، ففي وسعهم إرسال طواقمهم للتدريب على الطائرات وصيانتها. إنه شيء مهم بالنسبة إليهم.

وعليه يجري النظر إلى تلك الصفقات باعتبارها أدوات للسياسة الخارجية الأمريكية لتدعيم العلاقات مع الحلفاء. ويقول مستجوب آخر: «في وسع الحكومة أن تقر أنه من صلب مصلحة الولايات المتحدة الأمثل تزويد العرب بالتكنولوجيا. بالنسبة إلى بلدان أخرى قد يبدو الأمر مجرد مسألة صناعية، أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة فهي أداة للسياسة الخارجية». فحين حاول الرئيس بوش ممارسة الفيتو ضد موقف الكونغرس من صفقة «دبي للموانئ» كانت حجته أن قرار الكونغرس سوف يبعد الإمارات العربية عن الولايات المتحدة، وسيفتح فجوة بين حليف استراتيجي وبين الولايات المتحدة(١).

والتكنولوجيا، من ضمن مبيعات الأسلحة، تبقى مسألة حساسة للاعتبارات الاستراتيجية. فشراء السلاح مهمة سهلة، أما الجزء الصعب فهو تقديم التكنولوجيا المتقدمة. يقول مستجوب يعمل لمتعاقد أسلحة إنه حين تبرم صفقة سلاح، فالسؤال الذي تسأله حكومة الولايات المتحدة لنفسها هو: «إذا كنت سترتبط ببلد وتعطيه تكنولوجيا متقدمة، فما الذي ستأخذه في المقابل؟ الولايات المتحدة تأخذ مبيعات السلاح بالمعنى السياسي التام». وإذا كان للتكنولوجيا أن تنتقل، حين تبرم الصفقة، فإن من وظيفتها أن تدعم السياسة الخارجية للولايات المتحدة والمصالح الأمنية الوطنية.

ويعتمد نقل التكنولوجيا أيضاً على العلاقة الخاصة بين البلد الشاري والولايات المتحدة. ويقول مستجوب: «هي، في رأيي الشخصي، جزء من السياسات الصعبة: أعني ما الذي تقدمه تلك البلاد إلى حكومة الولايات المتحدة؟»، ومستجوب آخر يقول: «لا يمكن للولايات المتحدة أن تقدّم تكنولوجيا مهمة إلى بلد هو موضع شك بالنسبة إليها».

٨ ـ دعم البيت الأبيض ووزارة الخارجية

أحد المفاتيح الأساسية التي قادت إلى إقرار صفقة مبيع السلاح إلى العربية السعودية كان الدعم الذي قدمه الذراع التنفيذي، وتحديداً البيت الأبيض. قال مستجوب: «كان مبيع الأسلحة يحتاج، في وقت ما، إلى موافقة الكونغرس. على هذه الجبهة كانوا ناجحين تماماً، مع رأيي أن لم يكن للضغط

(١) Stephen Zunes, «The Dubai Ports World Controversy: Jingoism or Legitimate Concern?,» edited by John Gershman, Foreign Policy in Focus (13 March 2006), <http://www.fpif.org/articles/the_dubai_ports_world_controversy_jingoism_or_legitimate_concerns>.

دور كبير فيها؛ كان العامل المهيمن هو ذهاب وزير الدفاع إلى الكونغرس وقوله لهم، السعوديون يحتاجون طائرات أف ١٥». ويضيف باحث أمريكي: «هم فازوا حين أصبح البيت الأبيض معهم، ذلك أمر حاسم». فقد ضغط الرئيس ريغن بقوة على أعضاء الكونغرس ما سمح بحصول السعوديين على طائرات أف ١٥. مع ذلك ففي أواسط الثمانينيات حين طلب السعوديون أموراً إضافية تراجع الرئيس ريغن قائلاً إنه استخدم كل رصيده السياسي في القضية، ولم يكن في وسع السعوديين الحصول على طلبهم. ويشرح مستجوب لماذا يبدو تأييد البيت الأبيض «مهماً جداً»، فيقول إن في الكونغرس ٥٣٥ عضواً، وسيكون بين هؤلاء بالتأكيد بعض المعارضة، فمن أجل الوصول إلى توازن في مسألة ما فمن المهم أن يكون لديك حليف قوي، وذلك هو الذراع التنفيذي.

٩ ـ امتلاك شريك من الولايات المتحدة

امتلاك شريك من الولايات المتحدة عامل مهم للفوز في قضية، وهو ما ظهر جلياً في صفقات السلاح. في ما يخص صفقات السلاح، وهو أمر تقليدي، يساعد الشريك الأمريكي في الدفع أماماً بالقضية لدى المشرعين في الولايات المتحدة؛ وبشكل «أناني»، بحسب تعبير عضو سابق في طاقم وزارة الدفاع، فالشركاء الأمريكيون يساعدون قضايا بلدان الخليج العربي.

وقالت مستجوبة، إن امتلاك شريك أمريكي متعاون «يجعل الأشياء أسهل، إذ سيكون لك ضغط كافٍ على الجانبين». ويشير المستجوب هنا إلى كيفية وصل الضاغط للشركات الدفاعية في العادة مع الزبائن الأجانب حين يريدون ترتيب قضية ما. وهي تعطي مثلاً كيف التقى ممثلو «ليفينغ ستون وبوديستل غروب» مع المسؤولين الدفاعيين والمتعاقدين من خمس شركات دفاعية، ومن ضمنها لوكهيد مارتن وجي إي، لبحث طلب مصر شراء أسلحة أمريكية. الشركة الضاغطة تمثّل في آنٍ واحد مصالح المصريين وكل الشركات الدفاعية الأمريكية. تقول المستجوبة: «هم يسهلون اللقاء بين مجموعتين من زبائنهم؛ المحليين والأجانب. وهذا هو سبب أن صفقات السلاح تجري بسهولة لأن مصالح الجانبين تبدو حاضرة». ويقول مستجوب آخر: «لم تكن الإمارات العربية المتحدة هي التي ضغطت من أجل الصفقة بمقدار ما كان مصنّع الطائرات».

في وسع البلدان الخليجية العربية أن تفيد من المساواة بين شركائها الأمريكيين، والتي ترسخت عبر السنين مع أعضاء الكونغرس. فالشركات الأمريكية تلك توظف أعداداً كبيرة من ناخبي أعضاء الكونغرس وقد أسهموا باستمرار في تكوين لجان انتخابية لمصلحتهم وتسهم مالياً في حملاتهم السياسية. وكبرهان آخر على أهمية امتلاك شريك أمريكي، فربما تكون «دبي للموانئ» قد خسرت صفقة تملك الموانئ الأمريكية لأن ذلك الكيان الذي يتخذ من دبي قاعدة له لم يشغّل القنوات السياسية مع شريك محلي.

باختصار، تربح البلدان الخليجية العربية «عندما تلعب في الملعب نفسه، أو حين تلعب بنفس القواعد وتفيد من الامتيازات نفسها، وهي عديدة وموجودة».

ثانياً: عوامل الخسارة

١ ـ اللعب خارج القواعد الأمريكية

السبب النهائي لواقع خسارة العرب قضاياهم في الولايات المتحدة، بحسب أحد المستجوبين، هو أنهم لم يلعبوها وفق قواعد اللعب الأمريكية. يفصّل أحد المستجوبين هذه النقطة بالقول: «نحن بلد تديره المؤسسات لا العائلات». هو فارق رئيسي بين النظام الأمريكي والبلدان الخليجية العربية. وبحسب مشتركين كثر في هذ البحث، فإن أحد أسباب خسارة بلدان الخليج العربي بعض قضاياهم هو جهلهم بـ «قواعد اللعب» الأمريكية. فالسياسة في الولايات المتحدة تُدار بطريقة مختلفة جداً عن تلك التي تدار بها في الخليج العربي، وبلدان الخليج العربي ليست على نفس اللغة مع النظام الأمريكي. هم يقولون إن العرب يعملون في الولايات المتحدة بطريقة ردود الأفعال، وبطريقة تكتيكية، على عكس الطريقة الإسرائيلية الاستراتيجية المبادرة. وعلى سبيل المثال، فقد أقام الإسرائيليون مركز جافي (Jafee) لدراسة ديناميات السياسة الأمريكية ومتابعة تطوراتها عن كثب من أجل التوقع للمستقبل والتأثير في أحداثه قبل أن تقع، فيما العرب لا يملكون بنية كهذه تجعلهم على مقربة من النظام الأمريكي[٢].

لا تعمل الحكومات الخليجية العربية على سرديتها ولا على صورتها، وهم لا يستعملون السيستام بالطريقة التي يفعلها الإسرائيليون. ويقول مسؤول أمريكي سابق إن مجموعة الضغط الإسرائيلية «ليسوا سحرة، ومن الألف إلى الياء». هم ببساطة منظمون وحسنو التخطيط. ويضيف: «العب وفق قواعدهم، اخرج (من التشكي)، العب لعبتهم (الأمريكيين)، وأنشئ مجموعة ضغط مؤثرة مثل الأيباك يكون في وسعك أن تقدم مثلهم المنطق القوي نفسه». ويضيف: «لماذا العرب ليسوا هناك، يقنعون الأمريكيين أن لهم قيماً أفضل؟ هي الكوكا كولا في مواجهة مشروب غير معروف في وسعك أن تشتريه من كيوسك. يجب أن تظهر بعض النشاط، وحينها يصبح للعرب «البيبسي» في مواجهة «الكولا» الإسرائيلية، وبصراحة فقد بات لديكم سردية أفضل، أو جيدة بقدر سردية الإسرائيليين. إذاً اخرجوا من الشكوى، ازدادوا فاعلية، وتحملوا المسؤولية. توقفوا عن القول «لا تأثير لي في واشنطن دي سي». يخسر العرب حين يلعبون خارج قواعد اللعب، وإذا لم تلعب، فكيف ستربح». كل المستجوبين الأمريكيين في المقابلات لاموا العرب على فشلهم، بعدم إظهارهم الجهد المطلوب، وعدم تصميمهم استراتيجية، وعدم استنفار مواردهم بالطريقة التي يفعلها الإسرائيليون.

وفق معظم المستجوبين، لا يتضمن النظام الأمريكي ميزات ممنوحة للإسرائيليين، إلا أن أولئك انتزعوها في علاقتهم مع الولايات المتحدة؛ لأنهم يلعبون وفق القواعد الأمريكية، وهم يستخدمون السيستام، أما العرب فهم حتى لم يحاولوا ذلك. ويقول مسؤول سابق، كان قد عمل مع حكومة

(٢) Janice J. Terry, *U.S. Foreign Policy in the Middle East: The Role of Lobbies and Special Interest Groups* (London: Pluto Press, 2005).

خليجية عربية، إن العرب فرضوا على أنفسهم معايير مزدوجة. يقول: «إذا كانت لديك مباراة كرة قدم، وفي مواجهتك مجموعة فتيان إسرائيليين، ورأيت الناس تصفق لهم، فما ذلك إلا لأنهم الفريق الأفضل. والطريق لتربح لا تكون باختراع قواعد مصطنعة لإضعافهم، بل بأن تكون الفريق الأفضل».

وينتقد مستجوب آخر الطريقة التي يحارب بها العرب السيستام بدل العمل على استخدامه. يقول: «العرب يقاطعون؛ طريقة سخيفة. هي تجعلك تبدو الضعيف، أليس كذلك؟ ألا ترى أن في وسعك المنافسة على كل مستوى؟». وأشار مستجوب في مقابلة إلى الحظر الذي أبعد الولايات المتحدة بدل أن تربحها. وأشار أكثر من مشترك في البحث إلى الحظر النفطي لسنة ٧٣ باعتباره ناتجاً فرعياً لجهل الحكومات العربية بالطريقة التي يعمل النظام الأمريكي، وكانت له في النهاية آثار سلبية ضارة. فقد أسهم الحظر في رسم صورة العرب والخليجيين كـ «طمّاعين» ويسعون إلى قرصنة استخدام أمريكا للنفط. لقد زاد ذلك من القيمة الاستراتيجية لإسرائيل كحصن أمامي في حماية المصالح الأمريكية وفي إبقاء العرب باستمرار قيد الامتحان[٣].

٢ ـ غياب الخطة الطويلة الأمد

في واحدة من المقابلات، أجاب أحدهم أن إحدى الثغرات الرئيسية في جهود الضغط للبلدان الخليجية العربية هي غياب الاستراتيجية والتخطيط طويل الأمد، وكذلك غياب الاتساق في الرسائل. وهو ما قاد، في رأيه، إلى فشل جهود الضغط. وقال آخر: «هذا مكوّن بالغ الأهمية. معظم البلدان الخليجية العربية تتسم بالرؤية قصيرة النظر». وجاء في ملاحظة ثالثة: «الحقيقة هي أنهم لا يملكون استراتيجية ليسيروا على هديها، وفي بعض الحالات هم غير حاضرين».

والعامل المهم الذي يلي الاستراتيجية هو التنظيم؛ تنظيم كل الموارد الموجودة للوصول إلى الهدف. ويفصّل مشترك آخر في هذا العمل، وهو رئيس سابق لطاقم سناتور بارز، في موضوع قيمة المال، إذ يقول: «جمع المال أمر مهم، لكنه ليس الأكثر أهمية. الأيباك منظمة على نحو جيد، وهي تتلقى المال في طول أمريكا وعرضها، غير أن تنظيمها، لا المال، هو ما يجعلها مؤثرة». وكما أسلفت، فأحد المستجوبين يصف الضغط الخليجي العربي، على النقيض، بمحاولة أحدهم سد تسرب في الجدار من خلال إدخال أصابعه مرة هنا ومرة هناك؛ وما إن يقفل فجوة، حتى تفتح أخرى. لا تملك البلدان الخليجية العربية إذاً طاقماً لإصلاح تسرب الجدار بالكامل، هم يمارسون «الصيانة الوقتية» فقط. ولهذا السبب، يقول المستجوب، تبدو البلدان الخليجية العربية مغلوبة على أمرها حين تتكاثر القضايا دفعة واحدة، فتفشل في التعامل معها على النحو الصحيح.

مع مجموعة الضغط والتأثير الإسرائيلية، وعلى نقيض ذلك، كل خطوة هي نتيجة بحث وهي حسنة التصميم. ويعطي رئيس منظمة عربية أمريكية مثالاً للتنسيق منظمة تدعى «مشروع إسرائيل». هو «سرّ إسرائيل الأفضل». يتولى مشروع إسرائيل قياس اتجاهات الرأي العام الأمريكي

(٣) Yitzhak Laor, «Oil and the Soul of the Nation,» *Haaretz*, 25/11/2013.

دورياً، ويستند إلى نتائج الاستطلاعات، فيقدم التوصيات إلى مجموعة الضغط الإسرائيلية، كما إلى الحكومة الإسرائيلية، حول نوع البيانات والمواقف التي يجب اتخاذها. لم تصل الحكومات الخليجية العربية ولا المنظمات العربية الأمريكية إلى هذا المستوى من التنظيم والتنسيق لتكون لها رسائل استراتيجية وحسنة التنظيم.

٣ ـ صورة سلبية

أضاء مختلف المستجوبين على واقع أن صورة العرب السلبية تقف حجر عثرة أمام جهود الضغط لمصلحتهم. والتصور الخاطئ ذاك سببه جزئياً فشل البلدان الخليجية العربية في الوصول، على نحو صحيح، إلى الجمهور الأمريكي والحكومة الأمريكية. ويقول مستجوب، مقارناً بين صورة الإسرائيليين وصورة العرب: «أنجز الإسرائيليون عملاً رائعاً في السياسة والإعلام بينما تركنا أنفسنا نحن على خانة بن لادن».

وتحدث مستجوب عن خبرته مع الجامعة العربية التي كلفت منظمته إعداد دراسة ووضع خطة علاقات عامة بهدف تحسين صورة العرب في الولايات المتحدة. بعدما أنجزت الدراسة بوقت قصير، حدث ٩/١١. وبدلاً من الإسراع في العمل بموجب الدراسة لمواجهة آثار ما بعد ٩/١١، قررت الجامعة العربية طي موضوع الدراسة؛ وإلى الآن لم تدخل الدراسة حيّز التطبيق.

قال المستجوبون إن الإسرائيليين كانوا قادرين على رسم صورتهم «كالأمريكيين»، بينما ظل العرب غرباء بالنسبة إليهم؛ وعليه فالقضايا العربية لا تملك جاذبية القضايا الإسرائيلية وليس من السهل الدفاع عنها. ووفق أحد المستجوبين، فالعقلية السائدة في الولايات المتحدة هي يهودية ـ مسيحية؛ وتلعب إسرائيل باستمرار ورقة الخلفية التوراتية المشتركة لخلق إحساس بالألفة والتشابه مع الأمريكيين، بينما ينظر إلى العرب كمسلمين، ولا يملكون تبعاً لذلك الأفضلية تلك.

ويقول عربي أمريكي قابلته: «هم خائفون من المسلمين، ومن الإسلام. الإسلام غريب عليهم. لقد زاد بعد ٩/١١ الحديث على الـ «إسلاموفوبيا»، وعلى نحو سيئ لم يكن من قبل». وعلى كل حال، فالتصورات الخاطئة لا تعيق أي ضغط فقط، بل هي تعيق أيضاً أي مبادرة للاندماج في المجتمع الأمريكي. ويتحدث باحث أمريكي عن معارضة السكان المحليين افتتاح السعودية مدرسة في فرجينيا؛ فقد رفض سكان مونغمري مريلاند الفكرة قائلين إنهم لا يريدون مدرسة «للإرهابيين». وقال: «أي شيء، ولو كان بهدف فعل الخير، صار حساساً في السياسة». وينهي: «كل إشارة يمكن أن تفسر خطأ»، و«بالتالي من الصعوبة بمكان توقع أي دعم».

وتعطي عربية أمريكية ناشطة مثالاً المحاولات الجارية من بعض العرب المسلمين الأمريكيين لنقل بعض أملاكهم إلى المدارس، فإذا بالمحاولات تلك «معركة شرسة». وتقول: «الأمريكيون المسلمون يخوضون معركة لبناء جامع جديد. ومع أنه لدينا حرية دينية فنحن لا نريد أن نرى جامعاً يشاد». واستخدم أحد المستجوبين مصطلح «شكٌّ، وكراهية متجذرة عميقاً» ليصف رد فعل غالبية الأمريكيين نحو أي شيء يفعله العرب أو المسلمون.

وقالت إحدى المستجوبات إنها ذهبت إلى حملة تبرعات لمرشح جمهوري وأخبرته أنها قد زارت المنطقة. وحين تحدثت عن انتخاب حركة الإخوان المسلمين، ارتعب وقال إنها «إرهابية» وإن كل «المسلمين يريدون قتلنا». وملاحظة المستجوبة هي أنه إذا كان «ذلك هو ردّ شخص ناشط سياسياً فما بالك برد فعل الأمريكي العادي الذي سيكون أسوأ بكثير».

على الرغم من أن العربية السعودية هي في السياسة حليف للولايات المتحدة، فقد قال لي واحد من الناس الذين قابلتهم، إذا أجريت استطلاعاً للرأي ففي وسعك أن تكوني متأكدة على الأرجح أن غالب الأمريكيين لا ينظرون إلى العربية السعودية كحليف. هذا التصور الخاطئ يشمل حتى النخب. تقول متخصصة تواصل عربية أمريكية: «إن مراكز التفكير، والصحافيين، والسياسيين يقولون أشياء كهذه. هو أمر عام». صورة العرب سلبية مقارنة بصورة إسرائيل. وكما ذُكر سابقاً، فإن ٦١ بالمئة من الأمريكيين يتعاطفون مع إسرائيل[٤]. مع ذلك، فالمستجوبون يشيرون إلى أن إسرائيل تواجه راهناً صورة مأزومة لها لدى الرأي العام تبعاً لاستمرارها في بناء المستوطنات وعدم التزامها بمعايير حقوق الإنسان.

والمثال الواضح للتصورات الخاطئة والصورة السلبية في أذهان الأمريكيين هو ما آلت إليه قضية «موانئ دبي». اختصر أحد المستجوبين المسألة، فقال: «لمّا لم يكن في وسع شركة أن تقوم بالدور المطلوب ذاك، لعبوا ورقة الإرهاب مع شومر». ولإيضاح طبيعة سوء الفهم، يقول أحد المستجوبين حول قضية «دبي للموانئ»: «شاب القضية سياسياً الكثير من المشكلات المتصلة بها. إذ كيف لنا نحن الأمريكيين أن نسمح لطرف ثالث، غير أمريكي، بإدارة موانئنا». وعلى كل حال، فإذا كانت «دبي للموانئ» لم تربح الصفقة، فقد ربحتها شركة سنغافورية، والتي هي شركة أجنبية أيضاً. ويعلّق ناشط عربي أمريكي قائلاً بسخرية: «ومن يهتم للحقيقة؟ إنها مسألة حساسة جداً بعد ٩/١١».

كذلك يشير المستجوبون إلى ملمح آخر وهو: «إنهم يدعون سواهم يعرّف بهم». يضيء واحد من هؤلاء على المسألة فيقول: «التعريف جاء من الجانب الداعم للإسرائيليين». وعلى الرغم من جو الدعاية السيئة ضد العرب، فما من جهد منسّق للرد على تلك الصورة، الأمر الذي يجعلهم أكثر هشاشة أمام أية دعاية سلبية.

وإلى ذلك، فهناك جهل بالوطن العربي. وصف أحد المستجوبين كيف ينظر الأمريكيون إلى العرب باعتبارهم كتلة واحدة لا تمييز بينهم فقال: «عندما ينظر الأمريكيون إلى العرب أو إلى الوطن العربي، فهناك ذلك الإحساس بالكتلة التي لا تمييز فيها». ويضيء مستجوب على حقيقة أن خسارة قضية «دبي للموانئ» أظهرت حقيقة أن الأمريكيين «غير مثقفين» بخصوص الوطن العربي؛ لذلك كان من السهل الشك في حقيقة أهداف الإمارات العربية وعرقلة الصفقة. يحدث ذلك، على الرغم من حقيقة أن الإمارات العربية هي من أوثق حلفاء الولايات المتحدة، وخاصة حين تأتي

(٤) Elizabeth Mendes, «Americans Continue to Tilt Pro-Israel,» Gallup (2 March 2012), <http://www.gallup.com/poll/153092/americans-continue-tilt-pro-israel.aspx>.

إلى موضوع الإرهاب. ويقول: «كانت الخسارة الكبيرة لأن «دبي للموانئ» كانت بلا حراسة، هم لم ينتبهوا إلى أية درجة كان جهل صناع السياسة الأمريكيين بحقائق الوطن العربي والتصورات الخاطئة لديهم في موضوع الأنشطة الإرهابية التي تحدث هناك. لقد نظروا إلى «دبي للموانئ» كمؤسسة ليست آمنة بما يكفي».

مع ذلك، قال بعض المستجوبين إن الطريقة التي واجه بها العرب الدعاية السيئة لم تساعد في تثقيف الجمهور الأمريكي. وبحسب ما ذكر لي رئيس منظمة عربية أمريكية فقضية «موانئ دبي» مثال على ذلك. قال إنه كان على الإماراتيين، حين بدأت الدعاية السيئة تنتشر، أن يذهبوا إلى كل وسيلة إعلامية ويحاولوا تصحيح التصور الخاطئ المنتشر، لكنهم فضلوا بدلاً من ذلك أن يبقوا صامتين وانتظار الرئيس كي يصلح الأضرار. وأخيراً اقتنع الإماراتيون أن يرسلوا الشيخة لبنى القاسمي لتتحدث إلى الإعلام والكونغرس.

وقد ذكر صحافي سابق «مجلس العلاقات الأمريكية ـ الإسلامية» (CAIR) وقال إنه خسر معارك عدة أمام الأيباك. ووصف الطريقة التي يعملون بها: «حين يذهب المجلس إلى التلفزيون فإنما لأن هناك فيديو من مؤسسة أبحاث الشرق الأوسط (MEMRI) مثيراً للغضب يتحدث فيه شيخ دين عن رجم النساء اللواتي لا يرتدين حجاباً. هم يقولون كل ما هو سيئ عن الوطن العربي، ثم يجلبون شخصاً من المجلس الإسلامي يحاول الدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه، أو قوله إن ليس كل العرب متشابهين، ولكنهم يجلبون بعد ذلك خبيراً ليؤكد أن ذلك هو ما عليه كل العرب فعلاً، والباقي تضليل. لكن ذلك لا يدفع بقضية أي كان إلى أمام». ومع أن المجلس لا يمثل العرب في دفاعه عن الإسلام، إلا أنه يدافع بطريقة غير مباشرة عن صورة العرب، إذ إن العرب والمسلمين، وكما قيل سابقاً، هما واحد في نظر الجمهور الأمريكي وبعض الحكومة.

وقد وصف المستجوب المجلس بـ «عدم الفاعلية» في مواجهة الجماعات الداعمة لإسرائيل التي يقيمها باعتبارها «فاعلة جداً». هم يعملون بطريقة هادفة؛ هم يخرجون برسالتهم إلى الجمهور عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى أشخاص معنيين بهدف إقناعهم بمواقفهم. وذكر المستجوب مؤسسة أبحاث الشرق الأوسط كمركز حاقد على مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية. تقدم «ميمري» أنباء عن الشرق الأوسط بطريقة مؤيدة جداً لإسرائيل. وفي الأساس، ما من واحد هناك على الأرض الأمريكية يحاول تقديم سردية متماسكة يمكن تسويقها للجمهور الأمريكي. وبحسب مستجوب، فليس هناك من «سردية مضادة»، بل «ذلك الصوت العربي المنخفض» فقط.

بخصوص التصورات الخاطئة، هناك وجهتا نظر تقاربان النقطة تلك من موقعين مختلفين. تقول الأولى إن التصورات الخاطئة بخصوص العرب تعيق أي جهد للضغط ومحاولة التأثير، فأي مسعى للتقرّب من الجمهور الأمريكي سيصطدم بالتصورات الخاطئة تلك. وعليه فإذا أرادوا تمويل الجماعات العربية الأمريكية بهدف تقديم صورة إيجابية مختلفة للعرب، فهم يخشون أن يخاطروا

بسمعتهم هم كذلك. وقد تحدث باحث أمريكي على مخاطر الارتباط بحكومة أجنبية، قال: «نحن ننظر إلى الأمر بطريقة مختلفة، فإذا كنت رئيساً لـ ADC، أو لجماعة عربية أخرى، وكنت منخرطاً في عمل ذي طابع سياسي، فعليك أن تكون حذراً حول كمية المال التي تتلقاها من الحكومة الأجنبية وعليك أن تسجل ذلك تحت قانون تسجيل الأجانب. ولن تقبل أن يشار إليك ويقال إنك أداة للحكومة السعودية أو القطرية أو كائناً من كان، فذلك لن يساعدك في أي شأن أكان تقنياً مشروعاً أم لا». ويضيف: «في الأمر شيء من المفارقة، إذ ليس هناك من حكومة عربية تأتي وترمي المال حولها من دون أن ينال ذلك من صورة أولئك الذين يحاولون المساعدة». وهكذا تدور مسألة التصورات الخاطئة في دور فاسد. أما وجهة النظر الأخرى فتقول إنه لم يكن هناك في الأساس أي جهد مضاد جاد، وحسن التخطيط، وعلى مدى طويل، ليعمل على تصحيح صورة العرب في الولايات المتحدة وتصحيح التصورات الخاطئة حيالها.

٤ ـ معارضة

معارضة صفقة ما أمر أسهل بكثير من إقرارها. لذلك، فحين تنشأ معارضة لصفقة ما تصبح الصفقة عرضة للعرقلة. هذا هو السبب الذي جعل صفقة أف ١٦، على الرغم من تضمنها تكنولوجيا متقنة، تقرّ من دون حاجة إلى ضغط شديد. وكان متعاقدو توريد الصفقة هم الذين قاموا بعملية الضغط. لم تضطر حكومة الإمارات العربية المتحدة إلى أن تضع جهداً في الضغط لمصلحة الصفقة، كحال السعوديين في صفقة الأواكس تماماً. وكان السبب أن الإماراتيين لم يواجهوا المعارضة التي واجهها السعوديون في الثمانينيات. وللمفارقة، فقد تكررت المعارضة نفسها في حالة «دبي للموانئ»، وكانت السبب في إلغاء الصفقة.

٥ ـ لا مصلحة اقتصادية/لا ناخبين

بما أنه ما من كتلة ناخبة تضغط لمصلحة البلدان الخليجية العربية، فقد جعلوا قضيتهم توفير المصالح الاقتصادية. وعليه، فإن الصفقات التي لها الحظ الأوفر في الإقرار هي صفقات السلاح، نظراً إلى الأثر الذي يترتب على ذلك في مجال خلق فرص العمل. إلا أنه حين تكون الصفقة صغيرة ولا وقع اقتصادي لها فمن السهولة أن يجري التشويش عليها من المعارضة. ووفق أحد المستجوبين، سيكون من الصعب على مجموعة الضغط المؤيدة لإسرائيل إيقاف صفقة بعدد من بلايين الدولارات مثل صفقة أف ١٦، بينما هي تستطيع بسهولة إيقاف صفقة صغيرة من قطع المدفعية للبنانيين؛ لأن الصفقة نفسها لن يتأتى عنها أثر اقتصادي كبير ولن تسهم جوهرياً في خلق فرص عمل. وقد اختصر أحد المستجوبين هذه الحقيقة كما يلي:

«إذا قلت عن شيء ما إنه الشيء الصحيح كي يعمل به ومن دون أن تبرهن أنه سيفيد الولايات المتحدة أو الأمريكيين العاديين، فلن تستطيع الحصول عليه».

ثالثاً: أثر الضغط الخليجي ـ العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة

في موضوع أثر الضغط الخليجي العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، يقول متخصص في أعمال الضغط والتأثير قابلته: «لا أعتقد أنه كان لهم تأثير في جعل الناس تفكر بطريقة مختلفة من الخليج والشرق الأوسط. وللعدل، فقد كانوا مؤثرين في القضايا التي ركزوا عليها. أما أن تأثيرهم كبير في الولايات المتحدة، فلا. في هذا المجال لم يكن لهم من تأثير أبداً». وقد أعطى جميع المستجوبين أجوبة مماثلة في ما يخص تأثير الضغط الخليجي العربي في سياسة الولايات المتحدة الخارجية. وتضمنت التعليقات مثلاً: «ليس كثيراً»؛ «وفق خبرتي لم يكن له أثر كبير»؛ «لا أعتقد أنه كان مؤثراً»؛ «لا أستطيع أن أشير إلى شيء محدد تمكن فيه الضغط العربي من تغيير تفكير الكونغرس الأمريكي أو الحكومة؛ لا أستطيع أن أرى أنه كان له تأثير في المباحثات الفلسطينية، لا أستطيع أن أرى ذلك».

وكان دبلوماسي عربي سابق حاسماً في الموضوع: «قطعياً كلا، ليس لديهم استراتيجية، لا جهد مشترك، ولا متابعة». وقال، إن التغيير أو التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية يحتاج إلى جهد وإصرار طويلي الأمد، وهذا لم يحدث، لا من خلال مجموعات الضغط ولا بالعلاقات الدبلوماسية الاعتيادية، وحصراً بسبب غياب الاستراتيجية والتخطيط الطويل الأجل. ويشرح مستجوب آخر، متخصص ضغط وتواصل، هذا النقص في الاستراتيجية بالقول إن جهد بلدان الخليج العربي «لم يكن قوياً بما يكفي ولم يكن له أثر كبير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، أو ممولاً كما يجب، أو متسقاً بما يكفي كي يؤثر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. مع ذلك، فواقع أن بلدان الخليج العربي لم يكن لها من تأثير كبير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية إنما يعود إلى حقيقة أن ضغطهم لم يركز أبداً على مجمل السياسة الخارجية، ولم يعملوا على بناء سردية سياسية متماسكة». ويقول مسؤول أمريكي سابق: «لقد ظلوا بعيدين عن السياسة، وخاصة تلك التي تضعهم على تناقض في الأهداف مع إسرائيل».

وقال المستجوب إن السبب الذي جعل البلدان العربية الخليجية تتجنب الضغط في مسائل سياسة الولايات المتحدة الخارجية و«التأثير بالتالي في تطورات السياسة في الولايات المتحدة» يعود إلى حقيقة أن «عرب الخليج لا يفعلون الأشياء بأنفسهم: هم يدعون الآخرين يفعلون ذلك عنهم». في حالة المصالح التجارية أو صفقات السلاح، تتكل الحكومات الخليجية العربية على نظرائهم الأمريكيين بينما هم ينتظرون في الخلف. أما في مسائل سياسة الولايات المتحدة الخارجية، فعليهم أن يتكلموا بأنفسهم، وهو أمر يتجنبونه لأنه يضعهم في مواجهة مباشرة مع أطراف أخرى، وخاصة المجموعة الداعمة لإسرائيل. وقال مستجوب: «هم ينفقون على ذلك المال كالماء، ولكن ليس على الدعم من أجل جهود أوسع تعزز من العلاقات الأمريكية ـ العربية. هم مستعدون لإنفاق المال لإنجاز صفقات مشتريات السلاح لكنهم لن ينفقوا بالمقابل على العلاقات الأمريكية ـ العربية».

وذكر المستجوب القمة الخليجية التي انعقدت في الدوحة سنة ٢٠٠٠ بهدف توجيه ثراء البلدان الخليجية العربية لمصلحة قضايا أوسع. وخلال القمة، وافقت بلدان المجلس تعاون الخليجي على أن تشارك بمليوني دولار من كل دولة، أي ما مجموعه ١٢ مليون دولار، لتدار من سفارات البلدان الخليجية الستة بهدف تثقيف الأمريكيين بالقضايا المهمة للعرب. إلا أن بلدين فقط من بين البلدان الستة سددا المتوجب عليهما، ثم أخفقا في التمويل في السنة التي تلت. وأخبرني دبلوماسي أمريكي سابق: «إن لم تبذلوا فلن تحصلوا على شيء». هو لا يعني بذل المال فحسب، وإنما بذل الجهود واستثمارها في القضية.

مرة ثانية، حين يكون للبلدان الخليجية مطالب تخص السياسة الخارجية، فهي تلاحق ذلك من خلال الاتصالات الشخصية التي تجريها سفاراتها مع مسؤولي حكومة الولايات المتحدة. قال مستجوب، وهو دبلوماسي أمريكي سابق إلى الخليج العربي: «بحسب خبرتي بالخليج، لقد كانت مسألة اتصالات شخصية من السفارات أكثر مما هي ضغط لمصلحة الخليج»، ويشرح مستجوب كيف أن الهدف من الضغط الخليجي العربي لم يكن التأثير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة لتأخذ اتجاهاً معيّناً، قال: «لم يكن هناك من ضغط في ما يخص النظام السياسي. هم يملكون علاقات مع الحكومة ووزارة الخارجية. هذه علاقات دبلوماسية اعتيادية. هي لا تراكم أي دعم لفكرة معينة».

في حالات معينة، كان هناك أحياناً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وبحسب وصف أحد المستجوبين، «تلاقي مصالح». وعليه، فحين تتخذ الولايات المتحدة موقفاً في مصلحة العربية السعودية مثلاً، فذلك «ليس لأن الضغط والتأثير السعوديين قوي ويستطيع تغيير أفكار الناس؛ هو لا يستطيع ذلك، بل لأن الأمريكيين يعرفون أن ذلك مهم للمصلحة الاستراتيجية الأمريكية». ويضيف باحث أمريكي: «لا أظن أن عملية الضغط تمتلك قيمة مضافة على العلاقات البينية، فهم لا يملكون أصواتاً ناخبة». وكل تغيير في السياسة الخارجية العامة للولايات المتحدة يقتضي أن يكون مدعوماً بكتلة ناخبة محلية. قال مستجوب آخر، وهو مسؤول سابق: «مجموعات الضغط الفاعلة، مثل مجموعة الضغط الإسرائيلية، تمتلك جذوراً محلية عميقة». ومجموعات الضغط المحلية تلك قادرة على العمل في مسائل استراتيجية ترسم الإطار للسياسة الخارجية الأمريكية.

في مسألة الضغط المحلي الذي يستطيع تحريك السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه معين، ذكر أحد المستجوبين، مسؤول سابق، ما سماه «الحد العسكري النوعي». لقد كان في وسع المجموعة الداعمة لإسرائيل دفع «الحد العسكري النوعي» الذي ينص على أنه مع كل مبيعات السلاح إلى أي بلد عربي خليجي يجب أن تبقى إسرائيل بالمقارنة في موقع الأفضل. جرى تصميم هذه السياسة لحماية إسرائيل في ما لو عكس واحد من البلدان الخليجية العربية الاتجاه الحالي وقرر استخدام السلاح الذي اشتراه لمحاربة إسرائيل. ففي سنة ١٩٦٨، وتحت ضغط شديد من الكونغرس، أجاز

الرئيس ليندون جونسون مبيع مقاتلات أف ٤ فانتوم II إلى إسرائيل. وخلقت الصفقة سابقة في الدعم الأمريكي الهادف إلى ضمان تفوق الحد العسكري النوعي لإسرائيل على جيرانها.

حين سئلت الجمعيات العربية الأمريكية إذا ما كان العرب قد أثّروا في مسائل السياسة الخارجية للولايات المتحدة، كان الجواب، لا. وقال مستجوب، عربي أمريكي: «لا أعتقد أنه تحقق الشيء الكثير؛ لو حدث ذلك، لما كنا في الوضعية التي نحن عليها الآن. السياسة الخارجية سياسة سيئة بالنسبة لنا، إذ ما من أحد يفعل شيئاً». وحين سألت لماذا لا تضغط الجمعيات العربية أو تفعل شيئاً للتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية، كان الجواب النهائي أن الجمعيات تلك تركز على قضاياها كجماعة؛ هي تركز أكثر على تعزيز وضعيتها كجماعة إثنية. هم يعانون مالياً، لذلك هم يفضلون توجيه مواردهم الشحيحة جداً لتعزيز مستوى حياتهم كعرب أمريكيين. أما إذا أريد لهذه الجمعيات أن تركز على مسائل السياسة الخارجية الأمريكية فهي ستكون بالتأكيد بحاجة إلى أموال إضافية. وقال المستجوب، وهو رئيس منظمة عربية أمريكية: «الدفع قدماً بالقضايا العربية إلى الكونغرس، أمر يحتاج تمويلاً كي نتمكن من ذلك». وقال مستجوب آخر «إن المساعدة من البلدان العربية الخليجية من أجل مقاربة القضايا العربية على نطاق أوسع حاجة أساسية؛ وفي كل الأحوال هي لا تفعل ذلك».

وقال مستجوب آخر، متخصص في أعمال الضغط الأجنبية، إنه كلما زاد عدد المهاجرين من بلد معين إلى الولايات المتحدة، تحسنّت علاقة ذلك البلد بالولايات المتحدة. والتطور الطبيعي للضغط من طرف الجماعة، يبدأ بالقضايا المحلية المتصلة بالحياة اليومية للجماعة، ثم يتدرج النشاط السياسي ليقارب السياسة الخارجية الأمريكية، أو العلاقات بين الولايات المتحدة والبلد الأصلي للجماعة. وعليه، فالانطباع العام هو أن لمنظمات العرب الأمريكيين ما يكفي من القضايا المحلية، مثل التمييز الذي يعانون منه، وتبعاً لذلك ليسوا في وضع تكريس جهودهم للبحث في السياسة الخارجية.

وكان للمستجوبين، أكثر من ذلك، جواب مشترك مفاده بأن السياسة الخارجية الأمريكية معادية للعرب لأن العرب لا يظهرون الضغط الجاد الكافي للتأثير في السياسة تلك. لم يحاول الخليج العربي استخدام آليات الضغط بكل عناصره (القواعد الإعلامية، تزويد المشرعين بالمعلومات، وما شابه) من أجل التأثير في السياسة الخارجية لمصلحته. ويقول مستجوب، وهو متخصص في أعمال الضغط الأجنبي: «ليس هناك في الواقع من ضغط حقيقي، فيما يفعل الأيباك العمل الممتاز على الضفة الأخرى». ويقول مستجوب آخر، مسؤول سابق: «يفهم الأمريكيون الشرق الأوسط بطريقة تصب في مصلحة الصهاينة. ولكن أين الجهد المقابل؟».

لقد كانت البلدان العربية الخليجية مؤثرة جداً في ما يخص مسائلها الأمنية الخاصة، والتي هي أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية. يقول مسؤول أمريكي سابق: «وهكذا فحين تتحدث العربية السعودية إلينا حول اهتماماتها، فهي إنما تتحدث وتحاول الضغط لجعلنا نفهم التهديدات

التي تواجهها وأية أسلحة من ثمة تريد. وعلينا الإصغاء لها لأنها تمتلك النفط. لدينا علاقات جيدة جداً مع معظم بلدان الخليج، عدا إيران، وهي تتحسن باطراد. هناك اعتماد عسكري متبادل، حيال التهديد المشترك، واعتماد عسكري متبادل لضمان الرخاء الاقتصادي لمنطقة الخليج العربي. هناك اعتماد اقتصادي متبادل بين الخليج والولايات المتحدة محوره النفط. إذا لم تتمكنوا من بيع النفط، ينهار اقتصادنا، وتنهار اقتصاداتكم. وفي وسعي أن أقيّم عالياً الاعتماد العسكري المتبادل مع العربية السعودية والإمارات، كبير جداً مع الأمارات، قديم مع الكويت، وقوي جداً مع البحرين».

وحين سئلت الشركات الأمريكية التي تتعامل مع بلدان الخليج العربي إذا ما كانت تستخدم عضلاتها في الضغط لمصلحة شريكها حول المسائل التي هم ليسوا طرفاً مباشراً فيها، كان الجواب هو أنهم يقصرون ضغطهم في العادة على المسائل التي تخصّهم مباشرة. هم ربما يساعدون أيضاً في مسائل صغيرة ولكن ليس في القضايا المتعلقة بسياسة الولايات المتحدة الخارجية الإجمالية حيال الشرق الأوسط. وورد في إحدى الإجابات: «نحن ننظر إلى العلاقة بالإمارات العربية كعلاقة دائمة، نحن نسعى دائماً إلى مساعدة الشريك، لكن الأمر نسبي. وهو يعتمد على نوع الحالة. وإلى ذلك فقد زادت أعمال ضغط [المجموعات الإسرائيلية] بالنيابة، والتي تزعم أن الخليج ومن خلال النفط والمصالح الدفاعية سيسيطر على السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط».

في كل الأحوال، وكما يُستنتج من المقابلات، فإن تأثير الشركات الأمريكية في سياسة بلادهم الخارجية محدود جداً. وحين سئلوا عمّا إذا كانوا يستطيعون تحريك السياسة الخارجية الأمريكية لمصلحة شريكهم الخليجي العربي، كان جواب مستجوب يعمل في شركة سلاح، «وفق تجربتي ذلك ليس صحيحاً. وهو أمر حسن لو كان سهلاً». ويضيف في مسألة السياسة الخارجية الأمريكية: «لن يكون لنا تأثير ذو معنى. نحن شركة أمريكية. ربما يبدو جيداً لو أمكن ممارسة هذا التأثير، لكن ذلك لا يحدث». ويضيف: «نحن ملتزمون بسياسة الحكومة الأمريكية في كل ما نفعل». وعليه فالشركات الأمريكية تعمل في إطار السياسة الخارجية الأمريكية؛ وهم بالتالي لا يسعون إلى التأثير فيها. وحين سئل عن التصور العام ومؤداه أن الشركات الأمريكية تؤثر فعلاً في السياسة الخارجية الأمريكية بهدف الفوز بعقود من شركائهم الخليجيين العرب الذين يبعيون السلاح لهم، أجاب: «إن في ذلك شيئاً من نظرية المؤامرة، وهو ليس بالأمر الشائع؛ إلا أنه ربما يحدث».

باختصار، تجمع إجابات المستجوبين على أن الضغط العربي ضعيف، لأنهم غير منظمين جيداً، ولا قاعدة محلية لهم، ويعانون من سوء الصورة لدى الجمهور الأمريكي. وستجري مقاربة هذه الفرضيات في الفصلين التاليين. قدم الفصلان الرابع والخامس حالتي نجاح وفشل في الضغط الخليجي العربي، وستجري مقارنة آراء الخبراء حول الضغط العربي بتجارب الحياة الواقعية بهدف التحقق منها. كذلك سيقّدم الفصل التالي قصة نجاح كان فيها الضغط مؤثراً لأنه كان للعرب فيها استراتيجية شاملة وظّفت دعماً قاعدياً، والتزاماً بخطة انخراط شاملة، بالإضافة إلى عوامل خارجية عملت لمصلحتهم.

الفصل الخامس

صفقة مبيع طائرات الأواكس إلى العربية السعودية: دراسة حالة

قيمة دراسة الحالة

الحالة الوحيدة التي مثّلت نجاحاً حقيقياً للضغط الخليجي ـ العربي هي الـ أف ١٥ و«الأواكس» قبل ثلاثين عاماً. كانت تلك هي اللحظة التي حشدت العربية السعودية فيها مواردها للتأثير في صنع السياسة العامة للولايات المتحدة. وقد اتخذت من هذه الصفقة، وما حجم المعارضة التي واجهتها إلا سبب آخر لاعتبارها نجاحاً بامتياز. في الحالة تلك تمكن السعوديون من الفوز، على الرغم من المعارضة الشديدة من مجموعات الضغط الداعمة لإسرائيل، بفضل تنظيم الكتلة الناخبة وتفعيلها دعماً للصفقة. لقد أمكن للضغط الذي مارسه تحالف رجال الأعمال والاتحادات العمالية، والذي استنفره السعوديون، أن يكسر المعارضة. وسأحلل خلال هذا الفصل العوامل المختلفة التي قادت إلى نجاح الصفقة، بدءاً من الاعتبارات الاستراتيجية التي لعبت لمصلحة العربية السعودية، ثم سد الثغرات التي فتحتها المعارضة، وصولاً إلى الاستراتيجية المحكمة التي كانت للسعوديين. نجح السعوديون لأنهم امتلكوا استراتيجية وكانوا هجوميين في مقارباتهم. كان في صلب استراتيجيتهم تعبئة الدعم المحلي للصفقة، سواء أكان من الاتحادات العمالية أم من جماعات رجال الأعمال، أم من المنظمات العربية الأمريكية. وسأبحث أخيراً في الدور الحاسم للرئيس الذي دفع بالصفقة قدماً إلى أمام بالضغط على الكونغرس وبالدفاع علانية عن الصفقة أمام الجمهور الأمريكي.

وعلى الرغم من العوامل المتعددة التي قادت إلى النجاح، فإن العامل الأساسي، وفق فرضيتي، كان دور الكتلة الناخبة في المسألة. وأهمية دراسة الحالة هذه هي أنها تشرح كيف أمكن للسعوديين هزيمة المعارضة وخلق كتلة ناخبة تدعم قضيتهم وكيف أمكن تسويقها بنجاح للأمريكي العادي.

تقارب دراسة الحالة باختصار صفقة مبيع أف ١٥ لسنة ١٩٧٨ التي حصلت أيام الرئيس كارتر، مع تركيز أكثر على مبيع الأواكس سنة ١٩٨١ الذي حدث أثناء رئاسة إدارة ريغن. هاتان اللحظتان ستحللان باعتبارهما حالة دراسية واحدة. أما المحاولات اللاحقة لتحديث الأواكس سنة ١٩٨٦ فلن تكون جزءاً من التحليل.

الخلفية

في لقاء مع أحد أفراد الأسرة الملكية السعودية، قال المستجوب إن صفقة أف ١٥ كانت المرة الأولى التي تلجأ فيها العربية السعودية إلى الضغط على الحكومة الأمريكية. فقد زار الرئيس نيكسون السعودية ومصر سنة ١٩٧٤ ووافق على بيع المملكة طائرات أف ١٥. على الرغم من ذلك، فحين استقال الرئيس بعد ذلك تلاشت الآمال بالصفقة. حين استلم الرئيس فورد، تقدمت المملكة بطلب الشراء. فوقع ٧٦ عضواً في مجلس الشيوخ عريضة إلى هنري كيسنجر وزير الخارجية معبّرين فيها عن معارضتهم الصفقة. وبسبب ذلك لم تقرّ الطلبية. طلب الرئيس فورد تأجيل النظر في المسألة إلى ما بعد الانتخابات[١]. خسر فورد انتخابات ١٩٧٦. جددت العربية السعودية طلب الشراء في فترة ولاية الرئيس الجديد كارتر. رفض كارتر الموافقة على طلب «الأواكس»، لكنه كان متعاوناً في موضوع طلب أف ١٥[٢].

وشرح عضو الأسرة المالكة السعودية ما جرى بالقول إنه حين بلغ الرئيس كارتر السلطة سنة ١٩٧٧، كان له لقاء جيد جداً مع ولي العهد الأمير فهد وافق فيه على تلبية حاجات المملكة من السلاح. وافقت حكومة الولايات المتحدة على الطلب، لكنها أبلغت المملكة أن الصفقة ستواجه قدراً من المعارضة في مجلسي الكونغرس.

في كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، أعلن كارتر عن نيته بيع ٦٠ طائرة أف ١٥ إلى العربية السعودية، و٥٠ طائرة ف ٥ إلى مصر، و١٥ طائرة ف ٥، بالإضافة إلى ٧٠ مقاتلة قاذفة أف ١٦ إلى إسرائيل[٣]. أمر الملك فهد وزير الخارجية بإعداد فريق يذهب إلى الولايات المتحدة ليضغط لمصلحة إنجاز الصفقة. عيّن الأمير تركي الفيصل رئيساً للفريق؛ وكان من ثلاثة أفراد، وفيه محام ومستشار. واحد منهم كان أمريكياً عمل سابقاً مع شركات النفط وهو مقرّب من الحزب الديمقراطي. فقد رأى فيه السعوديون بسبب ذلك عاملاً مساعداً كصلة وصل مع الرئيس كارتر الديمقراطي. ضم الفريق أيضاً رئيس مكتب الإعلام في واشنطن في ذلك الوقت حسن ياسين، وهو سعودي.

بذل الفريق جهداً في إنتاج كتيبات وأوراق من أجل لقاءاتهم مع أعضاء مجلس النواب على الضفتين، الجمهوريين والديمقراطيين، ومع المستقلين أيضاً. وقد رتّب الأمير تركي اللقاءات بزيارتهم في مكاتبهم أو استقبالهم في الفندق حيث يقيم.

(١) Hedrick Smith, *Power Game: How Washington Works* (New York: Random House Digital, Inc., 1996).

(٢) Rachel Bronson, *Thicker than Oil: America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia* (New York: Oxford University Press, 2006).

(٣) Hoag Levins, *Arab Reach: The Secret War against Israel* (New York: Doubleday, 1983).

استخدم السعوديون أيضاً صلاتهم التجارية، فقد طلبوا المساعدة من الشركات الأمريكية التي عملت في العربية السعودية. كانت المملكة تمرّ آنذاك في فترة ازدهار قصوى وكان لشركات مثل «باكتل» مشاريع عدة في المملكة[٤].

وظّف الأمير تركي أيضاً الأمير بندر بن سلطان ليساعده في الضغط لمصلحة الصفقة، وعلى خلفيته كونه طياراً[٥]. ويتذكر الأمير تركي كيف التقى بالصدفة الأمير بندر، يقول: «في هذه الأثناء، التقيت بالصدفة الأمير بندر بن سلطان في المصعد، كان طياراً في القوة الجوية وعلى أهبة المغادرة بعد دورة تدريبية له في الولايات المتحدة. فجعلته في الفريق، وغدا الفريق من أربعة أشخاص. وكان يذهب معي في زيارة أعضاء الكونغرس، والشيوخ، والصحف».

ظل الأمير تركي نحو ثلاثة أسابيع في لقاءاته تلك، ثم غادر عائداً، فيما استمر الأمير بندر بن سلطان متابعاً المهمة. يتذكر الأمير تركي، فيقول: «كان الأمير بندر جيداً جداً في مباحثاته مع الشيوخ وأعضاء مجلس النواب. كان برنامجاً شاملاً، وتضمن أيضاً الإعلام، وكتّاب ومحللين في هيئات تحرير الصحف، وما إلى ذلك، بما فيه خطب عامة... إلخ».

غدا الأمير بندر بن سلطان، وعلى نحو غير متوقع، منغمساً في مساعدة الفريق السعودي في تقديم العون والمعلومات لإدارة كارتر في تأمين موافقة الكونغرس على بيع طائرات أف ١٥ إلى المملكة، وكانت الطائرات تلك الأكثر تقدماً في العالم في ذلك الوقت. أرسل الرئيس كارتر مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٧٨. وتضمن اقتراحاً ببيع أسلحة إلى العربية السعودية، وإسرائيل، ومصر[٦]. في ١٥ أيار/مايو، رفض المجلس اقتراحاً بعدم الموافقة على الصفقة بنتيجة تصويت كانت ٥٥ مقابل ٤٤. وهكذا أجيزت الصفقة[٧]. حين حصل السعوديون على صفقة الـ «أف ١٥»، بدأوا يخططون للخطوة التالية: الأواكس[٨].

في ٦ آذار/مارس ١٩٨١ أعلنت إدارة ريغن أنها في صدد بيع طائرات أف ١٥ للعربية السعودية لمساعدتها في مواجهة التهديد السوفياتي. وفي ١ تموز/يوليو ١٩٨١، وبعد حملة من مجموعات الضغط الداعمة لإسرائيل، عارض مجلسا الشيوخ والنواب الصفقة[٩]. وعليه، قرر ريغن تأجيل التصويت حتى تشرين الأول/أكتوبر[١٠].

---

(٤) Bronson, Ibid.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) William Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan* (New York: HarperCollins, 2008).

(٧) Richard F. Grimmett, *Arms Sales to Saudi Arabia: AWACS and the F-15 Enhancements* ([Washington, DC]: Library of Congress, Congressional Research Service, 1981).

(٨) Levins, *Arab Reach: The Secret War against Israel*.

(٩) Nicholas Laham, *Selling AWACS to Saudi Arabia: The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing Interests in the Middle East* (Portsmouth, NH: Greenwood Publishing Group, 2002).

(١٠) Grimmett, *Arms Sales to Saudi Arabia: AWACS and the F-15 Enhancements*.

في هذه الأثناء أضيف بعد جديد إلى المعادلة، إذ اضطرب النقاش العلني المفتوح الذي كان جارياً حول مبيع الأواكس بالغزو الإسرائيلي لبيروت، فكان هناك تحول كبير في الرأي العام، وغدت العلاقة الخاصة للولايات المتحدة بإسرائيل موضع تساؤل[١١]. وكان لذلك تأثيره في عملية الضغط، فأصبح كل من المعسكرين أكثر هجومية في مقاربته القضية.

في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، أرسل البنتاغون، وفق قانون «مراقبة تصدير الأسلحة»، مذكرة تحت رقم ٨١ ـ ٩٦ إلى مجلسي الشيوخ والنواب طالباً فيها إجازة الصفقة. كان الثمن الأولي لمبيع الأواكس على فترة ثلاث سنوات، ٨,١ بلايين دولار[١٢]. وتضمنت الوثيقة نفسها أن الإدارة تعتبر العربية السعودية «أحد أكثر البلدان العربية استقراراً». وتضيف الوثيقة أن «الاهتمام باستقرار المملكة يعكس التفكير في التطورات الإقليمية وفي الأهمية المتزايدة للعربية السعودية بالنسبة إلى الغرب، وعلى نحو أكثر أهمية من أية تطورات محلية داخل المملكة»[١٣]. وقالت الوثيقة إن البنتاغون لم يجد أي سبب يحول دون إتمام صفقة الأسلحة التي تضمنت مبيع ٥ طائرات أواكس بقيمة ٨,١ بلايين دولار، علماً أن حجم الصفقة مع التجهيزات الداعمة لها بلغ ٨٥ بليون دولار[١٤].

كانت مجموعات الضغط الداعمة لإسرائيل قد عبأت بنجاح معارضة قوية للصفقة في مجلس النواب، بخلاف ما كان عليه الحال في مجلس الشيوخ حيث لم تكن المعارضة قوية[١٥]. وتبعاً لذلك، رفض مجلس النواب الصفقة بهامش كبير بلغ ٣٠١ مقابل ١١١. عندها، فقد ريغن أي أمل في مجلس النواب وركّز على مجلس الشيوخ، وكان له ما أراد. ففي خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر بدأت الأصوات بالتحول واحداً واحداً[١٦]. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، صوّت مجلس الشيوخ لمصلحة حزمة الأسلحة وأجيزت الصفقة[١٧].

السياق

وفّرت الطفرة النفطية للخليج العربي ثروة ضخمة. وجعلت «النعمة المفاجئة» تلك، كما وصفها شارلز يوست، المنطقة محور جذب للقوى العظمى[١٨]. وتعزز ذلك خلال سنوات كيسنجر الذي كان قد جعل هدفه الحيلولة دون وصول السوفيات إلى حقول النفط[١٩].

---

(١١) Levins, *Arab Reach: The Secret War against Israel*.

(١٢) *The Proposed AWACS/F-15 Enhancement Sale to Saudi Arabia: Staff Report,* prepared for the Committee on Foreign Relations, United States Senate (Washington, DC: Governemt Printing Office, 1981).

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan*.

(١٥) Smith, *Power Game: How Washington Works*.

(١٦) Godfrey Sperling, Jr., «Senate AWACS Stand Shifting?,» *Christian Science Monitor*, 8/10/1981.

(١٧) Laham, *Selling AWACS to Saudi Arabia: The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing Interests in the Middle East*.

(١٨) Ronald G. Wolfe and Asad Abdul-Rahman, *The United States, Arabia, and the Gulf* (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1980).

(١٩) Abdul Lateef, «America, Israel and the Arabs,» *Pakistan Horizon*, vol. 27, no. 1 (1974), pp. 11-28.

وكان هناك عامل آخر زاد من أهمية العربية السعودية هو الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط، والتي تسببت به خضتان كبريان في سوق النفط، سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٧٩[٢٠]. لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لاحتمال شحّ نفطي. وعليه، كان لحظر النفط سنة ١٩٧٣، ثم الخضة النفطية الكبرى سنة ١٩٧٩، بعد قيام الثورة الإيرانية، تداعيات قاسية على الولايات المتحدة. فقد اعتبرت الإدارة أن كل انقطاع كبير في إمدادات النفط بمثابة تهديد للأمن القومي[٢١]. وجاء طلب العربية السعودية بيعها الأواكس في إطار حاجتها لامتلاك نظام إنذار مبكر لحماية منشآتها النفطية. هي ذي الحجة التي قدّمت في جلسة استماع ١ تشرين الأول/أكتوبر دفاعاً عن الصفقة المطلوبة[٢٢]. وكان التقرير الذي قدّم في أيلول/سبتمبر إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ قد أشار إلى إمكانية تعرض منشآت النفط إلى الهجوم. وقال حرفياً: «يشعر السعوديون أنهم محاطون بدول وثيقة الصلات بموسكو. وبين التهديدات المرجّحة التي على السعوديين الاحتراس منها، هجوم إيراني على منشآت النفط السعودية ورأس جسر بحري لها في المنطقة الشرقية»[٢٣].

عامل آخر ساعد أيضاً في القرار لتقوية السعوديين هو الاتجاه لدى الحكومة الأمريكية بدءاً من إدارة ريغن، والذي فضّل تمويل أطراف ثالثة على التدخل المباشر كما حدث في فيتنام وكوريا بهدف حماية المصالح الأمريكية حول العالم. كانت الولايات المتحدة قد بدأت «توزيع القوة» على دول أخرى وفق نمط قتال أعدائها بـ «النيابة»[٢٤]. إضافة إلى هذا الاتجاه في تقوية الحلفاء، وقعت بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ أحداث عدة جسام وضعت الخليج العربي تحت تهديد رئيسي وقدّمت من ثمة أسباباً إضافية لمساعدة العربية السعودية في تعزيز قدراتها الدفاعية. بين الأحداث تلك، نشير إلى سقوط الشاه، والغزو السوفياتي لأفغانستان، وأزمة الرهائن، والحرب العراقية ـ الإيرانية[٢٥].

كانت الولايات المتحدة في حقبة كارتر قد أحجمت عن أي تورط فعلي لها في أفريقيا، فيما كان الاتحاد السوفياتي يمدّ نفوذه إلى إثيوبيا، وموزامبيق، وأوغندا، واليمن الجنوبي. وقال لي فرد من الأسرة المالكة السعودية: «كان الاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت في حالة صعود وفي أحسن أوضاعه ويضمر الشرّ». كان السوفيات يزيدون من نفوذهم ويزداد بذلك الخطر على المملكة[٢٦].

(٢٠) Bronson, *Thicker than Oil: America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia*.

(٢١) Levins, *Arab Reach: The Secret War against Israel*.

(٢٢) *Proposed Sale of Airborne Warning and Control Systems (AWACS) and F-15 Enhancements to Saudi Arabia: Hearings and Markup before the Committee on Foreign Affairs and its Subcommittees on International Security and Scientific Affairs and on Europe and the Middle East, House of Representatives, Ninety-seventh Congress, First Session, on H. Con. Res. 194, September 28, October 1, 6, and 7, 1981* (Washington, DC: U.S. G.P.O., 1981).

(٢٣) *The Proposed AWACS/F-15 Enhancement Sale to Saudi Arabia: Staff Report*.

(٢٤) Andrew J. Pierre, «Arms Sales: The New Diplomacy,» *Foreign Affairs,* vol. 60, no. 2 (Winter 1981), p. 266.

(٢٥) Laham, *Selling AWACS to Saudi Arabia: The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing Interests in the Middle East*.

(٢٦) Grimmett, *Arms Sales to Saudi Arabia: AWACS and the F-15 Enhancements*.

وكان الخليج العربي خلال الحرب الباردة، والذي وصفه جون ديوك أنطوني، «معادياً للشيوعيين بامتياز»[٢٧]، يرى مصلحة له في التحالف مع أعداء السوفيات، وفي طليعتهم الولايات المتحدة.

وعليه، فقد كانت الأواكس ضرورية لتحقيق «إجماع استراتيجي»[٢٨]. ومن منظار الإدارة الأمريكية، كان بيع السعودية الأواكس/أف ١٥ أمراً حيوياً تماماً كأهمية العلاقة الاستراتيجية بإسرائيل للحصول على «إجماع استراتيجي» بين دول المنطقة التي يهدد السوفيات أمنها[٢٩]. لقد جرى النظر إلى العربية السعودية كشريك في احتواء التوسع السوفياتي، وقد رأى ريغن كيف فشل سابقه في منع التوسع السوفياتي في أنغولا وإثيوبيا وأفغانستان[٣٠].

في السبعينيات كانت نظرة الولايات المتحدة إلى العرب قد تغيّرت، بذهاب السادات في زيارته التاريخية إلى القدس، واتفاقيات كامب دايفيد لعام ١٩٧٨[٣١]. وجرى النظر إلى السعوديين كداعمين للسلام بعد دعوتهم إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في حدود ما قبل ١٩٦٧ وحق اللاجئين بالعودة أو الحصول على تعويض. استقبلت الإدارة الأمريكية الخطة تلك بالترحاب، وكان هناك اعتقاد أن تزويد السعودية بالطائرات التي تحتاجها سوف يشجعهم على مساعدة الولايات المتحدة في جهودها السلمية في المنطقة[٣٢].

جرى النظر إلى السلام باعتباره يخدم المصالح الأمريكية، إذ إنه سيسهم في منع التطرف الذي سيجذب السوفيات إلى المنطقة، ما سيضعهم على تماس مع آبار النفط، والتي يعتمد عليها الغرب في حياته اليومية. وظهر الغزو السوفياتي لأفغانستان كأول إشارة إنذار للسيناريو المحتمل، إذ قدّم للسوفيات، وفق تعبير مسؤول أمريكي، «المدخل» إلى المنطقة[٣٣].

أولاً: المعارضة

١ ـ معارضة سابقة

يقول الأمير بندر في مذكراته: «المفتاح في فهم العقبات المتكررة التي تواجه أية محاولة لبيع أسلحة متطورة إلى العربية السعودية هي العلاقة الخاصة القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل»[٣٤]. فللجماعة المناصرة لإسرائيل تاريخ في منع أو إعاقة مبيعات الأسلحة إلى البلدان

---

(٢٧) Brian Pridham, *The Arab Gulf and the West* (London: Croom Helm, 1985).

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) *The Proposed AWACS/F-15 Enhancement Sale to Saudi Arabia: Staff Report.*

(٣٠) Bronson, *Thicker than Oil: America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia*.

(٣١) Smith, *Power Game: How Washington Works*.

(٣٢) *The Proposed AWACS/F-15 Enhancement Sale to Saudi Arabia: Staff Report.*

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan*.

العربية[٣٥]. فما إن أعلن الرئيس ريغن عن الصفقة، حتى بادرت مجموعة الضغط الداعمة لإسرائيل والممثلة بمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية إلى إصدار بيان في ٢٣ نيسان/أبريل زاعمة فيه أن الصفقة ستشكل خطراً على الأمن القومي للولايات المتحدة[٣٦].

كانت المعارضة قوية جداً في مجلس النواب. فللنواب هيئات ناخبة صغيرة نسبياً؛ وفي مناطق صغيرة محدودة كهذه يسهل جداً على الجماعات ذات المصلحة، القوية، المنظمة، مثل الجماعات اليهودية، أن تستخدم مواردها المالية والتنظيمية لهزيمة الأعضاء المعادين لإسرائيل. أما في مجلس الشيوخ فالهيئات الناخبة أكبر حجماً ما يجعل من الصعب أن يكون للجماعات الداعمة لإسرائيل التأثير نفسه. وعليه فهزيمة سناتور تتطلب جهداً مالياً أكبر بكثير. وهو متاح فقط في الولايات ذات الجاليات اليهودية الضخمة عددياً مثل نيويورك، وفلوريدا، وإيلينويز، وكاليفورنيا[٣٧].

شابت علاقات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط التعقيدات باستمرار؛ بسبب وجود مجموعات الضغط الداعمة لإسرائيل. كان لمناحيم بيغن، رئيس الوزراء الإسرائيلي في وقت ما، من التأييد في الكونغرس أكثر مما كان للرئيس نفسه، وعليه كان على كل مسعى دبلوماسي أمريكي يسعى إلى تعزيز علاقة الولايات المتحدة بالوطن العربي، وعلى الرغم من أهميتها الاستراتيجية الجلية، أن يرواغ بطريقة أو بأخرى «ضغوط المجموعات الداعمة لإسرائيل»[٣٨]. وقد أكد السناتور جايمس أبو رزق هذه النقطة، إذ قال: «المخططون للسياسات المؤيدة لإسرائيل جعلوا من مصلحتهم ولسنوات تخريب أية علاقة بين الولايات المتحدة والوطن العربي. وليس من مصلحتهم قيام وتطور علاقات وثيقة بينهم وبين الوطن العربي، وخاصة بين الولايات المتحدة والعربية السعودية، والتي منحتها مواردها النفطية كلمة مسموعة إلى حد كبير في الوطن العربي»[٣٩].

تعود المعارضة الإسرائيلية لبيع أسلحة للعربية السعودية إلى حقبة كينيدي. فقد طلبت المملكة يومذاك شراء طائرات أف ١٠٤ ستارفايترز نظراً إلى الوجود المصري والروسي في اليمن، حيث نشروا طائراتهم الميغ ٢١ س. مع ذلك، وبسبب معرفة إدارة كينيدي بعجزها عن تمرير الطلب في الكونغرس، فقد نصحت العربية السعودية بالتوجه بطلبية شرائها صوب بريطانيا[٤٠]. وكان الرئيس فورد قد وافق على بيع السعودية صواريخ مافريك المتقدمة، جو ـ أرض، بهدف حماية أسعار نفط أوبك المنخفضة، ومع ذلك فقد عارضت الأيباك أو اللوبي الإسرائيلي الصفقة وانتهت الصفقة

(٣٥) Shai Feldman and Merkaz le-Mehqarim istrategiyyim ʻal Šem Yafe (Tel-Aviv), *US Middle East Policy: The Domestic Setting*, JCSS Special Study (Boulder, CO: Westview Press, 1988).

(٣٦) Laham, *Selling AWACS to Saudi Arabia: The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing Interests in the Middle East*.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) Itamar Rabinovich and Jehuda Reinharz, *Israel in the Middle East: Documents and Readings on Society, Politics, and Foreign Relations, Pre-1948 to the Present* (Hanover, NH: University Press of New England, 2008).

(٣٩) «Arms and the Israel Lobby,» *Journal of Palestien Studies,* vol. 7, no. 4 (Summer 1978), pp. 171-175.

(٤٠) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan*.

بالتالي إلى الإخفاق(٤١). وكانت صفقة أف ١٥ جزءاً من حزمة مبيع مثلثة مرّت بقدر محدود من المعارضة. أما صفقة الأواكس فكان أمر إقرارها أصعب بكثير(٤٢).

واجهت مشروع القانون الذي أرسله الرئيس ريغن معارضة من مجلسي الشيوخ والنواب. ففي ٢٥ تموز/يوليو أرسل ٥٥ شيخاً يمثلون الأكثرية رسالة إلى الرئيس يعارضون فيها البيع. كان ذلك ذروة الضغط الذي مارسه توم دين المدير التنفيذي للأيباك وبوب باكوود، السناتور الجمهوري من أوريجون(٤٣). في اليوم نفسه، قدّم كلارينس لونغ، نائب ديمقراطي يمثل المقاطعة الكونغرسية الثانية في مريلاند، ونورمان لانت، جمهوري يمثل نيويورك، مشروع قرار إلى مجلس النواب موقعاً من ٢٢٤ نائباً يعارضون فيه البيع. وأعلن الأيباك علناً أنه سيعارض الصفقة(٤٤). في ظل هذا الوضع من المعارضة الواسعة التي ظهرت مبكراً في مجلس النواب وتبعاً للعدد الكبير من الموقعين عليها، استسلم ريغن في ما يخص مجلس النواب، وركّز على مجلس الشيوخ لهزيمة مشروع القرار المقدّم وإقرار الصفقة(٤٥).

نجحت المعارضة في تمرير قرارين معارضين لصفقة البيع في مجلسي الكونغرس معاً، وقبل التصويت النهائي أعلن جون غلين أن ٥٧ شيخاً ضد البيع(٤٦). مع ذلك، فقد بدأت المواقف تتغير بسرعة حالما بدأ الرئيس والفريق الداعم للسعودية، مع اقتراب موعد التصويت، بالتشديد من ضغطهما.

٢ ـ حجج

قدّمت المعارضة، الأيباك ومؤيدوه، حججاً عدة ضد صفقة البيع. أولى الحجج تلك هي أن بيع طائرة الأواكس المتقدمة يعني أنه لم يعد في وسع الإسرائيليين التمتع بـ «حرية الحركة»، ولا «عنصر المفاجأة» اللذين كانا لهم من قبل(٤٧). كانت تلك هي الحجة التي قدمها النائب بريغهام في الأول من تشرين الأول/أكتوبر إلى لجنة الاستماع، وقال فيها إن وضع هذه القدرات في يد السعوديين

---

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) Paul Findley, *They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby* (Chicago, IL: Lawrence Hill Books, 1989).

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) Smith, *Power Game: How Washington Works*, and Steven F. Emerson, *The American House of Saud: The Secret Petrodollar Connection* (New York: F. Watts, 1985).

(٤٥) Laham, *Selling AWACS to Saudi Arabia: The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing Interests in the Middle East*, and *Proposed Sale of Airborne Warning and Control Systems (AWACS) and F-15 Enhancements to Saudi Arabia: Hearings and Markup before the Committee on Foreign Affairs and its Subcommittees on International Security and Scientific Affairs and on Europe and the Middle East, House of Representatives, Ninety-seventh Congress, First Session, on H. Con. Res. 194, September 28, October 1, 6, and 7, 1981*.

(٤٦) Stephen Webbe, «Senate Moves a Step Closer to Blocking AWACS Sale,» *Christian Science Monitor*, 16/10/1981.

(٤٧) Levins, *Arab Reach: The Secret War against Israel*.

«يقلق الإسرائيليين بقوة»، فـ «الأواكس يمكنها بسهولة حرمان إسرائيل من قدرتها على مفاجأة أعدائها، وحين تواجه إسرائيل عدداً كبيراً من الأعداء تكون المفاجأة أمراً أساسياً في أمنها»[٤٨]. وقال التقرير الذي قدّم إلى اللجنة إنه بالرغم من أن البيع «لا يغيّر في ميزان القوى الجوي» لكنه يجعل الجاهزية الإسرائيلية في حال المواجهة «أكثر كلفة»[٤٩].

الحجة الثانية، والتي جهر بها توماس دين في لجنة الاستماع كانت أن العربية السعودية هي نظام حكم غير مستقر ويمكن أن ينهار في أية لحظة فيستبدل بنظام حكم إسلامي معاد للولايات المتحدة، على شاكلة الجمهورية الإسلامية في إيران[٥٠]. قال دين إن الولايات المتحدة كانت تعتقد أن حكم الشاه قوي جداً، لكنه سقط على الرغم من ذلك. وقد وصف العربية السعودية بـ «نظام الحكم غير المستقر من الداخل». قدّم دين أثناء الاستماع حجة فيها احتمال حصول تغيير ممكن في الحكم في الوقت الذي يرسّخ في الخميني أيديولوجيته في «تصدير الثورة» إلى البلدان الإسلامية الأخرى[٥١].

ذكّر المعارضون، أثناء الاستماع، بملاحظات للرئيس المصري أنور السادات قال فيها إن الأسرة الملكية السعودية ليست مستقرة وإن الضغوط للتغيير في نظام الحكم هي داخلية بمقدار ما هي إقليمية[٥٢]. وجرى دعم هذه الحجة بتقرير للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ لحظ عدم رضا الأقلية الشيعية التي يراوح عددها بين ٢٥٠ ألفاً و٢٧٠ ألفاً، والتي تقطن المنطقة الشرقية حيث منشآت النفط[٥٣]. وزعم المعارضون أن تزويد العربية السعودية، بأفرادها المعدودين القادرين على استخدام هذه الأسلحة المتطورة، سيكون من دون فائدة، وخاصة حين يكون التهديد داخلياً[٥٤].

إلى ذلك، أثار المعارضون للصفقة مدى جدية العربية السعودية في تحالفها مع الولايات المتحدة. فقد أشار السناتور باتريك مونيهان كيف دان «مجلس التعاون الخليجي» الهجوم على خليج سدرا [ليبيا]، ووصفهم له بأنه «قرصنة من القرون الوسطى». بل هو قدّم مراسلة من مجلس التعاون الخليجي مع السوفيات عبّر فيها المجلس عن إدانته الهجوم[٥٥]. ومن ناحية ثانية، أظهر دين تصريحاً للملك خالد جاء فيه أن الولاء في العربية السعودية ليس للكتلة الشرقية ولا للغربية بل للأمة

(٤٨) *Proposed Sale of Airborne Warning and Control Systems (AWACS) and F-15 Enhancements to Saudi Arabia: Hearings and Markup before the Committee on Foreign Affairs and its Subcommittees on International Security and Scientific Affairs and on Europe and the Middle East, House of Representatives, Ninety-seventh Congress, First Session, on H. Con. Res. 194, September 28, October 1, 6, and 7, 1981.*

(٤٩) *The Proposed AWACS/F-15 Enhancement Sale to Saudi Arabia: Staff Report.*

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) «Khomeini Urges Export of Iranian Revolution,» United Press International (UPI), 15 October 1981.

(٥٢) *The Proposed AWACS/F-15 Enhancement Sale to Saudi Arabia: Staff Report.*

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) «AWACS Diplomacy,» *Christian Science Monitor*, 25/8/1981, <http://www.csmonitor.com/1981/0825/082515.html>.

(٥٥) «The AWACS and F15 Enhancement Sales Packages to Saudi Arabia,» (Foreign Relation, Government Printing Office, Washington, DC, 1981).

الإسلامية حول العالم(٥٦). وأضاف السناتور جاسبن أن العربية السعودية موّلت الدخول السوري إلى لبنان، والذي كان على نقيض السياسة الأمريكية(٥٧). هذه التساؤلات حول العلاقات كانت هي أيضاً الحجة التي سيرددها معارضو صفقة «موانئ دبي» بعد حين. في زمن صفقة الأواكس، كانت العربية السعودية حليفاً مهماً للولايات المتحدة أيام الحرب الباردة، وفي زمن «موانئ دبي» كانت الإمارات العربية حليفاً مهماً في الحرب على الإرهاب. مع ذلك، طفق المعارضون في الحالتين إلى نبش حادث من هنا، وتصريح من هناك، للتقليل من صدقية تحالف العربية السعودية والإمارات العربية مع الولايات المتحدة من خلال وضعه موضع التساؤل.

حاول المعارضون تصوير المملكة على أنها تحاول ابتزاز الولايات المتحدة العربية وأنها ليست كإسرائيل صديقة حقيقية لها. ففي رأيهم أن العربية السعودية، بخلاف إسرائيل، لا تتشارك قواعد عسكرية مع الولايات المتحدة. كان ذلك إطار المسألة الذي بدأ به المعارضون للصفقة. سأل دين «كيف سيتصرف الكونغرس حين يطلب السعوديون التكنولوجيا النووية؟» كانت حجته تعزيزاً لمنطق المعارضين حول خوف إسرائيل من تعزيز العلاقة بالبلدان العربية(٥٨).

وتضمنت حجة أخرى القول إنه حتى لو امتلك السعوديون الأواكس فهم لن يستطيعوا الدفاع عن أنفسهم ضد السوفيات في حال قرروا مهاجمة منشآت النفط. وعليه، فإن أمن منشآت النفط يعتمد في كل الأحوال على الحماية الأمريكية لا على القدرات السعودية.

قال بريغهام في جلسة استماع ١ تشرين الأول/أكتوبر، «ما هو مطروح هو أن السعوديين يريدون الطائرات الجديدة لردع أي غزو سوفياتي، ولكن مرة ثانية ليست هناك محاولة لبحث جدية هذا الوضع: أي حقيقة أن التهديد بخطر انفجار صدام عالمي هو أكثر ردعاً للسوفيات من مجرد إضافة بعض القدرات إلى سلاح الجو السعودي، وحقيقة أنه ما من طريقة لتقوية القوات السعودية إلى الحد الذي يسمح لها بالتعامل مع هجوم سوفياتي».

في مجلس النواب كانت المعارضة أشد قوة، إذ شكك الأعضاء في التأكيدات السعودية من أن الطائرات سوف تستخدم حصراً لأهداف دفاعية. أبرزت المعارضة تصريحاً لمسؤولين سعوديين رفيعي المستوى تضمن قولهم إن إسرائيل تمثل خطراً أعظم من الخطر السوفياتي(٥٩). وقال بريغهام، «يصرّ السعوديون بالفعل على أن الطائرات لن تستخدم ضد إسرائيل، ولكن في

---

(٥٦) *The Proposed AWACS/F-15 Enhancement Sale to Saudi Arabia: Staff Report.*

(٥٧) «Porposed Sale to Saudi Arabia of AWACS and F-15 Enhancements,» *Armed Services Senate,* 197-1 ed.

(٥٨) *Proposed Sale of Airborne Warning and Control Systems (AWACS) and F-15 Enhancements to Saudi Arabia: Hearings and Markup before the Committee on Foreign Affairs and its Subcommittees on International Security and Scientific Affairs and on Europe and the Middle East, House of Representatives, Ninety-seventh Congress, First Session, on H. Con. Res. 194, September 28, October 1, 6, and 7, 1981.*

(٥٩) Clement Zablocki, «Report Disaproving the Proposed Sale of AWACS Aircraft Conformal Fuel Tank for F15 Aircraft AIM-9L Sidewinder Missile and Boeing 707 Ariel Refueling Aircraft,» (1981), <https://trackbill.com/bill/US/97/SCONRES37/a-concurrent-resolution-disapproving-the-proposed>.

عالم الجيوش ليست النوايا هي التي تقوده بل القدرات هي التي يحسب لها حساب». هذه الحجة أسقطها ريغن بالضربة القاضية، وذلك بإعلانه في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أي قبل ساعات من تصويت مجلس الشيوخ، أن هناك قيوداً على استخدام السعوديين للطائرات، «ما جعل الحجج تلك من دون أساس»[٦٠].

أبدت إسرائيل معارضة شرسة للصفقة، ليس للميزات التكنولوجية المتطورة في الأسلحة تلك فحسب، بل لخوفهم من أن يكسر ذلك الموقف من العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل[٦١]. وذكّر المعارضون للصفقة أن صفقة مبيع ١٩٧٨ التي احتوت حزمة متكاملة لمصر وإسرائيل والسعودية تضمنت وعداً من الوزير براون بعدم بيع أسلحة متطورة للسعوديين[٦٢]. وخلص المعارضون من ذلك إلى القول إن البيع سوف يضعف ثقة إسرائيل بالصدقية الأمريكية[٦٣].

أهمل معارضو الصفقة الدور الذي يمكن للعربية السعودية أن تؤديه في العملية السلمية، وأضاءوا على رفض السعودية اتفاقيات كامب دايفيد فقط[٦٤]. وذكر لي هاميلتون وبنيامين روزنتال أنه منذ مبيع طائرات أف ١٥ سنة ١٩٧٨، لم تبادر العربية السعودية إلى أي جهد فعلي لدفع عملية السلام مع إسرائيل.

٣ ـ مناورات «الأيباك»

خسر الأيباك الجولة تلك أمام السعودية، وعلى الرغم من ذلك فقد ذكر «بارد» أن مجموعة الضغط الداعمة لإسرائيل في قضايا بيع السلاح حصدت ٥٠ في المئة من النجاح، لأن صفقات الأسلحة توظف مصالح اقتصادية أمريكية وأن المعارضة التي يواجهونها تأتي غالباً من المتعاقدين مورّدي الأسلحة وموظفيهم الذين لديهم مصلحة كبرى في إتمام الصفقة. وعليه لم يكن أمراً غير اعتيادي أن يخسر الأيباك في مثل هذه الحالات. كانت خسارتهم جزئياً بسبب من مبالغاتهم في المناورة، ولكن سببها الأساسي إنما يعود إلى القوة الناخبة التي استطاع السعوديون حشدها معاً وبالحجم الذي تجاوز تأثير الأيباك في الكونغرس.

اتخذ الأيباك مبكراً موقفاً معادياً لصفقة بيع الأواكس. إذ بعد يومين فقط من الإعلان عن الصفقة بادر مؤتمر المنظمات اليهودية الرئيسية إلى إصدار مذكرة قال فيها إن مصالح الولايات المتحدة

(٦٠) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan*.
(٦١) Bronson, *Thicker than Oil: America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia*.
(٦٢) *Proposed Sale of Airborne Warning and Control Systems (AWACS) and F-15 Enhancements to Saudi Arabia: Hearings and Markup before the Committee on Foreign Affairs and its Subcommittees on International Security and Scientific Affairs and on Europe and the Middle East, House of Representatives, Ninety-seventh Congress, First Session, on H. Con. Res. 194, September 28, October 1, 6, and 7, 1981.*
(٦٣) المصدر نفسه.
(٦٤) Zablocki, «Report Disaproving the Proposed Sale of AWACS Aircraft Conformal Fuel Tank for F15 Aircraft AIM-9L Sidewinder Missile and Boeing 707 Ariel Refueling Aircraft».

الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في خطر(٦٥). وشرع الأيباك بعدها في نشر صفحات كاملة في الصحف لإثارة موجة معادية لصفقة الأواكس(٦٦). ووظفوا في الآن نفسه طاقتهم البريدية لاستلام تبرعات تستخدم في الحملة ضد بيع الأواكس(٦٧) طالبين تبرعاً بمبلغ ١٠٠٠ دولار، مقابل اشتراك المتبرع بنشرتهم الإعلامية، وبكتاب موقّع لمؤسس الأيباك، مع أمور أخرى(٦٨). حرّكت مجموعة الضغط الداعمة لإسرائيل قواعدها التي أمطرت وسائل الإعلام برسائل تبدي فيها معارضتها الصفقة وتصفها باللاسامية(٦٩).

العقبة الأخرى التي اعترضت طريق مجموعة الضغط الداعمة لإسرائيل هي أنها كانت تثير مواجهة مع الرئيس. فقد اتهم رئيس «عصبة مكافحة التشهير» الإدارة بإثارة موجة لاسامية ضد الجماعة اليهودية(٧٠).

مع ذلك، فقد استقبلت الاتهامات تلك باعتبارها محاولات رخيصة للنيل من صدقية الرئيس ريغن، المعروف بسجل من التأييد الكامل لإسرائيل(٧١). فقد اتهمه بعضهم بإجبار الكونغرس على تأييد الصفقة(٧٢). ويستذكر لهام: «في حدود أيلول/سبتمبر ١٩٨١ كانت العلاقة بين البيت الأبيض ومجموعة الضغط الداعمة إسرائيل قد تدنت إلى درجة أن الطرفين كانا يتراشقان الحديث بدل أن يتبادلاه، وأن الطرفين كانا مصممين على السير في المعركة إلى نهايتها، بدل البحث عن تسوية لخلافاتهما»(٧٣).

ودفع تهجّم بيغن، رئيس الوزراء الإسرائيلي يومذاك، على الرئيس ريغن(٧٤) الرئيس إلى الرد عليه بالمثل حفظاً لمكانته كرئيس، وكذلك بعدم سماحه، كرئيس قوي، لبلد أجنبي أن يتدخل في شؤون بلاده الداخلية. والتهم التي سيقت ضده لا تتناقض والوعود التي قدمها أثناء حملته الانتخابية لحماية إسرائيل، إذ إنه بضغطه لمصلحة صفقة الأواكس إنما كان يفي أيضاً بوعوده الانتخابية بإنعاش الاقتصاد(٧٥).

---

(٦٥) Laham, *Selling AWACS to Saudi Arabia: The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing Interests in the Middle East*.

(٦٦) Levins, *Arab Reach: The Secret War against Israel*.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) Godfrey Sperling, Jr., «Hatfield Worries about AWACS, Anti-semitism,» *Christian Science Monitor*, 28/10/1981.

(٧١) Nicholas Laham, *Crossing the Rubicon: Ronald Reagan and United States Policy in the Middle East* (Surrey, UK: Ashgate Publishing, 2004).

(٧٢) Steven A. Emerson, «AWACS and Presidential Power,» *Christian Science Monitor*, 26/10/1981.

(٧٣) Laham, *Selling AWACS to Saudi Arabia: The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing Interests in the Middle East*.

(٧٤) Geoffrey Godsell, «Reagan Prestige, US Influence Ride on AWACS,» *Christian Science Monitor*, 27/10/1981, <http://www.csmonitor.com/1981/1027/102746.html>.

(٧٥) Laham, *Selling AWACS to Saudi Arabia: The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing Interests in the Middle East*.

استُخدِمت الأساليب التي استخدمها الداعمون لإسرائيل ضدهم بالمقابل. فكل مرة كان يظهر بيغن فيها على التلفزيون لانتقاد البيع، كان يعطى للسعوديين مباشرة الفرصة ليظهروا هم أيضاً على التلفزيون، ليدافعوا عن الصفقة وليعيدوا الكرة على الجمهور: «بيغن أو ريغن». واجه الرئيس ريغن بيغن بالقول إن إسرائيل لا تستطيع أن تملي على الولايات المتحدة سياستها الخارجية وطالبه بالكف عن الضغط على أعضاء الكونغرس[٧٦]. وفي بيانه الذي خاطب فيه الكونغرس في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، قال الرئيس «ليس من شأن البلدان الأجنبية صنع سياسة الولايات المتحدة الخارجية»[٧٧].

وإلى ذلك، بدا تدخل رئيس الوزراء الإسرائيلي الشخصي في الضغط على أعضاء الكونغرس والحديث للإعلام كما لو كان تدخلاً أجنبياً بالفعل. بينما الذي كان يمارس عملية الضغط ومحاولة التأثير من الجانب السعودي كان ضابطاً من رتبة متوسطة (الأمير بندر) هو من يمارس عمليات الضغط. لم يكن بالتأكيد لا الملك خالد ولا ولي العهد الأمير فهد من يمارس عملية الضغط[٧٨].

كانت الحجج التي قدمها دين ضعيفة أو نظرية. فحجتا أن السعوديين يمكن أن يتحولوا إلى السوفيات، أو أنه يمكن أن يحدث تغيير في نظام الحكم، كانتا نظريتين تماماً، إذ ما من إشارة واحدة تدفع نحو واحد من الوضعين. وواقع أن العربية السعودية قد دانت الهجوم على ليبيا، وهي دولة عربية شقيقة، ليس من الأهمية بحيث يضع التحالف الأمريكي ـ السعودي موضع التساؤل.

كذلك، لم يكن في وسع دين أن يثبت حجته بأن السيناريو الذي حدث في إيران ـ حيث أشرك الإيرانيون السوفيات التكنولوجيا الأمريكية التي كانت لديهم ـ يمكن أن يحدث في العربية السعودية. وقد سأله رئيس المجلس إذا كان يملك برهاناً أو إشارة إلى أن ذلك قد يحدث. فأجاب دين أنه لا يملك أدلة، لكن التاريخ أظهر أن ذلك قد يحدث. كان جوابه «انظروا إلى حكومتهم». لقد كان دفاعه فرضياً ويستند إلى مقارنات غامضة لا أكثر[٧٩].

وفي كل الأحوال، فالمقارنة مع الشاه لا تستقيم، لأنه كان معزولاً عن شعبه ووصل إلى السلطة من خلال انقلاب[٨٠]. بينما تتجذر الأسرة السعودية داخل المجتمع السعودي، وتستخدم ثروتها المتأتية من النفط لتحسين نمط حياة مواطنيها[٨١]. أضعف استخدام المعارضة لحجج لا أساس لها

(٧٦) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan*.

(٧٧) Laham, *Crossing the Rubicon: Ronald Reagan and United States Policy in the Middle East*.

(٧٨) Laham, *Selling AWACS to Saudi Arabia: The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing Interests in the Middle East*.

(٧٩) *Proposed Sale of Airborne Warning and Control Systems (AWACS) and F-15 Enhancements to Saudi Arabia: Hearings and Markup before the Committee on Foreign Affairs and its Subcommittees on International Security and Scientific Affairs and on Europe and the Middle East, House of Representatives, Ninety-seventh Congress, First Session, on H. Con. Res. 194, September 28, October 1, 6, and 7, 1981*.

(٨٠) Juan Cole, *Engaging the Muslim World* (London: Macmillan, 2009).

(٨١) Abdulkhaleq Abdullah, *Contemporary Socio-political Issues of the Arab Gulf Moment: The LSE Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States* (London: London School of Economics and Political Science, 2010).

من روايتها بالإجمال. وبدل أن تركز على بضع حجج قوية لتبني عليها مواقفها، اندفعت في سلسلة حجج ضعيفة. قدّم خطاب دين حججاً تفتقر إلى التماسك، من مثل قوله وهو يتحدث عن التزام العربية السعودية بالتحالف مع الولايات المتحدة: «الشراكة الحقيقية تبنى على الالتزام. لقد أظهر كل من الولايات المتحدة وإسرائيل التزاماً وقدرة في الدفاع عن المنطقة ضد التوسع السوفياتي. على السعوديين أن يظهروا ذلك من خلال التزامهم بالسلام مع إسرائيل. على السعودية أن تظهر التزاماً متبادلاً بالعلاقة وليس من جانب واحد». لقد اختصر دين التزام السعودية مع الولايات المتحدة من خلال السلام مع إسرائيل، ثم ذكر التوسع السوفياتي، الأمر الذي لا علاقة له بالسلام مع إسرائيل. الفقرة أعلاه تظهر مقدار عدم التماسك في السردية الإسرائيلية[٨٢].

وإلى ذلك، فخطاب دين عن العربية السعودية خطاب أحكام، بل إملاءات، وذلك حين يقول إنها بلاد «منافسات قبلية» «حيث رابطة الدم، لا الممثلون المنتخبون، هي التي تحكم تراتبية الحكم»، وقال: «هل تريدون ترك الطائرات في أيدي «رجال قبائل منشقين أو جنود متمردين»؟ وانتهى إلى وصف البيع بـ «الخطأ» والتبريرات بأن المملكة ممكن أن تحصل على المقاتلات من دول أخرى باعتبارها «غير أخلاقية».

٤ ـ مشكلات المعارضة

في الخلاصة، بدا التحالف الداعم لإسرائيل هشاً ولم ينل أكثر من أكثرية ضيقة من ٥٤ في مجلس الشيوخ: لقد «افتقد الصوت الشعبي القوي»[٨٣]. كان الضغط الداعم لإسرائيل ضعيفاً في الجنوب الغربي، الولايات الجمهورية المحافظة[٨٤]. خسارة الجمهوري روجر جاسبن من أيوا كانت ضربة قوية للأيباك بعدما كان من قبل أحد صقور الأيباك. إلا أن الضغط على السناتور كان كبيراً إلى درجة جعلت هذا المتحمس لأيباك يغيّر اتجاه تصويته. كان هناك ضغط وتأثير عليه من مصنّعي التجهيزات، وتعاونيات المزارع، ومتعاقدي الصناعات الدفاعية[٨٥]. انصب تركيز السعوديين على المصلحة الاقتصادية. استخدم هذا العامل بكل طريقة متاحة. استخدم إيجاباً بالوعد بفرص عمل، وسلباً بمخاطر خسارة ميزة ما، أو خسارة دخل.

استخدم السعوديون علاقاتهم التجارية للتأثير في المشرّعين. كان هناك، وعلى نحو مباشر، تأثير متعاقدي توريد الأسلحة وموظفيهم، والمتعاقدين من الداخل وموظفيهم. تضمن ذلك العمل على القواعد كما العمل على النخب. فالموظفون هم قوة ناخبة للمشرّع، بينما المتعاقدون هم الذين في القمة ويشكلون مصدراً مهماً لتمويل المرشحين. كان السعوديون قادرين على التأثير في كيانات مثل تعاونيات المزارع، والتي لم يكن لها سهم مباشر في الصفقة. كانت الحجة هي أنه

(٨٢) *The Proposed AWACS/F-15 Enhancement Sale to Saudi Arabia: Staff Report.*
(٨٣) Smith, *Power Game: How Washington Works*.
(٨٤) المصدر نفسه.
(٨٥) Emerson, *The American House of Saud: The Secret Petrodollar Connection*.

إذا أقرت الصفقة فسينتج عنها خلق فرص عمل في المقاطعة وسوف يصب المال في المقاطعة، وهما الأمران اللذان سيفيد منهما الجميع. وعليه، فحتى أولئك الذين لا تأثير مباشر للصفقة على أوضاعهم كان لهم مصلحة في الضغط على ممثليهم لدعم الصفقة. المنافع الاقتصادية هنا كانت هي الحجة الأقوى التي ساعدت العربية السعودية في بناء تحالف من رجال الأعمال مع عمّالهم.

ونظراً إلى أن جاسبن بات جزءاً من العمود الفقري للتحالف المضاد للأيباك، فقد كان لتغيير موقفه وقع سيكولوجي على آخرين بدأوا، واحداً بعد واحد، ينسحبون من مواقفهم المعارضة السابقة[٨٦]. تظهر مذكرات الأمير بندر السناتور جاسبن بمثابة حجر الزاوية للمعارضة. كان الأعلى صوتاً في المسألة، ولطالما سعى إلى حشد الناس ضدها. أما وقد بدّل من رأيه الآن تحت ضغط الكتلة الناخبة، فقد أعطى ذلك إشارة إلى الآخرين بأن المعارضة للصفقة هي قضية خاسرة؛ فبدأ المشرّعون واحداً واحداً بتبديل مواقفهم.

مشكلة أخرى واجهت مجموعة الضغط الداعمة لإسرائيل هي أنها أخفقت في تقدير كمية الضغط التي أتت من الرئيس كما من التحالف الداعم للسعودية. كانت الصفقة ببساطة كبيرة جداً، ما جعل من الصعب على أي سناتور له سهم فيها رفضها. فقد نشرت شركات الأسلحة متعاقديها لتغطية كل الولايات[٨٧]. ولم يكن في وسع الضغط الداعم لإسرائيل أن يوازي الأرباح الاقتصادية المتأتية من الصفقة. وفي النهاية لم يبق أمام مجموعة الضغط الداعمة لإسرائيل غير مواجهة الرئيس، والذي كان يتمتع بشعبية كبيرة، وخاصة في سياسته الخارجية. أضف إلى ذلك، أن السعوديين كانوا قادرين على تنسيق قوة ناخبة تدعم الصفقة، وذلك من خلال استخدام علاقاتهم التجارية والإضاءة على المنافع الاقتصادية، فلم يبق لمجموعة الضغط الداعمة لإسرائيل أية فرصة للنجاح.

كان كل سناتور أمام خيار إغضاب الأيباك أو إغضاب الجماعات الكثيرة صاحبة المصالح في ولايته. وبحسب أمرسون، كان حتى لبائعي الزهور سهم في الصفقة حين يجري إقرارها؛ فسيكون لدى الناس مال أكثر ليصرفوه على الزهور. لقد أقنعت السردية حتى بائعي الزهور فضغطوا على ممثليهم لدعم الصفقة[٨٨]. قال لي مستجوب يعمل كمتخصص تواصل لبلد خليجي عربي، وفي سياق مقابلاتي، إنه حين تكون الصفقة كبيرة جداً، والنجاح في العمل ضدها ليس مضموناً، يتراجع الأيباك. هم لا يمضون في المعارضة كي لا يهدروا رأسمالهم لدى السياسيين؛ وهم في العادة يفاوضون على مكاسب بديلة في قضايا أخرى. وهو ما حدث في صفقة بيع ١٩٧٨. إلا أنهم في حالة الأواكس، وعلى الرغم من المضامين المحتملة للبيع، قاتلوا بضراوة.

كذلك، كانت هناك مشكلة أخرى للأيباك، وهي عامل المفاجأة. هم لم يتوقعوا أن يكون السعوديون مجهزين بالشكل الذي ظهروا فيه قادرين على جمع وتنسيق مثل هذا الدعم المحلي.

---

(٨٦) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan*.
(٨٧) Smith, *Power Game: How Washington Works*.
(٨٨) Emerson, *The American House of Saud: The Secret Petrodollar Connection*.

ويستذكر مستجوب كان منخرطاً في مبيع ١٩٧٨، قال: «لقد واجهتنا معارضة، لم يكن الأيباك ينتظر منا أن نكون منظمين إلى هذا الحد، وعليه فقد كانت ردود أفعالهم خارج الهدف. ببساطة كانوا وراءنا بخطوتين أو ثلاث، وحين كانوا يواجهوننا كانت لدينا الأجوبة المناسبة باستمرار. وهكذا، وكما أخبرتك، كان الأمر محسوباً جيداً وقد تعلمنا الكثير من مناهجهم وكيفية تطبيقها في مجلسي النواب والشيوخ». كان الـ «خارج الهدف» ظاهراً في جلسة الاستماع في «لجنة القوات المسلحة». لم يستطع معارضو الصفقة تقديم حجج قوية لتوازي الحجج التي قدمها الشهود من العسكريين الذين دعموا الصفقة، والذين يملكون المعرفة التقنية والشروحات العلمية التي قدموها في دفاعهم.

وعلى سبيل المثال، فحين كان جاسبن في مقدمة المعارضة، حاول إحراج الجنرال جونز، فقال إن التكنولوجيا المقدمة إلى السعوديين هي بين الأحدث صناعة، وإنه بالإمكان إظهار برقية تبرر المعارضة، وهي أنه ما إن تصبح الطائرات في حوزة السعوديين، فلن يكون في مقدور الولايات المتحدة ضبط حدود استخدامها، وبذلك ستعطي الطائرات تلك السعوديين القدرة على مهاجمة إسرائيل والذهاب على نقيض ما تريده الولايات المتحدة. ولكي يبرهن فرضيته، جلب جاسبن وثيقة من لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ تعود لعام ١٩٧٦ وتقول إن رادار الأواكس هو الأصعب ليتعطل. رد الجنرال جونز أن ذلك لا يزال صحيحاً. ذهل جاسبن حين اعتقد أنه تمكن من تسجيل نقطة ضد معارضه، وسأل: «عفواً، ولكنك قلت في السطر الرابع من الشريحة إن وصلة الاتصال يمكن أن تعطل بسهولة». أجاب الجنرال جونز: «تلك ليست الرادار، بل الراديو»[٨٩].

ثانياً: دور العرب الأمريكيين

ترافق مبيع الـ «أف ١٥» والأواكس مع صعود المنظمات العربية الأمريكية التي نشأت بعد حرب ١٩٦٧ والـ ABSCAM[٩٠]. كانت مساهمة السناتور العربي الأمريكي جايمس أبو رزق أساسية إلى حد كبير في تأمين دعم الرئيس كارتر لصفقة الـ «أف ١٥». ويستذكر مستجوب كان له دور في صفقة ١٩٧٨ ذلك قائلاً: «بالطبع كان الاتحاد الوطني العربي الأمريكي NAAA واللجنة الأمريكية ضد التمييز ADC جنباً إلى جنب مع السناتور أبو رزق (عن ساوث داكوتا). وكان أبو رزق قد أسس الـ ADC وكان لا يزال شيخاً، وقد أدّى دوراً حاسماً في إقرار الصفقة. كانت الولايات المتحدة تفاوض في ذلك الوقت مع بنما لسحب القوات الأمريكية من قنال بنما. أرادت الحكومة الأمريكية

---

(٨٩) على الرغم من أن البيع كان كسباً للعربية السعودية، فهو لم يكن خسارة كاملة للأيباك. لقد جرى تعويضهم من الحكومة عن عدم الاستجابة لرغباتهم. وبالعودة لصفقة ١٩٧٨، حصل الإسرائيليون على ١٥ طائرة أف ١٥ s و٧٥ طائرة أف ١٦ s. انظر: Mitchell Geoffrey Bard, *The Water's Edge and Beyond: Defining the Limits to Domestic Influence on United States Middle East Policy* (New Jersey: Transaction Publishers, 1991).

خلال حقبة ريغن جرى تقديم اعتمادات مجانية بقيمة ٦٠٠ مليون دولار إلى إسرائيل وإسقاط ما يسمى بـ bomb rack من الطلب السعودي. انظر أيضاً: «Porposed Sale to Saudi Arabia of AWACS and F-15 Enhancements».

(٩٠) Findley, *They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby*, and Yossi Shain «Arab-Americans at a Crossroads,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 25, no. 3 (Spring 1996), pp. 46-59.

إنجاز ذلك بالترافق مع اتفاقية مع الحكومة البنمية. عارض الكونغرس الأمر، وكان أبو رزق بين من عارضوا ذلك بشدة لسببين: فقد كان يمثل ساوث داكوتا، وكان يريد من الحكومة إعطاءه شيئاً لمزارعي ساوث داكوتا مقابل تصويته لمصلحة صفقة القنال. وكان أبو رزق هجومياً. دعا الرئيس كارتر الأمير بندر في ذلك الوقت وقال له: «زميلكم العربي هذا يصعّب الأمور علينا، فإذا لم أستطع إنجاز صفقة بنما فلن أخسر ماء وجهي فقط، بل ربما لن أستطيع تمرير صفقة الـ أف ١٥». تحدث الأمير بندر إلى السناتور أبو رزق وأقنعه بالتصويت لمصلحة صفقة بنما، وأقرت كما أراد الرئيس. كان لتوسط الأمير بندر مع أبو رزق الفضل في تغيير أبو رزق رأيه في صفقة بنما مقابل دعم الرئيس كارتر لصفقة الـ «أف ١٥». مع ذلك، فموقف أبو رزق لم يعكس مواقف كل المسؤولين المنتخبين من أصل عربي. فقد كان موقف توبي موفيت، النائب من أصل عربي عن كونكتيكت، والمعروف بعدائه لشركات النفط ووقوفه مع الاتحادات العمالية، ضد صفقتي مبيع ١٩٧٨ و١٩٨١.

كان جزء من التفويض الذي أعطي للعملاء الأجانب هو الوصول إلى تفاهم مع المنظمات العربية الأمريكية. نص العقد الذي قدم إلى كراوفورد، ضاعط أجنبي سنة ١٩٨١، هو التالي: «سيكون التعاون مسؤولاً عن توسعة مشاركة المملكة مع المنظمات العربية الأمريكية التي تلتقي غاياتها ومثلها عموماً مع غايات العربية السعودية ومثلها، وخاصة الاتحاد الوطني للعرب الأمريكيين»[٩١].

كان رأي السعوديين الذين شجعوا الـ NAAA، هو أنه سيكون للدراسات والأبحاث المرسلة إلى الكونغرس من منظمة أمريكية وطنية صدقية تأثير أكبر مما سيكون عليه تقرير يعده زبون أجنبي. التقرير حول الأواكس الذي أعدته «مكتبة الكونغرس» تضمن مصادر من الأيباك «مركز أبحاث الشرق الأوسط» و«NAAA»[٩٢].

ساعد دايفيد سعد، المدير التنفيذي للـ NAAA، الأمير بندر في تنظيم دعم الصناعات الأمريكية ذات المصلحة في العربية السعودية للضغط لمصلحة الصفقة[٩٣]. وعلى طريقة الأيباك، نسّقت الـ NAAA أنشطة الضغط لعدة جماعات عربية أمريكية[٩٤]. كانت الميزة المهمة للـ NAAA هي أنها تمثل منظمة أمريكية محلية[٩٥]. قال سعد في جلسة الاستماع إن منظمته تمثل مواطنين أمريكيين من أصل عربي. شدد الـ NAAA على القضايا نفسها التي كانت للسعوديين: وهي أن رفض الصفقة سوف يقوض «صدقية» الرئيس ريغن في المنطقة، وأن الأسلحة تلك سوف تستخدم لحماية المنشآت وتسهم بالتالي في استمرار تدفق النفط الضروري لسير عجلة الحياة اليومية في الغرب،

---

(٩١) «Exhibit A Registration Statement,» in: Justice, U. S. M. O. ed., (Washington, DC, 1981).

(٩٢) Kristin M. Vajs, AWACS: *Airborne Warning and Control System* (Washington, DC: Library of Congress, Congressional Research Service, 1981).

(٩٣) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan*.

(٩٤) Levins, *Arab Reach: The Secret War against Israel*.

(٩٥) هالة أبو بكر سعودي، «المنظمات العربية ـ الأمريكية ودورها في الدفاع عن القضايا العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٢ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١)، ص ٩٧.

وعلى الدور السعودي «المسؤول» في المنطقة، والذي وصف باعتبارة «قوة اعتدال»، إضافة إلى ما سينتج عن البيع في النهاية من فرص عمل جديدة.

هاجم سعد إسرائيل في نهاية خطابه قائلاً: «لماذا تعارض إسرائيل المبيع إذاً؟ لقد غدت إسرائيل معتمدة على علاقتها بالولايات المحدة وتعودت أن يكون لها التفوق العسكري على الوطن العربي بدعم من الولايات المتحدة وإلى حد أنها باتت تلقائياً ترى في أية علاقة للولايات المتحدة بدولة عربية تهديداً لمصالحها. هدف إسرائيل الحقيقي من منع صفقة الدفاع الجوي هو خلق فجوة بين الولايات المتحدة وأقرب صديق عربي لها». وختم مداخلته بحجة قوية جداً، بيغن أو ريغن، قائلاً: «يود الشعب الأمريكي أن يعرف إذا ما كان الكونغرس سيدعم الرئيس ريغن أو رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن في تقرير ما هو الأفضل لمصلحة أمريكا وما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية لتحقيق المصالح تلك»[٩٦].

١ ـ حدود دور الـ NAAA

في سياق جلسة الاستماع، بدأ السيد سعد خطابه بالقول: «كمواطنين أمريكيين من أصل عربي، أعضاء الاتحاد NAAA في كل البلاد معنيون على وجه الخصوص بأن تكون الخطوط العامة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة تخدم المصلحة الوطنية الأمريكية وعلى أفضل نحو ممكن»[٩٧]. على الرغم من أن العرب الأمريكيبن كانوا معنيين وظهروا في جلسة الاستماع كفريق محلي لموازنة مواقف الأيباك، إلا أن الأغلبية الواسعة من الناخبين العرب الأمريكيين لم تكن منخرطة في المسألة.

هذا هو السب في أن التحالف الذي نشأ عن مسألة الأواكس، والذي سمّي «مجموعة الضغط الداعمة للعرب» لم تعش طويلاً ولم تتوسع. لم تكن هناك من كتلة ناخبة من العرب الأمريكيين تدعم المنظمات العربية الأمريكية. وحين كنت أقابل أحد رؤساء المنظمات العربية الأمريكية، قال لي: «لم يكن لنا مصلحة في السباق»، في إشارة إلى حقيقة أنه ليس للعرب الأمريكيين، كجماعة، من سهم في صفقة البيع، على الرغم من أن «الاتحاد» NAAA كان منخرطاً كمنظمة[٩٨]. وبالرغم من ذلك، لم تكن الجماعة العربية الأمريكية ككتلة ناخبة منخرطة في المسألة. وينقل أمرسون عن فرد داتون، المستشار الرئيسي للسعوديين، قوله مخفّضاً من الأدوار الذي أدّتها مجموعة الضغط المحلية: «أنت لا ترى مجموعات ضغط عربية تجوب ممرات الكونغرس. لماذا؟ لأننا لا نستطيع الاتكال على كتلة ناخبة عبر البلاد، أو على إرسالهم سيلاً من البرقيات»[٩٩].

(٩٦) *The Proposed AWACS/F-15 Enhancement Sale to Saudi Arabia: Staff Report.*

(٩٧) المصدر نفسه.

(٩٨) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan.*

(٩٩) Emerson, *The American House of Saud: The Secret Petrodollar Connection.*

ومع أنه كان هناك ناخبون إلا أنهم كانوا معنيين على أساس من الوظائف لا على أسس إثنية. قد يذهب الضاغط إلى السناتور ويخبره بعدد الوظائف التي ستخلقها الصفقة وتضغط الاتحادات على السناتور وتطلب منه دعم الصفقة، إلا أنهم لن يتمكنوا في كل الأحوال من مضاهاة اليهود الأمريكيين الذين تربطهم بإسرائيل روابط عاطفية، بل يتماهون بإسرائيل، والذين كأفراد يطالبون ممثليهم، أو يمطرون الصحف بالبرقيات. وفيما لم يتجاوز الدعم للسعودية حدود الصفقة، تستمر معارضة اليهود الأمريكيين جزءاً من موقف أوسع يتناول قضايا الشرق الأوسط وفي سياق دعمهم لإسرائيل.

في ذلك الوقت، كان معظم العرب الأمريكيين من أصول لبنانية، ولم يكونوا مهتمين كثيراً إذا ما نجحت العربية السعودية في تجديد ترسانة أسلحتها أم لا[١٠٠]. وقد أضاء على هذا الموضوع كتاب مؤيدون لإسرائيل، وقالوا إن هذه المنظمات هي هياكل مصطنعة ولا ناخبين عندها، وأنه ليس للعرب الأمريكيين العاديين، وغالبهم مسيحيون من الشرق، أية صلات بالعربية السعودية ولا يعنيهم أمر إقرار أو عدم إقرار الصفقة[١٠١].

بالإضافة إلى حقيقة أن مسألة تزويد السعودية بالسلاح لم تكن قضية بارزة بقوة لدى الناخبين الأمريكيين، لم تسع NAAA الى إشراك الجالية العربية من خلال إبراز المسألة إعلامياً. وحين سئل المستجوب الذي كان على صلة بالاتحاد يوماً ما، لماذا لم يستنفر اتحاد العرب الأمريكيين لدعم الصفقة، قال إنهم لم يجدوا أن عليهم فعل ذلك بعدما رأوا أن دعم الرئيس لها وكذلك دعم جماعات رجال الأعمال أكثر أهمية. لم ير NAAA في صفقة الأواكس مناسبة ليبني منها كتلة ناخبة أو قضية ليجمع العرب الأمريكيين حولها. إن حشد جماعة غير متماسكة حول مسألة غير بارزة لأعضائها بما يكفي أمر صعب، بخلاف حشد جماعة رجال الأعمال الذين يسهل جداً استنفارهم نظراً إلى مصلحتهم المباشرة في الصفقة.

٢ ـ المقاربة السعودية لعملية الضغط ومحاولة التأثير

كانت للسعوديين مقاربات متعددة للمسألة. وبحسب مقابلة لي مع مستجوب كان له دور في صفقة بيع ١٩٧٨، ووفق مذكرات الأمير بندر، عكس السعوديون الطرائق التي استخدمها الإسرائيليون ضدهم. فقد طلبوا من الرئيس زيادة الضغط على الكونغرس في نفس الوقت الذي استخدموا فيه تحالف رجال الأعمال للضغط على أعضاء الكونغرس. لقد اتصلوا بالشيوخ مباشرة وشرحوا لهم المنافع المتأتية عن البيع، واستخدموا الإعلام لجعل الفكرة مقبولة من الناخبين، والتأسيس لكل خطوة بأبحاث مستفيضة مسبقة. كانت «مجموعة الدراسات الدولية والتقييم» ككيان فرعي لـ «لشركة شمال أمريكا للتأمين» التي كانت مهمتها تجميع المعلومات وتقديمها للحكومة

(١٠٠) Laham, *Selling AWACS to Saudi Arabia: The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing Interests in the Middle East*.

(١٠١) Levins, *Arab Reach: The Secret War against Israel*.

السعودية[١٠٢]. لم يكن السعوديون في الواجهة بل تركوا الرئيس يقود المواجهة، ولكن عندما رأوا إمكانية العمل على أعضاء الكونغرس تحولوا إلى الضغط الهجومي[١٠٣]. بدأ العد العكسي للضغط بالتصاعد قبل ستة أسابيع من الصفقة[١٠٤].

نال الضغط الداعم للعرب التأييد من التكتلات النفطية الكبرى مثل فلور، وباكتل، وكومبيوتر وسينس كوربورشن، وموبيل، وكل عمالقة شركات الصناعة النفطية المتمركزة في هيوستن الذين انضموا إلى عملية الضغط دعماً للصفقة[١٠٥]. كانت باكتل منخرطة في ضغط عالي الدرجة دعماً للصفقة نظراً إلى وجود مشاريع عدة لها في العربية السعودية، والتي كانت تتمتع بطفرة نفطية يبلغ مردودها السنوي ما يزيد عن ١٠٠ بليون دولار، وكان الكل يطمح بالدخول إلى السوق الجديد. وأرسل رئيس البوينغ ومدير «التكنولوجيات المتحدة» أكثر من ٦٥٠٠ برقية إلى وكلاء، وباعة، ومتعاقدين، ومزودين، وموزعين، يطلب فيها دعم البيع[١٠٦]. كانت هاتان الشركتان وحدهما مسؤولتين معاً عن ٧٠ بالمئة من الدعم القاعدي الذي توفر للصفقة[١٠٧].

مع الانخراط التدريجي للشركات مباشرة في الصفقة، كان دعم تحالف رجال الأعمال يزداد كما كرة الثلج. فقد كانت هناك مصلحة مباشرة للشركات في بدء علاقات عمل مع السعوديين، بالإضافة إلى أصحاب العقود، والمتعاقدين من الداخل، الشركات والاتحادات في المقاطعات حيث كان سيجري تصنيع الأسلحة، ما يعني ازدهاراً لاقتصاد المقاطعة يحرّك على نحو غير مباشر كل الأعمال[١٠٨]. تولى تحالف رجال الأعمال تأمين دعم النخب الاقتصادية للصفقة. نجح الأمير بندر إذاً، ومن خلال تركيزه على الأثر الاقتصادي الإيجابي للصفقة في جماعة رجال الأعمال، بجعل المسألة قضية محلية.

استخدم السعوديون الحوافز الاقتصادية بكل وسيلة ممكنة. إيجاباً، بالوعد بالأرباح أو التوظيف، وسلباً، بحرمان آخرين من المزايا الراهنة أو الأرباح. يذكر الأمير بندر في مذكراته أنه حصل حتى على تأييد روكفلر، المصرفي اليهودي، من خلال استخدامه الحوافز السلبية. فقد أقفل حسابه في المصرف ولم يُعِد فتحه إلى أن تحدث روكفلر إلى شيوخ نيويورك طالباً دعم الصفقة. وكما ورد على لسان أحد أفراد الأسرة الملكية في مقابلة، فقد استنفر السعوديون كل مواردهم وقدراتهم للحصول على الصفقة.

---

(١٠٢) المصدر نفسه.

(١٠٣) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan*.

(١٠٤) Emerson, «AWACS and Presidential Power».

(١٠٥) Simpson, Ibid.

(١٠٦) Emerson, *The American House of Saud: The Secret Petrodollar Connection*.

(١٠٧) المصدر نفسه.

(١٠٨) المصدر نفسه.

في اليوم الذي سيجري فيه التصويت على الصفقة، أرسل ٢٣ من كبار المديرين التنفيذيين لـ IBM, TWA, Proctor&Gamble والخطوط الجوية الأمريكية، ما بات يسمى «تيليكس الرياض»، حذروا فيه من أن الفشل في إمرار الصفقة سوف يؤثر في المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط[١٠٩]. على الرغم من ذلك، فالدور الذي أدّته شركات النفط والمصالح التجارية يبدو مبالغاً فيه، بحسب د. كامب من «مؤسسة كارنجي للسلام العالمي». يقول: «لقد كان الأمير بندر نفسه هو من أقنع معظم الناس بالحكمة ـ إذا أردت تسميتها كذلك ـ في دعم صفقة مبيع الأواكس وأكثر مما ينسب من ضغط قام به المدراء التنفيذيون لشركات النفط التي تربكها ممارسات الضغط في الأساس ولا تجيدها بالتالي»[١١٠]. كانت عملية الضغط التي مارسها الأمير بندر متشعبة. فقد عمل مع المنظمات الأمريكية التي لها مصالح في الشرق الأوسط، وعمل مع منظمات العرب الأمريكيين الناشئة حديثاً أيضاً[١١١].

كانت صفقتا أف ١٥ والأواكس، عملياً، الدافع القوي لإنشاء المنظمات العربية الأمريكية. وفي مقابلة مع ناشط في منظمة عربية أمريكية، استذكر المستجوب أن الدعم الذي كانت السعودية مستعدة لتوفيره شجع على المشاركة السياسية من المنظمات العربية الأمريكية مع التركيز على شؤون الشرق الأوسط.

مع أن عوامل عدة لعبت لمصلحة السعوديين، من مثل مقاربتهم الهجومية، وتأمين الدعم للرئيس، والحرب الباردة، فإن القوة الناخبة التي أمكنهم جمعها وتعبئتها كانت العامل الحاسم في الفوز بتلك الجولة ضد الأيباك. ووفق مذكرات الأمير بندر، فهم لجأوا في البدء إلى الصوت المنخفض ليروا إذا ما كان الرئيس قادراً على تأمين الصفقة بنفسه؛ ولكن عندما اكتشفوا أن الرئيس يواجه صعوبات وأن دعمه ليس كافياً لإمرار الصفقة، تحولوا فوراً إلى استخدام صلاتهم التجارية، والعمل مع الاتحادات العمالية، وتنسيق قيام أرضية قاعدية قوية[١١٢].

هناك، برأي سميث، نوعان من القواعد؛ القواعد الدائمة الطويلة الأمد، مثل القاعدة التي يستند إليها ضغط المتقاعدين أو القاعدة التي يستند إليها الضغط الداعم لإسرائيل. تتحرك مثل هذه القاعدة تلقائياً عندما تنشأ مسألة أو حدث ما يمس قضيتهم. وهناك من جهة أخرى، «قواعد وقتية»، يدفع بها عادة الضاغط من خلال رفعه درجة اهتمام الشريحة المعنية من المجتمع الأمريكي بقضية مطروحة. في حالة كهذه، نجح الأمير بندر وفريقه في تحريك الناخبية الاقتصادية التي تعنيها المنافع التي ستتأتى عن إقرار الصفقة. وللمفارقة، ففي حالة «موانئ دبي»، كان الضاغط

---

(١٠٩) Levins, *Arab Reach: The Secret War against Israel*.

(١١٠) Feldman and Merkaz le-Mehqarim istrategiyyim ʻal Šem Yafe (Tel-Aviv), *US Middle East Policy: The Domestic Setting*.

(١١١) Levins, Ibid.

(١١٢) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan*.

من Eller & company قادراً على تحريك قوة ناخبة معارضة لصفقة الاستحواذ من خلال تسليط الضوء على مسألة أمن أمريكا والإرهاب.

فهم الأمير بندر التقنيات التي يستخدمها الأيباك. فقد أدرك أن الأيباك يملك كتلة ناخبة تستطيع ممارسة الضغط على الكونغرس وأراد موازنة ذلك الضغط. جهّز «فرد داتون» ملخصاً له بعناوين كل مديري الشركات والاتحادات الكبرى. لقد كان على يقين من أن إنفاق العربية السعودية من خلال الصفقة يعني فرص عمل، وعليه فقد حمل القضية إلى الاتحادات العمالية في مكدونال دوغلاس، والذي أحالها بدوره إلى فروعه(١١٣). لقد استبدلوا فقط الأصوات اليهودية بأصوات العمال الذين سيستفيدون من عملية البيع(١١٤). وبحسب الأمير بندر في مذكراته فإن أفضليات الناخبين وضغطهم كانا أكثر أهمية في إقناع الكونغرس من القيمة الاستراتيجية للعربية السعودية.

قال الأمير في مذكراته إنه كان متأثراً بتيب أونيل، رئيس مجلس النواب، والذي قال: «كل السياسة هي سياسات محلية، ليس مهماً أين تصل، خط القعر هو السياسة المحلية»(١١٥). لقد كانت المصالح الاقتصادية الموظّفة والقواعد عاملاً رئيسياً في دعم الكونغرس.

كان يدرك أنه لا يمكن أخذ المسألة في بعدها الاستراتيجي فقط؛ بل يتوجب تقديمها كمسألة محلية بالنسبة إلى الأمريكي العادي، لقد استبدلت الناخبية الإثنية بالناخبية الاقتصادية. لكنها كانت، مع ذلك، ناخبية مؤقتة مرتبطة بالصفقة فحسب وليس لها أية صلة بالعربية السعودية. وإلى ذلك، فقد أبرز الرئيس حجة القيمة الاستراتيجية للعربية السعودية في الكفاح ضد الشيوعية وفي سياق تعبئته تأييد الجمهور لمصلحة الصفقة.

بالإضافة إلى الضغط الخارجي الذي وفرته مجموعات الضغط، فقد كان الضغط الداخلي مهماً جداً كما كانت الرسائل متسقة. أخذ السعوديون الشيوخ والنواب في زيارات إلى المملكة. التقوا بأعلى المسؤولين، وخصوصاً الأمير فهد ولي العهد، والذي سيغدو لاحقاً عاهلاً للسعودية. ويذكر أحد أعضاء الأسرة المالكة، وكان منخرطاً في تفاصيل الصفقة، قال: «كان لمجيئهم إلى المملكة وحديثهم مع القيادة، دور كبير في إقناعهم». يذهب الضاغط لمصلحة السعوديين إلى السناتور، يسأله إعطاءه بضع دقائق ويخبره أن الصفقة ستفتح مجالاً لآلاف فرص العمل لناخبيه. كانت تلك هي السردية الرئيسية وراء الحصول على دعم مجلس الشيوخ(١١٦).

مع التسليم بأنه ليس في استطاعة الاستشاريين الذين يعملون لحساب عميل أجنبي الفوز بقضية خاسرة، إلا أنهم قادرون حين تكون لديهم قضية جيدة على الربح، فهم بخبرائهم وعلاقاتهم يستطيعون جعل الربح نتيجة أكيدة ـ وعلى الرغم من ذلك، لم يكن في وسعهم في حالة «دبي

(١١٣) المصدر نفسه.
(١١٤) المصدر نفسه.
(١١٥) المصدر نفسه.
(١١٦) المصدر نفسه.

للموانئ» إنقاذ الصفقة. لقد أمكنهم، في المقابل، في حالة الأواكس تأمين لقاءات مع الإعلام ومع أفراد من الكونغرس وساعدوا في هيكلة سردية متماسكة وفي تأطير المسألة. إلا أن مبيع ١٩٧٨ لم يتطلب من الجهد الحجم الذي احتاجه مبيع ١٩٨١. ففي مبيع ١٩٧٨، كما تظهر سجلات الزبون الأجنبي، كان لديهم ظاغط واحد مسجّل؛ فردريك ديتون، والذي وظّف ثلاثة أشخاص إلى جانبه. كانت وظيفته توفير خدمات قانونية واستشارية بالإضافة إلى التحليل والبحث. لقد عيّن من أجل المساعدة في التفاوض كما في تحضير مسودات وثائق علاقات عقود العمل(١١٧). بينما في مبيع ١٩٨١، كان الضاغط الأساس المسجّل ج. كراوفورد كوك. وقد وظّف من طرف وزارة الشؤون الخارجية السعودية وتضمنت واجباته، إضافة إلى التفاوض والتواصل مع حكومة الولايات المتحدة، الوصول إلى الجماعة العربية الأمريكية مع دور تثقيفي كذلك.

بمقارنة الشكلين المسجلين، يستطيع المرء أن يرى نضجاً في دور الضاغطين الأجانب. في المرحلة الأولى كان الضاغط مستشاراً قانونياً في كيفية تنظيم العقود. في المرحلة الثانية، غدا الضغط متكاملاً؛ فقد ضم العلاقات العامة، والاستراتيجية، والبحث والإعلام؛ أي أن الضاغط بات يؤدي دوراً أكبر. تضمن دوره برنامجاً تثقيفياً للرأي العام حول أهمية الطاقة والمشكلات التي تواجهها واحتياجات استمرار تدفقها، والتركيز في ذلك كله على دور العربية السعودية في خطط الحفاظ على الإمدادات تلك(١١٨).

لم يرغب السعوديون في أن ينظر إليهم كمنتجين للنفط الخام فحسب، بل أرادوا تظهير صورتهم كلاعب أساسي في سياسات الطاقة حول العالم، لاعب مسؤول معني بحفظ الطاقة للمستقبل. ومع أن السعودية هي آخر دولة يتوجب عليها أن تقلق من نقص في الإمدادات، فقد أرادت أن تظهر كشريك حقيقي للغرب في الطلب على الطاقة.

ازداد الإنفاق على جهود الضغط من سنة ١٩٧٨ إلى سنة ١٩٨١. ففي عام ١٩٧٨ تضمن العقد مبلغ ١٠٠ دولار للساعة الواحدة، بالإضافة إلى ١٠٠ دولار نفقات. أما الكلفة المسجلة في قانون تسجيل الأجانب لعقد ١٩٨١، والذي تضمن علاقات عامة وتثقيفاً فبلغت ٤٧٠ ألف دولار أمريكي.

في حالة الأواكس، تشاركت السعودية مع دول عربية أخرى في عمليات الضغط. وعليه، فبالإضافة إلى وكلائها المستأجرين، أفادت السعودية من وكلاء دول عربية أخرى؛ العراق، الجزائر، ليبيا، والإمارات العربية المتحدة التي لديها معاً ٢٥ وكيلاً مسجّلاً(١١٩). لعب الضاغطون دور صلة الوصل كما نظموا اللقاءات لأفراد من الأسرة السعودية المالكة مع شيوخ، وعلى نحو مماثل

---

(١١٧) «Exhibit A Registration statement,» 2591, in: Justice, U. S. D. O. (ed.) 31 October 1977, Washington.

(١١٨) المصدر نفسه.

(١١٩) Levins, *Arab Reach: The Secret War against Israel.*

لزيارات بيغن ودايان إلى الشيوخ[120]. كذلك تظهر السجلات المختلفة أن العربية السعودية وظّفت طاقماً من المسؤولين السابقين ليوفروا لها الدخول إلى الكونغرس والإدارة الأمريكية[121].

تضمّن الجانب الآخر من البرنامج التثقيفي خطة لتوعية الأمريكيين بتاريخ الإسلام وبالعربية السعودية. وكان ذلك ضرورياً، إذ هو يأتي بعد قطع إمدادات النفط سنة ١٩٧٣؛ حيث ظهرت السعودية بلداً يستغل بشدة سلعة النفط في علاقته بالولايات المتحدة. واشتدت الصورة تلك مع فضيحة الـ ABSCAM، حيث جرى تضليل عملاء فدراليين بموضوع شيخ غامض، الشيخ عبد الكريم، يحاول رشوة أعضاء في الكونغرس. وقاد ذلك كله إلى تصنيف نمطي للعرب عموماً وللسعوديين على وجه الخصوص[122]. وتضمن البرنامج كذلك توعية للرأي العام الأمريكي بحسنات الاستثمار السعودي في الولايات المتحدة. لقد كانت المنافع الاقتصادية هي الموضوع الرئيسي الذي استعمله الأمير بندر في تكوينه لتحالف محلي داعم للصفقة.

واستخدم ملاك السلام أيضاً. فالجمهور الأمريكي بات الآن منفتحاً على العرب؛ فحقبة عبد الناصر الذي كان يهدد الإسرائيليين ولّت. وزيارة السادات غير المسبوقة إلى إسرائيل وتوقيعه اتفاقية سلام، أظهرت بالنسبة إليه «وجهاً عربياً سلمياً للأمريكيين»[123]. كذلك قدمت العربية السعودية خطة سلمية إلى الإدارة الأمريكية، واستخدمت الملاك ذاك في تواصلها مع الجمهور الأمريكي. كان أحد أهداف خطة التواصل نشر فكرة حاجة الأمريكيين إلى سلام دائم طويل الأمد في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن كل القضايا تلك لم تكن على صلة مباشرة بالصفقة العسكرية، إلا أنها ساعدت في جعل مزاج الشعب الأمريكي قابلاً لحقيقة أن الولايات المتحدة في صدد بيع تكنولوجيا عسكرية متقدمة إلى السعودية.

أقام الضاغط السعودي علاقات جيدة مع كبار الصحافيين والناشرين في أهم الوسائل الإعلامية، الأمر الذي ساعد السعوديين على إيصال صوتهم ورأيهم إلى الرأي العام[124]. استخدم كراوفورد الإعلام لتحقيق خطته بنجاح. فقد تضمن التكليف أبحاثاً لإيجاد مداخل لتحقيق تنفيذ مؤثر للبرنامج. بل استخدم السعوديون أيضاً الإعلانات التجارية لتعزيز مواقفهم. وأعلن بالطريقة نفسها أيضاً مؤيدوهم من جماعة رجال الأعمال: فقد وضعت موبيل إعلاناً يقول إن ٢٠٠ رجل أعمال أمريكي سيحصلون على ٣٥ بليون دولار من أعمالهم في العربية السعودية[125].

---

(١٢٠) المصدر نفسه.

(١٢١) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan*.

(١٢٢) Jack G. Shaheen, *Arab and Muslim Stereotyping in American Popular Culture*, Occasional Papers Series (Washington, DC: Center for Muslim-Christian Understanding, History and International Affairs, Edmund A. Walsh School of Foreign Service, Georgetown University, 1997).

(١٢٣) Smith, *Power Game: How Washington Works*.

(١٢٤) Levins, *Arab Reach: The Secret War against Israel*.

(١٢٥) المصدر نفسه، و Emerson, *The American House of Saud: The Secret Petrodollar Connection.*

وبترتيب من داتون، والذي كان مساعداً خاصاً لكينيدي وعيّن وزير دولة في وزارة الخارجية للعلاقات بالكونغرس، كان الأمير بندر يدعو مراراً الصحافيين للغداء في كالوراما بارك، «مفتتحاً أحاديثه بآخر الأخبار ذات الصلة وأحدثها». دعا الأمير نخبة الصحافة وزودهم بمعلومات من الداخل حول الصفقة(١٢٦). أسهم ذلك في إبقاء صفقة مبيع السلاح حية في الخطاب العام. فقد غدت صفقة مبيع الأواكس الموضوع الطاغي على الإعلام في الولايات المتحدة(١٢٧). نجح الأمير بندر، إذاً، في رفع درجة البروز العلني للمسألة، ما جعل مهمة الضغط الإسرائيلي المعارض للصفقة أكثر صعوبة. أصبحت الأواكس، وليس الصراع العربي ـ الإسرائيلي، هي محور النقاش حول الشرق الأوسط. وتضمن النقاش ليس السياسة الخارجية فقط، وإنما السياسة المحلية أيضاً وذلك بإضاءته على منافع الصفقة للاقتصاد الأمريكي(١٢٨).

٣ ـ دعم البيت الأبيض

كان كلا الرئيسين، كارتر وريغن، داعماً للصفقة. فقد ركّز كارتر على موضوع الطاقة وأهميتها لأمريكا وللعالم، الموضوع الذي تحول لاحقاً إلى ما سمي «عقيدة كارتر»(١٢٩). واستخدمت الإدارات المتعاقبة هذا المفهوم. فقد كان كارتر، والذي فاوض من أجل السلام في المنطقة بعد حرب ١٩٧٣، متشوقاً لتعزيز الجهود السلمية، وقد نظر إلى السعودية باعتبارها شريكاً في مشروعه(١٣٠). فبعث برسائل إلى كل سناتور قائلاً إن رفض البيع سيكون ضربة قاضية لجهود السادات من أجل السلام في المنطقة(١٣١).

أما ريغن، الرئيس الذي أعقبه، فقد ركّز من ناحيته على أهمية سلامة وأمن استمرار تدفق النفط من العربية السعودية والمنطقة، مشدداً على ضرورة احتواء التهديد السوفياتي. فبالإضافة إلى خطاب المصالح الاقتصادية، الحجة القوية في المقاطعات حيث يتمركز المتعاقدون، والمتعاقدون من الداخل، كان خطاب احتواء التهديد السوفياتي حجة جاذبة لمجمل الشعب الأمريكي. وقد خلق ذلك حافزاً لريغن لدعم الصفقة كما لتسويق الفكرة لدى الجمهور.

تلقى الرئيسان التأييد مقابل دعمهما للصفقة. فريغن، المدافع عن فكرة تزويد الاقتصادات الجانبية من ضمن سياسته في «Reaganomics»، أراد إبقاء أسعار النفط منخفضة تحفيزاً

(١٢٦) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan*.

(١٢٧) Abdulrahman Al-Zuhayyan, «Prince Bandar, Architect of Saudi-US Relations,» *Arab News* (6 October 2012), <http://www.arabnews.com/prince-bandar-architect-saudi-us-relations>.

(١٢٨) Emerson, *The American House of Saud: The Secret Petrodollar Connection*.

(١٢٩) Joe Stork, «The Carter Doctrine and US Bases in the Middle East,» *Merip Reports,* no. 90 (1980), pp. 3-14.

(١٣٠) Rabinovich and Reinharz, *Israel in the Middle East: Documents and Readings on Society, Politics, and Foreign Relations, Pre-1948 to the Present*.

(١٣١) Bard, *The Water's Edge and Beyond: Defining the Limits to Domestic Influence on United States Middle East Policy*.

للإنتاج[١٣٢]. قبل السعوديون فكرة السعر المنخفض للنفط إلى حدود ٣٢ دولاراً للبرميل الواحد حتى نهاية ١٩٨٢[١٣٣]، فيما حصل كارتر على دعم أبو رزق لمعاهدة بنما.

كان الجيش مؤيداً لبيع الأواكس، ما سيوفر للأمريكيين الفرصة لبناء قواعد جوية للولايات المتحدة في أوقات الأزمات[١٣٤]. قال أحد المستجوبين، وكان منخرطاً في الـ NAAA، في ذلك الوقت، إن العسكريين رأوا في الصفقة تمدداً لتأثيرهم، إذ سيتبعها الدعم التقني والتدريب، ما سيعطيهم مدخلاً واسعاً إلى المنطقة. كما أنهم دعموها لأنها طلبية ضخمة على الطائرات ما سيحفز إنتاجها، ويسهل إعادة تجهيزها[١٣٥]. كان الموقف الذي اتخذه البنتاغون بدعم البيع يعني أنهم يشجعون المبيعات التي تزيد من جاهزيتهم ويعارضون تلك التي تنقص من مخزونهم أو تؤخر إعادة التجهيز[١٣٦].

قدّم كلا الرئيسين تطمينات أكيدة بأن الطائرات لن تستخدم ضد إسرائيل. قال كارتر لمجلس الشيوخ إن الـ «أف ١٥» لن تستخدم ضد إسرائيل بل هي لأغراض دفاعية ولن تستكمل بتجهيزات هجومية[١٣٧]. وتوّج ريغن حملة ضغطه بإرساله يوم التصويت النهائي تقريراً فصّل فيه القيود على البيع التي ضمنت أن الطائرات سوف تستخدم حصراً لأغراض دفاعية. كسر ريغن بذلك معارضيه وكان قادراً بذلك على كسب الشيوخ المترددين، كما أنه لم يترك للضاغطين لمصلحة إسرائيل وقتاً ليردوا على التقرير[١٣٨]. لقد كانت تلك، بحسب وصف الأمير بندر في مذكراته، «الضربة القاضية»[١٣٩].

٤ ـ مقاربة ريغن

كان الرئيس قد اتخذ بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر موقفاً دفاعياً مكتفياً بالإجابة عن الحجج أو الرسائل التي ترده، أكان من مؤيديه، من الجهات الضاغطة لمصلحة إسرائيل، أو من الكونغرس. إلا أنه، وبعدما بلغت حملة المعارضة ذروتها قبل ستة أسابيع من التصويت على البيع، قرر أخذ مقاربة أكثر هجومية[١٤٠]. فعلى معطى أن الولايات المتحدة هي في ذروة الحرب الباردة، كانت المشاعر

(١٣٢) «The Ronald Reagan Presidential Foundation and Library,» <https://www.reaganfoundation.org/economic-policy.aspx> (Accessed 16 August 2013).

(١٣٣) J. Dorsey, «Saudi Deal: AWACS for 32$ Oil,» *Christian Science Monitor*, 25/9/1981.

(١٣٤) Smith, *Power Game: How Washington Works.*

(١٣٥) Bard, *The Water's Edge and Beyond: Defining the Limits to Domestic Influence on United States Middle East Policy*.

(١٣٦) Feldman and Merkaz le-Mehqarim istrategiyyim ʻal Šem Yafe (Tel-Aviv), *US Middle East Policy: The Domestic Setting*.

(١٣٧) Emerson, *The American House of Saud: The Secret Petrodollar Connection*.

(١٣٨) Laham, *Selling AWACS to Saudi Arabia: The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing Interests in the Middle East*.

(١٣٩) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan*.

(١٤٠) Laham, Ibid.

الوطنية قوية في الولايات المتحدة وكان الرئيس يحتفظ برصيد قوي لدى أعضاء الكونغرس، والذين يميلون نحو مواقف أكثر دعماً للرئيس حين يكون هناك تهديد محتمل[١٤١]. فقد جعل الرئيس ريغن الحرب على الشيوعية سرديته للكونغرس كما للجمهور الأمريكي[١٤٢]. كان ذلك سلاحاً استخدمه تكراراً ضد معارضي الصفقة، حين اتهمهم بأنهم يضعون مصالح إسرائيل قبل مصالح الولايات المتحدة الوطنية[١٤٣]. والشعبية العالية لسياسته الخارجية لدى الجمهور هي ما سمح له باتخاذ هذه المقاربة الهجومية من دون أن يخشى من عواقبها[١٤٤]. نجح ريغن في إقناع الشيوخ لأسباب عدة. فقد بدا ريغن رئيساً قوياً في مطلع ولايته، وكان موضع تأييد عالٍ لمواقفه المتشددة في مسألة الأمن الوطني. أتاح له ذلك اللجوء إلى إجراءات قهرية مع الشيوخ الذين كانوا يعارضونه الرأي، من مثل حرمان الولاية من المخصصات دونما خوف من عواقب ذلك لدى الجمهور. مثل هذا التكتيك لم يكن ممكناً للرئيس بوش في أعقاب «إعصار كاترينا»، نظراً إلى شعبيته الضعيفة، وتعرض قراراته باستمرار للتفحص الدقيق. وكان لريغن، بالإضافة إلى الضغط الذي مارسه على مجلس الشيوخ، دعم سعودي كامل، كان قادراً، كما أسلفنا، على توليد ناخبية لمصلحة الصفقة. لم يكن لبوش مثل هذا الدعم. ومع أن بوش حاول الضغط على الكونغرس لجعل الصفقة تمرّ، لم يتمكن الإماراتيون من توليد قوة ناخبة مؤيدة للصفقة وداعمة للرئيس. وإلى ذلك، فقد كان في وسع ريغن ممارسة الضغط على مجلس الشيوخ لأن الجمهوريين كانوا يتمتعون بأغلبية ١٢ صوتاً فيه، وقد هزموا تسعة ترشيحات ديمقراطية. وكما ذكر سميث في كتابه **لعبة السلطة**، كان ريغن يتقن إظهاره بصورة الرابح. فقد أبدى الحزم والقوة في مواجهة المعارضة، لكنه كان يصنع التسويات كلما احتاج ذلك. ومن أجل تشجيع مجلس الشيوخ على رفض «قرار باكوود»، بدأ ريغن حملة ضغط على أعضاء اللجنتين اللتين لهما كلمة في المسألة ويؤثرون في قرار المجلس: لجنة الشؤون الخارجية، ولجنة القوات المسلحة[١٤٥]. كان في لجنة الشؤون الخارجية شيخان، من بين آخرين، يعارضان الصفقة بقوة، سي هياكاوا ولاري برسلر من ساوث داكوتا، إلا أنهما بدّلا من موقفهما في وقت لاحق، وانضمّا إلى داعمي الصفقة.

مضت المعارضة من مهاجمة موقف ريغن من صفقة الأواكس إلى مهاجمة سياسته الخارجية بعامة. فوصف بنيامين روزنتال تدخلات الرئيس في السلفادور وليبيا بـ«قليلة الحكمة» و«حلقات غير مترابطة». وهو تقدّم أبعد في هذا الهجوم الشامل ليقول إن إدارة ريغن لا تستطيع أن توفّق بين

---

(١٤١) James M. Lindsay, «Deference and Defiance: The Shifting Rhythms of Executive-Legislative Relations in Foreign Policy,» *Presidential Studies Quarterly,* vol. 33, no. 3 (September 2003), pp. 530-546.

(١٤٢) Bronson, *Thicker than Oil: America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia*.

(١٤٣) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan*.

(١٤٤) Ole R. Holsti, *Public Opinion and American Foreign Policy* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2009).

(١٤٥) Laham, *Crossing the Rubicon: Ronald Reagan and United States Policy in the Middle East.*

مرتكز سياستها الخارجية القائمة على الالتزام بإسرائيل وبين التدفق الاستراتيجي للنفط(١٤٦). في الرابع عشر من أيلول/سبتمبر دعا ريغن ٢٧ شيخاً إلى البيت الأبيض لإقناعهم بصفقة السلاح. ووردت في الشهر نفسه مذكرة ضد البيع وقعها ٥٦ شيخاً من الحزبين(١٤٧).

استخدم ريغن كل الأساليب للحصول على موافقة الكونغرس، «فقد تدرج من التمني إلى الإقناع وصولاً حتى إلى التهديد»(١٤٨). يقول أحد المستجوبين الذي كان في الجيش يومذاك، إن ريغن استخدم مع الشيوخ «أسلوب الجزرة والعصا»: فقد قدّم حوافز إيجابية، وكذلك سلبية، من أجل إقناع الشيوخ بالتصويت لمصلحة صفقة الأواكس. ومن الأمثلة أنه ربما وعد بزيادة موازنات تخص الشيوخ، أو وعد نواباً بمكاتب بريد جديدة في مناطقهم، بينما لم يتردد في تهديد بعض آخر بحرمانهم من أفضليات معينة لمناطقهم(١٤٩). ونقل عن الأمير بندر قوله في ذلك الوقت: «نحن لا نخوض هذه الحرب، الرئيس هو الذي يخوضها»(١٥٠).

أما بالنسبة إلى الشيوخ الذين فشل في إقناعهم، فقد قام بالتقليل من مصداقيتهم من أجل التخلص منهم. ففي ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨١، حاول الرئيس إقناع باك وود، صاحب قرار رفض الأواكس في مجلس الشيوخ، لكن باك وود أصر على موقفه المعارض. وعلى النقيض، طلب باك وود مخصصات مالية للمرشحين اليهود من GOP، قائلاً إن المسهمين اليهود غير راضين عن صفقة الأواكس. حين رأى ريغن أنه لم يتمكن من إقناعه، قام بتسريب محضر اللقاء معه، ما وضع الأخير في موقف محرج أمام مؤيديه. كذلك لعب ريغن على وتر الانقسام الحزبي، فقد بادر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى جمع ٤٣ شيخاً من الجمهوريين وطلب منهم إظهار الالتزام الحزبي(١٥١)، بل خاطب الشعب الأمريكي مباشرة فدافع عبر التلفزيون عن موقفه شارحاً لماذا تبدو الصفقة مهمة للمصالح القومية للولايات المتحدة(١٥٢). واستخدم أيضاً التأييد الذي تلقاه من نيكسون وكارتر، ومن ١٦ مسؤولاً رفيعاً سابقاً في دوائر السياسة الخارجية والأمن القومي(١٥٣). أسهم هذا المستوى الرفيع من المسؤولين الذين دعموا موقفه في وضع المسألة أمام الرأي العام

---

(١٤٦) *Proposed Sale of Airborne Warning and Control Systems (AWACS) and F-15 Enhancements to Saudi Arabia: Hearings and Markup before the Committee on Foreign Affairs and its Subcommittees on International Security and Scientific Affairs and on Europe and the Middle East, House of Representatives, Ninety-seventh Congress, First Session, on H. Con. Res. 194, September 28, October 1, 6, and 7, 1981.*

(١٤٧) Emerson, *The American House of Saud: The Secret Petrodollar Connection.*

(١٤٨) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan.*

(١٤٩) Bard, *The Water's Edge and Beyond: Defining the Limits to Domestic Influence on United States Middle East Policy.*

(١٥٠) Emerson, *The American House of Saud: The Secret Petrodollar Connection.*

(١٥١) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan.*

(١٥٢) Levins, *Arab Reach: The Secret War against Israel.*

(١٥٣) Laham, *Selling AWACS to Saudi Arabia: The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing Interests in the Middle East.*

كمسألة من الدرجة الأولى تتصل بالسياسة الخارجية والأمن القومي وذات أهمية عالية للمصالح الوطنية الأمريكية.

ولأنه يعرف أن المعارضة في الكونغرس إنما تحركها مجموعة الضغط الداعمة لإسرائيل، قرر ريغن مواجهة المنظمات الضاغطة لإسرائيل مباشرة. بدأ بإرسال رسالة إلى «عصبة مناهضة التشهير» يوضح فيها محتوى الحزمة، مؤكداً التزام إدارته حيال إسرائيل[١٥٤]. وقدّم للإسرائيليين وداعميهم تأكيدات كافية أن الطائرات لن تستخدم ضد إسرائيل. كان فحوى خطاب ريغن هو أن أمن إسرائيل لن يتأثر طالما أن الطائرات لن تهاجم إسرائيل. وأكد أيضاً للجهات الضاغطة لمصلحة إسرائيل أن الطائرات المحدّثة لن ترابط في قاعدة تبوك القريبة من إسرائيل[١٥٥]. وأبدى في الوقت نفسه حزماً حيال السعوديين. فعلى الرغم من أنه بحاجة إلى إبقاء أسعار النفط منخفضة من أجل نجاح برنامجه «ريغان ـ اقتصاد»، وعلى الرغم من أنه يدرك الطفرة الاقتصادية التي ستتأتى عن المال النقدي الذي سيضخ في الاقتصاد الأمريكي، فهو ظل مصراً على حدود الصفقة.

بالرغم من أن ريغن استجاب للمطالب السعودية، فقد حرص على ألا يظهر متواطئاً معهم وأنه شريك في «الإفادة» غير المشروعة من النفط، والتي ربما عنّ للإعلام أن يقولها[١٥٦]. فقد أرسل رسالة إلى زعيم الأغلبية يشرح فيها حدود الصفقة. وأوعز في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر بنشر نص الرسالة في **النيويورك تايمز**. تضمنت الرسال ما نصه: «في حال تورط السعوديين في سياسات مدمرة لآفاق استقرار المنطقة ومؤذية لمصالح الولايات المتحدة، فلن أتردد في ممارسة حقي بإلغاء اتفاقية البيع أو سحب الدعم الحيوي لعمليات أي طائرة أواكس يمكن أن تكون قد سلّمت إلى العربية السعودية»[١٥٧].

خلاصة

١ ـ قيمة النجاح

يقول الأمير بندر في مذكراته «الفهم العميق لطريقة اشتغال النظام السياسي الأمريكي والضغط الحسن التنظيم والكثير التأثير في صورة «لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية» (أيباك) أعطى إسرائيل تأثيراً لا يستهان به في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط»[١٥٨]. إلا أن صفقة الأواكس برهنت أيضاً أن الضغط الداعم لإسرائيل ليس عصياً على الهزيمة[١٥٩] وأن في وسع العرب التأثير داخل الولايات المتحدة إذا استعدوا على النحو الصحيح.

(١٥٤) المصدر نفسه.

(١٥٥) Bronson, *Thicker than Oil: America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia*.

(١٥٦) «Carrot Diplomacy,» *Christian Science Monitor*, 14/9/1981, <http://www.csmonitor.com/1981/0914/091415.html>.

(١٥٧) Grimmett, *Arms Sales to Saudi Arabia: AWACS and the F-15 Enhancements*.

(١٥٨) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan*.

(١٥٩) Laham, *Selling AWACS to Saudi Arabia: The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing Interests in the Middle East*.

كان لقضية الطائرات، كما أشرنا من قبل، أوجه أخرى أكبر من تقنيات التوازن العسكري؛ إذ إنها عرّفت العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة والعربية السعودية في نفس الوقت الذي كانت تعرّف فيه أيضاً العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل(١٦٠). كانت اختباراً لقوة التحالفين. وقد ذكر هذا الجانب في عدد من الأعمال التي بحثت في مسألة الأواكس كما جلسات الاستماع. كانت حقبة البيع فترة توتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرئيل(١٦١). لقد كانت صفقة الأسلحة اعترافاً بالأهمية الاستراتيجية للعربية السعودية في المنطقة. وكان قد جرى الحط من وزن الأهمية الاستراتيجية تلك أثناء حقبة نيكسون/كيسينجر، والتي رأت أن مسألة حماية حقول النفط من إمكان غزو سوفياتي تتحقق على أفضل وجه من خلال تعزيز قوة إسرائيل، والتي تمثّل الحصن الأمامي للولايات المتحدة(١٦٢). وهكذا جاءت صفقة مبيع الأواكس لتغيّر في تلك المسؤولية المتوهمة من إسرائيل حيال العربية السعودية.

٢ ـ عوامل النجاح

يلخّص مستجوب، من الأسرة المالكة السعودية، العوامل التي وقفت خلف نجاح العربية السعودية في تأمين البيع. يقول: «أستطيع أن أتحدث عن صفقة أف ١٥، كانت لدينا استراتيجية واضحة، وقد عبأنا مواردنا إلى حدها الأقصى. ليس المال فقط، بل الإعلام، كل شيء..» كان لديهم استراتيجية وتنظيم جيد. وبحسب لفينس، فقد بدأت خطة الأواكس من اليوم الذي أقرت فيه صفقة طائرات أف ١٥؛ أي قبل ثلاث سنوات من طلب الأواكس. ويعتبر ذلك طلاقاً مع الطريقة العربية التي تتصرف بها الحكومات العربية في العادة مع الولايات المتحدة والقائمة على ردود الأفعال.

بالإضافة إلى كونهم مبادرين وهجوميين، فقد كانوا أيضاً منظمين بصورة حسنة واستخدموا كل مورد كان بحوزتهم. ويبقى، أن العامل الأكثر أهمية في عمليات ضغطهم كان تمكنّهم من توليد قوة ناخبة كانت، بالإضافة إلى الدعم القوي من الرئيس، حاسمة في الضغط على الكونغرس لإقرار صفقة البيع. وإضافة إلى هذين العاملين، كانت هناك عوامل أخرى لعبت لمصلحتهم: الخطر السوفياتي، والصورة الإيجابية، نسبياً. فكما قيل آنفاً، كان لاتفاقية السادات السلمية وقعها الإيجابي على صورة العرب كما تزامن البيع مع الغزو الإسرائيلي الذي أسهم بدوره في بلورة موقف مضاد لإسرائيل(١٦٣).

---

(١٦٠) Seth P. Tillman, *The United States in the Middle East, Interests and Obstacles* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1982).

(١٦١) Trudy Rubin, «Tensions Grow in US-Israel Relations,» *Christian Science Monitor*, 16/6/1981, < http://www.csmonitor.com/1981/0616/061639.html>.

(١٦٢) Lateef, «America, Israel and the Arabs,» pp. 11-28.

(١٦٣) **السياسة الدولية**، السنة ٣٥، العدد ١٣٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، ص ١٣٣، و Levins, *Arab Reach: The Secret War against Israel.*

لقد توافرت لديهم كل العوامل التي تحتاجها عمليات الضغط الشامل: القواعد، التمويل، مسائل ذات أهمية، التحالف، الإعلام، المعلومات الضرورية، الضغط المباشر. وجرى وضعها كلها معاً وتنسيقها في استراتيجية شاملة(١٦٤).

وما هو أكثر أهمية، ربما، هو جعلهم كل قرار يبنى على بحث في العمق. كانت لديهم جماعة بحثية «مجموعة الدراسات والتقييم الدولية»، والتي أنشئت كفرعية لـ «شركة التأمين لشمال أمريكا»، وكانت وظيفتها الرئيسية تجميع المعلومات وتمريرها إلى الحكومة السعودية(١٦٥). ويبقى أن العاملين الأكثر أهمية إنما كانا القوة الناخبة التي أمكن للسعوديين بناءها، والدعم الذي وفّره الرئيس ريغن الذي كان يتمتع بتأييد شعبي واسع لسياساته الخارجية.

٣ ـ حدود النجاح

كان كل شخص يتوقع أن يتوسع الضغط العربي، وخاصة في مطلع الثمانينيات مع الغزو الإسرائيلي لبيروت حين بدأ الرأي العام بالتحوّل ضد إسرائيل. مع ذلك، بدأ الضغط العربي بعد مبيع الأواكس بالأفول. لقد كان نجاحاً مؤقتاً وانتهى قبل أن يبدأ بالأحرى مع حلقة الأواكس. لم تجر مأسسة الضغط. كان الأمير بندر كما وصفه كاتب سيرته «جوالاً وحيداً»(١٦٦). ومع أن الضغط في صفقة الأواكس كان شاملاً إلا أنه انتهى وتوقف مع إتمام عملية البيع. نهض الضغط السعودي إلى الذروة بسرعة، لكنه خبا أيضاً بسرعة بعد الفراغ من البيع(١٦٧). ووفق مساعد رفيع المستوى في الكونغرس، «لقد ظهر العرب فجأة في واشنطن سنة ١٩٧٨، كان ذلك سريعاً، طفرة»(١٦٨).

وعلى الرغم من أنه كانت هناك استراتيجية للأواكس، إلا أنه لم تكن هناك من استراتيجية بعدها للسياسة الخارجية. لم يكن التحالف مستداماً ولكل المسائل اللاحقة، ولم تبرز قضية مهمة جامعة لإعادة لحم التحالف معاً، وعلى نقيض الضاغط الإسرائيلي الذي جعل من رعاية دولة إسرائيل قضية دائمة مهيمنة. وقد ظل هذا الموقف مسيطراً حتى بعد إقفال حلقة الأواكس.

وعلى العكس، تعلّم الأيباك من ثغراتهم، ومن هشاشة الانتصار السعودي، وتصاعد من جديد بعد مبيع الأواكس مثل «الفينيق» كما وصفته مذكرات بندر. تعلّم الأيباك من هزيمتهم وطوروا استراتيجيات جديدة تتماشى مع السياسات الجديدة في واشنطن: توزع السلطة في الكونغرس، وأهمية ضغط القواعد، والحاجة إلى أن يكونوا في الحزبين، الحاجة إلى أن يعطوا

(١٦٤) Kay Lehman Schlozman and John T. Tierney, *Organized Interests and American Democracy* (New York: Harper and Row, 1986).

(١٦٥) Levins, Ibid.

(١٦٦) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan*.

(١٦٧) Levins, Ibid.

(١٦٨) المصدر نفسه.

دعماً مالياً للأصدقاء وهزيمة الأعداء ثم إعلان النتائج(١٦٩). كانت صفقة الأواكس نقطة تحول للأيباك من أداة ضغط عادي إلى أداة «سوبر ضغط»، وذلك مع ازدياد إمكاناتهم، والتمويل، والوصول(١٧٠).

لكن تبدّل الحظ لمصلحة الضاغط الإسرائيلي ليس عائداً لازدياد قدرات الأيباك فحسب، وإنما أيضاً تبعاً لحقيقة أن قواعد لعبة الضغط تغيّرت، إذ ارتفعت من جديد الحاجة إلى ضاغط داخلي في المبدأ يحتاجه من ثمة الضاغط الخارجي. لم تعد عمليات الضغط لتتكل أكثر على المحامين/الضاغطين رفيعي المستوى والكلفة: يتوجب عليهم توليد قواعد تمارس الضغط والتأثير على ممثليها(١٧١).

استعاد الضغط الداعم لإسرائيل مع الوقت قوة عضلاته، فيما لم يكتب للضغط الداعم للعرب أو للضغط الداعم للسعودية الاستمرار، لقد كان مبنياً على قوة ناخبة مصطنعة تمحورت حول صفقة الأواكس(١٧٢). لم يمتلك العرب قوة ناخبة متماسكة طويلة الأمد: لم تجر مأسسة التحالف من خلال بنى تحتية طويلة الأمد. مع إقفال ملف بيع الأواكس، انهار التحالف.

في سياق مقابلة لي، قال مستجوب كان دبلوماسياً أمريكياً لغير مرة في السعودية: «كان هناك نمط من التواصل المحدود. أوضح مثال له هو الأمير بندر بن سلطان. كان له مثل هذا العلاقة الوثيقة بالبيت الأبيض. إذا حدث شيء، في وسعه أن يذهب إلى البيت الأبيض لإصلاحه. لكن ذلك ما عاد يجدي وحده. عليك أن تتواصل مع الجمهور ـ مع البلاد كلها. لم يعد هناك من شبّاك واحد فيه كل شيء».

حالما انتهت الصفقة، وبدل التركيز على بناء قواعد تحتية مستدامة من خلال إشراك الجماعة العربية الأمريكية، جرى تقليص التمويل للاتحاد NAAA. قال أحد المستجوبين الذي تعوّد أن يكون عضواً في أنشطة الاتحاد، إنه مع تناقص المال الأجنبي، نضب أيضاً المال المحلي الذي كان مرتبطاً بمصالح سعودية، ما أشار إلى بدء المشكلات المالية في المنظمة. كان يتوجب أن يكون النجاح في الأواكس نقطة انطلاق لخلق لوبي مستدام. وعلى الرغم من حقيقة أن استحواذ السعودية على الطائرات النفاثة لم يكن بالأمر المهم جداً للجماعة العربية الأمريكية، والتي، كما قيل آنفاً، لم تأت من الخليج، إلا أنه كان في وسع نجاح صفقة الأواكس أن يتحول إلى مرتكز يجمع حوله العرب الأمريكيين وأن يخلق لديهم شعوراً بالاعتزاز لكونهم

(١٦٩) المصدر نفسه.

(١٧٠) المصدر نفسه.

(١٧١) المصدر نفسه. في سنة ١٩٧٤، ومع فضيحة ووتر غايت، تلقت بنية الحزب ضربة رئيسية. لم تعد سلطة الحزب مركزة في أيدي بضعة «بارونات» وبدأ عدد من أعضاء الكونغرس يتحررون من قيودهم الحزبية ويعتمدون أكثر فأكثر على ناخبيهم. وكان ذلك يترافق مع صعود الجماعات ذات المصلحة ومعها القواعد الشعبية بالتالي.

(١٧٢) Bard, *The Water's Edge and Beyond: Defining the Limits to Domestic Influence on United States Middle East Policy*.

من أصل عربي. تزامن الخروج السعودي من الارتباط بالمنظمات العربية الأمريكية مع تعزيز الأيباك ارتباطه مع القواعد. وهكذا، وفيما كان الأيباك يعمل على تعزيز قواعده التحتية ومدّها بالخدمات الاجتماعية ومأسسة العلاقة بها، ومزاوجتها بالإسهامات المالية، كانت العربية السعودية تفك ارتباطها تدريجاً من المنظمات العربية الأمريكية التي كانت تملك القدرة على خلق قاعدة ثابتة للعربية السعودية.

استخدم الأيباك قوته لهزيمة تشارلز بيرسي من إيلينويز، وتشارلز ماثياس، وكلاهما دعم صفقة الأواكس. ولم يجعل الأيباك الأمر سراً بأنه المسؤول عن هزيمتهما في الانتخابات[١٧٣]. وبذلك كان الأيباك يرهب أي سناتور آخر يفكر في اتخاذ مواقف معادية لإسرائيل[١٧٤]. فيما السعوديون أو العرب الأمريكيون، من جهة أخرى، لا يدعمون، أو لا يستطيعون دعم أصدقائهم كي يكسبوا انتخاباتهم.

على الرغم من أن توظيف ضاغطين هو أحياناً أمر مثمر، وقد جرى توظيف ضاغطين بالفعل في حالتي أل «أف ١٥»، ١٩٧٨، والأواكس، ١٩٨١، لكن ذلك لم يكن من دون محاذير. فقد جلب نجاحهم الانتباه إلى مصادر التمويل الأجنبية لعمليات الضغط وخرج ذلك علناً في الإعلام[١٧٥]. في التعبير عن رأيهم بالسياسة الخارجية، يتكل الإسرائيليون على المواطنين الأمريكيين العاديين الذين يعبّرون عن آرائهم، أما العرب فقد ظهروا معتمدين على وكلاء مهنيين، ومعقّدين، ومدفوعين بأجر عالٍ، ودونما دعم من قواعد محلية[١٧٦].

وعلى الرغم من أن مجموعات الضغط الإسرائيلية لم تنجح في منع مبيع صفقتي ١٩٧٨ و١٩٨١ إلى العربية السعودية، فإنها تسببت بنضوب الرصيد السياسي للإدارة الذي استهلك في المسألتين، وكانت قادرة بالتالي على منع الإدارة من إبرام صفقات لاحقة[١٧٧]. فقد طلبت السعودية أواسط الثمانينيات بإضافات على الصفقات السابقة، لكن ريغن، الذي كان يسعى إلى إصلاح علاقته بشريحة سياسية مهمة، أبلغ المملكة أنه استهلك رصيده السياسي في المسألة، وكان على المملكة بالتالي أن تبحث عن السلاح في مكان آخر.

كان دور كل من كارتر وريغن حاسماً. وما كان بالإمكان إقرار صفقتي «أف ـ ١٥» والأواكس من دون الدعم الرئاسي الذي توافر لهما. قال الأيباك في نص له: «لقد كشفت معركتا أف ـ ١٥

---

(١٧٣) انظر مقابلة مع بول فيندلي، في: «Paul Findley: Congress and the Pro-Israel Lobby,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 15, no. 1 (Autumn 1985), pp. 104-113.

(١٧٤) Laham, *Selling AWACS to Saudi Arabia: The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing Interests in the Middle East*.

(١٧٥) Sam Roberts, «The Saudi Conncetion Fred Dutton,» *New York Times*, 2/4/1978.

(١٧٦) Amy Kaufman Goott and Steven Rosen, eds., *The Campaign to Discredit Israel* (Washington, DC: American Israel Public Affairs Committee, 1983).

(١٧٧) Feldman and Merkaz le-Mehqarim istrategiyyim ʻal Šem Yafe (Tel-Aviv), *US Middle East Policy: The Domestic Setting*.

والأواكس، ومن باب المفارقة، قيمة القوة الناخبة في القاعدة وضعف الاتكال على وكلاء تدفع لهم حكومات أجنبية»[١٧٨].

حلّلت في سياق هذا الفصل العوامل المختلفة التي قادت إلى نجاح الضغط السعودي، مبرهنة على أن قدرة السعوديين على جمع قوة ناخبة تدفع بالصفقة إلى الأمام، وقدرتهم على تقديم الصفقة في خط المصلحة الوطنية الأمريكية، كانا أمرين حاسمين. وحللت، مع ذلك، بعض الثغرات التي شابت النجاح ذاك ولماذا كان هشّاً ولم يعش كثيراً ولم يقد إلى نجاح لاحق سنة ١٩٨٦ عندما طلب السعوديون تحديث أسطولهم. في الفصل التالي، سوف أحللّ حالة الفشل والعوامل الرئيسية التي قادت إليها، ومنها حصراً غياب الاستراتيجية الشاملة، والصورة السلبية، وغياب القواعد الشعبية عن دعم الإمارات.

(١٧٨) Goott and Rosen, Ibid.

الفصل السادس

«دبي العالمية للموانئ»: دراسة حالة

الهدف الأساسي من هذا الفصل هو إظهار أهمية القواعد الشعبية والرأي العام. فالسبب في خسارة «دبي للموانئ» لصفقة الاستحواذ، وهي مسألة كان يجب أن تخص الأشخاص التقنيين فقط وأن تجري من دون مشاكل، إنما كانت المعارضة الشعبية.

يظهر الفصل أن استئجار ضاغطين لا ينتهي بالنجاح حين تكون للمسألة أو الجماعة التي يجري الضغط لمصلحتها صورة سيئة، إذ لا يستطيع الضاغط أن يطلب من المشرّع التصويت لقانون غير شعبي. كذلك يظهر الفصل كيف يميل المشرّعون، أولاً وأخيراً، للاستجابة إلى رغبات منتخبيهم، وإلى تفضيل المطالب المحلية غير مرّة على الاعتبارات الاستراتيجية.

أولاً: تعاقب الأحداث

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وافقت شركة Peninsular & Oriental (P&O) Steam Navigation Company ومقرها لندن، على بيعها لشركة «دبي العالمية للموانئ» مقرها دبي ومملوكة من الإمارات العربية المتحدة[1]. في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وقبل إنهاء صفقة الاستحواذ، تقدم طاقم من محامي «دبي للموانئ» وP&O بشكل غير رسمي من «لجنة الاستثمار الأجنبي» في الولايات المتحدة للبحث في المراحل الأولية للعملية. كانت اللجنة قد تشكلت بقرار إداري داخل وزارة الخزانة سنة ١٩٧٥ بهدف تقييم تأثير الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة[2]. كان الهدف من الاتصال تحديد المسائل التي قد تنشأ قبل البدء بعملية الاستحواذ الرسمية. في هذه

---

(١) «Examination of the Exon-Florio Amendment: Focus on Dubai Ports World’s Acquisition of P&O,» Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs, Senate, 109-2nd ed. (Washington, DC, 2006).

(٢) James K. Jackson, «Exon-Florio National Security Test for Foreign Investment,» Congressional Research Service (3 April 2006).

الحالة، حدد طاقم وزارة الخزانة أمن الموانئ كمسألة أولى، ووجه فوراً طاقم الشركتين إلى وزارة الأمن الداخلي. في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، التقى مسؤولو وزارة الأمن الداخلي ووزارة العدل بالمسؤولين التنفيذيين للشركتين للبحث على نحو غير رسمي في المسائل التي قد تنشأ وقبل بدء الإجراءات الرسمية للبيع[٣].

في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، طلب طاقم وزارة الخزانة تقييماً استخباراتياً من وزارة الاستخبارات القومية. أرسلت الوزارة تقييمها في ٥ كانون الأول/ديسمبر، والذي وزّع على الطاقم أعضاء لجنة الاستثمار[٤]. وبناء على التقييم، التقى في ٦ كانون الأول/ديسمبر مسؤولو اللجنة بمسؤولي الشركتين لطلب معلومات إضافية. وفي اليوم عينه، قدّمت دبي للموانئ وP&O ملخصاً سابقاً للعملية الرسمية وزّع على أعضاء الوكالات المعنية بلجنة الاستثمار. وأثناء ذلك، وبينما كانت تجري كل تلك الاستشارات، كشفت «دبي للموانئ» عن نيتها الفوز بصفقة الاستحواذ من خلال بيان صحافي أذيع في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر[٥].

في اليوم نفسه، وزعت اللجنة الملف على كل الوكالات الأعضاء في لجنة الاستثمار للمراجعة. وأرسلت الوثائق أيضاً إلى ١٧ وكالة في وزارة الدفاع للمراجعة والتعليق. والمراجعة التي أنجزت في وزارة الدفاع، بحسب وصف شهود من وزارة الدفاع، كانت «في العمق، وشاملة»[٦]. وفي حين يحتاج استحواذ الشركات الأجنبية الذي يمكن أن ينطوي على صلة بالأمن القومي على ٤٥ يوماً لإنجاز المراجعة، لم تكشف المراجعة في حالة دبي للموانئ عن أي مخاطر أمنية ولم تحتج بالتالي للخمس وأربعين يوماً المطلوبة للتحقق[٧].

حبّرت دبي للموانئ الطلب الرسمي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وطلبت لجنة الاستثمار فترة ٣٠ يوماً للمراجعة، وفق المعمول به. أنجزت الملاحظات بعد شهرين من جلسات الاستماع غير الرسمية وبعد ٤٥ يوماً من طلب لجنة الاستثمار تقييماً استخباراتياً للشركتين. وخلال إنجاز المراجعة، أجابت «دبي للموانئ» عن كل طلبات لجنة الاستثمار واستفساراتها[٨]. طلبت

(٣) «Requesting the President and Directing the Secretary of Homeland Security To Provide to the House of Representatives Certain Documents in Their Possession Relating to the Dubai Ports World Acquisition of 6 U.S. Commercial Ports Leases,» (H.rp.109-414).

(٤) «Requesting the President and Directing the Secretary of Homeland Security to Provide to the House of Representatives Certain Documents in Their Possession Relating to the Dubai Ports World Acquisition of 6 U.S. Commercial Ports Leases,» (SUDOC Number: Y1.1/8:109-414. 109-2nd ed.), and «Briefing by Representatives from the Departments and Agencies Represented on the Committee on Foreign Investment in the U.S. (CFIUS) to Discuss the National Security Implications of the Acquisition of Peninsular and Oriental Steamship Navigation Company by Dubai Ports World, a Government-Owned and-Controlled Firm of the United Arab Emirates (UAE),» (Committee on Armed Services,Senate, 109-2nd ed).

(٥) Saeed Shah, «Bidding War for P&O as Dubai Ports World Launches Takeover,» *Independent*, 31/10/2005.

(٦) «Examination of the Exon-Florio Amendment: Focus on Dubai Ports World's Acquisition of P&O,» Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs, Senate, 109-2nd ed. (Washington, DC, 2006).

(٧) المصدر نفسه.

(٨) «National Security Implications of the Dubai Ports World Deal To Take Over Management of U.S. Ports,» (Committee on Armed Services Serial H.A.S.C. no. 109-100 2nd ed. Washington, DC).

وزارة الأمن الداخلي، وكجزء من العملية، رسالة تطمينات تجيب عن الهواجس الأمنية التي وردت في خلال المراجعة. قدّمت الرسالة وجرى توزيعها على اللجنة في ٦ كانون الثاني/يناير، وأجملت اللجنة تقريرها في ١٧ كانون الثاني/يناير[٩].

كان كل شيء يجري طبيعياً إلى أن استأجرت شركة Eller & Co، في اللحظة الأخيرة، ضاغطاً بهدف إبطال الصفقة[١٠]. فقد كان لـ Eller & Co نزاع قانوني مع P&O على خلفية عقود عمل مشتركة كانت لهما في عمليات ميامي. قدّمت الدعوى القضائية أمام المحاكم البريطانية والأميركية في آن معاً. وكان النزاع في محكمة ميامي قد بدأ قبل ثلاث سنوات من عملية الاستحواذ[١١].

وبحسب محامي الشركة، لم يتبق لـ Eller & Co إلا التوجه إلى الكونغرس «كملاذ أخير». استأجرت الشركة ضاغطاً شبه متقاعد، جو مالدون، لعجزها عن توفير مستلزمات «طاقم من كبار أسماء الضاغطين». استغرقت دراسة مالدون لملف القضية كامل شهر كانون الثاني/يناير، حيث كان الكونغرس خارج تاريخ انعقاده العادي. مع مطلع شهر شباط/فبراير بدأ مالدون يتردد إلى كابيتول هيل مقر الكونغرس، لا يحمل غير «جهاز كومبيوتر شخصي، وهاتف محمول، ومفكرة للمعلومات»[١٢].

كان مالدون يعمل بمفرده، لكنه كان يعرف كيف تشتغل واشنطن. بدأ بأعضاء «اللجنة المصرفية»[١٣]. وبحسب مقابلة مع متخصص ضغط، كان مالدون قد بدأ عمله في السابق مع الحزب الجمهوري. فذهب أولاً إلى جون وارنر لكنه لم يبد اهتماماً، فقصد بعد ذلك كيلي هاتشينسون. وكان كلاهما جمهورياً. وحطّ أخيراً عند تشاك شومر، ديمقراطي. أبدى شومر اهتمامه، وبدأت القصة كلها حين وجّه شومر والمراسل الاقتصادي للأسوشيتد برس الأنظار والاهتمام إلى مالدون[١٤].

في ١٠ شباط/فبراير، زايدت دبي للموانئ على عرض الشركة السنغافورية PSA العالمية، بمبلغ نهائي بلغ ٦,٨ بلايين دولار أمريكي، وباتت صفقة الاستحواذ نهائية. تشتمل عمليات P&O على حقوق التشغيل لست موانئ أمريكية رئيسية، بما فيها أرصفة في منطقة نيويورك/نيو جرسي، وفيلادلفيا، ونيو أورليانز[١٥]. في ١٣ شباط/فبراير، فاجأ شومر الجميع بجمعه صحافيين في ميناء

(٩) «Requesting the President and Directing the Secretary of Homeland Security to Provide to the House of Representatives Certain Documents in Their Possession Relating to the Dubai Ports World Acquisition of 6 U.S. Commercial Ports Leases,» (SUDOC Number: Y1.1/8:109-414. 109-2nd ed.).

(١٠) Peter Overby, «Lobbyist's Last-Minute Bid Set Off Ports Controversy, NPR (8 March 2006), <http://www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=5252263>.

(١١) «National Security Implications of the Dubai Ports World Deal To Take Over Management of U.S. Ports,» (Committee on Armed Services Serial H.A.S.C. no. 109-100 2nd ed. Washington, DC).

(١٢) Overby, Ibid.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) «Key Questions about the Dubai Port Deal,» CNN, <http://edition.cnn.com/2006/POLITICS/03/06/dubai.ports.qa>.

نيويورك وعقده مؤتمراً صحافياً تضمن معارضته العلنية للصفقة. حصل المؤتمر الصحافي على تغطية إعلامية عملاقة بإعلانه أن البيع ينطوي على «مخاطر أمنية خطيرة»[١٦].

بدأت «العاصفة السياسية»، كما وصفها أثناء جلسة الاستماع «بيلكي»، المدير التنفيذي لـ «دبي للموانئ»، حين تلقف الديمقراطيون الفرصة بسرعة متقدمين الصفوف على الجمهوريين. في ٢١ شباط/فبراير، انضم الجمهوريون إلى الديمقراطيين في مطالبة الرئيس بإبطال الصفقة، في حين ظل الرئيس جورج دبليو بوش مصراً على أنه سيبطل كل قانون كهذا[١٧]. في ٢٣ شباط/فبراير، قدّم ممثلون لوزارات ووكالات أعضاء في «لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة» ملخّصاً إلى الكونغرس حول الجوانب الأمنية للاستحواذ. بعد ثلاثة أيام من تقديم الملخص، طلبت دبي للموانئ طوعياً مهلة ٤٥ يوماً للمراجعة.

وعلى الرغم من ذلك، لم تنجح شهادات الوكالات ولا إجابات «دبي للموانئ» في تهدئة الاحتجاج السياسي والشعبي ضد الصفقة. وفي اليوم الذي تلا طلب الـ ٤٥ يوماً، تقدّم شومر بمشروع قانون تحت عنوان «قانون تعزيز أمن الاستثمار الأجنبي لعام ٢٠٠٦». طلب مشروع القانون التحقق بموجب قانون الإنتاج الدفاعي لعام ١٩٥٠ من استحواذ «دبي للموانئ» من P&O[١٨]. ويطلب مشروع قانون شومر (s2323) من الرئيس وضع اليد على أي قرار يصدر عن لجنة الاستثمار ومهلة ٤٥ يوماً للتحقق من ذلك. كانت «دبي للموانئ» قد طلبت طوعياً فترة ٤٥ يوماً للمراجعة. وقدّم النائب بيتر كينغ مشروع القرار نفسه في اليوم التالي في مجلس النواب[١٩].

في ٢٨ شباط/فبراير، أرسل شومر كتاباً يسأل فيه وزارة الأمن الداخلي عن سبب تجاهلها مطالب «حرس السواحل»[٢٠]. وفي ٢٨ شباط/فبراير أيضاً، تقدم سناتور آخر، دورغان، من نورث داكوتا، بمشروع قانون[٢١] منع عملية الدمج مع «دبي للموانئ» أو استحواذها لشركة P&O.

وفي ٢ آذار/مارس، مَثُل إدوارد بيلكي، مدير عمليات «دبي للموانئ»، ومعه جورج دالتون، المستشار العام للشركة، بالإضافة إلى روبرت سكافون، نائب الرئيس التنفيذي لـ P&O، للشهادة في جلسة استماع أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب. في الثامن من آذار/مارس، ألغت لجنة المخصصات في مجلس النواب قرار لجنة الاستثمار بخصوص عملية دبي للموانئ، من خلال

(١٦) Richard H. Curtiss, «The Dubai Ports World Deal: Manna to Publicity Hound Sen. Charles Schumer (D-NY),» *Washington Report on Middle East Affairs* (May-June 2006), <http://www.wrmea.org/2006-may-june/the-dubai-ports-world-deal-manna-to-publicity-hound-sen.-charles-schumer-d-ny.html>.

(١٧) Mike McNamee, Stanley Reed and Susann Rutledge, «The Real Shipping News,» *Bloomberg Businessnews* (5 March 2006), <http://www.businessweek.com/stories/2006-03-05/the-real-shipping-news>.

(١٨) Foreign Investment Security Improvement Act of 2006 (2006S.2333;109 S 23333. 109-2nd ed).

(١٩) Foreing Investment Security Imporvement Act 2006. 2006 (Bill tracking H.R. 4807; 109. 109-2nd ed).

(٢٠) Chuck Schumer, «Sens. Schumer, Snowe Demand Answers from Homeland Security Department Over Coast Guard Dubious Assessment of Dubai Port Deal,» US Fed News Service, Including US State News (28 February 2006), <http://schumer.senate.gov/SchumerWebsite/pressroom/press_releases/2006/PR81.Coast%20Guard.022806.html>.

(٢١) 109 S 2341 IS; 2006 S. 2341; 109 S. 2341. 109-2nd ed.

ربطه بتعديل (H.Amdt.702) على قانون المخصصات الإضافية للحاجات الدفاعية في أفغانستان والعراق والتعويضات الطارئة على إعصار كاترينا (H.R. 4939) ألغى التعديل كل تمويل يمكن أن يستخدم للسماح بـ «اكتساب إجازات، عقود، حقوق، أو أي التزامات من P&O لدبي للموانئ». منع التعديل «دبي للموانئ» أو أي كيان يتبع لها من اكتساب أية إجازة أو حقوق أو عقود في الولايات المتحدة. أجيزت الخطوة في اللجنة بأغلبية كبيرة، ٦٢ مقابل ٢[٢٢]. في اليوم التالي أعلنت «دبي للموانئ» أنها باعت عملياتها في الولايات المتحدة لـ AIG Global Investment[٢٣]. في ١٥ آذار/مارس، فشلت محاولة أخيرة لإلغاء المنع بغالبية ٣٧٧ مقابل ٣٨، فيما أقرت في اليوم التالي خطوة إبطال الصفقة في مجلس النواب كاملاً بهامش ٣٤٨ مقابل ٧١[٢٤].

ثانياً: المعارضة

بخلاف صفقة الأواكس، حيث كان من الممكن، قبل انكشاف الصفقة، تحديد الشخص أو الشركة الضاغطة لمصلحة إسرائيل، كانت المعارضة في حالة «دبي للموانئ» غير متوقعة. في الحالة هذه، أُخِذت الإمارات العربية «على حين غرّة»، إذ إن عملية الاستحواذ لم تكن لتتعارض مع أية مصلحة تستوجب الضغط. «ببساطة، لقد أخذوا بغتة»، كما يقول مستجوب يعمل في مراقبة عمليات الضغط. تألفت المعارضة من تحالف بين رجال أعمال لم يكن في وسعهم تحقيق أغراضهم بالقنوات القانونية فتحولوا إلى تسييس المسألة وبين سياسي أراد رفع درجة شعبيته وتسجيل نقاط ضد أخصامه[٢٥]. كانت المعارضة تركيباً بين مصالح غير منتظرة ثم تدحرجت ككرة ثلج حين بلغت الرأي العام، وأكثر فأكثر حين تسلمها سياسيون أرادوا أن يظهروا أسبقيتهم في إبداء الحرص على الأمن القومي. ومن ناحية أخرى، لم تكن الإمارات العربية مستعدة، كما أنها عانت من صورة سلبية متخيلة لها تربطها بالإرهاب، وبسبب ذلك فقد كانت هشة في مواجهة تهم لا أساس لها على الإطلاق.

بدت شركة Eller&Company، بحسب وصف إسرائيل كلاين، الناطق باسم السناتور شومر، «كناري بالنسبة لكثيرين في الكونغرس والإعلام»[٢٦]. كما الكناري الذي ينزله العاملون في المناجم لاستكشاف المناطق الخطرة، فقد نجحت Eller & CO، وفق الكونغرس والإعلام، في الإشارة إلى الخطر الذي مثلته الصفقة.

---

(٢٢) Jackson, «Exon-Florio National Security Test for Foreign Investment».

(٢٣) Jonathan Weisman and Bradley Graham, «Dubai Firm to Sell U.S. Port Operations,» *Washington Post*, 10/3/2006, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/03/09/AR2006030901124.html>.

(٢٤) Jackson, Ibid.

(٢٥) Curtiss, «The Dubai Ports World Deal: Manna to Publicity Hound Sen. Charles Schumer (D-NY)».

(٢٦) «Miami Firm behind Arab Ports Deal Flap,» United Press International (28 February 2006), <http://www.upi.com/Business_News/2006/02/28/Miami-firm-behind-Arab-ports-deal-flap/UPI-16661141136816/>.

١ ـ أساس النزاع

لثلاث سنوات سابقة على الصفقة، خاضت Eller & Co نزاعاً قانونياً مع P&O حيث كانت بينهما عمليات مشتركة في فلوريدا. فقد اتهمت الشركة بمحاولة زيادة سيطرتها على Continental Stevedoring & Terminals Inc. في قسم من عمليات الميناء وكجزء من Eller &CO في ساوث فلوريدا[٢٧]. مع ذلك، فحين ظهرت إلى العلن أخبار صفقة الاستحواذ فقد غدت في صلب دعوى تقدمت بها فرعية الشركة في ١٧ شباط/فبراير[٢٨].

تُظهر المقارنة بين الادعاء في محاكم المملكة المتحدة والادعاء في المحاكم الأمريكية قدراً كبيراً من التباين. فقد قدّمت الدعوى في المملكة المتحدة على أسس تجارية بحتة. جرى رفع الاعتراض أمام المحكمة العليا التي كانت مسؤولة عن إقرار الصفقة وحيث ظلت هناك مشاكل عالقة بين Eller & Co وP&O. عرفت Eller بالاستحواذ في ١٨ كانون الثاني/يناير، وكانت قد اشترت أسهماً في P&O، وحين أعلن عن البيع حاولت وقفه على قاعدة أنها مالكة لأسهم في P&O. مع ذلك، قررت المحكمة البريطانية إهمال الاعتراض باعتباره «خارج الموضوع» كما كانت حاضرة في كل فصول البيع المتصلة[٢٩].

بالمقابل، أخذ الاعتراض في المحاكم الأمريكية مساراً مختلفاً تماماً. فقد تضمنت الدعوى نصوصاً من لجان فدرالية عدة من بين تلك التي حققت في أحداث ٢٠٠١/٩/١١، والتي أظهرت أن الخاطفين انتقلوا عبر الإمارات العربية المتحدة في طريقهم إلى الولايات المتحدة. وبالنتيجة، قالت الشكوى إن Eller & CO لا تريد «أن تصبح على نحو غير إرادي شريكاً تجارياً مع حكومة دبي». عرفت Eller أن الشعب الأمريكي بعد ٩/١١ بات حساساً جداً لمسائل الأمن وهي أدركت أنه يمكن جعل الإمارات العربية بسهولة موضوعاً للاتهام بالإرهاب. كانت الحالة في محكمة فلوريدا هي أن Eller لم ترد أن تصبح شريكاً من دون إرادتها لدبي، المدينة التي ترتبط بالإرهاب.

٢ ـ المناورات

بحسب مقابلتي مع متخصصي ضغط، كانت Eller تعرف أنها لا تملك أساساً صلباً لوقف الاستحواذ، فقد لجأت إلى أساليب «غير سوية» من خلال إثارة مناخ من الخوف من الإرهاب. تطلعت Eller إلى الضغط على «أزرار حارة تثير الرأي العام» من أجل إثارة حركة في القواعد الشعبية ضد الصفقة. بعض القواعد تكون تلقائية، مثل قواعد جماعات ممثلة للمتقاعدين، حيث ينظر إلى كل قضية تثار تبعاً لفوائدها أو ضررها على المتقاعدين. ولذلك فالمتقاعدون ينفعلون تلقائياً مع كل

(٢٧) Greg Hitt and Neil King, Jr., «Small Florida Firm Sowed Seed of Port Dispute,» *Wall Street Journal*, 28/2/2006, <http://online.wsj.com/article/SB114105320594384271.html>.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) The Peninsular and Oriental Steam Navigation Company v Eller and Co A3/2006/0449. *Before: Lord Justice Neuberger Lord Justice Lloyd Lord Justice Moore-Bick.* Status: Positive or Neutral Judicial Treatment ed., Court of Appeal (Civil Division).

مسألة يمكن أن تؤثر فيهم. مع ذلك، فالضاغطون يستطيعون أحياناً «إثارة» قواعد الشعبية من خلال استخدام «أزرار حارة» لدى الرأي العام ورفع درجة حضور مسألة مطروحة وتقديمها بطريقة تثير رد فعل لدى الجمهور[٣٠]. هي ذي الطريقة التي تتبع من أجل خلق حركة شعبية لمسألة لا تمتلك قاعدة طبيعية. ولأنه ما من جماعة ذات مصلحة في وسعها أن تكون ضد الاستثمارات المباشرة لبلدان الخليج العربي أو للإمارات، لجأت Eller إلى مسألة الأمن، ومن خلال التلويح بمسألة الأمن تمكنت من خلق قاعدة شعبية معارضة للصفقة.

تمكن مالدون من خلق قاعدة شعبية لضغطه وذلك باستخدام شومر كأداة لتوصيل الرسالة ورفع درجة بروز المسألة. كانت رسالته هي أن الموانئ مفتاح الأمن القومي للولايات المتحدة ولا يمكن تركها من ثمة في أيدي بلد يسهّل الإرهاب. كان لعمله تأثير كرة الثلج، إذ ما إن أصبحت المسألة عامة، حتى غدا الجمهور الأمريكي، وكذلك الكونغرس، ضد الصفقة. في مواجهة الاتهامات ضد «دبي للموانئ»، بدأت دبي والإمارات بالتراجع.

٣ ـ حجج

كي أحلل الحجج المختلفة التي ساقتها المعارضة، لجأتُ إلى تفحص الخطاب الذي استعملته المعارضة في جلسات الاستماع في الكونغرس. كانت الحجج المقدّمة كما يلي:

يظهر تحليل خطاب أطياف المعارضة المختلفة للصفقة الذي قدّم خلال فترة الـ ٤٥ يوماً من المراجعة أن الكونغرس لم يكن فعلياً معنياً بالمراجعة وما تضمنته. اكتفى المعارضون بشكل المراجعة على الرغم من أن كل ما هو ضروري من اجتهادات ذات صلة والمطلوبة في مراجعة الخمسة وأربعين يوماً كانت قد قدمت، إلا أنها نفذت قبل تقديم الطلب الرسمي. وقد وصف السناتور ريد العملية بالقول: «عملية بلا شكل، ولا وجه»، إذ القليل هم من يعرفون ماذا تحتوي[٣١]. ويظهر التحليل أن الأشخاص في الكونغرس كانوا يثيرون المسألة لأنها ظهرت في صورة عملية متصلة بالأمن الوطني، على الرغم من أنها لم تنطو في الواقع على أي مخاطر للأمن الوطني، كما أثبتت كل التحقيقات التي سبقت إعطاء الموافقة.

كانت مهلة الخمسة وأربعين يوماً هي الحجة الأولى التي رفعها المعارضون ضد الصفقة، إذ لم تخضع دبي للموانئ لمراجعة الخمسة وأربعين يوماً التي تخضع لها عادة الشركات المملوكة والتي تديرها حكومات أجنبية؛ إذ اكتفت بفترة ٣٠ يوماً من التقصّي التي تخضع لها الشركات الخاصة حين تسعى إلى استحواذ في الولايات المتحدة. وجرى اتهام «لجنة الاستثمار الأجنبي» بأنها لم تجر تحقيقاً في الخلفيات، والتي تفعلها عادة حين تكون بصدد استحواذ أجنبي وهو نقص يلغي الصفقة تلقائياً[٣٢].

(٣٠) Hedrick Smith, *Power Game: How Washington Works* (New York: Random House Digital, Inc., 1996).

(٣١) Foreing Investment Security Imporvement Act 2006 (Bill tracking H.R. 4807; 109. 109-2nd ed).

(٣٢) Jessica Holzer, «National Security Chill On Takeovers,» *Forbes* (22 December 2006), <http://www.forbes.com/2006/12/21/cfius-outlook-washington-biz-wash-cx_jh_1222cfius.html>.

في جلسة استماع ٢٧ شباط/فبراير التي تضمنت ملخصاً من لجنة الاستثمار لبحث المضامين الأمنية الوطنية للاستحواذ، سأل شومر ستيوارت بايكر، مساعد وزير الأمن الداخلي للسياسات، عمن كان يحقق في وضع الصفقة أثناء الاستماعات السابقة، فقال: «بكلمات أخرى، لعله من العدل القول إنكم سيد بايكر قد اعتمدتم على موظفين إداريين من داخل الوكالات فقط ولم تسألوا أحداً من خارج حول هذه الهواجس.

بيكر، أعتقد أن ذلك صحيح.

هل هذا كافٍ؟

بايكر، نعم هو كافٍ.

السناتور شومر، أعتقد أن ذلك خطأ بالفعل. ألم يكن في وسعكم أن تقوموا بتحريات إضافية لو اعتمدتم من فترة الخمسة وأربعين يوماً من مراجعة دبي العالمية للموانئ؟»

ثم يضيف أنه لو طبقت مراجعة الخمسة وأربعين يوماً «لكان بالإمكان إنجاز التحقيقات تلك»[٣٣]. تشير هذه الأسئلة إلى كيفية محاولة شومر تأطير قضية دبي للموانئ مع لجنة الاستثمار الأجنبي. وسأل شومر أنه لو طبقت الخمسة وأربعون يوماً لكان بالإمكان إنجاز تحقيقات أمنية إضافية وخاصة في ما ينقص الصفقة من جوانب أمنية وكان في وسع «الأشخاص من خارج» أن يضيفوا في الموضوع الأمني.

قدّم شومر مشروع قانون تحت عنوان «قانون تعزيز أمن الاستثمار الأجنبي لعام ٢٠٠٦». يطلب القانون الشروع بتحقيقات بموجب قانون الإنتاج الدفاعي لعام ١٩٥٠ حول استحواذ دبي للموانئ على شركة P&O[٣٤]. ويطلب مشروع قانون شومر (S2333) من الرئيس وضع اليد على أي قرار متخذ من لجنة الاستثمار وتطبيق فترة الخمسة وأربعين يوماً للاستقصاء. وفي كل حال، فإن «دبي للموانئ» عمدت طوعياً إلى طلب مهلة خمسة وأربعين يوماً للمراجعة. كذلك، طلب مشروع القرار خطوات إضافية مثل تزويد وزارة الأمن الداخلي والاستخبارات والكونغرس بالمعلومات بهدف دراستها آخذين بالاعتبار تقرير Exon Florio الذي يحكم الاستحواذ الخارجي[٣٥]. وطلب مشروع القانون أيضاً من وزارة الأمن الداخلي تزويد لجنة الاستثمار الأجنبي بمعلومات استخبارية وسواها مما هو متوافر لدى الوزارة، والطلب من لجنة الاستثمار رفع نتائج تحقيقاتها إلى الكونغرس.

والتحقيق المطلوب سيشمل الموانئ الأجنبية التي أدارتها «دبي للموانئ»، وخلفيات ضباط العمليات في الشركة، وتقييماً أمنياً لأثر الاستحواذ في أمن الموانئ كما في الأمن الوطني. ويشمل التقرير إبلاغ الرئيس بالنتائج وملخّصاً لأعضاء الكونغرس. وإذا لم يبطل الرئيس، بعد هذا التقرير، الصفقة، يمكن للكونغرس أن يفعل ذلك إذا تمكن من إجازة قرار مشترك بذلك في خلال ثلاثة

---

(٣٣) «Dubai Ports World Purshase,» Committee on Armed Services, Senate (Washington, 2006).
(٣٤) Foreign Investment Security Improvement Act of 2006 (2006S.2333;109 S 23333. 109-2nd ed).
(٣٥) Jackson, «Exon-Florio National Security Test for Foreign Investment».

أيام من تاريخ استلامه التقرير[٣٦]. كانت لغة مشروع القانون سلبية بالكامل، وقال أحد الشيوخ: «أنا سعيد أن تكون الإدارة قد وافقت أخيراً على تطبيق مراجعة لهذه المسألة. لكني مع ذلك محبط من أن تأخذ المسألة هذا البعد الشعبي الهائل، إضافة إلى ضغط الكونغرس؛ مع أن «دبي العالمية للموانئ» طلبت هي نفسها من الإدارة إجراء كل التحقيقات المطلوبة في المقام الأول»[٣٧]. من تحليل الخطاب السياسي يمكن رؤية أن الكونغرس قد حرّف الحقائق، إذ إن التحقيقات الأمنية قد جرت بالفعل ولكن ليس في مهلة خمسة وأربعين يوماً، وجرت الإجابة عن كل الهواجس الأمنية. إلا أن المبالغة من أعضاء الكونغرس إنما كانت بهدف الإفادة من المسألة وتوظيفها في اتجاه مختلف يظهرهم حرّاساً أمينين على الأمن الوطني.

قال كلاي لوري، السكرتير المساعد للشؤون الدولية في وزارة الخزانة، والذي خدم في لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة، إنه يجري في العادة طلب تحقيقات الخمسة وأربعين يوماً لبحث الهواجس الأمنية التي تكون قد تحددت في فترة الثلاثين يوماً الأولية. بعد اكتمال تحقيقات الخمسة والأربعين يوماً يرسل وزير الخزانة توصيته إلى الرئيس الذي يملك ١٥ يوماً لاتخاذ القرار المناسب. ويقول إنه لم يجر «تسرع في التحقيق في الصفقة»، بل هي أقرّت بعد ثلاثة أشهر من التحقيقات[٣٨]. كان الموضوع الأمني بعد ٩/١١ القضية البارزة الأولى لكل أمريكي. وعليه كان من السهل أن يطغى ذلك على مراجعة الخمسة والأربعين يوماً للمسألة، وهو ما سماه السناتور «ريد» نمط التفكير الجمعي. قال: «كما الكثير من زملائي، كنت أحاول فهم العملية والقرار المتخذ بشأنها. وعلي القول إن انطباعي هو أنها قضية مبهمة؛ إذ من الصعب تعيين ما هو الأمن الوطني، وهل هو نفسه لدى كل وزارة نظرت في القضية؟ وأعتقد أن علينا الكثير لنفعله في هذا المجال. ومن جديد، أقول إنه لدي الاحترام لكل الأشخاص هنا اليوم، وخصوصاً لمساعد الوزير كيميت، لكن انطباعي هو أنه ربما لم تكن اعتبارات الأمن القومي هي التي سيطرت أثناء صنع القرار، بل فكرة دفع تلك الصفقات قدماً، ما يعني بالنتيجة عدم استحضار فترة الخمسة والأربعين يوماً من التحقيقات، وذلك ما رفعها إلى المستوى الشعبي العالي جداً، بما فيه الكونغرس. وربما كنت مخطئاً، إلا أن هذا النوع من التفكير الجمعي يصدمني في هذا الوضع اليوم، ويجعلني أقول وأنا أراجع مواقفنا السابقة، كيف أمكن أن يحدث ذلك؟ لقد كان هناك تبسيط كبير كما لو أنكم مستعجلون للإعلان عن الصفقة»[٣٩]. يلخص خطاب السناتور ريد المناخ الذي كان سائداً في الكونغرس حيث نُظر إلى لجنة الاستثمار باعتبارها غير كفؤة وإلى إجراءات «دبي العالمية للموانئ» باعتبارها غير متناسبة مع قانون الولايات المتحدة.

---

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) «Examination of the Exon-Florio Amendment: Focus on Dubai Ports World's Acquisition of P&O,» Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs, Senate, 109-2nd ed. (Washington, DC, 2006).

(٣٨) «National Security Implications of the Dubai Ports World Deal To Take Over Management of U.S. Ports,» (Committee on Armed Services Serial H.A.S.C. no. 109-100 2nd ed. Washington, DC, 2006).

(٣٩) «Examination of the Exon-Florio Amendment: Focus on Dubai Ports World's Acquisition of P&O,» Ibid.

ما حدث هو أن الشركة، وبعد أن نظر الأشخاص المعنيون والكيانات المعنية بالصفقة وجرى الحكم بأنها خالية من أية مخاطر أمنية، قد أعطيت الضوء الأخضر من دون انتظار فترة الخمسة والأربعين يوماً للمراجعة[٤٠]. إلا أن دبي للموانئ عادت في ٢٦ شباط/فبراير فطلبت إرادياً فترة الخمسة والأربعين يوماً من التحقيقات، كما قال لاوري وبيلكي في سياق جلسة الاستماع. ولكن ذلك كان أعجز من أن يهدّئ روع السياسيين، والذين وصفوا الإجراءات تلك أثناء الاستماع بأنها «قليلة جداً ومتأخرة جداً»[٤١].

كان هناك تصور خاطئ آخر حيال الصفقة، وهو القول إنها أنجزت في السرّ. ومع أن قواعد الأكسو ـ فلوريو تلزم لجنة الاستثمار الأجنبي بحماية المعلومات التجارية المتعلقة بالصفقة وهي قيد الدرس، فإن الشركات تميل إلى إعلان صفقاتها للعموم. ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وقبل ١٧ يوماً من التقديم الرسمي للطلب، أعلنت دبي للموانئ عن صفقتها من خلال إصدارها بياناً صحافياً بالموضوع[٤٢]. لكن الأخبار كانت قد تسربت قبل ذلك: فصحيفة **الإندبندنت** البريطانية أفادت في ٣١ شرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بأن «دبي للموانئ» هي في صدد الاستحواذ على شركة P&O[٤٣]. وعلى الرغم من أنه جرى ذكر الصفقة في أدبيات البيت الأبيض ١٦٢ مرة بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦[٤٤]، فقد قيل في شباط/فبراير في الكونغرس إنهم لم يكونوا على علم بالصفقة وإنها أبقيت سراً.

مع ذلك، وكما قيل سابقاً، فالاتهام بأن الصفقة أبقيت سرّاً يعود إلى سببين: الأول أن إدارة بوش و«دبي للموانئ» قد فوجئتا ولم تتوقعا رد الفعل هذا؛ والسبب الثاني، وكما أشار كيميت، مساعد وزير الخزينة في رسالة مكتوبة للجنة الاستماع بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير، ناتج عن النقص في متابعة المعلومات المتعلقة بعمل لجنة الاستثمار الأجنبي. فاللجنة تمارس عملها وتحقيقاتها بقدر من التحفظ على نحو لا يؤذي أي كيان أجنبي فيما لو أبطلت الصفقة التي تخصه. وعليه تبقى الاتصالات مع مسؤولي الدولة والمسؤولين المحليين بخصوص مثل هذه الصفقات بحاجة إلى معلومات إضافية[٤٥].

لحظ تقرير مكتب المحاسبة الحكومية لعام ٢٠٠٥ أن أعضاء لجنة الاستثمار الأجنبي كانوا معنيين بألا يكون للتحقيقات تأثير سلبي في الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة، وخصوصاً إذا لم تنته التحقيقات في مهلة الخمسة والأربعين يوماً وعندها ترفع للرئيس لاتخاذ القرار المناسب

---

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) «National Security Implications of the Dubai Ports World Deal To Take Over Management of U.S. Ports,» Ibid.

(٤٢) Michael Smith and Dayan Candappa, «Dubai Ports to Buy Britain’s P&O for $5.7 bln,» Reuters.com, <http://mailman.lbo-talk.org/2005/2005-December/026107.html> (accessed 29 November 2005).

(٤٣) Shah, «Bidding War for P&O as Dubai Ports World Launches Takeover».

(٤٤) «Fact Sheet: DP World: Myth Vs. Fact,» (White House 2006), <http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2006/02/20060225-1.html>.

(٤٥) «Briefing by Representatives from the Departments and Agencies Represented on the Committee on Foreign Investment in the U.S. (CFIUS) to Discuss the National Security Implications of the Acquisition of Peninsular and Oriental Steamship Navigation Company by Dubai Ports World, a Government-Owned and-Controlled Firm of the United Arab Emirates (UAE),» (Committee on Armed Services. Senate, 109-2nd ed., 2006).

مع تقرير يقدّمه للكونغرس. هذا هو السبب الذي جعل العملية «ملفوفة بالسرية». هي لم تكن سرّية، إلا أنها مسألة «خصوصية، بحسب دايفيد هايمان من «مركز الدراسات الاستراتيجية والعالمية». والخصوصية تلك كانت ضرورية لتشجيع الاستثمار الأجنبي والحفاظ على العلاقات الخارجية»[٤٦].

وكان شومر قد قال في مؤتمر صحافي عقده في ١٣ شباط/فبراير: «إن الصفقة قد أجيزت من دوائر الحكومة من دون بروز علني. فقد أجازت لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة الصفقة، من دون تقرير أو تقييم علني»[٤٧]. مثّل خطاب شومر تصرفاً جرّ إلى سلسلة أحداث لاحقة. فقد رفع من درجة بروز القضية وأظهرها في صورة أثّرت في الرأي العام. ولم تعد ممكنة، بعد عمل شومر، السيطرة على تطورات القضية. وكما أشار مستجوب عضو في هيئة مراقبة الضغوط ومحاولات التأثير، لم تعد القضية محصورة بالناس المعنيين، لقد أصبحت علناً: الإمارات العربية المتحدة في مواجهة الرأي العام الأمريكي. وعلى نقيض حالة الأواكس، حين دعمت الصفقة شريحة من الجمهور الأمريكي ضمّت رجال أعمال وعمالاً يمكن أن يفيدوا منها، أما هنا فلم يكن هناك من يوازن ضغط المعارضة. إذ لم يكن من أهداف الصفقة خلق فرص عمل جديدة، بل هي قد تؤدي بالعكس، وكما العادة في مثل هذه الظروف، إلى خسارة بعضهم وظائفهم، وذلك باستغناء الشركة المستحوِذة عن عدد من الموظفين الموجودين وإبدالهم بموظفيها. كذلك، كانت صفقة الأواكس تحظى بتأييد قوي من الرئيس. لكن بوش، وعلى الرغم من تأييده الصفقة، لم يكن هجومياً في الدفاع عنها مثلما فعل ريغن في مهاجمة معارضي صفقة الأواكس. استخدم شومر في خطابه أقسى الألفاظ، للنيل من الإمارات العربية المتحدة، أكان في مؤتمراته الصحافية أو في شهادته في الكونغرس. وقال في جلسة استماع ٢ آذار/مارس، إن لجنة الاستثمار الأجنبي قد تركت أهم الموارد الأمريكية مفتوحة «للتسلل والهجوم»[٤٨].

كانت معارضة شومر الأولية منصبة في بدء جلسات الاستماع على مسألة أن لجنة الاستثمار لم تستنفد التحقيقات الضرورية في مهلة الخمسة والأربعين يوماً، وأن الصفقة أجيزت من دون مثل هذه التحقيقات. إلا أن شومر، وبعد الطلب الرسمي من دبي للموانئ في ٢٦ شباط/فبراير، بدّل حجته من سؤال لماذا لم تطبّق لجنة الاستثمار مهلة الخمسة والأربعين يوماً إلى سؤال لماذا لم تُعلِم لجنة الاستثمار، اللجنة المعنية في الكونغرس، والكونغرس ببدء مهلة الخمسة والأربعين يوماً للمراجعة.

ولأنه جرت الإجابة عن حجة المراجعة، بدأ شومر بالتركيز على الحجة الثانية، وهي سرّية العملية وعدم شفافيتها[٤٩]. وعندما نحلل تطور خطاب شومر، نجد أنه كلما أعطته دبي للموانئ

(٤٦) Jessica Holzer, «Was the Law Followed on Dubai Ports Deal OK?,» *Forbes* (23 February 2006), <http://www.forbes.com/2006/02/22/logistics-ports-dubai-cx_jh_0223cfius_print.html>.

(٤٧) Charles Schumer, «Press Release: Multi-Billion Dollar Company that Operates NYC Port to be Taken Over by United Arab Emirates Government-Owned Firm Today,» (Office of New York Senator Charles Schumer, 13 February 2006).

(٤٨) «Examination of the Exon-Florio Amendment: Focus on Dubai Ports World's Acquisition of P&O,» Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs, Senate, 109-2nd ed. (Washington, DC, 2006).

(٤٩) المصدر نفسه.

أو الحكومة تطمينات وإجابات عن هواجسه انتقل إلى حجة أخرى ورفع قضايا أخرى. كان جلياً أن الحجج تلك ليست مهمة في حد ذاتها بالنسبة إليه، هي مجرد أدوات للتحريض ضد «دبي للموانئ» وحكومة الرئيس بوش.

كانت مسألة السرية ودعوى عدم إعلام الكونغرس مثار قلق للإعضاء. قالت السناتور كلينتون: «هي أحد هواجسنا في منطقة نيويورك/نيوجرسي، والتي عملنا عليها السناتور منديز وأنا، مع زميلي السناتور شومر، والنائب كينغ، والنائب فوسيللا. المسألة التي تهم الحزبين، والمجلسين، هي أنه لم تكن هناك بين المتطلبات ضرورة استشارة الحكومة الفدرالية، أو أخذها بعين الاعتبار، أو أخذ آراء الولاية والمسؤولين المحليين. ألا تعتقدون أنه كان ضرورياً، وخاصة حين نكون بإزاء مسألة مهمة لنا، متعلقة بالأمن الوطني، أن تكون هناك مثل هذه المتطلبات، وأنه كان ضرورياً التشاور مع الولاية والمسؤولين المحليين؟»(٥٠).

وبالرغم من أن اللجنة كانت موجودة منذ سبعينيات القرن العشرين، فإن كامل عملها وخصوصيتها وُضعا الآن، وبمناسبة صفقة «دبي للموانئ»، موضع التساؤل. ولتشرح كلينتون موقفها أكثر، تضيف، «نحن نعيش في عالم ما بعد ٩/١١. قد تستعمل هذه الحقيقة حيناً لأسباب دعائية، وحيناً آخر للهجوم السياسي. لكنها حقيقة بالفعل، فنحن نعيش فعلاً في عالم ما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، وأنا أعتقد أنه من المهم اليوم، وأياً كان تفسيرنا للأوضاع في الماضي، أن تكون هناك علانية إلى الحد الأقصى. لا أعتقد أن لذلك علاقة بهوية الشركة، الخط الذي ركّزت عليه مراجعات سناتور لفين وآخرون، وحقيقة أخرى أيضاً وهي أنها شركة مملوكة وتدار من حكومة أجنبية. وسوف نتقدم، السناتور منينديز وأنا، باقتراح تشريع يمنع الكيانات المملوكة من حكومات من السيطرة على موانئنا وتملّكها وإدارتها. ونحن لا نسمح بشيء مماثل في مطاراتنا. بات هناك معيار مختلف جداً. احتمالات المخاطر والإضرار ببلادنا عالية، وعلى نحو مطرد...»(٥١).

يختصر تعبير كلينتون «عالم ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر» الموقف كله ويموضعه على نحو دقيق. وبحسب مستجوب، صحافي غطى وقائع الصفقة، فقد جاءت الصفقة بعد سنوات معدودة من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر حين طفق الشعب الأمريكي يتساءل عن حقيقة علاقة الولايات المتحدة بالخليج، وحين كانوا حساسين جداً لمسائل الأمن القومي. وعليه، وبالرغم من أن الصفقة قد ذُكرت في الإعلام مرّات ومرّات(٥٢) إلا أنهم استمروا بالشعور أنه لم يجر إعلامهم على نحو تام. وأضاف، وبما أن «دبي للموانئ» كانت في مثل تلك الوضعية الدقيقة فقد كان عليها أن تبذل جهداً أكبر للكشف عن سائر مندرجات الصفقة وجعلها فوق الشبهات. وبرأيه، فالشركات تعتقد أحياناً أنه بمجرد إصدارها

---

(٥٠) «Briefing by Representatives from the Departments and Agencies Represented on the Committee on Foreign Investment in the U.S. (CFIUS) to Discuss the National Security Implications of the Acquisition of Peninsular and Oriental Steamship Navigation Company by Dubai Ports World, a Government-Owned and-Controlled Firm of the United Arab Emirates (UAE),» (Committee on Armed Services, Senate, 109-2nd ed).

(٥١) 109 S 2341 IS; 2006 S. 2341; 109 S. 2341. 109-2nd ed.

(٥٢) «Fact Sheet: DP World: Myth Vs. Fact,» (White House 2006).

بياناً صحافياً تكون قد أعلمت الجمهور، لكنه لا يصل في الواقع إلى الجمهور الأوسع. وعليه، فإن على الشركات، وخاصة تلك التي تكون في وضع دقيق، أن تظهر جهداً أكبر في الكشف عن أنشطتها.

نستطيع من خلال تحليل خطاب كلينتون أن نرى أن حدث ٩/١١ يتردد تكراراً وذلك يلخّص الواقع الذي كان يحكم صفقة «دبي للموانئ»(٥٣). والواقع الأساسي الذي كشف عنه خطاب كلينتون هو أن العرب، الخليج، والإمارات العربية، هم أكثر عرضة للمساءلة العلنية بسبب حدث ٩/١١. وهكذا، فالصفقة التي كان في وسعها في ظروف عادية أن تكون مستوفية لكامل شروط الخصوصية في عمل «لجنة الاستثمار الأجنبي»، إلا أنها وفي هذه الحالة المحددة كان يجب أن تنكشف أكثر للقطاعات الأوسع من الشعب الأمريكي والكونغرس. هذا التصريح يلقي بظله على كل الحجج الأخرى كما أنه يكشف في الوقت نفسه عن الدافع خلفها. يستطيع المرء أن يرى، ومن خلال تحليل الخطاب الذي هيمن طوال جلسات الاستماع، أن الحجج إنما كانت تقدّم لتحجب هاجساً كبيراً، وهو اللاثقة بدولة الإمارات بسبب مباشر من الحدث التراجيدي في ١١ أيلول/سبتمبر. ولو أعطيت الحجة بمفردها لكان بالإمكان مناقشتها وردّها لما هي عليه من تمييز، لذلك كان من الضروري استخدام ذرائع أخرى من مثل سرّية الصفقة والخمسة والأربعين يوماً للمراجعة من أجل إبطال الصفقة.

كان الكونغرس، بالإضافة إلى السرية، قلقاً من أنه أعلِم في وقت متأخر جداً. كان مأخذه على الإدارة هو أنها لم تتواصل معهم مباشرة؛ وأنهم بدلاً من ذلك عرفوا بالصفقة مثل أي شخص آخر. قال كارل لفين: «السكرتير الصحافي للبيت الأبيض صرح أخيراً أنه ربما كان يتوجب إعلام الكونغرس في وقت أبكر». «إننا لم نُعلَم بالمرة، إلا من خلال مشاهدتنا لـ CNN وقراءة الصحيفة في الصباح لأخذ فكرة عما يجري. وأكثراً تحديداً، كان يجب استشارة الكونغرس، وليس إعلامه فقط»(٥٤). وقال السناتور جون كورزين، من نيوجرسي، لـ أن بي سي (NBC): «لقد قيل لنا إن الرئيس لم يكن له علم بالمبيع إلا بعد إبرامه. هذ النقص في المراجعة الصحيحة هو، ولعدد كبير من الأمريكيين، أمر غير مقبول»(٥٥).

كانت كل الحجج التي تقدم بها المعارضون للصفقة على صلة بالموضوع الأمني. وعلى الرغم من أن الأسئلة الأمنية قد أجيب عنها كاملة أثناء تقديم طلب «دبي للموانئ» الرسمي إلى لجنة الاستثمار الخارجي، فقد جرى تضخيم تلك الهواجس من قبل المشرعين الذين عارضوا الصفقة كما من الإعلام. وقد أوردت الـ «سي أن أن» في عنوان فرعي لإعلانها عن جلسة الاستماع التي شهد فيها المسؤولون التنفيذيون لـ «دبي للموانئ»، أن «حرس السواحل رفع منذ البدء مسألة «الثغرات

---

(٥٣) Ron Scollon, *Analyzing Public Discourse: Discourse Analysis in the Making of Public Policy* (London: Routledge, 2008).

(٥٤) Rogan Kersh, «State Autonomy and Civil Society: The Lobbyist Connection,» *Critical Review,* vol. 14, no. 2 (2000), pp. 237-258.

(٥٥) «Homeland Security First Objected to Ports Deal,» <http://www.nbcnews.com/id/11562905/ns/us_news-security/t/homeland-security-first-objected-ports-deal>.

الاستخباراتية» في المراجعة»[٥٦]. وأذاعت وسائل الإعلام تصريحات للمشرعين المعارضين للصفقة، مثل «هناك ثغرات استخباراتية عدة في الاستحواذ المطروح من «دبي للموانئ» لأصول P&O تستطيع أن تدعم هجمات إرهابية ما يلقي ظلالاً من الشك على تقييم المخاطر للدمج الممكن»[٥٧]. تعابير مثل «ثغرات استخباراتية» بخصوص «إمكان» دعم «دبي للموانئ» لـ «عمليات إرهابية» ـ هي لغة ضبابية تشير في نفس الوقت إلى الإحساس بالخطر. وقد أوردت «أن بي سي» الإخبارية في عنوانها الرئيسي أن وزارة الأمن الداخلي اعترضت في البدء على صفقة الموانئ. وتضمنت الفقرة الافتتاحية تصريحات مثل «إنه الاحتجاج الوحيد بين أعضاء اللجنة الحكومية التي أقرت لاحقاً الصفقة من دون معارضة»[٥٨].

في عنوان فرعي آخر، جاء ما يلي «الشركة تمتنع عن التعليق،» تقول الفقرة الأولى في الخبر: «كانت الشركة قد اتخذت أولاً موقفاً أكثر مرونة، فقالت إنها تفعل كل ما يطلبه الرئيس بوش منها لإنقاذ الاتفاق»[٥٩]. عزز ذلك، مع تقارير مشابهة، من فكرة «السرّية»؛ لقد أعطت الانطباع أن «دبي للموانئ» لديها نوع من الاتفاق السري مع إدارة بوش. وقد أشار النائب عن مينيسوتا، جيم رامستاد، إلى تقييم حرس السواحل لشركة «دبي للموانئ» ومالكيها في الولايات المتحدة، الإمارات العربية، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. أعاد رامستاد التذكير بـ «تحذير» التقرير من أن «هناك ثغرات استخباراتية عدة بخصوص إمكانية وجود ثغرات في أصول «دبي للموانئ» تتيح احتمال عمليات إرهابية ما يمنع الإنهاء السريع لتقييم مخاطر الدمج». ونص التقييم الاستخباراتي أيضاً على ما يلي: «إن اتساع الثغرات الاستخباراتية يستتبع مخاطر محتملة غير معروفة بوجود عدد كبير من نقاط الضعف المحتملة»[٦٠].

عقدت السناتور سوزان م. كولينز (R-ME) جلسة للجنة الشؤون الأمنية الداخلية والحكومية في مجلس الشيوخ من أجل الاستماع لملخّص عن صفقة «دبي للموانئ». خلال الجلسة أدلت السناتور كولينز بالتصريح الآتي: «لأنها في الأساس أسئلة غير مصنّفة [غير سرية] يمكن ملاحظة استخدام كلمة «ثغرات استخباراتية» التي تحول دون تقييم المخاطر الشامل في احتمال الاندماج، وأنها تنطوي على مخاطر ممكنة غير معروفة وعدد كبير من نقاط الضعف المحتملة، هذه اللغة تبعث لدي القلق. أنا أثني على حرس السواحل لرفعه تلك الأسئلة الصعبة. وأعتقد أنها وظيفتكم. ولكن أعتقد أننا بحاجة لمناقشة هذه المسائل»[٦١].

---

(٥٦) Ted Barrett, Dana Bash and Ed Henry, «Executive Blasts «Myths» Surrounding Ports Deal,» CNN.com (2 March 2006), <http://edition.cnn.com/2006/POLITICS/02/28/ports.dubai>.

(٥٧) «U.S. Senator Susan M. Collins (R-Me) Holds A Meeting of the Senate Homeland Security and Governmental Affairs Committee to be Briefed on the Dubai Ports World Deal,» (27 February 2006).

(٥٨) «Homeland Security First Objected to Ports Deal,» Ibid.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) James Ramstad, «Dubai Ports World Deal Risks National Security,» (1 March 2006), <https://votesmart.org/public-statement/156742/dubai-ports-world-deal-risks-national-security#.VjDJttIrLcs>.

(٦١) «U.S. Senator Susan M. Collins (R-Me) Holds A Meeting of the Senate Homeland Security and Governmental Affairs Committee to be Briefed on the Dubai Ports World Deal».

في كل حال، كان للجلسة وللمذكرة التي صدرت عنها وقع العاصفة في الإعلام. فبعد الجلسة أفرجت اللجنة عن مذكرة حرس السواحل التي تضمنت تعبير «ثغرات استخبارتية» واقترحت «وجود عدد كبير من نقاط الضعف المحتملة» التي يمكن أن تثار ضد الصفقة. كان للمذكرة، بالتزامن مع قول السناتور كولينز إنها وجدت تقرير حرس السواحل «باعثاً للقلق» صدى قوي في الصحافة التي ضاعفت من حجم المعارضة للصفقة[٦٢].

وعلى الرغم من أن حرس السواحل أثنى على نشر نص المذكرة بالقول: «هذه الصفقة، مع أخذنا بعين الاعتبار التطمينات الأمنية القوية لدبي للموانئ، لا تلبي المطالب الأمنية للولايات المتحدة»، وأن المذكرة المسرّبة «لا تعكس التحليل الكامل، السري»، وأنه «من خارج سياق» الأضرار التي وقعت من قبل[٦٣]. ضاعف الإعلام من درجة الخوف الذي كان قد أثاره السناتور شومر في البدء. ومع تدفق التقارير التي تتناول هواجس حرس السواحل، كان يجري إمطار الجمهور الأمريكي بعناوين مثل «صفقة دبي في نزال مع حرس السواحل»[٦٤]، «بعد الاستماع إلى رئيسة لجنة الشؤون الحكومية تصف عملية المراجعة بـ«مضللة بالفعل»: حرس السواحل حذّر من صفقة دبي للموانئ»[٦٥].

وحملت مقالة التحليل التالي: «حذّر حرس السواحل مسبقاً، وفق وثيقة خرجت من مجلس الشيوخ يوم الإثنين، من أن شركة دبي للموانئ قد أعطيت الحق بامتلاك أرصفة خمس موانئ أمريكية لكن «الثغرات الاستخباراتية» المتصلة بالشركة جعلت من المستحيل تقييم إذا ما كانت الصفقة تنطوي على مخاطر تهدد الأمن القومي»[٦٦]. عزز الاستخدام لكلمات قوية مثل «ثغرات استخباراتية» من المعارضة الشعبية للصفقة. وبتحليل مختلف التقارير الإعلامية، لم يفسّر واحد منها كيف جرت الموافقة على الصفقة وما التحقيقات التي خضعت لها «دبي للموانئ». ومن ناحية ثانية، كان كل تقرير إخباري، وكخلفية للمواقف المعارضة، يكرر واقعة أن اثنين من الخاطفين في ٩/١١ كانا إماراتيين. وكان وضع هذه الواقعة مباشرة بعد تعبير «ثغرات استخباراتية»، ربطاً في وسعه أن يضمن مباشرة خلق معارضة للصفقة.

٤ ـ الاتهامات للإمارات العربية المتحدة ولدبي

بالإضافة إلى الصفقة نفسها وأمن الموانئ، جرى تأطير دبي والإمارات كشريكتين غير موثوقتين للتعامل التجاري معهما. فقد اتهمتا بصلات لهما بالإرهاب، أو على الأقل بتساهلهما مع الإرهاب.

(٦٢) Hitt and King, Jr., «Small Florida Firm Sowed Seed of Port Dispute».

(٦٣) Barrett, Bash and Henry, «Executive Blasts «Myths» Surrounding Ports Deal».

(٦٤) Kenneth R. Bazinet and Michael Mcauliff, «Dubai Deal Had Coast Guard at Sea-Pol,» *New York Daily News*, 28/2/2006, <http://www.nydailynews.com/archives/news/dubai-deal-coast-guard-sea-pol-article-1.588499>.

(٦٥) Ted Barrett, Dana Bash and Ed Henry, «Coast Guard Raised Concerns on Port Deal,» CNN.com (28 February 2006), <http://edition.cnn.com/2006/POLITICS/02/27/ports.dubai> [Accessed 28 February 2006]

(٦٦) Stephanie Kirchgaessner, «US Coast Guard Warned on Dubai Ports Deal,» *Financial Times*, 28/6/2006, <http://www.ft.com/cms/s/0/6defdda2-a7ee-11da-85bc-0000779e2340.html#axzz2apDo96Th>.

اتهمتا بمخالفة القانون الأمريكي بتطبيقهما معايير مزدوجة في التجارة. نص مشروع القانون الذي أعده السناتور دورغان لمنع الاستحواذ(٦٧) في مقدمته على ما يلي:

من الجوهري لأمن الولايات المتحدة أن تجري حماية موانئ الولايات المتحدة البحرية ضد الهجمات الإرهابية. ثم يضيف؛

٧ ـ اثنان من الخاطفين المتورطين في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كانا من الإمارات العربية المتحدة.

٨ ـ بحسب تحقيقات الهيئة الوطنية حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة (هيئة ٩/١١)، فإن النظام المصرفي الإماراتي استخدم للمساعدة في هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٩ ـ الإمارات العربية كانت أيضاً محطة على الطريق لمهربي المكونات النووية إلى الدول الراعية للإرهاب بما فيها إيران وكوريا الشمالية.

قال مشروع القرار أولاً إن الصفقة أجيزت من دون خضوعها لتحقيقات الخمسة والأربعين يوماً، ثم هو يذكر نصوص Exon-florio وحقيقة أن الرئيس يستطيع إبطال أية صفقة تهدد الأمن الوطني. ثم يقول إن «دبي للموانئ» طلبت ٤٥ يوماً للمراجعة، «استجابة للمعارضة من الشعب والكونغرس الأمريكيين لصفقة الاستحواذ» لكنه ينص في المادة التالية: «بحسب الأدلة المتوفرة راهناً، فمن الواضح أن الاستحواذ المفترض لشركة P&O من طرف «دبي العالمية للموانئ» ينطوي على تهديد جدي للأمن القومي للولايات المتحدة».

تؤطر اللغة المستخدمة في مشروع القانون بوضوح الإمارات كبلد متساهل مع الإرهاب. والصفقة يجب بالتالي أن تلغى كائناً ما كانت الضمانات التي تقدمها «دبي للموانئ» إلى حكومة الولايات المتحدة. وتنص المادة الثانية على أن «الرئيس سيستخدم سلطته تحت القسم ٧٢١ من قانون الدفاع للعام ١٩٥٠ (50 U.S.C. App. 2170) لمنع الاندماج، والاستحواذ، أو سيطرة «دبي للموانئ» على موانئ P&O». واللغة المستخدمة في مشروع القانون تهمّش من سلطة الرئيس باعتبارها سلطة وصاية شكلية.

بما أن للعرب صورة سلبية وتلحق بهم في العقل الأمريكي منذ ٩/١١ وصمة عار، كان من السهل جداً الاستمرار في إمطار «دبي للموانئ» بالاتهامات. وفي جلسة الاستماع أمام لجنة الصيرفة، والإسكان، والشؤون المدينية، من أجل التحقق إذا ما كانت الصفقة آمنة بما يكفي للسير بها(٦٨)، قالت السناتور أليزابيت دول إن المسألة التجارية باتت مسيّسة.

وقال السناتور ريتشارد شيلبي في كلمته الافتتاحية، إنه بالرغم من أن الإمارات كانت حليفاً قوياً في الحرب على الإرهاب، لكنها بلد في الخليج العربي، المنطقة التي تتمتع فيها القاعدة

(٦٧) 109 S 2341 IS; 2006 S. 2341; 109 S. 2341. 109-2nd ed.

(٦٨) «Examination of the Exon-Florio Amendment: Focus on Dubai Ports World's Acquisition of P&O,» Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs, Senate, 109-2nd ed. (Washington, DC, 2006).

بتأييد قوي، والمنطقة التي يأتي منها تمويل الأنشطة الإرهابية، والمنطقة التي جرت فيها عمليات تهريب مواد نووية خطرة(٦٩). يلخص خطابه موقف الكونغرس حيال الصفقة وهو لم يركز على سجل الشركة أو على الضمانات التي أعطتها، وإنما على حقيقة أنها شركة خليجية ـ عربية. لا ثقة بالمنطقة التي أنبتت خاطفي ٩/١١، وعليه فأي شيء أو أية صفقة تأتي من هذه المنطقة عرضة للتشكيك.

في جلسة الاستماع نفسها، قال السناتور جين بانينغ: «الإمارات العربية شريك تجاري مهم. وفي الحقيقة لدينا فائض تجاري كبير معهم، واحد من البلدان القليلة التي هي كذلك. الإمارات أيضاً شريك في الحرب على الإرهاب. فقد قدموا مساعدة حساسة لقواتنا المسلحة، بما فيها تسهيلات مرفئية لبحريتنا. وهم يسهمون بفعالية في جهودنا لنشر الديمقراطية والحرية في الشرق الأوسط، في العراق وأفغانستان. بل هم قدموا تبرعاً بقيمة ١٠٠ مليون دولار لمساعدة الذين تضرروا من إعصار كاترينا. لكن تبقى هنا أسئلة مقلقة بحاجة إلى إجابات. مثلاً، فالإمارات واحدة من ثلاث دول اعترفت بطالبان في أفغانستان قبل ١١ أيلول/سبتمبر. هناك تقارير عن رعاية حكومية لمقاطعة إسرائيل، وشركة «دبي للموانئ» قد تشارك فيها. كيف لنا أن نعرف إذا ما كانت صداقة الإمارات للولايات المتحدة جدية أو أنها مناسبة للأعمال؟» هنا جرى وضع تحالف الإمارات العربية مع الولايات المتحدة موضع التساؤل. وكما أسلفنا، فقد جاءت صفقة «دبي للموانئ» في وقت كان يتساءل فيه الجمهور الأمريكي عن حقيقة علاقته بالخليج العربي. وكانت الصفقة من ثمة، مع الإثارة الإعلانية التي تسبب بها السناتور شومر، الحدث المحفّز لصنّاع السياسة وللرأي العام لإعادة مقاربة تلك الأسئلة في الخطاب الشعبي.

لحظ معظم الأعضاء أن دبي كانت محطة على الطريق للعالم الباكستاني عبد القدير خان لنقل المواد النووية لليبيا وإيران(٧٠)، واتهموا الحكومة بـ «الرضوخ»، و«التورط غير الرسمي»، وكواحدة من أشد حالات الإهمال التي شهدها العالم قاطبة «حيال بؤس الإجراءات أمام تهريب مواد نووية»(٧١).

دُفعت إلى الواجهة أيضاً مسائل أخرى قديمة لا تتصل بالأمن من مثل مقاطعة إسرائيل ـ وفق قرار من الجامعة العربية وحيث الإمارات عضو فيها. اتهمت الإمارات أيضاً بازدواج المعايير. وذلك لأن أنظمة الإمارات لا تسمح للأجانب بتملّك كامل أعمالهم في الإمارات خلا المنطقة الحرة. على الرغم من ذلك تطلب الإمارات تملّك أعمال لها في بلدان أخرى. قال تيرنر في جلسة استماع أمام لجنة القوات المسلحة: «باستثناء الشركات المتمركزة في واحدة من المناطق الحرة، فإن ٥١ بالمئة من ملكية

---

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) «Briefing by Representatives from the Departments and Agencies Represented on the Committee on Foreign Investment in the U.S. (CFIUS) to Discuss the National Security Implications of the Acquisition of Peninsular and Oriental Steamship Navigation Company by Dubai Ports World, a Government-Owned and-Controlled Firm of the United Arab Emirates (UAE),» (Committee on Armed Services,Senate, 109-2nd ed).

(٧١) «National Security Implications of the Dubai Ports World Deal To Take Over Management of U.S. Ports,» (Committee on Armed Services Serial H.A.S.C. no. 109-100 2nd ed. Washington, DC).

أي عمل في الإمارات يجب أن تكون لمواطن إماراتي. هذه المسائل هي مثار قلق اقتصادي لنا»[٧٢]. في الخطاب الافتتاحي لجلسة استماع لجنة القوات المسلحة، اتهم دونكان هنتر، رئيس اللجنة، حكومة دبي بالإهمال وبخلق «بيئة من السلبية»، ما سمح بتهريب مواد نووية غير شرعية عبر الإمارات. ووصف دبي كملجأ للنازيين حيث يعاد شحن أسلحة مهربة للدول المارقة. قال: «تلك هي طبيعة دبي. هي سوق مفتوحة للبلدان الإرهابية لتلقي مواد ممنوعة من مصادر من العالم الحر والعالم غير الحر». حتى حين اعترف بجهود الإمارات مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، جرى أيضاً التطرق لمسائل سلبية موازية. مسائل من مثل العالم النووي الباكستاني الذي يقال إنه هرّب مواد نووية عبر دبي، أو حقيقة أن اثنين من الخاطفين كانا إماراتيين، ذكرت جميعها في جلسة الاستماع. وتكرر في جلسات الاستماع ذكر تقرير عن ٩/١١ يقول إن الإمارات كانت و«في آن معاً» حليفاً في محاربة الإرهاب ومشكلة في مقاومة الإرهاب[٧٣].

كذلك اتهمت دبي باللاصدقية وباستعدادها لفعل أي شيء للحصول على المال. قال دونكان هانتر أيضاً في لجنة استماع القوات المسلحة: «دعني أتوقف عند هذه النقطة. لو كان لك أن تقارن بين أن يكون بريطاني، لنفترض، هو المالك لميناء معين، حليف للولايات المتحدة يمكن الوثوق به، ومالك آخر لا يملك غير الرغبة في أخذ المال، والذي هو الوصف الصحيح لسياسة دبي الخارجية، ألا يتضمن ذلك فرقاً؟ سياستهم الخارجية هي أن تبيع، لشارٍ جيد، أو شارٍ سيئ، لا فرق. لا يعنيهم من هو ما داموا في السوق ويجنون المال. وعليه فهل في وسعكم أن تقولوا، وعلى أساس أمني، إن أمر من هو الشاري لا يعنينا؟»، يظهر تحليل هذه الاتهامات كيف أن الكثير منها فرضي. فقد استعمل كل من كلينتون وكينغ، وغير مرة، مفردات من مثل «يمكن»، و«ربما»، أو القول إنه حين تباشر «دبي للموانئ» عملياتها في الولايات المتحدة «يمكن أن تصبح قادرة» على توفير سمات دخول لمئات من الأشخاص بحيث يمكن أن يكون «بعضهم» متعاطفاً مع القاعدة[٧٤]. كل هذه الاتهامات كانت فرضية وليست لها أية قيمة واقعية.

٥ ـ الجمهور الأمريكي، والإعلام، و«دبي العالمية للموانئ»

يقول غاري أورين من جامعة هارفارد: «على المرء ألا يستهين بقلة الاهتمام، واللامبالاة، ونقص المعلومات لدى الجمهور الأمريكي حيال الشؤون العالمية... وبنتيجة هذا الجهل، تصبح النخب أكثر أهمية والجمهور أكثر حساسية حيال خطر الأحداث الدراماتيكية»[٧٥].

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) Briefing by Representatives from the Departments and Agencies Represented on the Committee on Foreign Investment in the U.S. (CFIUS) to Discuss the National Security Implications of the Acquisition of Peninsular and Oriental Steamship Navigation Company by Dubai Ports World, a Government-Owned and-Controlled Firm of the United Arab Emirates (UAE),» (Committee on Armed Services,Senate, 109-2nd ed).

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) Shai Feldman and Merkaz le-Mehqarim istrategiyyim ʻal Šem Yafe (Tel-Aviv), *US Middle East Policy: The Domestic Setting*, JCSS Special Study (Boulder, CO: Westview Press, 1988).

لا يملك الشعب الأمريكي حيال الشؤون الدولية غير معلومات بسيطة ما يجعله عرضة لمناورات النخب(٧٦).

وعليه، فقد كان شومر قادراً في هذه الحالة على التلاعب بالجماهير والبناء على خوفهم من الإرهاب بالإشارة إلى أن اثنين من الخاطفين كانا إماراتيَين. لقد نجح في بناء قاعدة شعبية لمعارضة الصفقة. بينما لم تكن هناك من قاعدة على الضفة الأخرى من المعادلة لتدافع عن الصفقة، على الرغم من أن بعض الزعماء العرب الأمريكيين ظهروا في الإعلام ودافعوا عن الصفقة. مع ذلك، فهم لا يمثلون شريحة من الشعب الأمريكي في وسعها مواجهة المعارضة. وهو نقيض ما حدث في حالة الأواكس، حين نجح السياسي الأول، الرئيس، في العزف على وتر خوف الجمهور من الشيوعية من أجل خلق قاعدة شعبية تدعم الصفقة. وكان هناك بالإضافة إلى الرئيس، الموردون، والمتعاقدون من الداخل، والموظفون، الذين سيفيدون من الصفقة فدافعوا عن مبيع الأواكس. أما في حالة دبي للموانئ فلا وظائف جديدة يمكن للصفقة أن تخلقها نتيجة للاستحواذ؛ بالعكس، فالاستحواذ يقود في العادة إلى فقدان وظائف، وهي المسألة التي أوضحتها دبي للموانئ في خلال جلسات الاستماع بتعهدها ألا يحدث ذلك(٧٧).

بعثت اللغة التي استخدمها السياسيون مناخاً من الخوف لدى الجمهور الأمريكي. ففي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، أرسل شومر كتاباً يسأل فيه وزارة الأمن الداخلي لماذا جرى إهمال تحفظات حرس السواحل(٧٨). ووردت في الكتاب نصوص من مثل «ليس هناك دخان من دون نار، وذلك يظهر أنه يمكن أن يكون واحداً من حالات لم تتنبّه إليها لجنة الاستثمار. نحن نحتاج لمعرفة لماذا رفضت وزارة الأمن الداخلي ثم سحبت رفضها للتقرير الحاسم ذاك. فالمذكرة واضحة، وتظهر أن تقييم لجنة الاستثمار لاستحواذ دبي للموانئ غير مكتمل من وجهة أمنية». يظهر استخدام شومر لمفردات مثل «مدمّر»، «خطر»، نوع التأثير الذي أراد الوصول إليه من مطالبه. وقد جرى تسريب الرسالة في بيان صحافي لوسائل الإعلام.

ورد في نص شومر: «يتوقع الشعب الأمريكي من الحكومة الفدرالية، في المسائل التي تتعلق بالأمن الوطني، أن تأخذ كل خطوة يمكن تصورها لحماية بلادنا، مع ذلك، وحين طُرحت صفقة دبي للموانئ لم يُعط الجانب الأمني، كما يبدو، غير القليل من الالتفات بعدما كشف أمس عن الثغرات الاستخبارية في الصفقة التي أشار إليها تقرير حرس السواحل. وهو ما يشير إلى حقيقة أن الوزير شيرتوف كان إما على غير علم بالصفقة أو بنقاط القلق التي تضمنها التقرير إلى أن أجازت

(٧٦) Ole R. Holsti, *Public Opinion and American Foreign Policy* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2009), and John H. Aldrich, John L. Sullivan and Eugene Borgida, «Foreign Affairs and Issue Voting: Do Presidential Candidates «Waltz Before a Blind Audience?,» *American Political Science Review*, vol. 83, no. 1 (March 1989), pp. 123-141.

(٧٧) «National Security Implications of the Dubai Ports World Deal To Take Over Management of U.S. Ports,» (Committee on Armed Services Serial H.A.S.C. no. 109-100 2nd ed. Washington, DC).

(٧٨) Schumer, «Sens. Schumer, Snowe Demand Answers from Homeland Security Department Over Coast Guard Dubious Assessment of Dubai Port Deal».

وزارته العملية»[٧٩]. يعطي الخطاب المستخدم في الوثيقة القارئ الانطباع بوجود خطر داهم، فيما كل المسألة هي أنه كان لحرس السواحل بعض الهواجس التي أجابت عنها دبي للموانئ بالفعل.

مع ذلك، وعلى الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة تحققت من أمن الصفقة كلياً، وأن المسؤولين مثل الوزير مايكل شيرتوف، وزير الأمن الوطني، خرج من الـ NBC الإخبارية ليقول إن دبي للموانئ قدمت كل الضمانات الضرورية، فقد لقي خطاب شومر استقبالاً حاراً بين أعضاء الكونغرس، في الصحافة، كما لدى الجمهور[٨٠]. أدخل خطاب شومر وتصرفاته الكونغرس في عاصفة حيث لعب على الوتر الحساس لدى الشعب الأمريكي: الأمن. لقد نجح في خلق موجة في الكونغرس غدا فيها كل عضو كونغرس يريد أو تريد أن يظهر/تظهر أنه/ها الأكثر حرصاً على حماية الأمن الوطني للولايات المتحدة.

أوصل السناتور شومر المسألة إلى الخطاب الشعبي في البدء حين عقد مؤتمراً صحافياً وأذاع تصريحه الصحافي تحت عنوان: «شركة أمريكية ببليونات عدة من الدولارات تدير ميناء نيويورك سيتي يجري استحواذها من طرف شركة مملوكة من حكومة الإمارات العربية المتحدة». كانت تلك مسألة جاذبة للصحافة وللجمهور الأمريكي ما حوّله إلى «بطل في الشعبية»[٨١]. بعد مقاربة شومر الإعلامية، تطورت المسألة بما يشبه كرة الثلج ونقلت الوسائل الإعلامية اتهامات شومر كما هي ومن دون تدقيق. قالت الـ CNN على سبيل المثال: صرّح المنتقدون بأن الصفقة تثير مخاوف حيال «دبي العالمية للموانئ» المملوكة من الإمارات العربية المتحدة، الدولة التي كانت تربطها في الماضي صلات مشبوهة بإرهابيين[٨٢].

وحتى المقالات التي دافعت عن الصفقة أو أظهرت أنها لا تنطوي على مخاطر أمنية، مثل مقالة مركز التفكير ذي السمعة العالية «مجلس العلاقات الأجنبية»، ذكرت أيضاً أن اعتراض المنتقدين الأساسي هو أن بعض الخاطفين كانوا إماراتيين[٨٣]. لم تذكر الصفقة مرة إلا استحضرت معها لدى الأمريكي العادي ذكريات مؤلمة. ويعني ذلك، أنه كلما ذكرت الصفقة، سلباً أو إيجاباً، أثارت لدى الجمهور مشاعر الحنق حيال دولة الإمارات ودبي للموانئ. يقع هذا تحت ما يسميه جون زالر «الرسالة الأحادية الجانب من الإعلام» التي تؤثر في الرأي العام[٨٤].

وضعت صحيفة **ميامي هيرالد** ـ المدينة المقر التي تقع فيها شركة Eller&co ـ حيث نشأت كل الضجة بخصوص دبي للموانئ، العنوان التالي: صفقة دبي للموانئ تشعل النار. ثم جرى وصف

---

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) Curtiss, «The Dubai Ports World Deal: Manna to Publicity Hound Sen. Charles Schumer (D-NY)».

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) Barrett, Bash and Henry, «Executive Blasts «Myths» Surrounding Ports Deal».

(٨٣) Eben Kaplan, «The UAE Purchase of American Port Facilities,» Council on Foreign Relations (21 February 2006), <http://www.cfr.org/border-and-port-security/uae-purchase-american-port-facilities/p9918>.

(٨٤) John Zaller, *The Nature and Origins of Mass Opinion* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1992).

الصفقة بأنها «تعرّض الأمن الوطني للخطر». قال فولي في مقالته للصحيفة تلك: «ستة من أكبر موانئنا التجارية سوف تسلّم إلى بلد يسعى لأن يكون شريك إيران في التجارة الحرة وجرى اتهامه بصلة في التمويل والتخطيط للأحداث ٩/١١». وأضاف، «إذا كانت موانئنا هي الأهداف الأكثر هشاشة للإرهاب، وإذا كنا في حرب، كما قال الرئيس، فعلينا أن نكون نقديين حتى الحد الأقصى حول تسليم موانئنا لبلدان أجنبية، بعد ٩/١١. لكن ذلك حدث، في عتمة الليل»[٨٥]. ووصفت **وول ستريت جورنال** في مقالة لها بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير دبي باعتبارها «حرباء الخليج»، وتضيف «في صفقة الموانئ، هناك نزال حول دبي إذ يراها الرئيس حليفاً، فيما هي العدو بحسب الكونغرس لصلة الثروة الجديدة الناتجة عن طفرة النفط بالإرهاب»[٨٦].

غطت التقارير الإخبارية المسألة بطريقة معادية للعرب، وبقدر من عدم الثقة بإدارة بوش. وذلك على نقيض صفقة الأواكس حيث استخدم الإعلام كقناة للوصول إلى الجمهور الأمريكي. وعلى الرغم من أن بعض التغطية كانت يومذاك سلبية، إلا أن اللهجة العامة كانت لمصلحة الرئيس. حملت التغطية الإخبارية، مثلاً، ما يلي: «المشرعون يثيرون إنذاراً حول المخاطر المحتملة لإعطاء شركة مملوكة من العرب ممراً إلى منشآت موانئ أمريكية»[٨٧]. وجاء في المقالة الافتتاحية لـ **بالتيمور صن** ما يلي: «لا غرابة في أن يصيب الفزع أناساً كثيرين ومن مشارب سياسية مختلفة حين سمعوا أن شركة مملوكة من دولة عربية، ومن حيث جاء خاطفان في ٩/١١، ستتملك عمليات ستة موانئ أمريكية. ولا يملك هؤلاء بالتالي إلا سبباً بسيطاً للثقة بالبيت الأبيض بعدما قال إن كل شيء على ما يرام»[٨٨].

تلك هي الصورة التي ظهرت بها عملية الاستحواذ في الصحافة وفي الولايات التي فيها الموانئ موضوع الصفقة. كانت تلك هي اللغة التي قرأ بها الممثلون المحليون والشعب الأمريكي الأخبار. قال أحد الممثلين خلال جلسة استماع نقلاً عن **النيويورك تايمز**: «الآن، أريد أن أقرأ عليكم استشهاداً ذكره أحدكم عن عبد القادر خان، وأريد أن أقرأ من مقالة في **النيويورك تايمز**، تختصر برأيي النقطة موضوع النقاش، بأن «الإمارات كانت أيضاً المحطة الرئيسية على الطريق لخان، المهندس النووي الباكستاني الذي أدار حلقة نشر الأسلحة النووية، والتقى هناك مسؤولين إيرانيين، وشحن معدات طرد تستخدم في تخصيب اليورانيوم من هناك إلى ليبيا؛ أي من الميناء في دبي»[٨٩].

حين أضاء الإعلام على هذه القضايا بالطريقة تلك، وحين جرى تأطير الإمارات باعتبارها متساهلة مع الإرهاب، والصفقة كخطر على الأمن الوطني، لم يعد هناك من مسؤول منتخب يجرؤ

---

(٨٥) «Dubai Deal on Ports Draws Fire,» *Miami Herald*, 17/2/2006.

(٨٦) Bill Spindle, Neil King, Jr. and Glenn R. Simpson, «In Ports Furor, a Clash Over Dubai,» *Wall Street Journal*, 23/2/2006, <http://www.wsj.com/articles/SB114066714703481063>.

(٨٧) Hitt and King, Jr., «Small Florida Firm Sowed Seed of Port Dispute».

(٨٨) Trudy Rubin, «Real Threat to U.S. Ports Isn't Dubai,» *Baltimore Sun*, 28/2/2006, <http://articles.baltimoresun.com/2006-02-28/news/0602280155_1_port-security-port-safety-dubai-ports-world>.

(٨٩) «Briefing by Representatives from the Departments and Agencies Represented on the Committee on Foreign Investment in the U.S. (CFIUS) to Discuss the National Security Implications of the Acquisition of Peninsular and Oriental Steamship Navigation Company by Dubai Ports World, a Government-Owned and-Controlled Firm of the United Arab Emirates (UAE),» (Committee on Armed Services,Senate, 109-2nd ed).

على الدفاع عن الصفقة من دون المخاطرة بخسارة شعبيته. وعلى الرغم من أنه كانت للمعارضين في حالة الأواكس هواجسهم الأمنية لعدم تأكدهم من التوجه المستقبلي للحكومة السعودية ولا من استقرار النظام، مع ذلك فإن وضع القاعدة المتمثلة بالحرب الباردة لعبت لمصلحة السعوديين، وبخلاف الحال مع دبي للموانئ حيث خلق حدث ٩/١١ مناخاً معادياً بقوة للإمارات. وكان هناك، إلى ذلك، فارق رئيسي آخر بين الحالتين: في الحالة الأولى هناك تصدير لتكنولوجيا سلاح إلى بلد أجنبي، فيما كانت الثانية بخصوص بلد أجنبي لم يستسغ الأمريكي العادي أن يدعه يدير على الأرض الأمريكية منشآت حساسة. لقد ذكر معارضو صفقة الأواكس الهواجس الأمنية بالفعل، لكنه لم يكن في وسعهم الزعم أنه يمكن لتلك الطائرات أن تهاجم أمريكا؛ كان قلقهم من أن تهاجم الطائرات تلك إسرائيل. بينما، ومن وجهة مختلفة، زعم معارضو صفقة موانئ دبي أن المنشآت المستحوذة يمكن أن تستخدم منصة انطلاق لهجوم إرهابي آخر على الأراضي الأمريكية، وقد مثّل ذلك للأمريكي العادي مستوى مختلفاً كلياً من القلق. كان الهاجس الأمني في حالة دبي للموانئ أقوى بكثير مما كان في الأواكس، وعليه غدا الضغط المضاد أكثر صعوبة. إذ من الصعب جداً إقناع مسؤول منتخب أن يأخذ موقفاً يتعارض مع توجه قاعدته الانتخابية. وليس لأمن إسرائيل من البروز العلني أن يثير ما يثيره أمن الأراضي الأمريكية، بالتأكيد، وخصوصاً أن الأراضي تلك كانت قبل سنوات قليلة عرضة لهجوم إرهابي من أفراد عرب. وبحسب مستجوَب، فإن «دبي للموانئ» كانت تواجه في الواقع رأياً عاماً معادياً لها. وفي مثل هذا الجو، لن تنفع مهارات أي ضاغط، أياً تكن كفاءته، في تقديم دفاع ناجح عن الصفقة أمام رأي عام معادٍ لها. وكان مساعد وزير الأمن الداخلي نفسه، بايكر، قد قال في جلسة استماع للجنة المصرفية والإسكان والشؤون المدنية(٩٠)، وكذلك الرئيس ورنر في ملخصه أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ(٩١)، إنه لو قرأتَ الأخبار لظننت أن الولايات المتحدة هي في صدد بيع المرافئ وتسليم أمنها إلى شركة أجنبية، وهذا ليس صحيحاً.

في ملخصها أمام لجنة القوات المسلحة(٩٢)، قالت السناتور كلينتون إنه بحسب الأسوشيتد برس، فقد تمّ إقرار الصفقة «من دون مراعاة شروط عدة» يجري وضعها في حالات استثمار مماثلة. كان أعضاء الكونغرس يبعثون في الواقع برسالة مفادها أن «التوازن لم يراعَ بدقة» بين سياسة الاستثمار المفتوح واعتبارات الأمن الوطني للولايات المتحدة. قال السناتور ريد: «هذا تحديداً ما أسمعه من منتخبيي في رود أيلاند، وأنا أعتقد أن زملائي يسمعون الكلام نفسه في البلاد كلها»(٩٣).

(٩٠) «Examination of the Exon-Florio Amendment: Focus on Dubai Ports World's Acquisition of P&O,» Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs, Senate, 109-2nd ed. (Washington, DC, 2006).

(٩١) «Briefing by Representatives from the Departments and Agencies Represented on the Committee on Foreign Investment in the U.S. (CFIUS) to Discuss the National Security Implications of the Acquisition of Peninsular and Oriental Steamship Navigation Company by Dubai Ports World, a Government-Owned and-Controlled Firm of the United Arab Emirates (UAE),» (Committee on Armed Services,Senate, 109-2nd ed).

(٩٢) المصدر نفسه.

(٩٣) «Examination of the Exon-Florio Amendment: Focus on Dubai Ports World's Acquisition of P&O,» Ibid.

وقال النائب جونز، من نورث كارولينا في جلسة استماع ٢ آذار/مارس أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب: «تلقيت في يومين ١٢٧ اتصالاً هاتفياً، هذا ليس كثيراً على أناس منطقتي، لكنها ١٢٧ اتصالاً من أشخاص وجدوا الوقت ليتصلوا، و٦ منهم فقط أيدوا الترتيب الذي جرى. لدي أناس يساندون الجمهوريين، أنا جمهوري، لكنهم غاضبون جداً». وأضاف: «أنا أعتذر سيد «بيلكي» ومن جديد، هذا ليس خطأك. أنا لا أخطئك، ولا أخطئ شركتك، أو الأشخاص الذين تمثّل، لكني سأقول لك إن هذه مسألة ألزمت الشعب الأمريكي أن يفهم أننا نبيع أمريكا إلى الخارج، وقد حان الوقت لوقف ذلك». وهكذا كان صعباً على أي مسؤول منتخب ألا يكون واقفاً في الصف ويعترض على الصفقة لأن التخلف عن ذلك سيترك المجال مفتوحاً لأخصامه ليهاجموه بحجة تساهله في مسائل الأمن الوطني.

ومع أن بعضهم تطوع للدفاع عن الإمارات العربية مستذكراً سجلها في دعم جهود مكافحة الإرهاب، إلا أن أحداً من الكونغرس أو من إدارة بوش لم يكن قادراً على مواجهة الحملة السلبية التي شنّت ضد الصفقة وما من أحد تجرأ على الدفاع عنها بقوة.

ثالثاً: ردّ فعل دولة الإمارات العربية المتحدة

في جلسة الاستماع التي شهد فيها تنفيذيو «دبي للموانئ»، كان التحيّز ضد دبي والإمارات العربية واضحاً جداً منذ الخطاب الافتتاحي. جرى تأطير دبي في الخطاب باعتبارها سوقاً مفتوحاً للإرهاب وحكومتها باعتبارها مهملة. قال أيك سكيليتون، النائب عن ميسوري: «يجب أن نكون قادرين على طمأنة الشعب الأمريكي في كل الأحوال بأننا لن نسمح للثعلب بحراسة بيت الدجاج».

حافظت الإمارات العربية على درجة بروز منخفض. ويقول مستجوَب، رئيس لجمعية عربية أمريكية، إنه كان أثناء ذلك في حلبة الإعلام يجري المقابلات دفاعاً عن الصفقة فيما استمر مسؤولو الإمارات على ظهورهم المنخفض. فقد نصحهم مستشارهم بالبقاء في الوضعية تلك وترك الرئيس «يصلح الأمور». ولم يتغيّر الوضع إلا لاحقاً بعدما بلغ اللغط الذروة، ونصحهم المستجوب نفسه بإرسال مسؤول ليوضح للإعلام موقف الإمارات، فأرسلوا الشيخة لبنى القاسمي للمهمة تلك. المقابلتان الوحيدتان اللتان كان باستطاعتي العثور عليهما مع مسؤولي الإمارات كانتا معبّرتين جداً عن نوع ردود أفعال الإمارات العربية ومواقفها، **الأولى** مع محمد شرف، المدير العام لدبي العالمية للموانئ، و**الثانية** مع لبنى القاسمي، وكانتا مع وولف بليتزر من على الـ CNN. في مقابلتها، أخذت الشيخة قاسمي موقفاً دفاعياً، فأظهرت بصوت منخفض الاستعداد للتعاون، متجنبة أية مواجهة ممكنة مع مضيفها.

في المقابلة الأخرى لبليتزر مع المدير العام دبي للموانئ، بدأ بليتزر بالقول إن ٦٧ بالمئة من الأمريكيين هم ضد الصفقة. وكرر أن تصريحات مسؤولين قللت من صدقية الشركة ودبي، وطلب من شرف الرد عليها. قدّم بليتزر فرضيات خطابية مثل «ماذا لو كانت دبي تدعم سرّاً الإرهابيين؟»،

كان هدف الفرضيات تلك تأطير دبي أكثر من الهجوم على الصفقة. بل هو ألقى بشكل غير مباشر ظلالاً من الشك حول إرادتهم في التعاون مع السلطات الأمريكية وذلك بتكراره السؤال نفسه مرتين:

بليتزر: «إذاً أنتم مستعدون للتعاون مع الحكومة الأمريكية؟».

شرف: «تماماً».

بليتزر: «مهما طلبت، أنتم مستعدون للإجابة، دبي للموانئ، من وجهة نظرك كرجل أعمال، مستعدة للتعاون؟».

أظهرت الطريقة التي أدار بها الصحافي المقابلة الكثير من السخرية والتهكم. سأل بليتزر في سياق المقابلة: «السكرتير الصحافي للبيت الأبيض، سكوت مكللان، يقول إنكم قبلتم بكل مطالب الحكومة الأميركية لصيانة الأمن. ويقول: «شيء واحد هو المفتاح، الشركة توافق على الإجراءات الأمنية الإضافية التي سوف يأخذونها أكثر مما هو مطلوب من صفقات أخرى مثل هذه».

شرف: «نعم، نحن موافقون».

بليتزر: «هل تعرف إلى ماذا يشير؟».

شرف: «أجل، أجل».

بليتزر: «إلامَ يشير؟».

في المقابلة هذه، كان المضيف يحاول عدم إشعار المستجوب بالراحة من خلال سؤاله إذا ما كان يعرف ما هي المتطلبات ثم يسأله أن يسمعه إياها. وهنا أيضاً حرص شرف على تجنب المواجهة وأي نقد للولايات المتحدة وذلك في معرض سؤال بليتزر له إذا ما كان يشعر أن المعارضة هي نتيجة تمييز ضد العرب. أجاب شرف أنها نتيجة سوء الفهم[٩٤]. تظهر دراسة خطاب مسؤولي الإمارات، اللغة والتعابير التي استخدموها، والمعلومات التي كشفوا عنها، والحجج التي قدمت ونسقها، لماذا لم تكن الإمارات في ذلك الوقت قادرة على الدفاع عن موقفها أمام الجمهور الأمريكي الذي كان ضد الصفقة.

الشخص الذي كان يمثل دبي للموانئ أثناء جلسات الاستماع ضابط العمليات الرئيسي كان تيد بيلكي، وهو مواطن أمريكي بينما بقي الإماراتيون في الخلف. كشفت الموضوعات التي تولدت من المقابلات أن العرب الخليجيين لم يرغبوا بفي المرافعة عن قضيتهم بأنفسهم. هم يفضلون أن يظلوا في الظل، ويدعون آخرين يتكلمون باسمهم و«يفعلون عنهم ما يتوجب فعله».

ركّز بيلكي في ردّه على سجل الإمارات في دعم الولايات المتحدة، وتحديداً في جهود مكافحة الإرهاب. وذكر أيضاً توصية أرسلها رئيس شركة إسرائيلية، «زيم»، إلى السناتور كلينتون تمدح دبي للموانئ كشريك موثوق. ويتصل هذا أيضاً بالقضايا التي تولّدت من المقابلات، ومنها أن

(٩٤) «Interview with Mohammed Sharaf,» directed by Wolf Blitzar, CNN.com (5 March 2006), <http:// edition.cnn.com/TRANSCRIPTS/0603/05/le.01.html>.

عرب الخليج يؤدون قضاياهم بهدوء حتى من خلال تحييد الإسرائيليين عن معارضة الصفقات. قال بيلكي: «لشركتنا علاقات تجارية قديمة العهد مع شركات الشحن الكبرى في العالم، بما فيها الشركات الإسرائيلية، ومن ضمن زبائن دوليين آخرين؛ وعملياً خطوط زيم هي بين أكبر زبائننا».

القضية هنا ليست سياسية، بل مسألة تجارية بحت، ما أدخل الإسرائيليين في سياق الدفاع غير المباشر عن الصفقة. وهذا يؤكد الموضوع الذي تولّد من المقابلات، وهو أن العرب الخليجيين يحبون استئجار ضاغطين موالين لإسرائيل، لظنهم أنه لدى الأفراد أولئك مداخل أفضل وتأثيراً أفضل مما لدى العرب الأمريكيين. وهكذا جرى ذكر الشركة الإسرائيلية في خلال رد بيلكي، بينما لم تذكر شركات عربية أمريكية عدة، ولا الشركات الأخرى التي لها علاقات مع «دبي للموانئ». ومع أن السناتور «ديبي ستابنو» كانت ضد الصفقة، إلا أنها لحظت أن لميشيغن وديترويت «علاقات تجارية، من مدينة لمدينة، مع دبي». وأضافت: «وقد كانت إيجابية». مع ذلك، لم يذكر بيلكي أياً من العلاقات تلك، ولمّ يُحرّك ساكناً للضغط على ممثلي المدينتين للتحدث بالإيجاب عن دبي للموانئ. على العكس من ذلك تماماً، فإن النائبين المثلين لناخبية عربية أمريكية كبيرة، ديبي ستابنو وكارل لفين، تقدما الصفوف في معارضة الصفقة. وعلى الرغم من أن توبي موفيت السناتور من أصل عربي عن كونكتيكت كان قد وقف ضد صفقة الأواكس، فإن الـ NAAA دعمت الصفقة. وفي الشهادة تقدم دافيد سعد كممثل لمنظمات العرب الأمريكيين. لم يكن هناك أحد في جلسات الاستماع يمثل «جمهوراً ذا أصل عربي» ليدعم الصفقة.

من جهة أخرى، فقد استخدمت العلاقة التجارية التي تربط دبي للموانئ مع الوزير «سنو» ضدهم. فقد اشترت شركة «دبي العالمية» وهي متفرعة من الشركة الأم «دبي للموانئ»، في شباط/فبراير ٢٠٠٥ منشآت تحميل وشحن كانت مملوكة سابقاً لشركة CSX الأمريكية التي كان الوزير سنو يترأسها قبل أن يصبح وزيراً للخزينة. وفي هذه الحالة، جرى اتهام الوزير سنو بتناقض المصالح تبعاً للمصالح التجارية التي كانت له مع الشركة موضوع النقاش(٩٥).

ذكر بيلكي أنهم قاربوا أعمال اللجنة «بنية حسنة»، وأنه كان واثقاً أن المراجعة ستكشف أنهم لا يمثلون أي تهديد للولايات المتحدة. تضمن ردّه أولاً استعراض سجلات دبي العالمية للموانئ في التعاون مع حكومة الولايات المتحدة. قال في بداية بيانه إنه أراد «إزالة الأوهام وتأسيس الحقائق». مع ذلك، فهو لم يقدم في خطابه أية معلومات جديدة. فقد قال إن دبي للموانئ لن تشتري المرفأ بل عقد إيجار للتشغيل وإن الأمن سيكون تحت سلطة حكومة الولايات المتحدة وإن الصفقة لم تنجز «بشكل سرّي وفي عتمة الليل أو من دون مراجعة».

في كل الأحوال، فهذه النقاط تمّ جلاؤها في الملخص السابق فشهادته لم تقدم معلومات جديدة أو مفيدة؛ النقطة الوحيدة التي أضافها هي أن ليست مهمة دبي للموانئ فرض مقاطعة

(٩٥) «National Security Implications of the Dubai Ports World Deal To Take Over Management of U.S. Ports,» (Committee on Armed Services Serial H.A.S.C. no. 109-100 2nd ed. Washington, DC).

إسرائيل، وأنهم يتبعون قوانين الدول التي يديرون عملياتهم منها. لم يقدم بيانه سردية شاملة، كان جواباً عن بعض الاتهامات فقط.

تطرق رئيس الجلسة لاحقاً، وبعد الأسئلة تلك، إلى واقعة تهريب عبد القادر خان للمواد النووية سنة ٢٠٠٣ من خلال دبي. كما ذكر أنه في سنة ١٩٨٦ سمّت الحكومة الألمانية ست شركات في دبي تعمل كواجهة للإيرانيين وتستورد السلاح والتكنولوجيا النووية لمصلحتهم. وأورد الرئيس لائحة بحالات أخرى استخدمت دبي فيها لعمليات غير شرعية. وفي مواجهة اتهامات قوية، كانت أجوبة بيلكي مقتضبة ومترددة، من مثل: «لا أعرف»، أو «لست أكيداً أني كنت في دبي ذلك الوقت». أجوبة بيلكي باختصار كانت جزئية، وضعيفة، وغير واثقة، ولم تعط التطمينات الضرورية.

بعد ذلك وجّهت إلى بيلكي أسئلة كان من المستحيل له الإجابة عنها. فقد سأله بوث كلين النائب عن مينيسوتا، وسكيلتون، كيف تستطيع دبي للموانئ أن تضمن أنه ليس هناك متعاطفين مع «المتطرفين» بين العمال الذين ستجلبهم. وقال سكيلتون، «كيف ستتمكنون من معرفة أن الأشخاص الذين يعملون في دبي للموانئ على مستوى العمليات والإدارة لن يشكلوا خطراً أمنياً؟ و«ما هي أنواع مراجعة الملفات أو التحقيقات الأخرى التي تجرونها بخصوص المخاطر الأمنية الممكنة للأشخاص الذين يتعاملون مع الشركة أو يعملون لها؟»[٩٦].

سئل بيلكي كذلك أسئلة تنال على نحو غير مباشر من الشركة. سأله سكيلتون مثلاً إلى أية بلدان ينتمي مديرو الشركة. وأسئلة غامضة أخرى بهدف إرباكه مثل: «هل تخبرنا كيف تملكت حكومة دبي الشركة؟».

أجاب بيلكي: «لست أكيداً أني فهمت السؤال».

لم يستطع طاقم الضاغطين الذين استأجرتهم «دبي للموانئ»، والذي كان قد وُصِف باعتباره «من العيار الثقيل»، أن يوازن التأثير الذي صنعه الضاغط شبه المتقاعد الذي استأجرته Eller & CO[٩٧]. عادت دبي للموانئ فاستأجرت في ذروة الأزمة Alston & Bird، شركة الضغط التي يترأسها بوب دول[٩٨]. ولكن التأثير الذي كان للضاغطين مرتفعي الأجر أولئك بقي موضع شك. فخلال الاستماع، سأل سيّد ولدون، النائب عن بنسلفانيا، بيلكي: «لماذا استأجرتم شركات ضغط؟». وأضاف: «أفترض أنكم فعلتم ذلك لسبب معيّن». كانت تلك هي الرسالة المنطوق بها، أما الرسالة غير المنطوق بها فكانت بوضوح أنه لو كنتم قانونيين كلياً والصفقة نظيفة تماماً فما حاجتكم إلى ضاغطين؟ أضاف ولدون أنه لو كانت لهم قضية متينة، وليسوا في موقع مخالفة القانون، أو متطلبات أخرى، فلماذا يحتاجون إلى شركات ضغط بكلفة عالية جداً؟ لكن الحقائق

(٩٦) المصدر نفسه.
(٩٧) Hitt and King, Jr., «Small Florida Firm Sowed Seed of Port Dispute».
(٩٨) «Examination of the Exon-Florio Amendment: Focus on Dubai Ports World's Acquisition of P&O,» Ibid.

في النهاية هي التي ستقنع الكونغرس وليس الضاغطون أولئك. والضاغطون المعنيون كانوا، وفق ما ذُكر، شركة تدعى Downey and Mcgraffin. جوناثان وينر كان مساعداً لكيري لعشر سنوات، وكاترين ماركس، كانت مديرة السياسات للسناتور جون إدواردز، وكارول برونر كانت مديرة وكالة حماية البيئة في عهد الرئيس كلينتون. كذلك ذكرت أيضاً شركة العلاقات العامة لوزيرة الخارجية السابقة أولبرايت.

قال ولدون لمدير دبي للموانئ: «كان كل شيء يجري على نحو حسن إلا أن أصبحت العملية لدى الرأي العام. لماذا كان عليكم استئجار ضاغطين؟»، وقال أيضاً: «لقد استأجرتم مجموعة من المستشارين في هذه المدينة، وشركة علاقات عامة، وضاغطين، وأفترض أنكم استأجرتموهم لسبب معين...»، أجاب دالتون، المستشار العام لدبي للموانئ على ذلك قائلاً: «نعم سيدي، كما قلتم، لقد وجدنا ضرورياً التحول إلى بعض الشركات. أنا مدركٌ أنه وردت مثل هذه التقارير، وبحق، في الصحافة. كل ما في الأمر هو أننا شعرنا أن على شركتنا اتباع مثل هذه العمليات الأمريكية واعتمدنا عليها في الحقيقة لإنجاز الإجراءات الرسمية المطلوبة، كما لاستعراض العمليات القانونية الأخرى التي كانت لنا في عدد من الأمكنة الأخرى. لقد اتبعنا هذه العملية ولكننا وجدنا أنفسنا في موقف صعب». قال والدون للمدير العام: «لماذا كان عليكم استئجار كل هذه الشركات باهظة الكلفة لو لم تكن هناك هواجس أمنية... ولو كانت هناك طريقة أخرى غير تلك لتشحيم عجلاتكم».

رابعاً: الرئيس و«دبي العالمية للموانئ»

على الرغم من أن بوش دعم الصفقة وهدد باستخدام حقه في النقض ضد أي قرار يحول دونها، فإن دعمه لم يكن كافياً من أجل تمرير الصفقة. والفارق مع الحالة السابقة، يكمن في حقيقة أن الرئيس في زمن الأواكس، ريغن، كان أقوى من الرئيس، بوش، في زمن «دبي للموانئ». حدثت الأواكس في بداية ولاية ريغن. وكان ريغن قد سجّل نصراً حاسماً في الانتخابات، إذ كان قادراً على أن يفوز على رئيس لا يزال في مكتبه. كذلك كان له دعم كبير من حزبه في الكونغرس، والذي كان انتزع اثني عشر مقعداً من الديمقراطيين[٩٩]. في المقابل، حدثت صفقة دبي للموانئ حين كان بوش في منتصف ولايته الثانية وكانت شعبيته إلى تراجع. وهو ما حدث في الانتخابات النصفية التي تلت حيث استعاد الديمقراطيون السيطرة على مجلسي الكونغرس.

كذلك، حدثت واقعة دبي للموانئ بعد فترة قصيرة من إعصار كاترينا، حيث جرى اتهام الحكومة والرئيس لتقصيرهما وتدنت شعبيتهما إلى الحد الأدنى. فقد أظهر استطلاع أجرته الـ ABC

---

(٩٩) <https://en.wikipedia.org/wiki/United_States_Senate_elections,_1980>.

انظر أيضاً: Lauren Carroll, «Last Time GOP Defeated Two Senate Incumbent Democrats? Try 1980,» Politi Fact (2 Novemebr 2014), <http://www.politifact.com/truth-o-meter/statements/2014/nov/02/sean-spicer/last-time-gop-defeated-two-senate-incumbent-democr>.

و**الواشنطن بوست** أن ٥٤ بالمئة من الأمريكيين ينتقدون ردّ فعل الرئيس بوش، و٥٧ بالمئة يعتبرون أن المسؤولين الحكوميين يتحملون مسؤولية المشكلات التي تسبب بها الإعصار[١٠٠].

هوذا السبب الذي حال دون جعل تصريحات بوش كثيرة أو قوية بما يكفي لمواجهة الكونغرس والجمهور الأمريكي. وقد أعطت الصحافة مؤشرات إلى موقف الكونغرس من بوش. فأوردت **الواشنطن بوست** ما يلي: «قادة مجلسي النواب والشيوخ أبلغوا الرئيس بوش، وعلى نحو فظ، أن الكونغرس سوف يجهض الأجزاء الأمريكية من صفقة استحواذ دبي للموانئ، البالغة قيمتها ٦,٨ بلايين دولار، لشركة P&O ومقرها لندن، والتي لها عمليات في ستة موانئ أمريكية رئيسية، بما فيها نيويورك وبلتيمور»[١٠١]. ويشير استخدام كلمة «فظ» إلى الموقف الهجومي للكونغرس حيال الرئيس. وقد جاء رد فعل الرئيس في بيان صحافي صدر بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير **٢٠٠٦**، تحت عنوان: «ورقة معطيات: دبي للموانئ: الحقيقة مقابل الأوهام». كان البيان الصحافي توضيحاً لبعض نقاط سوء الفهم من مثل أن الصفقة أبقيت سراً، أو أن الشركات الأجنبية يجب ألا تعمل على أرصفة بحرية في الولايات المتحدة، أو أن المشغّل هو موضع تهم أمنية، أو أن المراجعة لم تكن شاملة.... لكن البيان خصص مقطعين للدفاع عن دولة الإمارات وامتداحها. لم يكن البيان في الواقع قوياً بما يكفي في الدفاع عن الإمارات ضد التهم التي سيقت في الكونغرس، بينما كانت لهجة ريغن في حالة الأواكس، ومن باب المقارنة، أقوى بكثير في الدفاع عن الصفقة وفي مهاجمة معارضيها[١٠٢].

خلاصة

في الخلاصة، الدروس الثلاثة الأكثر أهمية المستخلصة من حالة «دبي للموانئ» الدراسية هي: **أولاً**، الوكلاء الأجانب ليسوا مؤثرين جداً حين يواجهون معارضة شعبية؛ **ثانياً**، القواعد الشعبية هي المفتاح للضغط الناجح، وخاصة حين يكون للقضية بروز علني كبير لدى الجمهور؛ و**ثالثاً**، يصعب كثيراً على الجهة الضاغطة العمل والتأثير حين تكون للقضية أو للجماعة المعنية صورة سلبية. والبديل هو تصميم استراتيجية صحيحة تهدف إلى خلق صورة إيجابية للجماعة أو للقضية إجمالاً وقبل بدء عملية الضغط في مسائل تكتيكية صغيرة.

لم تستخدم «دبي للموانئ» التكتيكات المناسبة لإدارة الأزمة والضغط لمصلحة الصفقة. فقد حافظوا على مستوى حضور منخفض ولم يقدموا حججاً قوية. مع ذلك، يجب القول إنهم حتى لو استخدموا في ذلك الوقت تكتيكات أفضل، وكانوا أكثر مبادرة مع الإعلام فذهبوا إلى كل وسيلة إعلامية وشرحوا قضيتهم، وحتى لو كانوا قادرين على نزع الثقة باعتراضات Eller &Co؛ فلا يعني

---

(١٠٠) Michael A. Fletcher and Richard Morin, «Bush's Approval Rating Drops to New Low in Wake of Storm,» *Washington Post*, 13/9/2005, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2005/09/12/AR2005091200668.html>.

(١٠١) Weisman and Graham, «Dubai Firm to Sell U.S. Port Operations».

(١٠٢) Nicholas Laham, *Selling AWACS to Saudi Arabia: The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing Interests in the Middle East* (Portsmouth, NH: Greenwood Publishing Group, 2002).

ذلك أن الصفقة كانت ستمرّ بالضرورة. وذلك، ببساطة، لأن الضغط عملية جهد طويلة ومستمرة عمادها بناء صورة إيجابية في أذهان الجمهور، وعلاقات طويلة الأمد مع المشرعين، وهو ما لم يكن بالإمكان صنعه في فترة قصيرة جداً وكردّ فعل على حدث لا أكثر.

الضغط الناجح يتطلب مقاربة مُبادِرة، طويلة الأمد، وهو ما لم يتوفّر هناك. لقد جرى استئجار طاقم الضغط لحصر الأضرار. وهو ما يؤكد الفرضية التي توّلدت من مختلف المقابلات، والتي نصّت على أن بلدان الخليج العربي لا تعتمد على استراتجية متكاملة و طويلة الأجل للتواصل مع الشعب الامريكي بل تهرع إلى إصلاح الضرر حينما يحدث فقط.

ومن مقارنة النجاح في حالة الأواكس بالإخفاق في حالة «دبي للموانئ»، يتضح أن الأولى تمتعت بأفضليات لم تتوافر للثانية. فالتكتيكات التي اتبعت كانت أفضل، والمناخ العام كان أفضل؛ لأن الحرب الباردة كانت في ذروتها، والرئيس كان في موقع أقوى، وموضوع الضغط لم يثر حساسيات كثيرة؛ لأنه يتعلّق ببيع أسلحة لبلد أجنبي. بينما الوضع معكوس في حالة دبي للموانئ، إذ هي دولة أجنبية تأتي إلى الأراضي الأمريكية وتعرض إدارة منشآت حساسة. ولكن، وعلى الرغم من أفضليات الحالة الأولى وسوء حظ الحالة الثانية، فإن النقص في الاتساق والنقص في الضغط المستدام يقودان في الحالين إلى الفشل.

في جلسة استماع الثاني من آذار/مارس، أمام اللجنة المصرفية والإسكان والشؤون الحضرية، كان كيميت، مساعد وزير الخزينة، يخبر شيلبي السناتور عن ألاباما، مدافعاً عن الصفقة، أنه يفهم عدم رضاه، فأجاب شيلبي بأنها ليست مسألة عدم رضاه هو، بل مسألة عدم رضى الشعب في مقاهي مونتانا «أو أوريجون، أو أينما ذهبت. هي مثار قلق كبير». جوهر كلام شيليبي هو أنه حين تصبح القضية عامة ومع النشاط المحموم لشومر والإعلام وبعض السياسيين في محاولة ربط دولة الإمارات بالإرهاب، يغدو من المستحيل السيطرة على المسألة.

قال شلدون في جلسات الاستماع: «لقد كانوا متعاونين، وأعترف علناً أن الصفقة وضعتنا في موقف صعب إلى أقصى حد إن لم يكن مستحيلاً. فنحن محرجون كيفما اتجهنا. إذا أوقفنا الصفقة، فسنكون محرجين لأن الإماراتيين سوف يعتقدون أننا فعلنا ذلك لإيذائهم. وإذا أقرت الصفقة سوف نكون مُلامين لأننا لم نقم بواجباتنا على أحسن وجه. نحن خاسرون في الحالين»[١٠٣].

يختصر التصريح المأزق الذي واجه أعضاء الكونغرس. فمع معرفتهم التامة أن الإمارات شريك مهم ذو قيمة استراتيجية للولايات المتحدة، إلا أنهم كانوا مجبرين أن يلتزموا خيارات ناخبيهم. هم لا يستطيعون دعم صفقة يراها المواطن العادي أنها يمكن أن تهدد الأمن الوطني. وهو معنى قول شيلبي إنه ليس رأي الكونغرس بالصفقة، بل اتجاه الرأي العام عموماً الذي دفع الكونغرس إلى الموقف الذي اتخذه. والأمر عينه ينطبق على حالة الأواكس. فالدعم الشعبي هو الذي قاد

---

(١٠٣) «National Security Implications of the Dubai Ports World Deal To Take Over Management of U.S. Ports,» (Committee on Armed Services Serial H.A.S.C. no. 109-100 2nd ed. Washington, DC).

الكونغرس إلى الموقف الذي اتخذه في دعم الصفقة. والتحليل لمذكرات الأمير بندر، كما لأعمال أخرى تناولت الصفقة، يظهر ضغط رجال الأعمال والاتحادات العمالية، والذين لهم نصيب من أرباح الصفقة، على مسؤوليهم المنتخبين لدفع الصفقة إلى أمام. تلك هي الطريقة التي مكّنت السعوديين من هزيمة الأيباك.

لقد كان يجري في ذلك الوقت لوم الديمقراطيين لتساهلهم في المسائل الأمنية بينما كان يجري امتداح الرئيس بوش الذي جعل خطابه وسلعته الأساسية التي سوّقها: أمن الولايات المتحدة. وعليه، فقد وجد شومر، الديمقراطي، في العملية تلك الفرصة المؤاتية لحشر الرئيس وإدارته. وقد أشار توماس فريدمان إلى ذلك حين قال إن بوش الذي يشدد على الأمن ويتهم معارضيه بالتساهل حيال الإرهاب وجد نفسه هنا ضحية خطابه هو بالذات(١٠٤).

«فوجئت» الإدارة ودبي للموانئ، كلاهما، بقوة الجمهور صاحب المصلحة. وبحسب فرد من الكونغرس: «المفاجأة الوحيدة هي أن الإدارة فوجئت برد الفعل العنيف من الشعب الأمريكي»(١٠٥). لم يكونوا مستعدين لرد فعل كهذا من الشعب الأمريكي وممثليه في الكونغرس. وكانت المفاجأة جلية في أجوبة «بيلكي»، إذ ظهر غير مستعد للرد على الاتهامات. وهذا يحيل مرة أخرى إلى الموضوع الذي ظهر من المقابلات وهي أنهم لا يملكون استراتيجية بعيدة المدى. هم يستجيبون للأشياء عندما تحدث، ولا يملكون سردية متسقة طويلة الأمد، وبدا ذلك واضحاً في شهادة مسؤولي دبي للموانئ.

كانت الشهادة بالأحرى أجوبة عن أسئلة، لم تكن رواية شاملة تامة في وسعها أن تقنع الأمريكي العادي وممثله كي يدعما الصفقة. لم تقدم الشهادة صورة أكبر، من مثل أهمية أن يكون للولايات المتحدة صديق مثل دولة الإمارات في الشرق الأوسط، ولا عن التقدم الذي تحقق لأن الإمارات هي في الحرب على الإرهاب. فشلت أجوبة بيلكي في أن تواجه المعارضين بسردية متماسكة وشاملة في الدفاع عن دبي العالمية للموانئ، أو عن دبي، أو الإمارات. هو ذكر معطيات من مثل أن القوات المسلحة الأمريكية زبون للشركة وأنهم كان أول من نفّذ «الشراكة التجارية ـ الجمركية ضد الإرهاب» (C-TPAT). لكنه لم يستحضر الصورة الأكبر للجبهة الاقتصادية من مثل إظهار الآثار الإيجابية للاستثمارات الإماراتية والخليجية العربية على الاقتصاد الأمريكي. وفي إجابته عن الاتهام بتهريب المواد النووية، كانت إجابة بيلكي معلّبة وبائسة، مع أنه من المعروف من ملخصات سابقة ومن تقارير إعلامية أن أشياء كتلك قد تحصل. كانت هناك حجج عدة للدفاع عن الصفقة وعن دبي والإمارات لكنها لم تستخدم. كان بالإمكان الحط من الثقة بخطاب المعارضين من خلال

(١٠٤) Michael G. Oxley, «Column By Thomas L. Friedman,» *Congressional Record*, vol. 52, no. 25 (March 2006), <http://www.gpo.gov/fdsys/granule/CREC-2006-03-02/CREC-2006-03-02-pt1-PgE269-3>.

(١٠٥) «Briefing by Representatives from the Departments and Agencies Represented on the Committee on Foreign Investment in the U.S. (CFIUS) to Discuss the National Security Implications of the Acquisition of Peninsular and Oriental Steamship Navigation Company by Dubai Ports World, a Government-Owned and-Controlled Firm of the United Arab Emirates (UAE),» (Committee on Armed Services,Senate, 109-2nd ed).

نزع الثقة بمصدر معلوماتهم وهي شركة Eller &Co. وبحسب مستجوَب يعمل في هيئة مراقبة عمليات الضغط، فإن الشركة الأخيرة، وقبل ظهور مسألة دبي للموانئ، استخدمت في الماضي أساليب غير أخلاقية لقطع الطريق على منافسيها. كما أن للشركة، بالإضافة إلى مديرها العام، وفق قول المستجوَب، سجلاً من المناورات غير السوية في الماضي، فضلاً عن ألاعيبها الحالية. كان بالإمكان استحضار هذه الأشياء إلى الحلبة من أجل هدم الثقة بمصادر المعلومات التي بنت المعارضة عليها موقفها من الصفقة. وحين تدحض مصداقية مصدر المعلومات ذاك فأنت إنما تضعف بذلك حجة المعارضة في الأساس(١٠٦).

لم يكن الإماراتيون هجوميين في مقاربتهم. وعلى الرغم من أن ذلك ما كان ليغيّر ربما من هواجس الأمريكيين الأمنية، إلا أنه حين تهدم الثقة بمصدر المعلومات وتظهر كيف أن لشركة Eller & Co تاريخاً في تحريف المعطيات والتلاعب بمشاعر الجمهور، فلربما كان ذلك ليقود الشعب الأمريكي ليسأل عن حقيقة المزاعم المتداولة. كل ما ذكر في جلسة الاستماع هو أن P&O كانت في نزاع مع Eller & Co واستمر ذلك لثلاث سنوات. كان يمكن من خلال نبش تاريخ الشركتين الأخيرتين البدء بصياغة دفاع قوي. لكن ذلك لم يحدث.

كذلك، وبحسب وصف أحد المستجوَبين، فإن البلدان العربية الخليجية لا تفكر، إلا حين تنفجر الأزمة، بتوظيف أناس لحل قضاياهم، وهذا نهج غير منتج. والبرهان هو حالة دبي للموانئ، فقد استأجرت طاقماً من الضاغطين بكلفة عالية جداً؛ مع ذلك فقد استخدم هذا العمل ضدهم في جلسات الاستماع. قال ولدون: «ما أراه هنا هو قادة الفريقين وجهاً لوجه، بدل المجيء إلى الكونغرس وترك الأمر للكونغرس ليتدخل ويفهم، وهو ما كنت سأفعله حين تكون لدي قضية، مع معرفتي أنها ستصبح موضع لغط، بحق أو من دون حق، بعد مشهد كل هؤلاء اللاعبين بمن فيهم رئيس سابق كلهم انخرطوا ليدفعوا بالصفقة قدماً، فيما الشعب الأمريكي، ولا سيما ناخبي، كانوا يغدون في خلال ذلك أكثر حنقاً، وهو ما يزعجني». وحقيقة أنهم استخدموا هؤلاء الناس المهمين ليدافعوا عن قضيتهم جعلتهم أكثر عرضة للشك. فالمشرّعون يغدون متشككين حينما يستخدم زبون الضاغطين على نحو مبالغ فيه(١٠٧).

ويعود بنا هذا إلى الموضوعات التي ظهرت من المقابلات ومنها أن العرب الخليجيين لا يتحدثون بأنفسهم، هم يدعون الآخرين يتحدثون عنهم. وقد أوضحتُ أنهم نادراً ما ظهروا في الفترة تلك على شاشات التلفزة؛ ولا نتذكر غير مقابلتين اثنتين، واحدة لمحمد شرف المدير العام لدبي للموانئ، وثانية للشيخة لبنى القاسمي.

---

(١٠٦) «More Tidbits on Eller and Co-Crimes, Romance and Lawsuits,» Chickenhawk Express (14 March 2006), <http://chickenhawkexpress.blogspot.ae/2006/03/more-tidbits-on-eller-co-crimes.html>.

انظر أيضاً: «Reply #68: Eller-ITO Stevedoring Company: Some background Info Here,» Democratic Underground (12 February 2006), <http://www.democraticunderground.com/discuss/duboard.php?az=show_mesg&forum=132&topic_id=2454971&mesg_id=2455762>.

(١٠٧) Smith, *Power Game: How Washington Works*.

عملياً، تثبت هذه الحلقة أن استئجار ضاغطين بأجور عالية ليس دائماً مؤثراً. أكثر من ذلك، فقد سأل رئيس الجلسة بيلكي، ساخراً، ما الذي فكّر فيه الرئيس سلطان بن سليم بعد التشاور مع الرئيس كلينتون، والذي ربما قبض كمية محترمة ثمن استشارته، حين انتقدت السناتور كلينتون، زوجته، الصفقة. الرئيس: «هل كان لرئيسكم أية ملاحظة بعدما انتقدت السناتور كلينتون الصفقة؟»، بيلكي: «لا علم لي بذلك، سيدي». لقد ترك السؤال بيلكي مشتتاً فكان جوابه أنه لا يعرف. حتى العلاقات الشخصية التي كانت لهم مع مسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة تحولت ضدهم. وعلى سبيل المثال العلاقة التجارية مع الوزير سنو تحولت موضوعاً للمساءلة واعتبرت تضارباً في المصالح(١٠٨).

بعد سنة من صفقة المرافئ، قال عضو الكونغرس غاريت، في جلسة استماع، إنه يفهم الآن حقيقة لماذا فشلت الصفقة. قال: «المأخذ الذي كان للشعب الأمريكي على صفقة دبي، هو أن الأشياء لم تتم على نحو صحيح. ربما كانوا على حق، ولكن كان هناك مظهر شيء أدنى من الظروف المثالية التي كان يجب أن تنشأ عن العملية»(١٠٩).

لقد جرى تأطير الإمارات العربية كشريك غير موثوق. وإذا أخذنا بعين الاعتبار التاريخ غير البعيد للولايات المتحدة وقوة الحدث المأسوي في ٩/١١، غدا من الصعب تغيير التصوّر ذاك بمجرد استئجار عدد من الضاغطين. وإلى ذلك، لم يكن في وسع الإدارة، ووظيفتها التركيز على المسائل الأمنية، دعم الصفقة بقوة والظهور من ثمة بمظهر المتساهل في مسائل الأمن. وكما قال مستجوَب يعمل في مراقبة عمليات الضغط، لم يكن الدعم للصفقة قوياً بما يكفي. وعلى الرغم من قول الرئيس إنه يدعم الصفقة وتهديده باستخدام الفيتو ضد أي قرار يبطلها، فدعمه كان ضعيفاً مقارنة بريغن الذي كان في ذروة تركيزه، فخرج إلى الشعب الأمريكي وإلى الكونغرس، على شاشات التلفزيون، مدافعاً عن الصفقة [مع السعوديين] في كل مناسبة. في مقابل ذلك، لم يكن بوش كثير الكلام على دعمه للصفقة، ولم يُظهر التصميم ولا الهجومية اللذين أبداهما ريغن في الدفاع عن صفقة الأواكس.

وبعد، فقد حللتُ في هذا الفصل كيف أخذت المفاجأة «دبي للموانئ»، وكيف أن استئجار ضاغطين بأجور عالية لا يأتي بنتيجة حين لا يكون للصفقة دعم من الجمهور. تمثّل «دبي للموانئ» حالة كلاسيكية للنقص في الاستراتيجية البعيدة المدى، وللجوء إلى الضاغطين حين تنشأ المشاكل فقط؛ بينما المطلوب هو جهد طويل الأمد، شامل، ومتماسك، لبناء صورة إيجابية وللوصول من ثمة إلى الجمهور الأمريكي والحكومة الأمريكية.

---

(١٠٨) «National Security Implications of the Dubai Ports World Deal To Take Over Management of U.S. Ports,» (Committee on Armed Services Serial H.A.S.C. no. 109-100 2nd ed. Washington, DC).

(١٠٩) «Committe of Foreign Investment in the United States One Year after Dubai Port World,» Committe on Finanial Services House of Representative 110- 1 ed (2007).

خلاصة

الضغط الخليجي ـ العربي: مشكلات وآفاق

السؤال الذي طرحه عليّ معظم مستجوَبي الأمريكيين هو: «لماذا لم يخطر في بال البلدان الخليجية العربية تأسيس أداة أو كيان «ضغط ومحاولة تأثير» شبيه بما لدى الأرمن أو اليونانيين، وسواهم. إذ ليس هناك، وفق ما استخلصنا من الحالتين الدراسيتين والموضوعات التي نشأت من المقابلات، كيان موجود اسمه «ضغط عربي» وإنما جهد متقطع من دول مختلفة للضغط في قضايا مختلفة وفي لحظات زمنية مختلفة. العرب الأمريكيون لا يدافعون عن القضايا الخليجية العربية، وبلدان الخليج العربي تمارس ضغطها إفرادياً فهي توظف وكلاء أجانب بحسب القضية المطروحة. وفي العادة يكون الضغط ناجحاً حين تكون قضايا ضيقة، والمتعلقة تحديداً بمصالح أمريكية مثل صفقات السلاح. بينما لم يكن ناجحاً في القضايا الكبرى، مثل السلم والحرب؛ بينما أمكن للضغط الإسرائيلي، بحسب ميتشل بارد، أن يسجل في هذا المجال نجاحاً بنسبة مئة في المئة[1]. ليس هناك، إذاً، كيان أو شيء اسمه «ضغط عربي» يركّز على العلاقة الشاملة للولايات المتحدة مع الخليج العربي أو الوطن العربي.

سأبدأ هذا الفصل بالإضاءة على المشكلات التي تواجه تأسيس كيان أو أداة ضغط عربية، ثم أنتقل إلى الخلاصات والمضامين المستخلَصة من هذا الكتاب. بعد ذلك، ربما يكون في وسعي إلقاء نظرة استشرافية على مستقبل الضغط الخليجي العربي، في ظل المؤشرات الجيو سياسية والتغيرات في المشهد العربي الأمريكي. وسأنهي الفصل بإيضاح حدود هذا البحث والجهود البحثية التي يجب أن تتابع عملي وتستكمله.

أولاً: مشكلات

هناك تحديات كثيرة تواجه تأسيس أداة ضغط خليجية عربية مؤثرة. ذلك هو السبب الذي حال دون قيام وتطور أداة ضغط عربية بشكل طبيعي أسوة بالطريقة الطبيعية التي نشأت وازدهرت بها

---

(١) Mitchell Geoffrey Bard, *The Water's Edge and Beyond: Defining the Limits to Domestic Influence on United States Middle East Policy* (New Jersey: Transaction Publishers, 1991).

مع الوقت مجموعات ضغط أخرى. فبنية الجماعة العربية الأمريكية المتسمة بتعدد الفئات وحتى الطوائف، تمثّل جزءاً من المشكلة؛ تضاف إلى تحديات أخرى من مثل التنافس العربي الداخلي، وعلاقات الخليج العربي بالجماعة العربية الأمريكية، وأخيراً الطريقة التي يدير بها العرب سياساتهم.

ومع أن المشكلات تأتي من مصادر مختلفة إلا أن ما يجمع بينها كلها هو: غياب الوحدة. فالخليج العربي، وعلى الرغم من التجانس النسبي داخله، هو غير موحّد. والعرب الأمريكيون غير موحدين ولديهم مقاربات مختلفة حيال السياسة الأمريكية في المنطقة.

١ ـ المنافسات العربية الداخلية

عربياً، أية دولة ستبادر إلى تأسيس أداة ضغط عربية؟ إذا تطلعت إلى إسرائيل أو أرمينيا أو اليونان، فهناك بلد واحد يشكل المرجعية لأداة الضغط الخاصة بالبلد ذاك. أما في الحالة العربية، فهناك اثنتان وعشرون دولة في الجامعة العربية، لكل منها جدول أعمال مختلف، وسياسات مختلفة حيال العلاقة بالولايات المتحدة. حتى بلدان «مجلس التعاون الخليجي»، والتي يفترض أنها تشكل مجموعة متجانسة، لم تبادر حتى الآن إلى دعم لوبي أمريكي محلي يرعى مصالحها أسوة باللوبي الإسرائيلي أو الأرمني أو غيره.

السبب الرئيسي لذلك، هو أن البلدان الخليجية العربية تدير سياساتها الخارجية بشكل إفرادي، مستقل، وعلى أساس من العلاقة الثنائية. وعلى الرغم من أن البلدان تلك تواجه التهديدات نفسها، إلا أن مواقفها من الأحداث المختلفة تتغيّر بل وتتناقض أحياناً. خذ الموقف من وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر مثالاً، فقطر كانت مشجعة جداً ـ بل هي بادرت إلى تقديم منح مالية إلى الحكومة الجديدة[٢] ـ فيما نأت دولة الإمارات والعربية السعودية بنفسيهما عن الحدث. بل نشأت بعض المشكلات بين الإمارات العربية ومصر، باتهام الأخيرة بزرع خلايا إخوانية في دبي[٣].

تتسم العلاقات بين البلدان الخليجية العربية بالتنافس وعدم الاستقرار، تغذيها جزئياً النزاعات الحدودية المزمنة بين البلدان تلك[٤]. وكانت بعض تلك النزاعات قد قادت إلى مواجهات عسكرية في الماضي، مثل الحرب التي قادتها العربية السعودية ضد آل خليفة في البحرين، أو آل الصباح في الكويت، وانتزاع واحة البريمي من عُمان وأبو ظبي[٥].

---

(٢) «Qatar Grants Struggling Egypt $2 Billion Loan,» Associated Press (11 August 2012), <http://www.timesofisrael.com/qatar-grants-egypt-2-billion-loan>.

(٣) Duraid Al Baik and Samir Salama, «UAE Uncovers Muslim Brotherhood Cell, Arrests Its Members,» *Gulf News*, 1/1/2013, <http://gulfnews.com/news/uae/government/uae-uncovers-muslim-brotherhood-cell-arrests-its-members-1.1126560>.

(٤) Simon Henderson, «The New Pillar: Conservative Arab Gulf States and U.S. Strategy,» *Policy Paper* (Washington Institute for Near East Policy), no. 58 (2003), <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-new-pillar-conservative-arab-gulf-states-and-u.s.-strategy>.

(٥) Hassan Hamdan Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States* (London: Saqi Books, 1994).

وتنشأ مشكلة أخرى مما يسميه غريغوري كوز «الهويات الانتقالية»، حيث تتمدد بعض القبائل خارج حدود الدولة. وقد ترك ذلك المجال مفتوحاً أمام الزعماء الطموحين للتدخل في شؤون جيرانهم(٦). هذا هو السبب الذي يدفع كل أسرة مالكة إلى الخشية من أن يحاول جيرانها زيادة سيطرتهم على حسابها فتتطلع إليهم بالكثير من الشك. ويدفع الشك أو عدم الثقة بالجيران كل دولة إلى التركيز باطراد على تعزيز سيادتها الخاصة(٧). هذا هو السبب الذي أبقى مجلس التعاون الخليجي وبعد ثلاثين سنة من تأسيسه عاجزاً عن الوصول إلى أية وحدة قوية بين البلدان المختلفة المشكّلة له.

خلق ذلك الموقف المتشكك ما سماه كوز «عقدة الأمن» حيث تنفق الدول المختلفة معظم جهودها ومواردها في مراقبة بعضها بعضاً بدل مراقبة الخارج(٨). يقع تفسير «كوز» هذا في الخط عينه الذي يتحدث فيه أحد المستجوَبين، وهو مسؤول أمريكي سابق، يقول: «لماذا لا يكون مجلس التعاون قوياً كما حلف الناتو؟» السبب هو أنه، وعلى الرغم من التعاون الشكلي القائم، فالتكامل بين تلك الأنظمة غير موجود. وأعضاء المجلس هم أكثر حذراً وقلقاً حيال بعضهم بعضاً مما هم حيال التهديد الخارجي.

يذكر المستجوَب نفسه محاولة الولايات المتحدة لثلاثين عاماً إقناع بلدان مجلس التعاون بإقامة نظام صاروخي باليستي مضاد. وإلى اليوم لم يبصر المشروع النور لأنه ما من دولة تثق بجيرانها لجهة أسرارها العسكرية. هذا هو السبب الذي يحول دون إدارة السياسة الخارجية، وهي محور الأمن الوطني، على قاعدة جماعية. فالبلدان المختلفة تشكل سياستها الخارجية الخاصة على نحو مستقل عن جيرانها، فيما هي تضع أمن حكمها في رأس أولوياتها(٩). وما يزيد من تعقيد الأمور حقيقة وجود دولة كبرى بعدد سكان كبير محاطة بدول صغيرة لا يسكن الواحدة منها أكثر من مليون نسمة. وقد اعتبرت السعودية تقليدياً زعيمة مجلس التعاون الخليجي، تأتي منها معظم المبادرات، وترسم الأفق المستقبلي للدول الأخرى في الموضوع الأمني(١٠). لكن الوضع ذاك إلى تغيير وذلك مع محاولة الدول الصغرى زيادة قوة حضورها على الخارطة. وما زاد في بروز الدول الصغرى هو حدث ١١ أيلول/سبتمبر، إذ تحولت الولايات المتحدة نحو زيادة قوة علاقاتها بالدول الصغرى(١١).

---

(٦) F. Gregory Gause III, *The International Relations of the Persian Gulf* (New York: Cambridge University Press, 2010).

(٧) منعم العمّار، «العلاقات العربية ـ العربية، والتمسك بمفهوم السيادة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)، ص ٦٦، و Neil Partrick, *The GCC: Gulf State Integration or Leadership Cooperation Working*, Research Papers; 19 (London: Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States; London School of Economics and Political Science, 2011).

(٨) العمّار، المصدر نفسه، ص ٨١، و Gause III, Ibid.

(٩) Raymond A. Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami, *The Foreign Policies of Middle East States* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2002).

(١٠) Al-Alkim, *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*.

(١١) Henderson, «The New Pillar: Conservative Arab Gulf States and U.S. Strategy».

فقطر باتت تشدّ من عضلاتها لتؤدي دور الوسيط العربي؛ وهي تحاول ممارسة الدور الذي قامت به العربية السعودية في الماضي[١٢]. والإمارات العربية تحاول رفع درجة بروزها من خلال المساهمات الخيرية وعبر دفع صورة الإمارات، ودبي، كعاصمة إقليمية[١٣]. وعلى الرغم من أن دولاً خليجية عدة قد أطلقت مبادرات معينة في السياسة الخارجية لتظهر الجهد الجماعي لبلدان الخليج، من مثل المبادرة السلمية للملك عبد الله سنة ٢٠٠٢[١٤]، أو إعلان فاس[١٥]، إلا أنها ظلت، مع ذلك، مبادرات من دولة معينة وليست علامات لسياسة خارجية مشتركة.

إضافة إلى مسألة السيادة، هناك مسألة الاعتزاز أو الكرامة؛ فكل بلد يريد أن يظهر بصورة الرائد أو الأول. قال مستجوَب، رئيس منظمة عربية أمريكية: «المشكلة هي أن كل واحد يريد أن يكون القائد» ويظهر ذلك جلياً في المنافسة بين البلدان الخليجية في تشييد مشاريع أو معالم عمرانية ضخمة لافتة ذات بصمة قوية تبزّ جيرانه»[١٦]. أما المؤسسة التي قامت على مسافة واحدة متساوية من الأطراف كافة، ولا تخضع لسيطرة أسرة حاكمة بعينها، «مجلس التعاون الخليجي»، ويتوقع منها التغلب على عقد الاعتزاز والكرامة لدى البلدان الأعضاء، فقد أخفقت في القيام بدورها ذاك. وواحد من الأسباب هو أن «مجلس التعاون الخليجي» لا يملك سلطة. ولا هو يملك القوة التنفيذية للقيام بذلك المشروع، إذ بقي مجرد تحالف فضفاض بين جيران، بينما كان يفترض به أن يتحول إلى منصة تطلق عملية تكامل للبلدان المختلفة من خلال دمج مؤسساتها. وهكذ أجهض الكثير من محاولات الدمج المتقدمة، مثل العملة الخليجية الواحدة. وعلى سبيل المثال، فالسبب الظاهر للعجز عن تحقيق هذا المشروع، والذي هو مالي محض، هو الخلاف على مكان المصرف المركزي الخليجي؛ الرياض أم أبو ظبي[١٧].

لا يملك مجلس التعاون الخليجي تأثيراً في السياسة الخارجية على الرغم من إصداره بين الحين والآخر بيانات جماعية تعكس مواقف خليجية متعاونة. وليس غريباً من ثمة أن تشاهد دولة عضواً تتصرف بطريقة تتناقض ومواقف المجلس. وعلى سبيل المثال، فقد أذاع المجلس بياناً قال فيه إنه ضد أي هجوم على إيران، ومع ذلك فقد كشف موقع ويكيليكس أن الملك عبدالله طالب «بقطع رأس الأفعى» لاحتواء طموحات إيران النووية[١٨].

---

(١٢) Mehran Kamrava, «Mediation and Qatari Foreign Policy,» *Middle East Journal,* vol. 65, no. 4 (Autumn 2011), pp. 539-556.

(١٣) «Dubai Ruler Sets Up $10 Billion Arab Education Fund,» *Daily Times*, 20/5/2007.

(١٤) «Text: Arab Peace Plan of 2002,» <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/1844214.stm>.

(١٥) Harry B. Ellis, «Arab Decisions at Fez Could Undercut Camp David Plan,» *Christian Science Monitor*, 10/11/1981, <http://www.csmonitor.com/1981/1110/111032.html>.

(١٦) James Langton, «Kingdom Tower, Burj Khalifa and the Era of the Megatall Buildings,» *The National* (18 March 2013), <http://www.thenational.ae/news/uae-news/environment/kingdom-tower-burj-khalifa-and-the-era-of-the-megatall-buildings>.

(١٧) Travis Pantin, «GCC Leaders to Decide on Site of Gulf Central Bank,» *The National* (4 May 2009), <http://www.thenational.ae/business/economy/gcc-leaders-to-decide-on-site-of-gulf-central-bank>.

(١٨) Ian Black and Simon Tisdall, «Saudi Arabia Urges US Attack on Iran to Stop Nuclear Programme,» *The Guardian*, 28/11/2010, <http://www.theguardian.com/world/2010/nov/28/us-embassy-cables-saudis-iran>.

ومن جهة ثانية صرّح السفير الإماراتي علناً أن الإمارات تدعم هجوماً على إيران(١٩).

وبسبب اللا ـ ثقة المتبادلة واعتمادهم على الولايات المتحدة في أمنهم، فقد خلق ذلك حالاً من التنافس في سياساتهم الخارجية. فكل دولة تريد أن تكون لها علاقة خاصة مع الولايات المتحدة، وأعلى من علاقة الولايات المتحدة بنظرائها. وظلّ المناخ العام هو الاستثمار في العلاقة بالولايات المتحدة وليس التعاون مع البلدان الشريكة من أجل تعزيز العلاقات لمصلحة كل منها ولتكون لهم قوة تفاوضية أفضل مع القوى العالمية الكبرى(٢٠).

٢ ـ علاقات البلدان الخليجية ـ العربية مع الولايات المتحدة

جزء آخر من المعضلة التي تواجه تأسيس أداة ضغط خليجية عربية يكمن في العلاقة بالولايات المتحدة. وتظهر هذه المشكلة في ثلاثة مجالات: هم لا يرون حاجة إلى أداة ضغط، ويطبّقون مقاربة بسيطة ضيقة وقصيرة الأمد حيال الولايات المتحدة، وهم أخيراً يعانون صورة سلبية.

وكما يتضح من الفصل **الثالث**، إن البلدان الخليجية العربية لا تدرك على نحو صحيح الحاجة لأداة ضغط تتابع علاقتها بالولايات المتحدة وتعززها. ويعود ذلك كما قيل في المقدمة، إلى أن مفهوم الضغط ومحاولة التأثير مفهوم غريب على الثقافة العربية. وكما ظهر في الفصل **الرابع**، في حالة الأواكس الدراسية، فالعرب يعوّلون على قيمتهم الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة. وعلى حد قول مستجوَب، وهو مسؤول سابق: «عليك أن تسألهم إذا كانوا يريدون حقاً أداة ضغط».

اعتمدت الملكيات الخليجية العربية باستمرار على حماية الولايات المتحدة لها من التهديدات المحتملة. كانت الموجة العروبية في الستينيات، والتهديد السوفياتي في السبعينيات، ثم التهديد الذي تمثل في الخميني ومفهومه لتصدير الثورة(٢١). وبعد ذلك الطموحات التوسعية لصدّام حسين. في مواجهة الأخطار تلك، كانت الولايات التحدة هي الداعم للخليج العربي، سواء أكان بتزويده بالسلاح أم بالتدخل المباشر، كما في حالة حرب الخليج. وعليه، فهم يرون أنهم يملكون ما يكفي من القوة من خلال الأهمية الاستراتيجية الناتجة من واقع أن الخليج يختزن أضخم احتياطات العالم النفطية المثبتة، وكذلك من واقع احتفاظ الولايات المتحدة بقواعد عسكرية لها في الخليج. قال أحد المستجوَبين، وهو رئيس سابق لطاقم سناتور بارز: «ما دام اقتصاد العالم يدور معتمداً على أسعار النفط، فسيبقى من مصلحتنا في الولايات المتحدة التأكد من حرية تدفق النفط، وهو سبب اهتمام الولايات المتحدة». ومع أن الخليج العربي، ومنذ تحوله إلى دول، كان حليفاً للولايات

---

(١٩) Eli Lake, «U.A.E. Diplomat Mulls Hit on Iran’s Nukes Prefers Strike to Armed Foe,» *Washington Times*, 6/7/2010, <http://www.washingtontimes.com/news/2010/jul/6/uae-ambassador-endorses-bombing-irans-nuclear-prog/?page=all>.

(٢٠) Abdullah Al Shayji, «The Future Role of the GCC,» paper presented at: Security in the Arabian Gulf, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 9-10 December 2013.

(٢١) «Khomeini Urges Export of Iranian Revolution,» United Press International (15 October 1981).

المتحدة، فقد أظهر مع ذلك أن في وسعه استخدام ميزته الاستراتيجية لخلق ضغط على الولايات المتحدة. وكانت ذروة الأمثلة على ذلك، قطع إمدادات النفط سنة ١٩٧٣[٢٢].

بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية لبلدان الخليج العربي كمورّد للنفط، فقد اكتسبت أفضلية استراتيجية إضافية حين غدت حليفاً للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب. فقد بدأت الولايات المتحدة بعد ٩/١١ بتعزيز علاقاتها بالبلدان الخليجية الأصغر بهدف جلبهم إلى معسكرها في الحرب على الإرهاب[٢٣]. وبسبب امتلاكها للميزتين الاستراتيجيتين أعلاه، لا ترى البلدان الخليجية العربية حاجة إلى حشد قواها السياسية طمعاً في الحصول على دعم الولايات المتحدة.

سبب آخر أيضاً يجعل البلدان الخليجية العربية لا ترى حاجة ملحة للضغط ومحاولة التأثير هي عدم شعورها بوجود خطر داهم. فالأسَر المالكة الحاكمة في البلدان الخليجية تتمتع بالشرعية لدى شعوبها[٢٤]، وهي لا تخشى، حتى في حالة الحرب، فقدان سلطتها. وهي في ذلك على نقيض إسرائيل، حكومة وشعباً. فهما يشعران باستمرار أنهما في مواجهة خطر وجودي. فهي محاطة ببيئة تتألف من بلدان إسلامية وعربية، مع أقلية كبيرة من الإسرائيليين تتشارك الهوية مع الفلسطينيين[٢٥]، إضافة إلى أعداد كبيرة من اللاجئين ما زالوا مرتبطين عاطفياً بالأرض التي هي اليوم جزء من دولة إسرائيل[٢٦]. لذلك تشعر إسرائيل أنها بحاجة إلى حماية الولايات المتحدة لاستمرار الدولة.

ولأن البلدان الخليجية لا تشعر إذاً بالحاجة إلى الضغط ومحاولة التأثير فهي لا تستثمر من ثمة في أبحاث تهدف إلى فهم ديناميات السياسة الأمريكية، ولا في محاولة بناء سردية يتفهمها عقل الأمريكي العادي، ولا في البحث عن قاعدة شعبية في وسعها الدفع بقضاياها بطريقة منهجية ومتسقة. هي بالعكس تقارب المسائل بطريقة ضيقة، إذ تكتفي بمخاطبة السلطة التنفيذية والرئيس واستخدم الضاغطين لفتح أبواب المشرّعين كلما أثيرت قضية ما، لا أكثر.

وعليه لا توجد في الخليج منظمة تشبه مركز «جافي» في إسرائيل حيث كل هدفه هو متابعة تأثير القوى الأمريكية المحلية على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[٢٧]. وللمركز أيضاً غاية تثقيفية وهي تثقيف الجمهور الأمريكي بأهمية دعم أمريكا لإسرائيل[٢٨].

(٢٢) Bard E. O'Neil and Joseph Szyliowicz, «The Oil Weapon and American Foreign Policy,» *Air University Review*, vol. 28, no. 3 (March-April 1977).

(٢٣) Henderson, «The New Pillar: Conservative Arab Gulf States and U.S. Strategy».

(٢٤) Abdulkhaleq Abdullah, *Contemporary Socio-political Issues of the Arab Gulf Moment: The LSE Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States* (London: London School of Economics and Political Science, 2010).

(٢٥) Stephen P. Cohen, *Beyond America's Grasp: A Century of Failed Diplomacy in the Middle East* (London: Macmillan, 2009).

(٢٦) Henry Kissinger, *Does America Need a Foreign Policy?: Towards a New Diplomacy for the 21st Century* (New York: Simon and Schuster, 2001).

(٢٧) Janice J. Terry, *US Foreign Policy in the Middle East: The Role of Lobbies and Special Interest Groups* (London: Pluto Press, 2005).

(٢٨) Shai Feldman and Merkaz le-Mehqarim istrategiyyim ʻal Šem Yafe (Tel-Aviv), *US Middle East Policy: The Domestic Setting*, JCSS Special Study (Boulder, CO: Westview Press, 1988).

وهناك، أيضاً، مبادرة أخرى لفهم السياسة الأمريكية والرأي العام هي «مشروع إسرائيل»، يعرّف بنفسه على موقعه على الشبكة أنه منظمة تثقيفية، غير فئوية، (3) (c) 501 مكرسة لإعلام وسائل الإعلام والجمهور بمعطيات حول إسرائيل والشرق الأوسط. وبحسب مستجوَب قابلتُه، وهو عربي أمريكي، فالمشروع ذاك هو أحد «أهم أسرار إسرائيل المحفوظة» الذي يقيس اتجاهات الرأي العام في الولايات المتحدة ويعطي النصيحة للمجموعات الضاغطة لمصلحة إسرائيل، كما للحكومة الإسرائيلية نفسها، بحيث يعمل الكل في اتجاه واحد. ما من منظمة أو مشروع في الخليج العربي يوفر المعطيات تلك. فالحكام في الخليج العربي يعتمدون، حين يقاربون السياسة الأمريكية، على المستشارين الفرديين. لكن عدداً محدوداً من المستشارين، وأياً كانت كفاءتهم، ليسوا بديلاً لمركز أبحاث موقوف بأكمله لمتابعة متغيرات السياسة الأمريكية وتقييمها في جوانبها كافة، وحتى مراكز الأبحاث الخليجية التي تتعاطى السياسة الأمريكية، والتي تقدم النصح لصناع القرار لا يمكن مقارنتها بالمراكز الإسرائيلية.

لقد كانت تطورات قضية «دبي للموانئ» مناسبة كشفت مقدار النقص في القرار المستند إلى معلومات صحيحة، والنقص في فهم ديناميات السياسة الأمريكية، حيث ظهرت معظم أجوبة الإماراتيين خارج الموضوع. وبحسب أحد المستجوَبين، وهو متخصص عمليات ضغط، فحين عقد السناتور شومر مؤتمره الصحافي لإبطال الصفقة أُخذ الإماراتيون على حين غرّة وكانوا كلياً «تحت وقع المفاجأة».

مشكلة أخرى تواجه خلق أداة ضغط هي نوع مقاربتهم للعلاقة بالولايات المتحدة المتسمة بمحدودية الأفق. فخلق أداة ضغط عملية طويلة الأمد وتتطلب تخطيطاً استراتيجياً يسمح بالتواصل الصحيح مع الحكومة الأمريكية والرأي العام الأمريكي. قال أحد المستجوَبين، وكان منخرطاً في إعداد برامج علاقات عامة لبلدان الخليج العربي، هم يريدون كل شيء، الآن. كل شيء يجب أن يكون فورياً، لا آفاق طويلة الأمد لديهم.

وصف مستجوَب آخر البلدان الخليجية العربية بأنها تكتفي في مقاربتها بردّات الفعل ولا تبادر. هم ينتظرون حتى يقع الحدث وبعدها يقررون التحرك. واتضح ذلك في حالة «دبي للموانئ». وكما ظهر في الفصل **السادس**، لم يكن لدى الإماراتيين من سردية يقدمونها للجمهور الأمريكي والكونغرس دفاعاً عن قضيتهم. لقد حاولوا، بعدما حدثت الأزمة، السيطرة على الأضرار، أما قبل ذلك فلم يبذلوا أي جهد في توفير سردية متماسكة شاملة لأذهان الرأي العام الأمريكي والحكومة الأمريكية، ولا حتى لمسؤولي دبي للموانئ كي يدافع بها هؤلاء عن العملية.

وكما سبق البحث في فصول سابقة، تكشف المعطيات الإحصائية أنه كان يجري اختيار الضاغط بناء على الحالة التي يواجهونها. كان الضاغطون يوظّفون على قاعدة الحالة موضوع الضغط وليس بهدف بناء سردية شاملة تقدّم الخليج العربي. وعلى الرغم من أن «كراوفورد» كان قد كلّف أثناء مرحلة الأواكس بالعمل على بناء وتقديم صورة إيجابية للعرب والإسلام فإن الجهد عاد فاقتصر على حدود صفقة الأواكس ولم يكن جزءاً من استراتيجية طويلة المدى للتواصل مع الجمهور

الأمريكي الأوسع. وكان ذلك أكثر وضوحاً في حالة دبي للموانئ حيث لم تكن للإماراتيين سردية متكاملة يمكن العودة إليها لحظة انفجرت الأزمة. لذلك كان دفاعهم عبارة عن أجوبة عن الاتهامات التي سيقت ضدهم، لا أكثر.

وكنتيجة للأفق قصير المدى عندهم، وللنقص في المقاربة الاستراتيجية، لم يتمكنوا من استخدام كامل مواردهم للدفع قدماً بأهدافهم السياسية. وبخلاف الإسرائيليين الذين يستنفرون كامل علاقاتهم التجارية لخدمة أهدافهم السياسية، قرر الخليجيون إبقاء السياسة مفصولة عن الأعمال التجارية. وعلى الرغم من أن الخليج العربي هو مستثمر مهم في الولايات المتحدة، فالشركات الخليجية العربية لا تملك لجاناً انتخابية ناشطة PAC، مع أن القانون يسمح للشركات المملوكة من أجانب بتكوين لجان ناشطة ممولة طالما أن المسهمين فيها هم مواطنون أمريكيون[٢٩]. حالة الأواكس كانت استثناء، حيث بادرت المملكة إلى تعبئة كل مواردها للتأثير في الولايات المتحدة، واستخدمت العلاقات التجارية لبناء قاعدة مصالح من فوق تستطيع التأثير في صنّاع السياسة. لقد كانت حالة جرى فيها توظيف المصالح الاقتصادية لخدمة الأهداف السياسية. مع ذلك، لم يجر تحويل النجاحات تلك إلى مؤسسة من خلال تكوين لجان محلية ضاغطة.

وحين تكون المقاربات قصيرة المدى، ولا تهدف إلى بناء قواعد للدفع بالقضايا المطروحة، يصبح استخدام الخليجيين للضاغطين باعتبارهم مجرد أداة لفتح الأبـواب. وفي كل حال فإن أنشطة الزبائن الأجانب تقع تحت «قانون تسجيل الزبائن الأجانب» FARA، والذي لا يعطي غير مساحة قليلة للمناورة. يعمل الضاغط عادة على قضايا محددة وذلك حين تحتاج الحكومة الأجنبية المساعدة، مع الكونغرس تحديداً[٣٠]. لكن الضاغطين الأجانب، وبخلاف مجموعات الضغط الإثنية التي تمثل ناخبين أمريكيين، لا يملكون السلطة لتحريك السياسة الخارجية في هذا الاتجاه أو ذاك.

أكثر من ذلك، فالكونغرس الأمريكي ينظر إلى الضاغطين الأجانب بقدر من «الريبة»[٣١] بخلاف الضاغطين المحليين الذين يمثلون تطلعات مواطنين أمريكيين. وتوظيف ضاغطين أمر مثمر أحياناً لأنه يساعد في أن يضعوا معاً استراتيجية، وفي فتح قنوات تواصل مع المشرعين والإعلام. في حالة الأواكس، أدّى الضاغطون دوراً مهماً في نجاح الصفقة. لكن نجاحهم كان باعثاً لوضعهم تحت المجهر. فقد جذب النجاح الانتباه إلى مصادر التمويل الأجنبية وأخذ الموضوع طريقه إلى الإعلام[٣٢]. وفيما كان الإسرائيليون يعتمدون على أمريكيين عاديين للتعبير عن آرائهم في السياسة الخارجية، كان العرب يعتمدون على وكلاء متخصصين، متطورين، وعالي الأجر، من دون قواعد دعم محلية[٣٣].

---

(٢٩) «Foreign-connected PACs,» <http://www.opensecrets.org/pacs/foreign.php>.

(٣٠) Deanna Gelak, *Lobbying and Advocacy: Winning Strategies, Resources, Recommendations, Ethics and Ongoing Compliance for Lobbyists and Washington Advocates* (Alexandria, VA: TheCapitol.Net, 2008).

(٣١) Hedrick Smith, *Power Game: How Washington Works* (New York: Random House Digital, Inc., 1996).

(٣٢) Sam Roberts, «The Saudi conncetion Fred Dutton,» *New York Times*, 2/4/1978.

(٣٣) Amy Kaufman Goott and Steven Rosen, eds., *The Campaign to Discredit Israel* (Washington, DC: American Israel Public Affairs Committee, 1983).

وإلى ذلك، فحلقة «دبي للموانئ» أظهرت كيف أن الاعتماد على وكلاء أجانب يجعلهم موضوعاً للتفحص الدقيق. فقد تعرّض تنفيذيو دبي للموانئ أثناء جلسات الاستماع، كما رأينا في الفصل السادس، إلى استجوابات سألتهم عن حاجتهم إلى توظيف ضاغطين عالي الأجر لو كانت قضيتهم قانونية ونظيفة.

هذا هو السبب الذي جعل البلدان العربية الخليجية تنجح في عمليات الضغط في قضايا ضيقة لا تعترضها معارضة ولا تستثير الجماعات ذات المصلحة. أما حين تتحول مسائل الأعمال الصغيرة إلى قضايا بارزة جداً للمواطن العادي، كما حدث في قضية استحواذ «دبي للموانئ» على عمليات مرافئ أمريكية عدة ما أثار مسألة أمن الولايات المتحدة، يغدو الضاغطون حتى العالي الأجر عاجزين عن التأثير.

لا يعود بعض حالات نجاح الضغط الخليجي العربي، كما في حالة الأواكس، إلى استخدام ضاغطين أجانب، بل إلى عوامل أخرى، بما فيها ضغط الرئيس ودور المصلحة الاقتصادية، حين تترجم الصفقة فرص عمل لمقاطعات عدة. دور الضاغط هنا صياغة سردية صحيحة لتتأسس عليها قاعدة دعم للقضية موضوع النقاش.

في حالة الأواكس، خلق الضاغطون الأجانب قاعدة مؤقتة لموازنة القاعدة قديمة العهد لمجموعة الضغط الإسرائيلية[٣٤]. وكما قيل سابقاً في الفصل الخامس، سعى الأمير بندر إلى تعطيل الصوت الانتخابي اليهودي بالصوت الانتخابي العمالي. وقد أمكن للضاغطين الأجانب، ومن خلال وضعهم استراتيجية ناجحة ووصولهم إلى قطاعات أعمال مختلفة، توليد قاعدة محلية لها مصلحة اقتصادية في الصفقة. بخلاف الضاغطين الأجانب الذين وظفتهم البلدان الخليجية العربية، والذين يعملون وفق الحالة المعنية فيحاولون خلق ناخبية تدعم القضية التي يعملون عليها كما في حالة الأواكس، تملك مجموعات الضغط الإثنية كتلك الداعمة لإسرائيل، أو الأرمنية، أو اليونانية، قاعدة مستدامة وتعمل على أساس العلاقة بين البلد الأصل والولايات المتحدة بغض النظر عن ماهية القضية موضوع البحث.

بالإضافة إلى حقيقة أن الإماراتيين افتقدوا دعم القواعد الشعبية، فهم وقعوا ضحية إخفاق الخليج العام في التواصل الواسع مع الجمهور الأمريكي وفي بناء سردية إيجابية شاملة تؤثر في النفسية الأمريكية. أخبرني أحد المستجوَبين، وكان قد أمضى اثنتي عشرة سنة في الخليج وأقام علاقات متينة مع مسؤولين رفيعي المستوى في الخليج العربي، أن الصداقات التي صنعها في الخليج تعطيه معرفة واسعة لكنها لا تمنحه إمكانية رعاية مركز أبحاث لأنهم ببساطة لا يرون حاجة إلى ذلك. هم لا يمررون المعلومات المتعلقة بالمنطقة إلى الحكومة والشعب الأمريكيين، وعلى عكس الإسرائيليين الذين لا يتوقفون عن ترقية صورة إسرائيل في أعين شرائح المجتمع الأمريكي

---

(٣٤) Smith, *Power Game: How Washington Works*.

المختلفة، كي يشعروهم بالألفة حيال إسرائيل. هم يحرصون على أن يكون الأمريكي العادي في كل خطوة من حياته اليومية قادراً باستمرار على معرفة إسرائيل والتماهي معها[٣٥].

ويختصر الموقف ذاك النص الذي مرّ سابقاً على لسان أحد المستجوَبين وهو دبلوماسي أمريكي سابق في الخليج، إذ قال: «وزارة الإعلام هي وزارة اللا ـ إعلام. هم يحاولون عرقلة المعلومات بدل نشرها. كل ما يهمهم هو حماية سمعة الأسرة المالكة. لذلك فهم يمنعونك من كتابة مقالة عن شاب دهس شاباً آخر في الصحراء. إنها ليست مسألة مال، بل مسألة الجهد الذي تضعه في المسألة».

يقول مستجوب، وهو دبلوماسي أمريكي سابق في بلد خليجي عربي، إن لديهم نطاقاً ضيقاً من الاتصالات. والمثل الأفضل هو الأمير بندر الذي ركّز على العلاقة بالبيت الأبيض وعمله أن «يسأل الرئيس إصلاح أي ضرر قد يحصل». وأضاف: «هذا لم يعد يجدي بتاتاً». لأنه بعد فضيحة ووتر غايت ضعفت البنية الحزبية، فبارونات الحزبين الذين هيمنوا على صنع القرار في الكونغرس فقدوا سلطتهم لمصلحة مشرّعين مستقلين ما عادوا يصوتون بناء للالتزام الحزبي وإنما أصبحوا متأثرين أكثر فأكثر بأفضليات ناخبيهم[٣٦]. وعلى ذلك، فإذا أردت دفع قضية ما إلى الأمام فعليك الوصول إلى الجمهور الواسع.

تظهر الحالتان الدراسيتان كما الموضوعات التي نشأت من المقابلات، أن البلدان الخليجية العربية تركّز على العلاقة بالبيت الأبيض والإدارة فقط. في كلتا الحالتين، الأواكس ودبي للموانئ، اعتمد الخليجيون العرب على الرئيس. وقد نُقل عن الأمير بندر في الفصل **الخامس** قوله إن الرئيس هو الذي يدير المعركة عن السعوديين. وقال مستجوَب، رئيس منظمة عربية أمريكية، إن الإماراتيين قد نُصحوا في حالة دبي للموانئ بالمحافظة على درجة ظهور منخفضة وترك الرئيس يعالج المسألة في الكونغرس. وفي حالة الأواكس، اعتمد السعوديون على الرئيس كي يجمع التأييد للصفقة، مع أنه كانت لهم استراتيجية وضغطوا بالفعل من جانبهم. لكن الرئيس كان مرتكزاً رئيسياً في نجاح الصفقة. بينما لم يؤت اتكال دبي للموانئ على الرئيس الثمار المرجوة.

بالإضافة إلى أن الاعتماد على الرئيس ليس كافياً، لم يعد مفهوم «المصلحة الوطنية» محدداً بوضوح في ذهن الأمريكي العادي. كان تعبير المصلحة الوطنية في الحرب الباردة يعني احتواء الخطر السوفياتي؛ ولكن مع انهيار جدار برلين أخذ تعبير المصطلح أكثر من معنى. حتى الحرب على الإرهاب، عقيدة بوش، لم تستطع أن تمثّل تعريفاً دقيقاً للمصلحة الوطنية شبيهاً باحتواء الشيوعية[٣٧]. كان في وسع الرئيس ربط مسألة مثل صفقة الأواكس باحتواء الخطر الشيوعي وحشد أعضاء الكونغرس والجمهور الأمريكي خلفها. لكن ذلك لم يعد يجدي. وبدا ذلك في حالة دبي

(٣٥) Thomas L. Friedman, *From Beirut to Jerusalem* (London: Macmillan, 1995).

(٣٦) Smith, Ibid.

(٣٧) David M. Paul and Rachel Anderson Paul, *Ethnic Lobbies and US Foreign Policy* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2009).

للموانئ، إذ لم تؤثر كثيراً الحجة التي قدمها بوش من أن الإمارات شريك في حرب الولايات المتحدة على الإرهاب.

المشكلة الرئيسية الأخرى، هي أن العرب يعانون صورة سلبية لهم في أذهان الجمهور الأمريكي. حتى الكتب الدراسية في المدارس الثانوية تكرس هذه الصورة من خلال تصوير العرب كبدو، ومعادين للديمقراطية الوحيدة إسرائيل، وممارسين لعقائد غريبة[٣٨] والصورة السلبية تترك تأثيرين اثنين: **الأول**، في الجهود المبذولة للوصول إلى الجمهور الأمريكي، و**الثاني** في رغبة الخليجيين في التواصل مع الولايات المتحدة.

تعود الصورة السلبية للعرب إلى ما قبل حدث ٩/١١ وتهمة تمويل بن لادن؛ هي تعود إلى تهمة تمويل السعوديين لمنظمة التحرير الفلسطينية «المتورطة» في عمليات «إرهابية» مثل خطف الطائرات[٣٩]. حتى قطر كانت قبل وقت قصير موضع المساءلة بسبب اتهامها بتمويل الإخوان المسلمين في مصر، وحماس، والمتمردين في مالي[٤٠]. وعليه فقد جرى إرهاب بلدان الخليج بأنها سوف تخضع للمساءلة في ما لو أقدمت على أي نشاط يمكن أن يفسّر بأنه تدخل في السياسة الأمريكية. إضافة إلى أنهم غير مستعدين للإنفاق على أي نشاط يمكن أن ينطوي على مضمون سياسي. وبحسب مستجوَب، فهم انتقائون جداً في القضية التي يدعمونها. وينشأ ذلك من الاتهامات التي تساق ضدهم بأنهم يمولون الإرهاب[٤١]. حتى أنشطتهم الخيرية كانت موضوع فحص، من مثل اتهام أنشطة مركز زايد باللاسامية. وقاد ذلك إلى إغلاق المركز ثم إلى سحب المنحة المقدمة باسم الشيخ زايد إلى «مدرسة هارفارد للاهوت» لتمويل إنشاء كرسي للدراسات الإسلامية[٤٢]. وحادث آخر مماثل تمثّل في المعارضة التي نشأت في وجه توسعة الأكاديمية السعودية في فرجينيا. فقد احتج معارضون بأن أنظمة التعليم فيها معادية للمبادئ الأمريكية، مع أن لمعظم الجماعات في الولايات المتحدة مدارسهم الخاصة[٤٣]. وبحسب مستجوَب، وهو أكاديمي أمريكي، فقد نظر المقيمون في منطقة فيرجينيا إلى تلك المدرسة كما لو أنها مدرسة للإرهابيين.

---

(٣٨) خيرية قاسمية [وآخرون]، **السياسة الأمريكية والعرب**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢، ط ٣ جديدة موسّعة ومنقّحة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).

(٣٩) Smith, *Power Game: How Washington Works*.

(٤٠) Elliott Abrams, «Qatar in Mali: Which Side Are They On?,» Pressure Points (22 January 2013), <http://blogs.cfr.org/abrams/2013/01/22/qatar-in-mali-which-side-are-they-on/#>.

(٤١) David E. Kaplan, «The Saudi Connection :How Billions in Oil Money Spawned a Global Terror Network,» U. S. News and World Report (9 December 2003), <http://www.usnews.com/usnews/news/articles/031215/15terror.htm>.

(٤٢) Jonathan Jaffit, «Fighting Sheikh Zayed's Funding of Islamic Studies at Harvard Divinity School: A Case Study,» Jerusalem Center for Public Affairs (17 November 2005), <http://www.jcpa.org/phas/phas-jaffit-05.htm>, and «ADL Backgrounder: The Zayed Center Rule,» Anti Defamation League (ADL) (15 September 2013), <http://archive.adl.org/anti_semitism/zayed_center.asp>.

(٤٣) «Expansion of Islamic Saudi Academy in Virginia Approved, Outraging Opponents,» Fox News (4 August 2 009), <http://www.foxnews.com/story/2009/08/04/expansion-islamic-saudi-academy-in-virginia-approved-outraging-opponents.html>.

ردعت مثل تلك الاتهامات البلدان الخليجية العربية عن الانخراط في أية أنشطة أو مشاريع في الولايات المتحدة يمكن أن تكون لها معانٍ سياسية.

وبسبب الصور السلبية المترسخة، كان الاستنتاج بأن أية حملة علاقات عامة يمكن أن تنعكس سلباً على البلدان الخليجية العربية. والضاغطون الذين سيوظّفون يمكن أن يصبحوا موضع مساءلة، مثلما حدث في حالة دبي للموانئ. أجبرت الصورة السلبية تلك البلدان الخليجية العربية على أن تبقى في موقع رد الفعل، مكتفية بدرجة ظهور منخفضة ومركّزة على حصر الأضرار وليس على محاولة تقديم صورة إيجابية. بدا ذلك جلياً في حالة دبي للموانئ، حيث اتخذت الإمارات موقفاً دفاعياً وتجنبت قدر الإمكان المواجهة.

خلقت الصورة السلبية حلقة مفرغة، إذ فرضت حاجزاً على الدخول(٤٤). يصعب جداً على الضاغط لقضية ما التأثير حين تكون للقضية أو للجماعة صورة سلبية(٤٥). أظهرت قضية «دبي للموانئ» مدى سيطرة صورة العرب السلبية والربط الذي بات لهم بالإرهاب. وعليه، فإذا لم يكونوا فاعلين جداً على جبهة الاتصالات فلن يكونوا قادرين على تغيير الصورة السلبية المسيطرة.

توضح الموضوعات المستخرجة من مقابلاتي أن العرب الخليجيين مترددون في المبادرة إلى حملة ضغط هجومية واسعة، فهم لا يريدون أن يظهروا كأنهم يستخدمون ما يسمى في الإعلام «مال النفط» لشراء السياسة الأمريكية. والدعاية المعادية للعرب هي المهيمنة حيث يوصفون بأنهم يستخدمون مال النفط لقرصنة السياسة الأمريكية أو لشراء موافقات غير قانونية. وفي عنوان رئيسي لإحدى الصحف الأمريكية جاء «مجموعة ضغط نفطية تقودها السعودية موّلت إعلانات هجوم المال الأسود لعام ٢٠١٢»(٤٦). وتذكر المقالة مساهمة «مؤسسة النفط الأمريكية» في شراء «أصدقاء» من السياسيين. وفي كل حال، فالمؤلف استخدم هذا العنوان الاستفزازي لأن أحد مكونات المؤسسة تلك هي أرامكو. مثل آخر هو الفيلم «فهرنهايت ٩/١١» لمايكل مور، والذي تفحص العلاقة بين آل سعود وعائلة بوش(٤٧). حتى خلال جلسات استماع دبي للموانئ جرت مساءلة تنفيذيي الشركة لاستخدامهم ضاغطين أجانب. والرسالة الضمنية من الاستماع كانت أن الإمارات، كبلد خليجي، تستخدم المال للحصول على موافقات غير قانونية من الحكومة الأمريكية.

دفع الخوف من المزيد من المساءلة العرب الخليجيين نحو المزيد من السلبية في مقاربتهم للولايات المتحدة. ويقول مستجوَب، رئيس لجمعية عربية أمريكية، إن الجامعة العربية طلبت منه إعداد دراسة لخطة علاقات عامة تقدّم صورة إيجابية للعرب في الولايات المتحدة. وبُعيد أحداث

---

(٤٤) Paul and Paul, *Ethnic Lobbies and US Foreign Policy*.

(٤٥) Frank R. Baumgartner [et al.], *Lobbying and Policy Change: Who Wins, Who Loses, and Why* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2009).

(٤٦) Lee Fang, «Saudi-Led Oil Lobby Group Financed 2012 Dark Money Attack Ads,» *The National* (29 November 2012), <http://www.thenation.com/article/saudi-led-oil-lobby-group-financed-2012-dark-money-attack-ads/>.

(٤٧) Micheal Moore, «Fahrenheit 9/11,» (2004), <http://www.fahrenheit911.com>.

١١ أيلول/سبتمبر بقليل، وبدل الإسراع في وضع الخطة موضع التطبيق فقد جعلوها على الرف لخوفهم من إثارتها المزيد من الردود السلبية من الجمهور الأمريكي. وإلى اليوم لم تأخذ الخطة سبيلها إلى التطبيق. وبحسب المستجوَب، كان يجب أن يحدث العكس. كان يتوجب جعل حدث ٩/١١ حافزاً للعرب ليشتغلوا أكثر على صورتهم في الولايات المتحدة. وتبقى حالة الأواكس لحظة طلاق مع هذه المقاربة السلبية.

موقف الخليجيين العرب السلبي ذاك، هو على عكس الاتجاه العام في الولايات المتحدة حيث تسعى الجماعات إلى تقوية عمليات ضغطها حين تشعر أن هناك تحيّزاً ضدها. وقد بيّنت دراسة نفذها بومارتنر، وبيري، وهوجناكي، وكيمبال، وليش سنة ٢٠٠٠ واستمرت أربع سنوات ودرسوا فيها ٩٨ حالة، أن عمليات الضغط تكون الأشد حين تكون السياسة العامة ضدهم[٤٨]. خلال هذه الفترة، ومع أن الجماعات المحافظة كانت ذا صوت قوي في الحلبة المحلية، إلا أنها كانت محدودة الفاعلية في صنع السياسات العامة. وانتهى بومارتنر وآخرون إلى أنه حين يكون لديك أصدقاء في الحكومة فأنت لا تحتاج إلى الكثير من الضغط، أما حين تكون السياسة ضدك فتحتاج إلى الكثير من الضغط لتدافع عن نفسك. صحيح أن بعض المجموعات لا يتاح لها أن تضغط، حتى لو كانت السياسة العامة في غير صالحها، مثل الفقراء، وذلك لافتقادهم الوسائل لذلك[٤٩]، لكن الخليجيين العرب ليسوا كذلك بالتأكيد.

مثال آخر يدعم هذه النظرية هو تكوين «اللجنة العربية ـ الأمريكية لمناهضة التمييز»، ADC. فقد أسس اللجنة السناتور جيم أبو رزق في أعقاب فضيحة ABSCAM، حين شعرت الجماعة العربية أنها بحاجة إلى منظمة تدافع بها عن نفسها ضد التصنيف النمطي.

إضافة إلى خوف الخليجيين من الرأي العام المعادي لهم، فإحجامهم ينبع أيضاً من أنهم لا يريدون أن يعطوا الإدارة الأمريكية ذريعة للتدخل في شؤونهم الداخلية. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هي حليف للبلدان الخليجية العربية، إلا أنها تحاول باستمرار إبقاءها بعيدة بعض الشيء. ولم يتردد مستجوَبان، أحدهما ضابط أمريكي سابق رفيع المستوى والآخر دبلوماسي خليجي سابق، في ترداد المثل المعروف: «إذا كان بيتك من زجاج فلن ترمي بيوت الآخرين بالحجارة». لقد سعت البلدان الخليجية باستمرار إلى الحفاظ على نوع من التوازن بين تمتين حلفها مع الأمريكيين من جهة ومحاولتها من جهة أخرى الحد من تدخلهم في شؤونها الداخلية.

بدأ هذا الجهد لإبقاء الولايات المتحدة بعيدة بعض الشيء بالمقاومة التي أظهرتها المملكة العربية السعودية لطلب الإدارات الأمريكية المتكرر، قبل حرب الخليج، بإقامة قواعد عسكرية لها[٥٠].

---

(٤٨) Baumgartner [et al.], *Lobbying and Policy Change: Who Wins, Who Loses, and Why.*

(٤٩) Daniel J. Tichenor and Richard A. Harris, «The Development of Interest Group Politics in America: Beyond the Conceits of Modern Times,» *Annual Review of Political Science*, vol. 8 (June 2005), pp. 251-270.

(٥٠) «Proposed Sale of Airborne Warning and Control Systems (AWACS) and F-15 Enhancements to Saudi Arabia,» (Subcommittee on International Security and Scientific Affairs, Committee on Foreign Affairs House; Committee on Foreign Affairs House, 97-1 ed. 1981).

كذلك، رأى الخليجيون العرب أن في ضغط بوش على دول عدة لإدخال تغيير ديمقراطي «ديمقراطية مفروضة» وتدخلاً في الشؤون الداخلية(٥١). وإلى ذلك، فقد زاد النقد الراهن الذي توجهه الإدارة الأمريكية إلى البلدان الخليجية العربية(٥٢) من رغبة الدول الخليجية الشديدة في الحد من التدخل الأمريكي في شؤونها الداخلية.

لذلك، يحاول الخليجيون ألّا يضغطوا لأنهم لا يريدون للإدارات الأمريكية أن تعتقد أن ذلك يعطيها بالمقابل الفرصة للتدخل في شؤون البلدان الخليجية العربية. ولكن السياسة الأمريكية لا تجري هكذا؛ وافتراض التعامل بالمثل لا يصح هنا. وبحسب قول مستجوَب، وهو باحث أمريكي، «لديكم قوة كبرى تواجه ست دول صغيرة». إن عدم مقاربة سياسات الحكومة الأمريكية ومواقف الجمهور الأمريكي بحجة عدم جرّ الولايات المتحدة للتدخل في بلدان الخليج العربي نظرة تبسيطية جداً للسياسات الأمريكية.

فالدوافع التي تقف خلف التدخل الأمريكي في الخليج تعتمد على عوامل عدة وليس على مبدأ المبادلة بالمثل. ففي مواجهة الاضطرابات في البحرين، مثلاً، انتقدت الحكومة الأمريكية حكومة البحرين كجزء من رغبتها في الظهور في موقع المدافع عن الديمقراطية. لم يمنع عدم وجود أداة ضغط موالية للحكومة البحرنية الولايات المتحدة من إبداء رأيها في التطورات البحرينية. واستخدم الإسرائيليون، في مثال مقابل، ضغطهم لمنع الإدارة الأمريكية من فرض قيود على إسرائيل في الموضوع الفلسطيني. فالاستيطان مشكلة كبرى، وقد حاول الرئيس أوباما فرض تجميد على بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولوقف مسعى أوباما، حركت إسرائيل مجموعات ضغطها، والتي وضعت ثقلها مع الكونغرس وعلى الرئيس بالتالي، فكان أن تخلى الرئيس عن مسعاه(٥٣).

بالإضافة إلى الصورة السلبية التي للعرب فإن الطريقة التي تدير بها الدول الخليجية العربية علاقاتها مع الولايات المتحدة تجعل إقناع الأمريكي العادي بأنهم حلفاء مقربون موثوقون أمراً صعباً جداً. يصف كيسينجر علاقة البلدان الخليجية العربية بالولايات المتحدة بـ «الغامضة»(٥٤)، ويتصل هذا بحقيقة أن المملكة العربية السعودية كما سائر البلدان الخليجية العربية تحاول ما وسعها الأمر ألا تظهر باعتبارها تُجاري السياسة الأمريكية. ويفسر ذلك أخذهم، في المسائل العامة، مواقف تتعارض مع القرارات الأمريكية. وفيما هم متعاونون جداً في القضايا الثانوية مثل الجيش، والتجارة، والشراكة التكنولوجية، لكنهم يتركون السياسات المتصلة بالقضايا الأولى في درجة دنيا، فيما هم يطورون تعاونهم في المسائل الثانوية، لأنهم لا يرغبون في أن يظهروا لمنتقديهم من العرب كعملاء للولايات

(٥١) Khalaf Al Habtoor, «Arabs Must Say «No» to Imposed Democracy,» *Gulf News*, 28/9/2006, <http://gulfnews.com/opinion/thinkers/arabs-must-say-no-to-imposed-democracy-1.256974>.

(٥٢) «Clinton Criticises Bahrain over Protester Clashes,» BBC News US and Canada (16 March 2011), <http://www.bbc.co.uk/news/world-us-canada-12762500>.

(٥٣) Chris McGreal, «Israel Lobby Presses Congress to Soften Obama's Tough Stance on Netanyahu,» *The Guardian*, 30/3/2010, <http://www.theguardian.com/world/2010/mar/30/us-israel-lobby-pressure-obama>.

(٥٤) Kissinger, *Does America Need a Foreign Policy?: Towards a New Diplomacy for the 21st Century*.

المتحدة[٥٥]. وعلى سبيل المثال، ففيما هم يعلنون أنهم ضد الحرب الأمريكية على العراق، كانوا يوفرون للقوات الأمريكية قواعد على أراضيهم[٥٦]. وفيما تعلن قطر أنها ضد الضربة الإسرائيلية للبنان سنة ٢٠٠٦، كانت تساعد الولايات المتحدة في نقل القذائف إلى إسرائيل[٥٧].

هم يؤيدون الولايات المتحدة علناً حين يكون توافق أو إجماع عربي على مسألة ما[٥٨]. حتى في حالة أفغانستان، حين كان الغزو السوفياتي خطراً داهماً، لم يظهروا بمظهر المنضمين إلى الولايات المتحدة؛ لقد أرادوا الخروج بمنظر من يمارس سياسة متوازنة[٥٩]. وبسبب واقع أن المواقف السياسية تلك ليست دائماً في خط السياسة الأمريكية، فيما عملياً هي كذلك، يغدو صعباً على الأمريكي العادي النظر إلى البلدان الخليجية العربية كحلفاء استراتيجيين للولايات المتحدة.

٣ ـ العلاقة بين الخليج العربي والعرب الأمريكيين

بالإضافة إلى النقص في إدراك الحاجة إلى أداة ضغط لتمتين علاقتهم مع الولايات المتحدة، فالقيادة الخليجية العربية لا تملك فهماً كافياً بالسياسة الأمريكية ودور القواعد فيها. يقول أحد المستجوَبين، وهو سفير أمريكي سابق في بلد عربي خليجي: «هناك مشكلة بخصوص تصور السياسة الأمريكية في أذهان الحكام الخليجيين. هم يعتقدون أن السياسة الأمريكية تُدار بالطريقة التي تدار بها سياستهم؛ ولكن لا أسَرَ حاكمة عندنا، بل مؤسسات».

تكمن المشكلة، وفق المقابلات التي أجريتها، في عقلية الحكام الخليجيين العرب الذين لا يدركون قيمة القواعد الشعبية، أو قوة المعلومات. لقد أظهرت الحالتان المدروستان، والموضوعات المستخرجة من النظرية القاعدية، أن الخليجيين العرب لا يعون قيمة أن تكون لهم قاعدة طويلة الأمد من المواطنين الأمريكيين تدفع بقضاياهم كلما نشأت إلى أمام. هم ينفقون بسخاء حين تكون لهم قضية «على النار»، لكنهم لا يستثمرون في ناخبية طويلة الأمد. ومن الطريف أن يكون الأيباك هو الذي اكتشف، ومن خلال قضية الأواكس، أهمية القواعد[٦٠]. فقد نجح التحالف الذي جمعه الأمير بندر في خلق ناخبية تدعم مبيع الأواكس، مع أنها كانت، وكما كشف الفصل السادس، ناخبية مؤقتة ومعنية بصفقة الأسلحة فقط. وقد قال الأمير بندر في مذكراته، إنه كان ممكناً تعطيل الصوت اليهودي بالصوت العمالي[٦١]. في حالة الأواكس، أمكن للناخبية

---

(٥٥) Nadav Safran, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security* (Ithaca, CA: Cornell University Press, 1985).

(٥٦) Sharon Otterman, «Saudi Arabia: Withdrawl of U.S. Forces,» Council on Foreign Relations (2 May 2003), <http://www.cfr.org/saudi-arabia/saudi-arabia-withdrawl-us-forces/p7739#>.

(٥٧) Munir Umrani, «How U.S.Reportedly Blocked Missile Deliveries to Hezbollah,» *Diplomatic Times Review* (18 August 2006), <http://www.thediplomatictimes-review.com/2006/08/how-usreportedl.htm>.

(٥٨) Safran, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security*.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) Smith, *Power Game: How Washington Works*.

(٦١) William Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan* (New York: HarperCollins, 2008).

الاقتصادية والناخبية المحلية الساعية إلى فرص عمل، واللتين جمعهما السعوديون معاً أن يوصلوا الصفقة إلى برّ النجاح. أما في حالة دبي للموانئ، فقد كانت الناخبية التي حشدتها Ellen&Co من خلال رفع درجة علانية الاستحواذ على مرفق أمريكي حساس واستخدام المخاوف المرتبطة به كافية لإبطال الصفقة ومع غياب أية ناخبية مقابلة داعمة للصفقة. قال السناتور شيلبي في سياق شهادات الكونغرس إنه ليس هو شخصياً غير الراضي، بل الناس في المقاهي في مونتانا «أو أوريغون، أو أي مكان آخر تذهب إليه. إنها مثار قلق كبير». ومع دعم الرئيس في كلتا الحالتين، فالأمر الحاسم في حالتَي النجاح أو الفشل إنما كان القاعدة المحلية؛ هي السبب في نجاح صفقة الأواكس، والفشل في صفقة الموانئ. وقد أظهرتُ من خلال تحليل الحالتين ومقارنتهما، أهمية الناخبية في الدفع بالقضايا. مع ذلك، لم تكن الناخبية، وفي الحالين، دائمة وفي وسعها أن تشكل قاعدة لخلق كيان ضغط؛ لقد كانتا رد فعل على المسألة المطروحة، لا أكثر.

خلال مرحلة الأواكس، دعمت العربية السعودية المنظمات العربية الأمريكية، وتحديداً NAAA؛ لكنه كان دعماً متصلاً بصفقة الأواكس حصراً. أظهرت تحولات مسألة الأواكس أنه فيما كانت السعودية تفك في نهاية فصول حلقة الأواكس ارتباطها بالمنظمات العربية الأمريكية كان الأيباك يبدأ بتعزيز ارتباطه بقواعده. عمل الأيباك على زيادة اتساع قاعدته، وباصطيادها عبر التقديمات الاجتماعية والعلاقات المنتظمة، جامعاً القواعد إلى التقديمات الاجتماعية، بينما كان السعوديون يخرجون تدريجاً من ارتباطهم بالمنظمات العربية الأمريكية التي تملك القدرة على خلق قاعدة مستقرة لهم.

تعلّم الأيباك من قضية الأواكس درساً حول أهمية القواعد. قبل تطورات الأواكس كان الأيباك يتكل على السكان اليهود المتمركزين في الولايات الرئيسية: نيويورك، ميشيغن، بنسلفانيا، كاليفورنيا، ماستشوستس، وإلينويز. كان ضعفهم في مجلس الشيوخ يأتيهم من الجمهوريين المحافظين لجهة الجنوب الغربي. فنشروا قاعدتهم، ووسعوا فيها، وبدأوا بتقديم خدمات اجتماعية: مجالس علاقات خارجية للجماعة، ومدارس، وأندية ريفية. ويقع ذلك في خط نظرية أولسن من أنه يمكن حشد الناس حين يحصلون مقابل انخراطهم على منافع فردية.

زاوجت مجموعات الضغط الإسرائيلية بين الانخراط الاجتماعي والارتباط المالي، إذ بدأوا بتكوين لجان انتخابية، منظمات الـ ٥٢٧ التي تمول المرشحين في الانتخابات. وكانوا من الحزبين. كذلك تعلّم السيّد «دين» من تطورات الأواكس، وذلك حين اكتشف ضعف تحالف الأيباك الذي كان وقتياً وغير منتظم في مؤسسات. وقد رغب من خلال تكوين اللجان الانتخابية في فرض قاعدة شعبية طويلة الأمد بغض النظر عن القضايا الفردية التي تنشأ هنا أو هناك. لقد غدا هدف الأيباك تفعيل القواعد. فأداروا ورشات عمل سياسية، واستقطبوا قادة محليين لزيادة احتكاكهم مع الشيوخ والنواب[٦٢].

(٦٢) Smith, Ibid.

في المقابل، لم يسعَ العرب الخليجيون للاستثمار في تعزيز الناخبية العربية الأمريكية لتصبح قادرة على الدفع بقضاياهم، وذلك لسببين: **الأول** أنهم لم يدركوا دور القواعد، و**الثاني** أنهم لم يجدوا منظمات قائمة ناجحة وتستحق الاستثمار فيها. لم يروا منظمة تستقطب جمهوراً عربياً أمريكياً كبيراً. وبالنتيجة، لا يملك الخليجيون العرب قاعدة محلية ترافع عن قضيتهم، وبخلاف بلدان أو مناطق أخرى، مثل إسرائيل، واليونان، وأرمينيا، أو أمريكا الجنوبية التي تملك أدوات ضغط إثنية تسعى إلى تعزيز العلاقات الأمريكية بأبناء جلدتها. لا تقتصر أهمية هذه الجماعات أو مجموعات الضغط الإثنية، أو ما سماه ماثياس «السلاح السري»، على جانبَي الاتصالات وجمع المال. بل هم مكرسون لخدمة أغراض الجماعة من خلال العلاقات الشعورية التي يملكونها حيال بلدهم الأصلي. ما يقود هذه الجماعات هو «الالتزام العاطفي»[٦٣]. وفي حين لا ينقص الضغط الخليجي العربي الموارد، ولكن ينقصه القاعدة المحلية، جماعة عربية أمريكية، موحّدة، وملتزمة بالقضايا العربية.

وأحد الدوافع التي تحرك الضغط القوي هو الحصول على مكاسب لأبناء وطنهم الأصلي في الولايات المتحدة. لذلك فعلى الرغم من وجود جالية أيرلندية كبيرة لم تنشط في عمليات قوية لصالح الاستقلال الأيرلندي وذلك لعدم وجود هذا الرابط[٦٤]. وواحد من الأسباب التي تحول دون نشأة كيان عربي ضاغط قوي هو أن الحكومات العربية غير مهتمة في الأساس بفكرة الضغط العربي لصالحها. هم يتكلون على وكلاء أجانب ويجرون ضغطهم على نحو منفصل. فكل دولة تضغط لقضاياها الخاصة الضيقة، والتي تدور غالباً حول موضوعي الأسلحة والأعمال.

لم تستثمر الحكومات الخليجية العربية في مقاربة العرب الأمريكيين. ومع أنهم يعطون بكرم حين تحدث كارثة في الولايات المتحدة[٦٥]، إلا أنهم لا ينفقون غير القليل من المال باتجاه منظمات أو جماعات العرب الأمريكيين. على نقيض ذلك، تستثمر إسرائيل مبالغ كبيرة للتواصل مع الأمريكيين اليهود. قال لي مستجوَب أمريكي، مسؤول سابق: «عليكم إشعال حنينهم لحياتهم السابقة. انظري ماذا يفعل الأيباك: هو يرسل الشباب من اليهود الأمريكيين ليقضوا الصيف في الكيبوتز، من أجل خلق صلة بحياتهم السابقة. العرب يملكون عشرين ضعفاً مما تملكه إسرائيل. ما حجم النفط الذي لديهم في إسرائيل؟ دعني أسألك هذا السؤال؟ كيف تحصلون على دعم القواعد، أبناء أعلى برج في دبي؟»، ما قصد المستجوَب قوله هو أن الخليج العربي يملك الوسائل ويجب استثمارها في الجماعات العربية في الولايات المتحدة من أجل خلق قواعد داعمة.

وقال أحد المستجوَبين وهو رئيس منظمة عربية أمريكية بارزة، «مع الأسف» فهم لا يحصلون إلا على تقديمات قليلة جداً من البلدان الخليجية العربية. أضاف: «نحن

---

(٦٣) Charles McC. Mathias, Jr., «Ethnic Groups and Foreign Policy,» *Foreign Affairs*, vol. 59, no. 5 (Summer 1981)

(٦٤) Feldman and Merkaz le-Mehqarim istrategiyyim ʻal Šem Yafe (Tel-Aviv), *US Middle East Policy: The Domestic Setting*.

(٦٥) «U.S. Ambassador Commends UAE on $4.5 Million Donation for Hurricane Sandy Relief Efforts,» Abu Dhabi US Embassy (17 July 2013), <http://abudhabi.usembassy.gov/pr-07172013.html>.

نحصل على بعض المال من البلدان الخليجية العربية لكنه محدود، الموازنة بكاملها هي ١,٤ أو ١,٥ مليون دولار وهي كمية صغيرة. ولكن في واشنطن، ستجدون مكاناً اسمه ADL يديره أبراهام فوكسمان، ميزانية ADL هي خمسون مليون دولار مقارنة بـ ١,٥ مليون دولار ميزانيتنا. ميزانية الأيباك هي ٧٥ مليون دولار، مقارنة بـ ١,٥ مليون دولار عندنا». يقول رئيس منظمة عربية أمريكية إن في وسع الأنشطة الاقتصادية المملوكة من مواطنين عرب الإسهام في المنظمات العربية الأمريكية، لكنها لا تفعل. وقال مستجوَب آخر، وهو دبلوماسي أمريكي سابق في الخليج، إن العرب الخليجيين لا يستثمرون في بناء ناخبية لهم في الولايات المتحدة. قال: «أنت تحصل بمقدار ما تدفع. إن لم تدفع شيئاً فلن تحصل على شيء».

وواقع أن البلدان الخليجية العربية لا ترى قصص نجاح بارزة في المنظمات العربية الأمريكية يقمع أية رغبة لهم بتمويل المنظمات تلك. وكما لاحظ ووكر، فالحكومات هي عادة الراعي الأكثر تحفظاً. هي نادراً ما تستثمر في الانطلاقات، بينما هي قد تعطي بعض أكلاف التشغيل لاحقاً. وهي لا ترى إلى الآن بنية فاعلة تستحق الاستثمار فيها.

والخليجيون يفضلون، حتى حين يريدون إنشاء أدوات ضغط غير سياسية للترويج لصفقات تجارية أو للاستثمار بين الولايات المتحدة والخليج العربي، إنجاز تلك الصفقات مباشرة لا عبر المنظمات العربية الأمريكية. وكان ذلك جلياً في حالة دبي للموانئ. فحتى مع انفجار الأزمة، لم تطلب حكومة دبي المساعدة من الجماعات العربية الأمريكية على الرغم من حقيقة أن اثنين من الشيوخ اللذين كانا في طليعة المعارضة هما سناتور كارل لفين من ميشيغن وسناتور ديبي ستابنو من ديترويت، ولكليهما كتلة ناخبة عربية قوية. لم تلجأ دبي للموانئ إلى تحريك قاعدة شعبية عربية تستطيع التأثير في كل من المعارضين. لقد فضلوا، على العكس، اللجوء إلى ضاغطين ذوي أجور عالية.

تتسم العلاقة بين بلدان الخليج العربي والمنظمات العربية الأمريكية بعدم الانسجام وفقدان الثقة. وحين سئل مستجوَبون يمثلون البلدان الخليجية عن رأيهم بالمنظمات العربية الأمريكية، أبدى هؤلاء تشكيكاً في قدرة العرب الأمريكيين على أن يكونوا منظمين أو مؤثرين في السياسة الأمريكية، على الرغم من وصفهم من دبلوماسي خليجي عربي كـ «منظمات صديقة». لكنه قلل في الوقت نفسه من درجة تأثيرهم. كذلك لا تنظر البلدان الخليجية العربية إلى هؤلاء باعتبارهم موحدين، وإنما منظمات تتقاتل في ما بينها وتنتقد بعضها بعضاً. وقال مستجوَب، وهو مسؤول خليجي: «من هم العرب الأمريكيون؟ هم كالطيف لا نراهم. كما أنه ليس هناك، من ناحية أخرى، ممثل حقيقي للعرب الأمريكيين؛ من يمثل الجماعة تلك؟»، معنى قوله هو أننا نرى زعماء هذه المنظمات، لكننا لم نر عمل الجماعة تلك. هم لا يرون الجماعة كقوة. وكان ذلك واضحاً حتى في تطورات قضية الأواكس. فعلى الرغم من أن الأمير بندر كان على تواصل مع الـ NAAA، لكن الاتحاد لم تكن لديه قاعدة شعبية يمكن حشدها دعماً للصفقة.

بالإضافة إلى النقص في الثقة بقدرات تلك المنظمات، فهم لا يثقون بالناس أيضاً. قال مستجوَب: «الحكومات الخليجية لا تثق بالفلسطينيين، وباللبنانيين، وبالعراقيين...»، وقال مستجوَب آخر، دبلوماسي أمريكي سابق في الخليج العربي: «إذا كنت عربياً أمريكياً وأردت الذهاب إلى بلد عربي فسينظرون إليك بالتشكيك. أنت لست مرحَّباً بك. العرب عموماً يفضلون شخصاً لا صلة له بالشرق الأوسط على شخص له جذور هناك». يضاف إلى ذلك أن المواقف التي تتخذها منظمات عربية أمريكية ليست دائماً في خط المصالح الخليجية، الأمر الذي لا يشجع البلدان الخليجية على دعم الجماعات العربية الأمريكية[٦٦]. وقد أظهرت حرب الخليج تلك الحقيقة بوضوح، حيث عارضت بعض المنظمات العربية الأمريكية الحرب تلك. وقاد ذلك إلى نضوب التمويل الذي كانت تتلقاه تلك المنظمات من الخليج[٦٧].

ومن ناحية ثانية، فإذا قابلت ناشطين عرباً أمريكيين، شبّاناً، فسيقولون لك إنه لا يمكن الاعتماد على الخليج، وإن كيان الضغط القوي والجماعة القوية لا يمكن أن يُبنيا على موارد خارجية، وخاصة حين تربط الموارد تلك بمسائل قد يوافق أو لا يوافق العرب الأمريكيون عليها. قال رئيس منظمة عربية أمريكية شبابية مهنية إن السبب الذي كان وراء فشل بعض المنظمات القديمة هو اعتمادها على الدعم الخليجي و«الخضوع» له بدل العمل على بناء قاعدة محلية وتعزيزها. فالدعم الخليجي مشروط وغير دائم، إذ يتصل بأغراض سياسية ليست دائماً متطابقة مع تطلعات العرب الأمريكيين. هم يمولون المنظمات تلك حين يريدون منها شيئاً، مثل الأواكس، لكنهم في المقابل لا يعطون إلا القليل من المال حين يكون الموضوع قضايا العرب الأمريكيين أنفسهم.

قال مستجوَبون عرب أمريكيون كُثر إن الخليج يساعد حين يحتاج مساعدتهم في قضايا عاجلة وضيقة، ولا يساعد العرب الأمريكيين ليتحولوا إلى قوة على المسرح الأمريكي. وفي كل حال فالدعم الخارجي المقيد سوف يطيح بصدقية هذه المنظمات والعرب الأمريكيين أيضاً حين يجري تصنيفهم كعملاء أجانب. ولحظ مستجوَب آخر أنهم لا يفهمون أنه بتعزيز العرب الأمريكيين ليصلوا إلى مواقع قوية، حتى لو لم يكن هؤلاء يعملون حصرياً في خدمة المصالح المباشرة للبلدان الخليجية العربية، فهم إنما يعززون مواقعهم هم داخل النظام الأمريكي.

وقال أحد مؤسسي الـ NAAA (اتحاد العرب الأمريكيين) إنه أثناء تطورات صفقة الأواكس، كان المال يتدفق على المنظمة، من الخارج والداخل. ولكن ما إن أقفل ملف الأواكس، وتحول الاتحاد ليركز على قضية ذات أهمية للعرب الأمريكيين، قضية فلسطين، حتى جفّ المال الخارجي ومعه المال المحلي أيضاً. وذلك على عكس ما تفعله إسرائيل، والتي ساعدت الناخبية اليهودية

(٦٦) Felicity Barringer, «Confrontation in the Gulf: With Loyalty Split, Arab-Americans Fault Hussein, but Question U.S. Too,» *New York Times*, 16/8/1990, <http://www.nytimes.com/1990/08/16/world/confrontation-gulf-with-loyalty-split-arab-americans-fault-hussein-but-question.html>.

(٦٧) Yossi Shain, «Arab-Americans at a Crossroads,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 25, no. 3 (Spring 1996).

الأمريكية لتتحول إلى جماعة قوية داخل الولايات المتحدة[٦٨]. معظم تركيز مجموعات الضغط الداعمة لإسرائيل لا يجري على قضايا ضيقة وإنما على العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وحتى زمن الأواكس، والذي تمثل بالدعم القوي من الخليج فإن الدعم والتواصل لا يمكن مقارنته بالعلاقة بين أيباك ودولة إسرائيل حيث يقوم العنصران بالتنسيق الكامل[٦٩].

ويقوم بعد آخر من المشكلة بأن العرب الأمريكيين لا يتماهون مع الخليج العربي. قال دبلوماسي أمريكي سابق قابلته: «إذا قلت الإماراتيين، فهم لا يهاجرون. الناس الذين يهاجرون هم من المشرق: لبنانيون، سوريون، أناس من العراق، أو مصر. ومن المغرب بدأ بعض الناس يهاجرون، ولكن لا سعوديين، ولا كويتيين، ولا عُمانيين. هنا تكمن المشكلة. أين المال؟» هؤلاء المهاجرون لا يأتون من بلدان الخليج. وقسم كبير منهم من الذين أتوا من المشرق مسيحيون، لا يرتبطون بالخليج العربي[٧٠] ولا يتماهون أو يظهرون قرابة مع المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية، بخلاف الجزء الأكبر من اليهود الأمريكيين الذين، وعلى الرغم من مجيئهم من مناطق مختلفة في العالم، يتماهون في إسرائيل. وعلى الرغم من أن الموجة الجديدة جلبت المزيد من المسلمين، مع مجيء المزيد من المغرب واليمن[٧١] ولكن حتى هؤلاء لا يرتبطون بصلات عاطفية مع المملكة العربية السعودية أو الإمارات.

وإضافة إلى مسألة الهوية، هناك عدم تطابق المصالح. فعلى الرغم من أن العرب الأمريكيين يتصرفون، على ما يقوله مستجوب هو رئيس منظمة عربية أمريكية، بدافع من «عروبتهم» والاعتزاز بتراثهم، فإن مصالحهم لا تتطابق دائماً مع المصالح الوطنية الضيقة لكل بلد خليجي على حدة. هم مهتمون بالسياسة الإجمالية للولايات المتحدة حيال الشرق الأوسط وليسوا معنيين إذا ما أبرمت صفقة طائرات للإمارات أو للسعودية. ولذلك فإن الدعم الخليجي المشروط يفقد المؤسسة العربية الأمريكية مصداقيتها كما حصل مع NAAA مما يؤدي إلى مزيد من الانقسامات في الجالية[٧٢].

وبحسب فلدمان فإن شرط قيام كيان ضغط للمغتربين المنتشرين في الخارج ليس التماهي مع بلدهم الأصل فقط، بل مع حكومته أيضاً[٧٣]. وفي حالات معينة يقوم الضغط ضد حكومة البلد

---

(٦٨) Friedman, *From Beirut to Jerusalem*.

(٦٩) هالة أبو بكر سعودي، «المنظمات العربية ـ الأمريكية ودورها في الدفاع عن القضايا العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٢ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١)، ص ١٠٣، وميخائيل سليمان، «الجالية العربية في الولايات المتحدة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢٠٩ (تموز/يوليو ١٩٩٦)، ص ٧٥.

(٧٠) Feldman and Merkaz le-Mehqarim istrategiyyim ‘al Šem Yafe (Tel-Aviv), *US Middle East Policy: The Domestic Setting*.

(٧١) Caroline R. Nagel and Lynn A. Staeheli, ««We’re Just Like the Irish»: Narratives of Assimilation, Belonging and Citizenship amongst Arab-American Activists,» *Citizenship Studies*, vol. 9, no. 5 (2005), pp. 485-498.

(٧٢) سعودي، «المنظمات العربية ـ الأمريكية ودورها في الدفاع عن القضايا العربية،» ص ١١٩.

(٧٣) Feldman and Merkaz le-Mehqarim istrategiyyim ‘al Šem Yafe (Tel-Aviv), *US Middle East Policy: The Domestic Setting*.

الأصلي. في حالة كوبا، مجموعات الضغط الكوبية تعمل عكس اتجاه الحكومة في كوبا وهو ما أسهم في إبقاء الحصار على نظام الحكم الكوبي لفترة طويلة[٧٤].

كذلك، لا يستطيع العرب الأمريكيون الضغط لبلد تنتشر صورة سلبية له لدى الجمهور الأمريكي. بل إن المغتربين في مثل هذه الحالة يميلون إلى الفصل بينهم وبين حكومة البلد المعني. لقد كان صعباً جداً على الجماعة العربية الأمريكية الضغط لمصلحة حكومة المملكة العربية السعودية أو الارتباط بها بعد أحداث ٩/١١ والمجموعة التي لطخت سمعة المملكة العربية السعودية بعار الإرهاب[٧٥]. والأمر عينه ينطبق على الإيرانيين الأمريكيين: فأولئك لا يستطيعون الضغط لمصلحة حكومة تنتهج موقفاً علنياً معادياً للولايات المتحدة.

وكان «الربيع العربي» مصدراً آخر لنأي العرب الأمريكيين بأنفسهم عن حكومات الخليج العربي. وبحسب مستجوَب فإن بعض العرب الأمريكيين لا يسعهم النظر بعين الرضى تجاه الخليج حين يرون موجة الديمقراطية تعمّ الوطن العربي عدا الخليج العربي الذي ما انفك يقاوم التغيير الديمقراطي. بل إن الربيع العربي ربما حرّك ضغطاً ضد بعض الحكومات الخليجية: فالبحرينيون الناشطون نجحوا في دفع الحكومة الأمريكية إلى إبطال صفقة سلاح بـ ٥٣ مليون دولار للحكومة البحرينية[٧٦]. وقال مستجوَب يعمل لمنظمة عربية أمريكية إن بعض أعضائها طالبوا بالضغط على حكومة الولايات المتحدة كي تضغط بدورها على البلدان الخليجية العربية من أجل إدخال تغييرات ديمقراطية في بلدانها. وقد رفضت المنظمة ذلك؛ لأنها لا ترغب في التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية.

٤ ـ مشكلات داخل الجماعة العربية الأمريكية

كان متوقعاً في سبعينيات القرن الماضي أن ينمو التأثير العربي الأمريكي لجهة الوعي، والثقة بالنفس، والتطور السياسي. فقد كان مدعوماً من الخليج العربي وبدا قادراً على تغيير الرأي العام حول مسائل الشرق الأوسط. لكن العكس هو ما حدث[٧٧]. فقد تحوّل كيان الضغط الإسرائيلي من كيان عادي إلى «سوبر كيان ضغطي» وفرض مواقفه في مسائل الشرق الأوسط[٧٨]. أما مع الجماعة العربية، فقد كانت السياسة عامل انقسام لا وحدة. وقد أدت أيضاً إلى خلافات مع البلدان العربية الخليجية، كما في حالة حرب الخليج الأولى. لم تستطع حتى القضية الفلسطينية، والتي تعني

---

(٧٤) William M. Leogrande, «The Cuba Lobby,» *Foreign Policy* (17 April 2013), <http://foreignpolicy.com/2013/04/12/the-cuba-lobby/>.

(٧٥) **السياسة الدولية**، السنة ٣٥، العدد ١٣٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)، ص ١٣٧.

(٧٦) Josh Rogin, «Obama Administration Using Loophole to Quietly Sell Arms Package to Bahrain,» *Foreign Policy* (27 January 2012), <http://foreignpolicy.com/2012/01/27/obama-administration-using-loophole-to-quietly-sell-arms-package-to-bahrain>.

(٧٧) Feldman and Merkaz le-Mehqarim istrategiyyim ʻal Šem Yafe (Tel-Aviv), *US Middle East Policy: The Domestic Setting*.

(٧٨) Smith, *Power Game: How Washington Works*.

الجماعات العربية الأمريكية المختلفة، أن تكون عامل توحيد. كذلك تباينت مواقف الجماعات المختلفة في كيفية مقاربة مشكلات الربيع العربي. وعلى الرغم من أنه بعث الاعتزاز لدى العرب الأمريكيين عموماً، لكنه جلب مزيداً من الانقسام إلى الجالية العربية. كذلك، أخذت المنظمات العربية الأمركية المختلفة مواقف مختلفة حيال التغييرات في الوطن العربي. فقد انقسمت المنظمات العربية الأمريكية حول سورية. فـ «اللجنة العربية الأمريكية لمناهضة التمييز» (ADC) نأت بنفسها عن الصراع الدائر على قاعدة أنها لا تتدخل في الشؤون الداخلي لبلد عربي. واصطدم ذلك بمواقف منظمات عربية أخرى رأت أنه من الضروري التدخل لوقف المذبحة. أما «المؤسسة العربية الأمريكية» (AAI) فركّزت على حماية الأقليات في سورية. وعليه فالانقسام هو المشكلة الأولى التي تعاني منها الجماعة العربية الأمريكية[٧٩]. وبحسب د. جيوفري كامب من مؤسسة كارنجي للسلام فقد أضعفت الانقسامات الداخلية قدرة المنظمات العربية الأمريكية في أن يكون لها، وبخلاف الأيباك، موقف جماعي موحّد.

المسألة الكثر أهمية التي تواجه الجماعة العربية في الولايات المتحدة هي مسألة الهوية المشتركة. فالهوية المشتركة تلك ليست واضحة بوجود الفروقات في الدين، والتراث الثقافي، والتاريخ، واللون. بداية، لا يتماهى الجميع في الهوية العربية. فبعض اللبنانيين، وعلى سبيل المثال، يقولون إنهم فينيقيون وليسوا عرباً[٨٠]. وبعض آخر يعرّف نفسه عربياً فيما تعريف آخرين إما ديني أو إقليمي. فبعض من اللبنانيين المسيحيين يعتبرون أنفسهم لبنانيين وليس عرباً، وعدد من المسيحيين المصريين يعتبرون أنفسهم أقباطاً[٨١]. مع ذلك، فالموجة الجديدة من المهاجرين كانت من اليمن والمغرب والعراق، وهم مسلمون ويتماهون أكثر مع التراث العربي. وبوجود طوائف ومذاهب مختلفة، يظهر العرب الأمريكيون مواقف مختلفة من سياسات الشرق الأوسط. فهم لا يتشاركون المصالح نفسها. وعلى سبيل المثال فمسيحيون لبنانيون اليمينيون لن تكون لهم في مسألة فلسطين الأولوية نفسها التي للفلسطينيين أو السوريين. وكانت خلافات أخرى أشد حدة قد نشأت طوال فترة الحرب اللبنانية بين اللبنانيين الأمريكيين والفلسطينيين الأمريكيين. هذا هو السبب الذي يدفع أحد المستجوَبين ليقول إن المنظمات الأكثر نجاحاً هي تلك التي تركز على بلد واحد وعندها جمهور أكثر تماسكاً وتركيزاً على هدف محدد، من مثل «فريق العمل من أجل لبنان»، أو «فريق العمل من أجل فلسطين». فيما أخفقت في المقابل المنظمات القائمة على الضغط لقضايا عربية عامة مثل «الاتحاد الوطني للعرب الأمريكيين» NAAA. بلغ الاتحاد ذروته مع صفقة الأواكس، وحين أقفلت تلك الحلقة ونضب المال الأجنبي، لم يعد في وسعه الاستمرار بموارده الخاصة. في سنة ١٩٨٢،

---

(٧٩) Feldman and Merkaz le-Mehqarim istrategiyyim ʻal Šem Yafe (Tel-Aviv), Ibid.

(٨٠) ميخائيل وديع سليمان، «تجربة المهاجرين العرب،» في: ميخائيل وديع سليمان، محرر، **العرب في أمريكا: صراع الغربة والاندماج** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٣٤، و Nabeel A. Khoury, «The Arab Lobby: Problems and Prospects,» *Middle East Journal*, vol. 41, no. 3 (Summer 1987).

(٨١) Shain, «Arab-Americans at a Crossroads».

وفي ذروة حراك الاتحاد NAAA، لم تستطع المنظمات العربية الأمريكية أن تجمع أكثر من ٢,٥ بالمئة من كامل السكان العرب الأمريكيين(٨٢). وبحسب مستجوَبين عملوا في المنظمة، لم تكن للاتحاد NAAA قاعدة شعبية كبيرة لها مصلحة في القضايا العربية القومية. في سنة ٢٠٠٠ اندمج الاتحاد مع اللجنة العربية الأمريكية لمناهضة التمييز ADC.

بالإضافة إلى واقع أن الطوائف المختلفة لها آراء مختلفة حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فإن الطريقة التي ينظرون بها إلى السياسة تختلف أيضاً بين المهاجرين القدامى والمهاجرين الجدد. للفريقين آفاق مختلفة من مسائل الشرق الأوسط. فالجيل الجديد الذي يملك صلات أوثق بالمنطقة يميل إلى استحضار الصراعات الموجودة في الشرق الأوسط، فيما لا يبدي المهاجرون الأوائل الذين أتوا إلى الولايات المتحدة عند مفترق القرن أية صلة بالصراعات تلك.

ينظر المهاجرون الأوائل إلى الشرق الأوسط من زاوية التراث. ولديهم موقف «مضخّم» عن المنطقة. وقد أعطى مستجوَب مثال الاضطراب الراهن في لبنان. ففيما يتخذ بعض المهاجرين الجدد جانب جعجع، يتخذ آخرون موقف نصر الله، أما الجيلان الثالث والرابع من اللبنانيين الأمريكيين فلا يعرفون من هما هذان السياسيان ولا يتخذون جانباً دون آخر. هم يهتمون أكثر بإيجاد نهاية لهذا الصراع واستئناف ازدهار البلاد. وقال مستجوَب إن المشكلات الداخلية التي واجهت إدارة الـ NAAA وقادت إلى فشله هي تبعاً لواقع أن في الإدارة موجتين مختلفتين من العرب الأمريكيين الذين يخوضون صراعاً حاداً في ما بينهما حول قضايا المنطقة. كان المهاجرون الأوائل مستغرقين كلياً، وهم ينظرون إلى الشرق الأوسط كجزء من ماضيهم، مع نظرة إلى المنطقة أكثر شمولاً ومن وجهة نظر قيمية أمريكية حيال السياسات التي يجب تطبيقها. هم لا ينظرون إلى المنطقة من منظار الضيق للجماعات المتصارعة في الوطن العربي، بينما يحمل العرب الأمريكيون الذين هاجروا حديثاً نزيف قضايا موطن أجدادهم، ويتخذون مواقف معينة من الصراعات العربية الداخلية.

وكما قيل في الفصل **الأول**، فدرجة بروز شؤون الشرق الأوسط تختلف بين طائفة وأخرى أو فئة وأخرى(٨٣). وعلى ذلك، فالعطاء من أجل تعزيز رفاه الوطن العربي ليس بالقضية الجاذبة جداً لعرب أمريكيين كثر. هم معنيون أكثر بالدفع بقضايا تتصل مباشرة بوضعهم الحياتي والمعيشي. وقال مستجوب كان مدافعاً قوياً عن القضية الفلسطينية إنه حين ذهب إلى الجماعات العربية الأمريكية في ديترويت وطلب منهم أن يتحدثوا إلى نائبهم كي يدعم قضية الدولة الفلسطينية، لم يلقَ غير آذان صمّاء، لأنهم أكثر اهتماماً بشق طريق جديد في ضاحيتهم من ديترويت من اهتمامهم بدعم الدولة الفلسطينية.

---

(٨٢) Goott and Rosen, eds., *The Campaign to Discredit Israel*.

(٨٣) Kenneth D. Wald, «The Diaspora Project of Arab Americans: Assessing the Magnitude and Determinants of Politicized Ethnic Identity,» *Ethnic and Racial Studies,* vol. 32, no. 8 (2009), pp. 1304-1324.

وعلى نقيض ذلك، يقول شالدون أدلسون، أحد المسهمين الرئيسيين في حملة ميت رومني، إن جوهر ما يفكر به هو إسرائيل(٨٤). قليلون جداً من العرب الأمريكيين هم من سيقولون إن جوهر تفكيرهم هو الوطن العربي أو فلسطين. وذلك هو السبب في أن مسألة السياسة الخارجية لا تمتلك الأولوية بين العرب الأمريكيين. هي مهمة لهم فقط من زاوية أن موقفاً أفضل من الوطن العربي سوف ينعكس على صورتهم وموقعهم كجماعة في الولايات المتحدة. أما السياسة الخارجية كمسألة بحد ذاتها فلا تعنيهم كثيراً.

ملمح آخر للجماعة العربية الأمريكية يمنع تشكيل أداة ضغط قوية هو أن النشاط السياسي شأن غريب عليهم كما هو غريب للعرب عموماً. وكان عبد الناصر قد سأل يوماً إذا ما كانت فكرة الضغط ومحاولة التأثير شرعية في الأساس(٨٥). فالعرب الأمريكيون ينظرون إلى عمليات الضغط ومحاولة التأثير كتصرف تآمري تجري فيه المناورات ومحاولات التدخل في شؤون داخلية أمريكية. إلا أن عملية الضغط ومحاولة التاثير هي، في النظام السياسي الأمريكي، نشاط قانوني منظّم، ومظهر لممارسة الديمقراطية. ومع أن الجماعة العربية الأمريكية ناجحة من وجهة اقتصادية ـ إذ لديها معدل متخصصين عالٍ ومعدل دخل يفوق المعدل العام(٨٦) ـ فهي لا تسخو إلا بالقليل للمنظمات العربية الأمريكية السياسية. وذلك عائد إلى سببين: **الأول** أن العرب الأمريكيين مندمجون داخل أمريكا عموماً ولا تعنيهم السياسة الخارجية إلا في القليل؛ و**الثاني**، أن العرب الأمريكيين لا يملكون تراثاً من العمل في السياسة. فمعظمهم جاء من مجتمعات يعدّ النشاط السياسي فيها محرّماً (مع لبنان كاستثناء) ومعظمهم لم يكن تاريخياً ناشطاً سياسياً ويبدو ذلك جزءاً من الثقافة العربية. إلا أن ذلك ليس وقفاً على العرب الأمريكيين وحدهم، فبعض الجماعات، كالصينيين، تبدو ذائعة الصيت في مجال الأعمال ولكن من دون نشاط سياسي يذكر. ويبدو أن النشاط السياسي غريب على الصينيين الأمريكيين كما هو غريب على الصينيين داخل البلد الأم(٨٧).

وعلى ذلك، فحين يسهم العرب الأمريكيون في التقديمات المالية أو التبرعات فإنما تكون لدواعٍ خيرية. هم نادراً ما يسهمون في قضايا سياسية. قال مستجوَب، ناشط في منظمات عربية أمريكيّة عدة، إن في وسعك أن تجد من هو مستعد لأن يتبرع بالمال لمركز سان جود لمعالجة الأطفال المصابين بالسرطان، إلى الفقراء في ديترويت، أو يرسل أموالاً للاجئين السوريين، أو إعادة بناء منازل في غزة، بينما من النادر أن تجد من يقدم مالاً أو يحرر شيكاً لمرشح انتخابي أمريكي ويقول له: «هذا الشيك هو لك سيدي النائب، وأتوقع حقيقة منك أن تدعم هذه أو تلك من القضايا». في ظل هذه المناخ من الثقافة السلبية حيال السياسة، وحيث من الصعب العثور على

(٨٤) Jeff Zeleny, «Sheldon Adelson to Meet with Romney during Israel Trip,» *New York Times*, 25/7/2012.
(٨٥) Terry, *US Foreign Policy in the Middle East: The Role of Lobbies and Special Interest Groups*.
(٨٦) «Arab-American Household Income Exceeds U.S. Average,» (2010), <http://iipdigital.usembassy.gov/st/english/inbrief/2013/06/20130614276328.html#axzz3q38wxIAU>.
(٨٧) Yazid Sayigh, «The Gulf Crisis: Why the Arab Regional Order Failed,» *International Affairs* (Royal Institute of International Affairs), vol. 67, no. 3 (July 1991), pp. 487-507.

قضايا سياسية يمكن أن تتوحد حولها الجماعة العربية الأمريكية، يغدو تمويل المنظمات العربية الأمريكية مهمة صعبة وهو ما تكابده معظم الجماعات العربية الأمريكية. قال مستجوَب، هو رئيس منظمة عربية أمريكية، «مع أننا لسنا كيان ضغط ومحاولة تأثير، إلا أنه لنا علاقاتنا الحكومية. لدينا اتصالات بالبيت الأبيض والكونغرس. كان لدينا متخصصة ضغط، لكننا لم نستطع أن ندفع لها. في وسعنا أن نفعل أكثر لكن مواردنا محدودة. لدينا أكثر من ٧٠٠ قضية تمييز فيما ليس لدينا أكثر من ثلاثة محامين ليرافعوا فيها. وزارات خارجيتنا غير موجودة. هو أمر محزن حين تفكر في ذلك».

بعث نقص التمويل حالاً من التنافس بين المنظمات العربية الأمريكية التي كانت تعاني أصلاً من الانقسامات التي أضعفت الجماعة. وهو ما تعانيه أيضاً منظمات الأمريكيين السود[٨٨]. خلّف النقص في التمويل تنافساً على التمويل. كل واحدة تريد أن تثبت أنها الممثل الشرعي للعرب الأمريكيين. قال أحد المستجوَبين في سياق المقابلة: «أنا الممثل «الشرعي» للعرب الأمريكيين». تظهر العبارة مدى التنافس بين المنظمات العربية الأمريكية على الشرعية، لأن الذي ينجح في إثبات «شرعية» تمثيله هو الذي سيستقطب المخصصات النادرة. ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى إضعاف الجماعة ومنظماتها الضعيفة في الأصل.

عامل آخر يبعث على التماسك داخل الجماعة هو الخوف من خطر وجودي، وهو أحد أسباب التوحد داخل الجماعة اليهودية حول إسرائيل، إذ يعتقدون أن تأمين دولة إسرائيل هي الضمانة الوحيدة لبقاء هويتهم. وذكرى الهولوكوست لا تزال حية في وعيهم القومي. وعليه فتأمين دولة إسرائيل يعني بقاءهم كشعب. قال مستجوَب إنه كانت هناك مذابح عدة في الوطن العربي، ولكن لم يكن هناك من «هولوكوست» قادر على تعبئة كل فرد. وقال مستجوَب آخر إنه بينما لليهود الهولوكوست وللأرمن إبادتهم على يد الأتراك، ليس للعرب في تاريخهم الحديث مثل ذلك الحدث المأسوي الكبير. قد يشعر العرب الأمريكيون ببعض التعاطف حيال أبناء جلدتهم من الفلسطينيين، أو العراقيين، أو اللبنانيين، لكنهم لن يشعروا أن وجودهم أو هويتهم هي المهددة. ربما يكون الفلسطينيون الأمريكيون استثناء هنا. فهم في خوف من أن يصيروا شعباً منسياً إن لم تبق القضية الفلسطينية موضوعاً علنياً بارزاً. هذا هو السبب الذي جعل الفلسطينيين الأمريكيين الأكثر نشاطاً في الجماعة العربية الأمريكية.

في المقابل، تغدو الجماعة مستنفرة حين يقع حدث مأسوي، مثل الهجوم على غزة[٨٩]، أو على لبنان[٩٠]. إلا أنها لمحات متقطعة من الفاعلية، سرعان ما تخبو حين تهدأ الأحوال[٩١].

---

(٨٨) Scott H. Ainsworth, *Analyzing Interest Groups: Group Influence on People and Policies* (New York: Norton, 2002).

(٨٩) T. Davis, «Ann Arbor Demonstrators Protest Israel's Actions in Gaza,» (David Communication, 2008).

(٩٠) Maureen Clare Murphy, «Photostory: Chicago Protests Israel's Attacks on Lebanon and the Palestinians: Action and Activism,» Electronic Intifada (23 July 2006), <http://electronicintifada.net/content/photostory-chicago-protests-israels-attacks-lebanon-and-palestinians/6185>.

(٩١) Wald, «The Diaspora Project of Arab Americans: Assessing the Magnitude and Determinants of Politicized Ethnic Identity».

كذلك يواجه العرب الأمريكيون مشكلة القيادة. فهم يشعرون أنهم لا يملكون قيادة حقيقية تمثلهم أو تشكو إلى الإعلام هواجسهم أو تحميهم من مضايقات الـ FBI التي أعقبت إقرار قانون «الوطنية» (Patriotic Act)[٩٢]. ومع أن للجماعة القدرة للتأثير فعلياً، إلا أنها لا تجد المنظمة القوية ذات القيادة القوية التي تستطيع تمثيلهم وحمايتهم.

مشكلة أخرى هي أنه ما من بنية تحتية لاستيعاب أنشطة المنظمات المختلفة. ليس هناك من منظمة أم، تنسق عمل المنظمات المختلفة؛ كلٌ يتصرف بطريقة فردية مستقلة. كما لم تكن هناك، أيضاً، قيادة متماسكة للاتحاد NAAA. وبحسب مستجوَب كان سابقاً في المنظمات العربية الأمريكية، كانت للاتحاد في بعض الأحيان قيادة قوية فيما كانت له في أحيان أخرى قيادات ضعيفة. ولكن لم تكن هناك أبداً قيادة قوية تمكنت من استقطاب كل الفئات.

ثانياً: نتائج حول الضغط الخليجي ـ العربي ومعانيها

الخلاصة الأكثر أهمية التي يقدمها هذا الكتاب هي أنه إذا أريد للبلدان الخليجية العربية أن تضغط وتؤثر في قضايا رئيسية متصلة بالسياسات في الولايات المتحدة، فالشرط الرئيسي لذلك هو وجود ناخبية محلية مستدامة. حتى «بارد»، والذي حبّر كتاباً كاملاً حول ما افترضه من كيان عربي ضاغط في الولايات المتحدة يخطف السياسة الخارجية الأمريكية، عاد في نهاية عمله فاعترف أن الكيان العربي المزعوم يفتقد لما يجب أن يكون المكوّن الأكثر أهمية: قاعدة شعبية من المواطنين العرب الأمريكيين. وعلى الرغم من أن بعض الأكاديميين والصحافيين قد أشاروا إلى الحاجة لامتلاك كيان ضغط عربي، إلا أن أياً منهم لم يُشر إلى أن القاعدة التي يفترض أن يبدأ منها الكيان المنشود غير متوافرة. وعلى سبيل المثال، فقد نشرت **الدايلي ستار** مقالة بعنوان «عندي حلم»، تبدأ بتأكيد ضرورة وجود كيان ضغط عربي من أجل متابعة العلاقة بالولايات المتحدة. وحول انطلاقة الكيان أعلاه يقول الكاتب: «يمكن أن تسألوا كيف نبدأ العمل لمثل مشروع طموح كهذا؟ ابدأ بأحسن مدير تنفيذي، وطاقم من أفضل شركات البلد، زودهم بدوافع قوية، استأجر لهم مكتباً، وابدأ. هكذا ببساطة»[٩٣].

أظهرت الفصول السابقة أن المهمة ليست سهلة كما يعتقد الكاتب. تأسيس منظمة وتوظيف بضعة اختصاصيي ضغط هو الجزء السهل؛ بينما الجزء الصعب هو خلق ناخبية خلفه. وللتذكير، فالأيباك والاتحاد الأمريكي للمتقاعدين قويان ليس لأن فيهما مختصي ضغط، بل لأن خلف كل منهما تقوم ناخبية قوية. وحين يذهب ممثل من الاتحاد الأمريكي للمتقاعدين ويتكلم إلى المشرّع، فالأخير يعرف أن محدثه يمثّل ٣٨ مليون عضو.

(٩٢) Steven Salaita, «Ethnic Identity and Imperative Patriotism: Arab Americans before and after 9/11,» *College Literature*, vol. 32, no. 2 (2005), pp. 146-168.

(٩٣) Shoueb Rifai, «I Have a Dream, It Involves a Lobby,» *Daily Star*, 1/5/2010, <http://www.dailystar.com.lb/News/Middle-East/2010/May-01/84767-i-have-a-dream-it-involves-a-lobby.ashx>.

يجب أن يدرك الخليجيون العرب هذه الحقيقة والحاجة إلى الانضمام إلى العرب الأمريكيين إذا كانوا ينشدون التأثير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة حيال الشرق الأوسط. وقد ترسخت صدقية هذه الحقيقة من الحالتين الدراسيتين اللتين أثبتتا ضرورة وجود عامل محلي: ناخبية من القواعد وهي السبب الرئيسي لنجاح أية قضية أو فشلها. ذلك هو السبب الذي يجعل مبيعات الأسلحة من القضايا التي ينتهي الضغط فيها إلى نجاح باهر. فكل عملية تخلق ناخبيتها. حتى «بارد» يورد أنه في صفقات الأسلحة كان العرب في أوقات معينة قادرين على هزيمة مجموعات الضغط الإسرائيلية[٩٤].

برهنت الحالتان الدراسيتان مباشرة صدق هذه الفرضية. فقد تمكنت صفقة الأواكس من توليد ناخبيتها التي تألفت من المتعاقدين، والمتعاقدين من الداخل، والأفراد الذين يتوقعون فرص عمل لهم. من ناحية أخرى، لم تقدم صفقة دبي للموانئ أية حوافز لأي كان ليدعمها. فالصفقة تضمنت حيازة عمليات موجودة وليس خلق شركة جديدة أو طلبيات لسلع قد تخلق أعمالاً ووظائف للأمريكيين.

تظهر حالة الأواكس الدراسية أن الناس تندفع لدعم قضية ما حين تكون لهم منافع مادية مباشرة منها. وعليه، فإذا نظرنا إلى مجموعة المنظمات العربية الأمريكية، لأمكن للمرء أن يرى أن المنظمات الأكثر نجاحاً هي تلك التي تركز على توفير الخدمات الاجتماعية والمنافع المباشرة لأعضائها. لذلك فالمؤسسات العربية في أمريكا الأكثر نجاحاً والأفضل تمويلاً هي منظمات اجتماعية مثل «مركز الجماعة العربية للخدمات الاقتصادية والاجتماعية»، ACCESS. نما المركز هذا على نحو مطرد وهو يضم اليوم ٢٧٠ موظفاً، بل هو بادر إلى إنشاء تحالف أسماه «شبكة الجمعيات العربية الأمريكية»، NNAAC، الذي جمع ٢٣ منظمة عربية أمريكية. أمكن للمركز توفير التمويل لمشاريعه، ومن بينها ٢٠ مليون دولار للمتحف العربي الأمريكي في ديترويت، مبلغ عجزت المنظمات العربية الأمريكية السياسية دائماً عن جمعه. مع العلم أن ٦٠ بالمئة من المبلغ كان في شكل تبرعات فردية.

مع ذلك، فالمنظمات العربية الأمريكية الاجتماعية هي كيانات مناطقية لا صلة لها بالمنظمات العربية السياسية في واشنطن. ويذكرنا ذلك بحقيقة أنه لو حللنا عناصر نجاح الأيباك لوجدنا أنه أقدم، عدا الهدف السياسي الذي يجمع ناخبيته، على تأسيس مجالس، ومدارس، وأندية ريفية، ومبادرات جلبت منافع مادية مباشرة لأعضائه[٩٥]. كانت وظيفة هذه المؤسسات توفير منافع مادية مباشرة للأعضاء كما الوحدة داخل الجماعة. في المقابل، لم يكن للاتحاد العربي الأمريكي (NAAA) غير الهدف السياسي. لم يمثل منافع مادية مباشرة لأعضائه. واقع نجاح الأيباك مقارنة

(٩٤) Bard, *The Water's Edge and Beyond: Defining the Limits to Domestic Influence on United States Middle East Policy*.

(٩٥) Smith, *Power Game: How Washington Works*.

بفشل الاتحاد العربي يؤكد نظرية أولسن في أن الكيانات الهادفة إلى ممارسة الضغط والتأثير لكنها لا تملك غير هدفها السياسي لا تتمتع بقاعدة ناخبية ملتزمة. وهو سبب افتقار المنظمات العربية الأمريكية التقليدية إلى عضوية فاعلة جاذبة لأن التفويض لديها مقتصر على الهدف السياسي ولا يتضمن خدمات مباشرة. وهكذا فإذا أرادت البلدان الخليجية العربية تدعيم القاعدة التي يفترض أن تستند إليها، فهي بحاجة لأن تقارب العرب الأمريكيين ومنظماتهم التي تملك جمهوراً ملتزماً.

إن الدرس المستخلص من فشل «الاتحاد العربي الأمريكي»، ونجاح الأيباك المقابل، هو أن الخطوة الأولى المطلوبة في بناء هيكلية قوية لكيان يحاول ممارسة الضغط والتأثير هي خلق صلة بين الأهداف السياسية والخدمات الاجتماعية المقدمة. فإقران الأهداف السياسية بخدمات مباشرة ينتج ناخبية أكثر اندفاعاً يمكن تعبئتها وتقود في النهاية إلى تعزيز قوة الجماعة العربية الأمريكية.

يؤكد فشل الاتحاد العربي الأمريكي نظرية ووكر في الرعاية. فبحسب مقابلاتي، كان الدعم السعودي مقتصراً على ما اتصل بصفقة الأواكس ولم يكن طويل الأمد. أما بعد الصفقة فتراجعت التقديمات السعودية المباشرة ومعها أيضاً الدعم المحلي الذي يأتي عموماً من شركات لها مصالح في الخليج العربي. وعلى الرغم من أن غياب الدعم الخليجي أو عدم تنظيمه أسهم في فشل «الاتحاد» لكنه لم يكن السبب الرئيسي للفشل. وقد تباينت في هذا المجال آراء المستجوَبين. وفي كل حال، فالمعطيات المتوافرة تظهر أنه بعد إقفال صفحة الأواكس، فقد خفّضت العربية السعودية، ومعها الشركات المحلية التي لها مصالح في الخليج العربي، من مستوى دعمها للاتحاد العربي الأمريكي. وهذا يتصل جزئياً بنظرية «ووكر» في أن هناك حاجة على المدى الزمني الطويل لراعٍ داعم للمنظمة كي تستطيع تدعيم قواعدها وبذلك تتحول إلى منظمة قابلة للاستمرار. أقول جزئياً، لأن قضايا السياسة الخارجية، وكما شرحت سابقاً، لا تمتلك في ذاتها جاذبية عالية بين العرب الأمريكيين. وذلك يعني أنها حتى لو جرى تمويلها بسخاء من راعٍ خارجي، فهي ستبقى عاجزة، إن لم تكن لها عناصر جذب أخرى، عن خلق انتخابية ذات وزنٍ. وكما أسلفت فقضايا السياسة الخارجية ستبقى في ذاتها منخفضة الأهمية إن لم تتمكن إدارة المنظمة من ربطها بمسائل داخلية. قال أحد المستجوَبين ممن كانت له صلة بالمنظمات العربية الأمريكية أن الحرب اللبنانية خلقت خلافات بين أعضاء الإدارة. وهو ما يستعيد صدى نتائج بحثية عدة فحواها أن السبب الرئيسي الذي كان خلف فشل جهود الضغط والتأثير العربية زمن الاتحاد العربي الأمريكي إنما كان الانقسامات الداخلية(٩٦). ومعنى ذلك، أنه حتى لو استمر دعم البلدان الخليجية العربية قوياً ومنسقاً للاتحاد العربي الأمريكي، فذلك لم يكن، ربما، كافياً لاستمرار نجاح الاتحاد.

قال مستجوَب، رئيس لمنظمة عربية أمريكية تركز على الخدمات الاجتماعية، إن منظمات عديدة كانت توحي بالضخامة قد فشلت لأن لا انتخابية متناسبة خلفها. والمفتاح، برأيه، هو أن

(٩٦) Goott and Rosen, eds., *The Campaign to Discredit Israel*, and Feldman and Merkaz le-Mehqarim istrategiyyim ʿal Šem Yafe (Tel-Aviv), *US Middle East Policy: The Domestic Setting*.

تساعد البلدان الخليجية العربية المنظمات العربية الأمريكية كي تكون لها القوعد من جهة والنضج في أجنداتها السياسية من جهة ثانية التي تسمح بتكوين قاعدة لمحاولات الضغط والتأثير. أما إذا كانت هذه القاعدة غير موجودة، فلا معنى لتكوين منظمة، واستئجار ضاغطين، ذلك لن يؤدي إلى أية نتائج، وسيقود ذلك بلدان الخليج لاحقاً إلى عدم الثقة بالمنظمات العربية الأمريكية وبالجماعة العربية. وعليه، فعلى بلدان الخليج العربي أن تعمل على بناء علاقة بالعرب الأمريكيين من دون التوقف عند الموضوع السياسي.

وإذا نظرنا إلى قصص نجاح أخرى، مجموعة الضغط الإسرائيلية مثلاً، لرأينا أن دعمها كان يستمر لفترة طويلة بمعزل عن المسائل موضوع النقاش. الدعم الذي يكون موقوفاً على قضية حصرية لن ينتهي إلى تكوين قاعدة مستدامة. يجب أن يكون التركيز على العلاقة بين الولايات المتحدة والوطن العربي، وتحديداً الخليج العربي من دون حصرها بقضية محددة. على الخليج العربي بالتالي أن يغيّر من مواقفه حيال الجماعة العربية والنظر إلى العلاقة بهم من منظار العمل على جماعة عربية أمريكية أقوى في وسعها تزويد الخليج العربي بالقوة في علاقته بالولايات المتحدة وقادرة على تحسين صورة العربي الخليجي.

مع ذلك، فتمويل منظمات عربية أمريكية مؤثرة ومساعدتها على بناء ناخبيتها قد لا يترجم مباشرة في ناخبية مستعدة للترويج للقضايا الخليجية العربية. وسبب ذلك واقع أن العرب الأمريكيين لا يتماهون لجهة الهوية مع الخليج العربي.

وحالة الأواكس دليل على ذلك. فعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية قد دعمت وعبّأت المنظمات العربية الأمريكية، فالناخبية القاعدية التي أمكن تحريكها لم تكن عربية. وظيفة العرب الأمريكيين كانت التواصل مع جماعة رجال الأعمال وليس تحريك الناخبية العربية الأمريكية. كان جواب واحد من المستجوَبين الذي عمل للاتحاد العربي الأمريكي في ذلك الوقت كما يلي: «لم يكن علينا عمل ذلك». وعلى الرغم من أن الأمير بندر أدرك، في حالة الأواكس، أهمية الناخبية وخاطب الاتحادات العمالية وجماعات رجال الأعمال، لكنه لم يعمل على ناخبية طويلة الأمد، والتي هي مهمة صعبة وتحتاج إلى وقت طويل وتتطلب قدراً من التثقيف والجهد لمخاطبة جماعة لا تتماهى في هويتها مع الخليج. كانت المهمة أسهل مع الاتحادات ورجال الأعمال الذين لهم مصلحة مباشرة في الصفقة.

هذه الحقيقة توصل إلى النتيجة الآتية: العرب الأمريكيون هم أفضل مرشد في سياق الضغط ومحاولة التأثير وهم القاعدة التي يمكن الاستناد إليها في بناء ناخبية لكيان ضغط وتأثير خليجي عربي مستدام، ومع ذلك فهم لا يتماهون بالخليج العربي. والطريقة في حل هذه المعضلة هي بتقديم صورة الخليج العربي للعرب الأمريكيين جزءاً من عالم عربي أكثر شمولاً، وتأطير جهود الضغط الخليجي العربي باعتباره في خدمة مجمل العلاقات العربية بالولايات المتحدة. والعربي الأمريكي سيكون أكثر تجاوباً لفكرة ضغط عربي خليجي لتعزيز العلاقة بين الولايات المتحدة

والوطن العربي بعامة، لأن، كما رأينا في الفصل **الأول**، العامل العربي يبقى مكوِّناً أساسياً في هوية مختلف شرائح العرب الأمريكيين(٩٧).

على الرغم من حقيقة أن العرب الأمريكيين لا يتماهون ثقافياً مع الخليج العربي، إلا أن الخليج العربي تمكن من تقديم قصص نجاح عدة في وسع العرب الأمريكيين التماهي معها. العربي الأمريكي يتماهى من دون شك مع دبي، فنجاح هذه المدينة/الإمارة يبعث الاعتزاز لدى أي عربي أمريكي. وبغض النظر عن بلده الأم، أو الأصل، فالعربي الأمريكي يتملكه الأمل في أن تقتفي بلاده خطوات دبي.

ولكن، حتى لو تبنّت بلدان الخليج العربي سردية عربية شاملة، فعلى البلدان المعنية أن تكون واقعية بخصوص درجة تماهي العرب الأمريكيين مع الوطن العربي. لا يمكن مقارنة تماهي العرب الأمريكيين مع الوطن العربي بتماهي اليهود الأمريكيين مع إسرائيل، حيث يجدون أنفسهم وهويتهم في أرض «الأجداد»؛ دولة إسرائيل(٩٨). يختلف العرب الأمريكيون كثيراً عن اليهود الأمريكيين: ففيما ينظر اليهود الأمريكيون إلى دولة إسرائيل كمصدر لهويتهم، ينظر العرب الأمريكيون إلى الوطن العربي كجزء من تراثهم. وعلى ذلك، فنمط الأيباك أو المنظمة التي تركز كلياً على السياسة الخارجية لن يتمكن من جذب العرب الأمريكيين.

في هذا السيناريو، تمثل إشكالية أخرى، فحتى لو استثمرت البلدان الخليجية العربية في المنظمات العربية الأمريكية التي تخاطب كل شرائح العرب الأمريكيين، مثلما ركّز الاتحاد العربي الأمريكي في الماضي على علاقة الولايات المتحدة بالوطن العربي، فلعل ذلك لن يحرك أيضاً العرب الأمريكيين. فحتى لو استمر التمويل، ولم يجر ربطه بقضايا محددة، فإن منظمات كتلك قد لا تكون ناجحة تبعاً لحقيقة أن ليس هناك الكثير من العرب الأمريكيين المهتمين بالسياسة الخارجية، ولحقيقة أن للعرب الأمريكيين آراء مختلفة حيال القضايا العربية.

وكما ظهر في بحثنا سابقاً لقضية الأواكس وللمشكلات، يشكّل الاتحاد العربي الأمريكي مثالاً لمنظمة تعتمد كلياً على دعم خارجي مشروط وغير متسق، وغير قادرة على توليد قاعدة مستدامة، ولا تستطيع الاستمرار بالتالي(٩٩). قال مستجوَب، رئيس لمنظمة عربية أمريكية اجتماعية ناجحة، إنه حتى ينجح أي كيان ضغط عربي، فالسياسة الخارجية يجب أن تكون جزءاً من أجندة شاملة لتعزيز أوضاع العرب الأمريكيين كجماعة داخل الولايات المتحدة. وبسبب ذلك سيشعر العرب

(٩٧) Sylvia C. Nassar-McMillan, Richard G. Lambert and Julie Hakim-Larson, «Discrimination History, Backlash Fear, and Ethnic Identity Among Arab Americans: Post-9/11 Snapshots,» *Journal of Multicultural Counseling and Development*, vol. 39, no. 1 (January 2011), pp. 38-47.

(٩٨) Danny Ben-Moshe and Zohar Segev, eds., *Israel, the Diaspora, and Jewish Identity* (Brighton [UK]; Portland, OR: Sussex Academic Press, 2007).

(٩٩) Carol Chetkovich and Frances Kunreuther, *From the Ground Up: Grassroots Organizations Making Social Change* (Ithaca, CA: ILR Press/Cornell University Press, 2006).

الأمريكيون أن الكيان ذاك، بالإضافة إلى تقديمه صورة أفضل للوطن العربي ما سينعكس إيجاباً على صورتهم كجماعة، فهو سوف يقود أيضاً إلى تعزيز قوة الجماعة.

ويمكن أن تجد ذلك في حالة الأيباك والجماعة اليهودية. يحاول توماس فريدمان في كتابه **من بيروت إلى القدس** أن يحلل لماذا يبدو اليهود الأمريكيون متشددين جداً في دعم إسرائيل ولماذا تبدلت قيم اليهودي الأمريكي من النضال في سبيل قضايا الحرية إلى الدعم الأعمى لإسرائيل. يقول: «تجري دعوة اليهودي إلى البيت الأبيض لا لبحث الصلاة في المدارس... بل كي يُستشار في اقتراح قانون له علاقة بالخارج». ويضيف: «لقد أيقن اليهود الأمريكيون أن في وسعهم امتطاء قضايا اليهود السوفيات وإسرائيل ليصلوا إلى ممرات السلطة»[١٠٠].

الاستنتاج الرابع الذي يقدمه الكتاب هو أن الصورة السلبية للعرب وللمسلمين خلقت حاجزاً يحول دون تمكنهم من الضغط والتأثير بفاعلية والمرافعة لقضيتهم أمام الإدارة الأمريكية والشعب الأمريكي معاً. ويبقى العائق الأهم للدخول والتأثير الصورة السلبية للعرب والمسلمين في وعي الأمريكي العادي[١٠١]، إذ من الصعب الضغط والتأثير في قضية ما في الوقت الذي تلحق بالقضية أو بالجمعية وصمة سلبية[١٠٢]. لقد كانت تطورات قضية «دبي للموانئ» مثالاً أظهر بوضوح قوة تأثير الصورة السلبية للعرب وربطهم بالإرهاب.

تعزز مقاربة العرب الأمريكيين أيضاً، وعلى نحو غير مباشر، الصورة العربية في الولايات المتحدة وصورة الخليج العربي بالتالي. والعرب الأمريكيون هم المرشد الأفضل في كيفية تغيير الرأي العام. فكما ذكر في فصل الأدبيات السابقة، هم مندمجون جيداً في المجتمع الأمريكي ومع الأمريكي العادي. والأمريكي العادي قد يتأثر أكثر برأي لحود أو بولا عبدول أكثر مما قد يفعل مع الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أو الشيخة موزة بنت ناصر المسند، اللذين يبقيان، وعلى الرغم من إنجازاتهما الإنسانية، غريبين عنه.

ينظر الاستنتاج الخامس في إمكانية كسر سياسات الأنظمة الفرعية، والتغيير في الأمر الواقع. يشير الوضع الراهن، من خلال المقابلات، كما من الحالتين الدراسيتين، وبوضوح، إلى أن اتجاه الرأي العام الأمريكي حيال الشرق الأوسط هو في قبضة مجموعات الضغط الداعمة لإسرائيل. فقد نجحت مجموعات الضغط المؤيدة لإسرائيل في الهيمنة على الخطاب العام في موضوع الشرق الأوسط وفي خلق حاجز يمنع الخليج العربي من إسماع صوته في الموضوع[١٠٣].

---

(١٠٠) Friedman, *From Beirut to Jerusalem*.

(١٠١) Paul and Paul, *Ethnic Lobbies and US Foreign Policy*.

(١٠٢) Baumgartner [et al.], *Lobbying and Policy Change: Who Wins, Who Loses, and Why*.

(١٠٣) Paul Findley, *They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby* (Chicago, IL: Lawrence Hill Books, 1989), and John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, *The Israel Lobby and US Foreign Policy* (London: Macmillan, 2007).

بحسب مستجوَبين، ومن جلسات الاستماع، والشهادات، والأدبيات المتوافرة التي أتيحت لي، تسعى المجموعات الداعمة لإسرائيل بكل ما لديها إلى إحداث هوة بين الوطن العربي والولايات المتحدة كي تبقى المرجع الوحيد في المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط. وبوجود مثل تلك العلاقة المترسخة مع صنّاع السياسة لا يبقى إلا القليل لأي جهد ضغط ومحاولة تأثير مؤيدة للعرب أو لأي صوت يحمل هواجسهم. مع ذلك، فقد أثبتت وقائع صفقة الأواكس أنه حين يجري تسويق قضية ما إلى الجمهور الأمريكي بشكل صحيح، برفع درجة بروزها وتأطيرها بطريقة صحيحة، وحين يمارس ذلك بضغط كافٍ، فلعله يغدو بالإمكان التغيير في مواقف صنّاع السياسة. وعلى ذلك يمكن القول إن العلاقة الراسخة مسبقاً مع مجموعات الضغط الداعمة لإسرائيل، والتي تريد احتكار القضايا المتصلة بالشرق الأوسط، لا تشكل على الرغم من قوتها حاجزاً لا يخترق إن توافرت الجهود العربية المناسبة للتأثير في سياسات الحكومة الأمريكية أو للوصول إلى الرأي العام الأمريكي. فحين أمكن تأطير صفقة الأواكس بطريقة مقبولة للأمريكي العادي، وجد السعوديون جماعات عدة تريد التعاون وتوفير الدعم. فبالإضافة إلى تأطيرها كجزء من محاولات احتواء الشيوعية، فهي خاطبت صراحة المنافع الاقتصادية، والجماعات الباحثة عن مصلحة، وأمكن بذلك التغيير في اتجاه السياسات.

ويحيل ذلك مرة أخرى إلى نظرية كروغر وأولسن في أنه من أجل تغيير سلوك الكسب المجاني الذي تظهره بعض مجموعات الضغط في مجالات سياسية معينة، والمتمثل بانتفاع جماعة واحدة على حساب الجماعات الأخرى، يجب تقديم مجموعة أكبر لتوازن تأثير الجماعة المهيمنة كما يجب إخراج القضية من إطارها المحدود الذي تحكمه بضعة عناصر إلى النطاق العام. يتمثل هذا السلوك بالسيطرة التي يمارسها الضاغط الداعم لإسرائيل على الخطاب العام في الولايات المتحدة حيال مسألة الشرق الأوسط، حيث هم الصوت المهيمن الأوحد على حساب بقية الجماعات(١٠٤).

لعكس وجهة هذا السلوك يجب العمل على توفير المنافع لمجموعة أكبر من الناس. وقد برهنت فصول صفقة الأواكس صدق هذه النظرية: ذهب الأمير بندر، وكما ظهر في كل المنشورات التي غطت القضية(١٠٥)، وتحدث إلى كل الناس، حتى باعة الزهور أدركوا أن لهم مصلحة اقتصادية في الصفقة، وذلك من أجل كسر احتكار المجموعة الداعمة لإسرائيل حول سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وللمفارقة، فقد أظهرت صفقة دبي للموانئ الأمر نفسه، على الرغم من أن النهاية لم تكن لمصلحة الخليجيين العرب. كانت صفقة دبي مسألة تقنية وتحت سيطرة الفاعليين

(١٠٤) انظر مقابلة مع بول فيندلي، في: «Paul Findley: Congress and the Pro-Israel Lobby,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 15, no. 1 (Autumn 1985), pp. 104-113.

(١٠٥) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan*, and Steven F. Emerson, *The American House of Saud: The Secret Petrodollar Connection* (New York: F. Watts, 1985).

الأصليين، إلا أنه مع ازدياد الكلام على أهمية الصفقة ووصولها إلى الخطاب العام، فقد الفاعلون الأصليون السيطرة على المسألة. وفي العادة فإن صفقات كهذه إنما تدار من طرف سيستام مقفل يضم وزارة الخزانة والوكالات الأخرى المعنية بإنهاء الموافقات على صفقة الاستحواذ(١٠٦). في ما يخص صفقة دبي للموانئ، كان للإعلام، ولشركة Eller &Co، وللكونغرس، وللمدن، ما تقوله في الصفقة. لم تبق الصفقة محصورة في عدة أشخاص ومجموعات معنية.

ففي قضايا ضيقة كقضية الشرق الأوسط يستطيع نائب في الكونغرس التصويت وفق رغبة مجموعة الضغط الداعمة لإسرائيل دونما خوف من عواقب؛ لأن الموضوع لا يملك إلا القليل من البروز لدى بقية ناخبيته. لكنه قد يغيّر موقفه في ما لو أعلمت ناخبيته وكانت معنية بالقضية، وإذا ما كان لكامل ناخبيته، وليس لشريحة منها فقط، أن تحكم عليه بناء على تصويته حول مسائل الشرق الأوسط. وعلى ذلك، فإن رفع درجة بروز السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ومفاعيلها على المصلحة الوطنية للولايات المتحدة يصبح ضرورياً من أجل الوصول إلى مقاربة أمريكية للمنطقة أكثر توازناً. وهنا تبدو الأهمية القصوى للتواصل، بما فيها إمكانية تغيير تأطير المصلحة الوطنية، كما حدث في حالة الأواكس، فبدت الصفقة في خط المصلحة الوطنية الأمريكية من خلال إسهامها في استيعاب الاتحاد السوفياتي.

وعلى ذلك، فلعكس سياسة الولايات المتحدة حيال المنطقة ولجعل الولايات المتحدة تتخذ مقاربة أكثر توازناً، بالإضافة إلى مضاعفة وعي الرأي العام بالشرق الأوسط، فإن جماعات إضافية يجب أن تدعى لتكون جزءاً من الخطاب.

ومع ذلك، فرفع درجة بروز قضية ما هو سلاح ذو حدين. فرفع بروز قضية الأواكس ولّد دعماً للصفقة ووعياً عاماً بأهمية تجهيز الجيش العربي السعودي للتأكد من قدرته على استيعاب الخطر السوفياتي. كما أنه وضع المعارضين موضع المساءلة، إذ بات السؤال هو عن ولاء المجموعات الداعمة لإسرائيل. كان الشعار هنا قوياً ومؤثراً «ريغن أو بيغن»، لأنه أطّر القضية باعتبارها اختياراً بين الولاء لأمريكا ورئيسها، والذي يقاتل الشيوعية، أو الولاء لإسرائيل. في حالة دبي للموانئ، كان لرفع درجة بروز القضية تأثيراً معاكساً. كانت الظروف المحيطة مختلفة، إذ حدثت الصفقة بعيد أعوام قليلة من ٩/١١، حيث وضعت العلاقة مع الخليج العربي على المشرحة وهكذا جرى رفع درجة بروز القضية في موازاة تأطير دولة الإمارات كشريك غير موثوق وكدولة متساهلة مع الإرهاب.

ومن باب المفارقة أن قضية الأمن الوطني والمصلحة الوطنية استخدمتا لمصلحة الخليج العربي في قضية الأواكس وضده في قضية دبي للموانئ. وعلى ذلك فلإحداث تغيير في السياسة العامة الأمريكية في الشرق الأوسط، يتوجب إدخال جماعات جديدة، ورفع درجة بروز القضية، كما يجب شرح معاني السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط للجمهور.

---

(١٠٦) Luigi Graziano, *Lobbying, Pluralism, and Democracy* (London: Palgrave, 2001).

ثالثاً: نظرة إلى المستقبل

١ ـ تغييرات جيوسياسية ممكنة

تزداد أهمية الضغط ومحاولة التأثير كأداة في السياسة الخارجية تبعاً لعوامل عدة: (١) لم تعد المصلحة الوطنية مفهوماً دقيق التعريف والتحديد في أذهان الأمريكيين؛ (٢) بات هناك المزيد من السلطة في أيدي الكونغرس؛ و(٣) يفقد الخليج العربي تدريجياً قيمته الاستراتيجية مع تراجع سعر النفط؛ (٤) الولايات المتحدة تظهر تقارباً مع إيران غداة الاتفاق النووي.

في زمن الأواكس، استخدم ريغن هاجس الخطر السوفياتي لتسويق صفقة الأواكس للجمهور الأمريكي. فكما شرحنا في الفصل **الرابع**، كان مفهوم المصلحة الوطنية أثناء الحرب الباردة مفهوماً واضحاً في ذهن الأمريكي العادي. وعليه فقد كان في وسع الخليج العربي الاتكال على أهميته الاستراتيجية وعلى العلاقة بالبيت الأبيض والإدارة. والرئيس ووزارة الخارجية هما الأكثر حساسية لأهمية الخليج الاستراتيجية من ضمن نظرة أوسع للسياسة الخارجية وللبلاد ككل[١٠٧]. لكن العلاقات الوثيقة مع الرئيس كانت تكراراً موضع انتقاد، كما في قضية الأمير بندر مع الرئيس جورج دبليو بوش في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وقد تحول النقد محور قصة فيلم لمايكل مور عرض المملكة العربية السعودية كدولة تستخدم الأعمال (البيزنس) لتبني علاقة وثيقة بعائلة بوش كي تحصل من خلالهم على ميزات لدى الحكومة الأمريكية[١٠٨].

القيمة الاستراتيجية عند الرئيس هي حجة استراتيجية يمكن صرفها في المداولات مع الجهاز التنفيذي، لكنها ليست بالقيمة نفسها عند مخاطبة الكونغرس، والذي يتأثر عادة بالخيارات المحلية. كما أن الحكومة هي دائماً موضع محاسبة الكونغرس. يختلف المدى الذي يستطيع أن يبلغه الرئيس في التأثير في السياسة الخارجية من رئيس لآخر. وقد أظهرت التجارب أن الكونغرس يمارس سلطة أقوى في أوقات السلم، أما في أزمنة الأخطار الخارجية فيتحلّق الكونغرس في الغالب حول الرئيس ويوكل إليه سلطاته في السياسة الخارجية[١٠٩].

وفيما عارض الكونغرس معظم مبادرات الرئيس كلينتون في السياسة الخارجية، كان للرئيس بوش كونغرس متعاون[١١٠]. الفارق في مدى التعاون بين الكونغرس والرئيسين ريغن وبوش كان تبعاً لحقيقة أن الولايات المتحدة كانت تحت الهجوم المباشر في ظل إدارة بوش. والطريف أن مفهوم المصلحة الوطنية الذي سمح لبوش أن يحشد الكونغرس إلى جانبه في قضايا السياسة

---

(١٠٧) Frank R. Baumgartner, Heather A. Larsen-Price and Beth L. Leech, «Congressional and Presidential Effects on the Demand for Lobbying,» *Political Research Quarterly*, vol. 64, no. 1 (March 2011), pp. 3-16.

(١٠٨) Micheal Moore, «Fahrenheit 9/11,» (2004), <http://www.fahrenheit911.com>.

(١٠٩) James M. Lindsay, «Deference and Defiance: The Shifting Rhythms of Executive-Legislative Relations in Foreign Policy,» *Presidential Studies Quarterly,* vol. 33, no. 3 (September 2003), pp. 530-546.

(١١٠) المصدر نفسه.

الخارجية الرئيسية مثل الذهاب إلى أفغانستان أو الى العراق، والذي سمح له بزيادة الإنفاق في العراق أيضاً[111]، قد استخدم ضده في قضية دبي للموانئ[112]. ففي الوقت الذي ظهرت فيه صفقة «دبي للموانئ» كانت سلطة بوش قد تقلصت. وعلى الرغم من أنه كان لبوش سنة ٢٠٠١ كونغرس متعاون، لكن الموجة عادت فاختلفت كلياً في حدود سنة ٢٠٠٦ وقادت من ثمة إلى خسارته الأكثرية في مجلسي الكونغرس في انتخابات ٢٠٠٦. حدث ذلك بعد إعصار كاترينا، حين كان بوش في ولايته الثانية وقد هبطت شعبيته على نحو رئيسي. رفد هبوط شعبية بوش الكونغرس بعضلات قوية، بخلاف حالة ريغن الذي كان في ذروة شعبيته وكانت سياسته الخارجية محط قبول كبير[113] ما ساعده في الحصول على تعاون الإعلام والنخب السياسية.

وعلى وجه العموم، فالاستراتيجية التي تبنّاها الخليج، في التركيز على الرئيس والإدارة وإبقاء العلاقة محصورة بالقنوات الدبلوماسية الثنائية، كانت في الغالب ناجحة في أزمنة انقسامات الكونغرس، حيث يغدو للرؤساء المزيد من السلطة في التصرف فردياً وإصدار قرارات إدارية[114]. مع ذلك، فتجربة دبي للموانئ تظهر أنه، حتى في الأزمنة حيث كان للرئيس كونغرس متعاون، فإن التركيز فقط على الرئيس ليس كافياً. هذا هو السبب في أن الإمارات، في حالة دبي للموانئ، كانت غير قادرة على فرض نفسها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، على الرغم من حقيقة أن الرئيس بوش دافع عن الصفقة وحاول إبراز القيمة الاستراتيجية كحليف في الحرب على الإرهاب. على العكس، فقد استخدم معارضو الصفقة حجة في أن السماح للإمارات العربية بإدارة الموانئ الأمريكية سوف يجعل هذه المرافق أكثر احتمالاً لأن تكون عرضة لهجمات إرهابية.

كان على بوش أن يخضع لإرادة الكونغرس في قضية دبي للموانئ، والتي تركت تداعيات سلبية على الولايات المتحدة. فقد بعثت رسالة سلبية للوطن العربي وللمستثمرين العرب[115]. في حالة «دبي للموانئ»، قامت وزارة الخزانة كما وزارة الأمن الداخلي بكل ما هو مطلوب للتثبت من أن الصفقة لا تنطوي على أية مخاطر على الأمن، لكن السناتور شومر استخدم نفوذه مع الكونغرس وقام باستعمال سلاح الخوف مع الجمهور الأمريكي ونجح من ثمة في إبطال الصفقة[116].

(١١١) Martin Crutsinger, «Bush Sends Congress $2.90T Spending Plan,» *9/11 Review* (5 February 2007), <http://911review.org/Media/spending_plan_budget.html>.

(١١٢) Michael G. Oxley, «Column By Thomas L. Friedman,» *Congressional Record*, vol. 52, no. 25 (March 2006), <http://www.gpo.gov/fdsys/granule/CREC-2006-03-02/CREC-2006-03-02-pt1-PgE269-3>.

(١١٣) Ole R. Holsti, *Public Opinion and American Foreign Policy* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2009).

(١١٤) Baumgartner, Larsen-Price and Leech, «Congressional and Presidential Effects on the Demand for Lobbying».

(١١٥) «Happy Now?,» *Washington Post*, 10/3/2006, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/03/09/AR2006030902107.html>.

(١١٦) Richard H. Curtiss, «The Dubai Ports World Deal: Manna to Publicity Hound Sen. Charles Schumer (D-NY),» *Washington Report on Middle East Affairs* (May-June 2006), <http://www.wrmea.org/2006-may-june/the-dubai-ports-world-deal-manna-to-publicity-hound-sen.-charles-schumer-d-ny.html>.

لا يستطيع الخليج العربي الاعتماد على الرئيس لتأمين مصالحه مع الولايات المتحدة. وقد برهنت فصول الأزمة السورية الراهنة صحة هذا الأمر، إذ بدا الخليج العربي غير قادر على دفع نظام الأسد على وقف استخدامه الأسلحة الكيميائية ضد شعبه. وقد علق أكاديمي كويتي على موقف أوباما من الأسد بالسؤال عمّا إذا كان الخليج العربي يستطيح حقاً أن يثق بالولايات المتحدة لحمايته في المستقبل. وسأل ماذا سيحدث إذا تعرضت الكويت ثانية للغزو، وإذا ما كان على الكويتيين الثقة بالرئيس إذا كان سيعود للكونغرس في كل قرار يتخذه.

واليوم، يبدو التحالف بين الولايات وبلدان الخليج العربي هشّاً، إذ بات لا ينهض إلا على مصالح مشتركة خالصة، قد تتغيّر، وليس على القيم المشتركة[١١٧]. وعليه، فهناك حاجة لسردية مستندة إلى القيم التي يتماهى فيها الأمريكي العادي من أجل علاقة متينة بالولايات المتحدة. فإسرائيل، على سبيل المثال، ما انفكت تفرض نفسها باعتبارها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. بالإضافة إلى القيمة المشتركة تلك مع الولايات المتحدة، فهي تضيء على الوجوه المختلفة للحياة في إسرائيل التي يتماهى فيها الأمريكي العادي. فهم يملأون الإعلام بقصص الحياة اليومية في إسرائيل، وحتى المجلات الزراعية في الولايات المتحدة تحمل صور الزراعة الإسرائيلية[١١٨]. ومع أن تلك مهمة مختلفة عن الحالة الإسرائيلية، لاختلاف الثقافة الخليجية، وحتى ابتعادها، عن ثقافة الغربي، إلا أنه على الخليج العربي وضع مجهود أكبر للتواصل مع الجمهور الأمريكي الأوسع.

إلى ذلك، لا يستطيع الخليج العربي الاعتماد أكثر على قيمته الاستراتيجية الناشئة من واقع أن المنطقة تحتوي على احتياطات نفطية ضخمة. فالخليج قد يفقد هذه الميزة مع اكتشاف النفط البديل[١١٩]. وسيفقد بذلك حظوته لدى الإدارة الأمريكية. وإذا خسر الخليج قيمته الاستراتيجية، فلن يستطيع بعدها الوصول إلى الإدارة والرئيس. ومع أن هناك اعتقاداً بأن الطلب على النفط في السنوات العشر القادمة لن يتأثر[١٢٠] فإن أمريكا بدأت بالتقليل من استيرادها للنفط من الخليج[١٢١]، فالأمريكي العادي كما صنّاع السياسة ما عادوا مرتعبين من فكرة أن تتوقف إمدادات النفط القادمة من الخليج العربي[١٢٢]. وقد أظهر التقرير الاستخباري القومي حول كيف سيبدو

(١١٧) Mohammed bin Huwaidin, «International Alignments and their Influence on the Arabian Gulf,» paper presented at: Security in the Arabian Gulf, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 9-10 December 2013.

(١١٨) Friedman, *From Beirut to Jerusalem*.

(١١٩) *Global Trends 2030: Alternative Worlds* (Washington, DC: National Intelligence Council, 2012), and Anthony H. Cordesman, «The United States, the Indian Ocean Region, and the Gulf,» Center for Strategic and International Studies, 2013, <http://csis.org/publication/us-indian-ocean-region-and-gulf>.

(١٢٠) Niyadi, «RE: the Strategic Value of the Arab Gulf and Shale Oil,» (quote from the undersecretary of oil ministry, Typed to the author during a conference, 2013).

(١٢١) Herman Franssen, «Obama and Declining U.S. Dependence on Imported Oil and Gas,» Middle East Institute (25 November 2014), <http://www.mei.edu/content/article/obama-and-declining-us-dependence-imported-oil-and-gas>.

(١٢٢) David Ignatius, «USA-GCC Relations,» paper presented at: Security in the Arabian Gulf, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 9-10 December 2013.

العالم سنة ٢٠٣٠ أن الولايات المتحدة ستصبح، بعد اكتشاف النفط الصخري، المصدّر الأول للنفط فيما ستشهد البلدان المنتجة اليوم للنفط انحساراً في مداخيلها[١٢٣]. وربما يكون لذلك تداعيات على رغبة الولايات المتحدة في التورط عملياً في حماية الخليج العربي من أخطار محتملة، من إيران مثلاً.

بالإضافة إلى مكوّن الطاقة، هناك علامات عدة على تحلل أمريكي تدريجي من التزاماتها في منطقة الخليج العربي. قال كريستوفر هارمر، نائب مدير العمليات المستقبلية في الأسطول الخامس الأمريكي المرابط في المنامة: «لقد انسحبنا كلياً من العراق. ونحن على الطريق للانسحاب من أفغانستان. لقد قلصنا جوهرياً حضورنا البحري في الشرق الأوسط. وقد أدار الرئيس الأمريكي البوصلة باتجاه آسيا». وأضاف: «هذه أربعة إجراءات، والتي يجب أن تقول لبلدان مجلس التعاون الخليجي إنه، ومهما كانت الظروف، فيجب أن تتعاملوا معها من دون أدنى مساعدة من الولايات المتحدة»[١٢٤]. من هذا المنظار، يبدو الدعم الأمريكي للخليج مهزوزاً. وبدأ الخليجيون يشعرون بتحلل الأمريكيين من التزاماتهم. والإشارة المنبّهة **الأولى** كانت موقف الولايات المتحدة حيال حلفائها التاريخيين مثل مبارك ومن صحوة الربيع العربي؛ الإشارة المنبّهة **الثانية** كانت الاتفاقية الموقعة مع إيران. وقد أدركت الولايات المتحدة أن تحسن علاقتها بإيران قد يدفع البلدان الخليجية للدخول في نمط وحدوي أقوى ـ لدرجة أن بعض الأصوات الخليجية النافذة من مثل الأمير تركي بن فيصل باتت تدعو إلى تحويل «مجلس التعاون الخليجي» إلى اتحاد[١٢٥]. فالتهديدات الخارجية المتمثلة بالخطر الإيراني أصبحت كافية كي تبعث ضغطاً يكسر عقدة الأمن التي استمرت طويلاً تلاحق البلدان الخليجية في علاقاتها البينية تجاه بعضها البعض. وبالنتيجة، فربما يتطور تعاون بلدان الخليج العربي المختلفة ليقارب درجة إنتاج سياسة خارجية واحدة حيال الولايات المتحدة. وسوف يسهم ذلك في حل المشكلة الأولى التي تواجه مستقبل أي جهد ضغط خليجي عربي ناجح في الولايات المتحدة: الإجماع بين بلدان الخليج العربي.

في ظل هذا المشهد الجيو سياسي المتغير، من المهم معرفة كيف يتكيّف الآخرون مع الوضع الجديد. في حالة إسرائيل، فقد نشأت قيمتها الاستراتيجية مع صعود الإمبرطورية السوفياتية. ومع تزايد التهديد السوفياتي للوطن العربي، صعدت إسرائيل كحصن أمامي في وجه الشيوعية الزاحفة إلى حقول النفط في الخليج. تلك كانت قيمة إسرائيل الاستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. مع ذلك، وعلى الرغم من انهيار الإمبرطورية السوفياتية، فقد عمل الإسرائيليون على خطة بديلة. لقد عملوا على علاقة لا تقتلعها رياح التغييرات الاستراتيجية[١٢٦]. وقد دلّت استطلاعات الرأي

---

(١٢٣) *Global Trends 2030: Alternative Worlds*.

(١٢٤) Elizabeth Dickinson, «US Looks to Allies to Secure Arabian Gulf,» *The National* (24 April 2013), <http://www.thenational.ae/news/uae-news/us-looks-to-allies-to-secure-arabian-gulf>.

(١٢٥) Habib Toumi, «Gulf Union is Inevitable: Saudi Prince Turki Al Faisal,» *Gulf News*, 8/12/2013, <http://gulfnews.com/news/gulf/oman/gulf-union-is-inevitable-saudi-prince-turki-al-faisal-1.1264725>.

(١٢٦) Mearsheimer and Walt, *The Israel Lobby and US Foreign Policy*.

التي أجراها معهد غالوب في شباط/فبراير ٢٠١٢ على أن ٦١ بالمئة من الأمريكيين يتعاطفون مع إسرائيل. باختصار، نجح الإسرائيليون في تأصيل دعم أمريكا لهم من خلال رعاية وتطوير مجموعات الضغط والتأثير المؤيدة لإسرائيل. وعلى ذلك، فقد عمل كيان الضغط الداعم لإسرائيل على حماية المصالح الإسرائيلية في الولايات المتحدة، بمعزل عن قيمتها الاستراتيجية.

على جبهة الخليج العربي، بدأت البلدان المختلفة بتغيير نوع مقاربتها للعلاقات مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من حقيقة أنهم لم يصلوا بعد إلى مرحلة المقاربة المشتركة، بل إنهم ليستعملون أحياناً قوتهم في واشنطن ضد بعضهم بعضاً[١٢٧]، إلا أنهم باتوا يستخدمون مقاربة أكثر تطوراً. بدأوا يقاربون مراكز التفكير الرئيسية، بهدف اكتساب دعم النخب السياسية[١٢٨]. فقد مولت الإمارات مركز تفكير في الولايات المتحدة. كما تتبرع دول الخليج لمراكز التفكير المرموقة في أمريكا لطرح مقاربتهم من السياسة الأمريكية الخارجية تجاه المنطقة.

المقاربة الجديدة المبنية على البحث هي طلاق مع المنهج التقليدي الذي تعوّد عليه الخليج العربي، والذي يركز فقط على استئجار ضاغطين مرتفعي الأجر من أجل فتح الأبواب. مع ذلك، فما زالوا مقصّرين في إدراك أهمية القواعد ولم يبادروا إلى أي جهد للانخراط مع العرب الأمريكيين. فوجود قاعدة دعم محلي لهم أمر يعطي جهودهم الراهنة الشرعية ويحميهم بالتالي من تهمة أنها حكومة أجنبية تحاول «شراء النفوذ»[١٢٩]. هناك، إذاً، مقاربة أكثر تطوراً باتت تستخدم، كما أنهم بدأوا يدركون أهمية التواصل كعامل رئيسي في العلاقة مع الولايات المتحدة.

٢ ـ تغييرات في الجماعة العربية الأمريكية

إن طبيعة المنظمات العربية الأمريكية هي الآن قيد التغيير. فقد باتت المنظمات العربية الأمريكية بعد ١١ أيلول/سبتمبر أكثر تركيزاً على تعزيز موقعها في المجتمع الأمريكي، وليس الاكتفاء بمسألة فلسطين كما كان الأمر سابقاً. وقد أدى ذلك إلى انتشار منظمات الخدمات الاجتماعية. تركز منظمات كهذه على توفير خدمات مباشرة لناخبيتها داخل الجماعة، وليس على الأغراض السياسية. ومن الأمثلة على ذلك، «الجمعية العربية الأمريكية في نيويورك» التي تدرّس الإنكليزية للوافدين الجدد، و«شبكة المهنيين العرب الأمريكيين» التي تساعد المتخصصين الجدد على إيجاد وظائف لهم. العضوية في مثل هذه المنظمات الاجتماعية هي أكثر جذباً من العضوية في المنظمات ذات

(١٢٧) James M. Dorsey, «Gulf Proxy War: UAE Seeks to Further Damage Qatar's Already Tarnished Image,» *Huffington Post*, 28/11/2014, <http://www.huffingtonpost.com/james-dorsey/gulf-proxy-war-uae-seeks_b_5898246.html>.

(١٢٨) Eric Lipton, Brooke Williams and Nicholas Confessore, «Foreign Powers Buy Influence at Think Tanks,» *New York Times*, 6/9/2014, <http://www.nytimes.com/2014/09/07/us/politics/foreign-powers-buy-influence-at-think-tanks.html?_r=0>.

(١٢٩) المصدر نفسه.

الأغراض السياسية. وقد قال مستجوَبان، رئيسان لمنظمتين اجتماعيتين عربيتين، إنهما إنما يطبقان الموديل اليهودي.

وتبقى المنظمة الأكثر بروزاً بين مثيلاتها هي «مركز الجماعة العربية للخدمات الاقتصادية والاجتماعية»، ACCESS، والتي تملك قواعد شعبية قوية وتعد قوة سياسية مهمة في ولاية ميشيغان[١٣٠].

وإلى ذلك، أصبح العرب الأمريكيون أعلى صوتاً وأكثر تسييساً، وبعض الدليل إعطاء عمدة نيويورك، مهد كيانات الضغط الداعمة لإسرائيل، يومَي عطلة لاحتفالات عيد الفطر[١٣١]. وذلك يعني أن العرب الأمريكيين باتوا ناضجين بما يكفي لتأسيس قاعدة لكيان ضغط وتأثير. وإلى النضج، تبدي الجماعة العربية مزيداً من الفاعلية. فقد حرّك مقتل ثلاثة تلامذة عرب في نورث كارولينا ١٥٠ منظمة حقوق إنسان[١٣٢]. وقد بدأ العرب الأمريكيون منذ فترة قصيرة حملة سموها «من فيرغسون إلى تشابل هيلْ: من أجل العدالة» بالتعاون مع معهد للأفارقة الأمريكيين[١٣٣]. تلك محاولة من العرب الأمريكيين لخلق تحالف، وتدل على التطور السياسي للجماعة. كما من الجدير بالذكر أن للعرب الأمريكيين مكانة مهمة في الأكاديميا ولهم في هذا المجال منظمات وتحالفات طلابية مهمة وناشطة[١٣٤].

باختصار، يحتاج النجاح في محاولات الضغط والتأثير إلى تعبئة قاعدة محلية، ويمكن تحريك القاعدة تلك على الأرجح حين يجني الأعضاء منافع معينة من علاقتهم بالمنظمة التي تسعى إلى تعبئتهم. ولكي يفضي الدعم إلى نجاح فعليه أن يكون مستداماً. وللنجاح في تغيير سياسة عامة حيال المنطقة، ولكي لا يتكرر سوء التعامل الذي تمثّل بحدث دبي للموانئ، يحتاج الأمريكي العادي إلى أن يتكون لديه فهم أفضل للمنطقة. والمفتاح لذلك هو البدء بتغيير الصورة السلبية للعرب. فرفع درجة بروز مسائل الشرق الأوسط، من دون تغيير في صورة العرب، قد يؤتي نتائج عكسية على السياسة الأمريكية الخارجية حيال المنطقة. والعرب الأمريكيون هم المؤهلون للقيام بتغيير الصورة السلبية المهيمنة لأن الأمريكي العادي يتماهى معهم.

---

(١٣٠) جانيس تيري، «النشاطات الاجتماعية والسياسية بين الأمريكيين ـ العرب في ديترويت،» في: سليمان، محرر، **العرب في أمريكا: صراع الغربة والاندماج**، ص ٣٦٨ ـ ٣٧١.

(١٣١) Michael M. Grynbaum and Sharon Otterman, «New York City Adds 2 Muslim Holy Days to Public School Calendar,» *New York Times*, 4/3/2015, <http://www.nytimes.com/2015/03/05/nyregion/new-york-to-add-two-muslim-holy-days-to-public-school-calendar.html>.

(١٣٢) «AAI Joins 150 Civil Rights Orgs to Demand Federal Action on Chapel Hill Murders,» Arab American Institute (13 February 2015), <http://www.aaiusa.org/aai-joins-150-civil-rights-orgs-to-demand-federal-action-on-chapel-hill-mur>.

(١٣٣) «From Ferguson to Chapel Hill: Together We Stand for Justice,» Arab America (26 February 2015), <http://www.arabamerica.com/events/ferguson-chapel-hill-together-stand-justice/#sthash.3pfwa2Qw.dpuf>.

(١٣٤) هيلين حطب سمحان، «ليس أبيض البشرة حقاً: التصنيف العرقي والتجربة الأمريكية ـ العربية،» في: سليمان، محرر، **العرب في أمريكا: صراع الغربة والاندماج**، ص ٣٢٥.

يستحق موضوع إيجاد كيان ضغط وتأثير عربي عناء البحث والتفحّص. وكما قلنا سابقاً، فهناك منافسات حادة بين البلدان العربية الخليجية وقد ألقت تلك المواقف بظلها على علاقات الخليج العربي بالولايات المتحدة، حيث تتنافس البلدان تلك في الدخول في علاقات مع الولايات المتحدة بدل أن تتعاون وتتكامل للوصول إلى قوة تفاوضية أفضل. مواقف كتلك تقود لا محالة إلى فشل كل محاولة ضغط وتأثير. والتنسيق أمر حيوي، فوجود كيانات ضغط متنافسة تابعة لدول خليجية عدة متنافسة هو أسوأ من ألا يكون هناك كيان ضغط أصلاً. إذا كانت البلدان العربية الخليجية تساند مجموعات مختلفة، وتتسابق إلى موقف معين بحيث تحاول كل دولة، وعلى نحو أناني، تعزيز علاقتها بالولايات المتحدة وتسجيل النقاط على جيرانها، فإن جهودها محكومة لا محالة بالفشل. بالإضافة إلى أن هذا الموقف سيزيد من تمزّق الجماعة العربية الأمريكية. أما المفتاح فيكمن في جعل التركيز على السياسة الأمريكية العامة حيال الوطن العربي وعلى تعزيز العلاقة بين الطرفين، ما سيفيد إلى الحد الأقصى الوطن العربي ككل، بما فيه الخليج. وعلينا باستمرار أن ندرك أهمية القواعد والعمل الجماعي.

وأخيراً، فعلى مختلف البلدان العربية أن تفهم الحاجة، في كل تواصل مع الولايات المتحدة، لتبنّي مقاربة مشتركة. ومما استخلص من المقابلات مع مستجوَبين أمريكيين، فإن الخلافات العربية الداخلية الراهنة لن تقود، في سياق التداول مع الحكومة الأمريكية، إلّا إلى سردية غير متسقة وغير مقنعة، الأمر الذي يزيد من الارتباك على الجبهة الأمريكية (أمر يميّز البلدان العربية جميعها وليس وقفاً على الخليج العربي)[١٣٥]. لقد كانت حلقة الأواكس استثناء نادراً، إذ كان لمختلف البلدان العربية ٢٥ ضاغطاً مسجّلاً، وكانوا يضغطون لمصلحة قضية واحدة[١٣٦]. أما في حالة «دبي للموانئ» فلم تُظهر حتى البلدان الخليجية العربية أي جهد لمساعدة الإمارات في الدفاع عن موقفها.

على الرغم من أن هذا الكتاب لا يعطي خطة متكاملة عن كيفية إنشاء لوبي عربي أو لوبي عربي خليجي فهو يسلط الضوء على المشاكل التي يمكن أن تواجه مثل هذا المجهود ويضع الأطر العامة لمواجهتها. وعلى الرغم من أن إنشاء لوبي ليس بالأمر السهل فإن نجاح العرب في دعم جماعة أمريكية ضاغطة وفعالة فذلك سيغيّر من مسار العلاقات العربية ـ الأمريكية وسيؤثر بشكل كبير في سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة.

(١٣٥) Findley, *They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby*.

(١٣٦) Simpson, *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan*.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

سليمان، ميخائيل وديع (محرر). **العرب في أمريكا: صراع الغربة والاندماج**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

قاسمية، خيرية [وآخرون]. **السياسة الأمريكية والعرب**. ط ٣ جديدة موسّعة ومنقّحة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢)

دوريات

سعودي، هالة أبو بكر. «المنظمات العربية ـ الأمريكية ودورها في الدفاع عن القضايا العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٥٢، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

سليمان، ميخائيل. «الجالية العربية في الولايات المتحدة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢٠٩، تموز/يوليو ١٩٩٦.

السياسة الدولية: السنة ٣٥، العدد ١٣٨، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

العمّار، منعم. «العلاقات العربية ـ العربية، والتمسك بمفهوم السيادة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٧، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت): السنة ٩، العدد ٣، أيلول/سبتمبر ١٩٨١.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abdullah, Abdulkhaleq. *Contemporary Socio-political Issues of the Arab Gulf Moment: The LSE Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States*. London: London School of Economics and Political Science, 2010.

Abelson, Donald E. *American Think-tanks and their Role in US Foreign Policy*. London: Macmillan Press, 1996.

Ainsworth, Scott H. *Analyzing Interest Groups: Group Influence on People and Policies*. New York: Norton, 2002.

Alba-Juez, Laura. *Perspectives on Discourse Analysis: Theory and Practice*. Newcastle Upon Tyne, UK: Cambridge Scholars Publishing, 2009.

Al-Alkim, Hassan Hamdan. *The GCC States in an Unstable World: Foreign-Policy Dilemmas of Small States*. London: Saqi Books, 1994.

Anheier, Helmut K. *Nonprofit Organizations*. Milton Park, Abingdon, Oxon; New York: Routledge, 2005.

Bard, Mitchell. *The Arab Lobby: The Invisible Alliance that Undermines America's Interests in the Middle East*. New York: HarperCollins, 2010.

________. *The Water's Edge and Beyond: Defining the Limits to Domestic Influence on United States Middle East Policy*. New Jersey: Transaction Publishers, 1991.

Baumgartner, Frank R. [et al.]. *Lobbying and Policy Change: Who Wins, Who Loses, and Why*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 2009.

Ben-Moshe, Danny and Zohar Segev (eds.). *Israel, the Diaspora, and Jewish Identity*. Brighton [UK]; Portland, OR: Sussex Academic Press, 2007.

Berry, Jeffrey M. and Clyde Wilcox. *The Interest Group Society*. Glenview, IL: Scott, Foresman, 1989.

Bronson, Rachel. *Thicker than Oil: America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia*. New York: Oxford University Press; 2006.

Chetkovich, Carol and Frances Kunreuther. *From the Ground Up: Grassroots Organizations Making Social Change*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2006.

Cohen, Stephen P. *Beyond America's Grasp: A Century of Failed Diplomacy in the Middle East*. London: Macmillan, 2009.

Cole, Juan. *Engaging the Muslim World*. London: Macmillan, 2009.

Creswell, John W. *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches*. London: Sage, 2009.

________ and Vicki L. Plano Clark. *Designing and Conducting Mixed Methods Research*. Chichester, West Sussex, UK: Wiley Online Library, 2007.

Davidson, Roger H., Walter J. Oleszek and Frances E. Lee. *Congress and its Members*. Washington, DC: CQ Press, 2011.

Denzin, Norman K. and Yvonna S. Lincoln (eds.). *Strategies of Qualitative Inquiry*. 2nd ed. Thousand Oaks, CA: Sage, 2003.

De Tocqueville, Alexis. *Democracy in America*. Stilwell, KS: Digireads.com, 2004.

Emerson, Steven F. *The American House of Saud: The Secret Petrodollar Connection*. New York: F. Watts, 1985.

Feldman, Shai and Merkaz le-Mehqarim istrategiyyim ʻal Šem Yafe (Tel-Aviv). *US Middle East Policy: The Domestic Setting*. Boulder, CO: Westview Press, 1988. (JCSS Special Study)

Findley, Paul. *They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby*. Chicago, IL: Lawrence Hill Books, 1989.

Friedman, Thomas L. *From Beirut to Jerusalem*. London: Macmillan, 1995.

Gamson, William A. *The Strategy of Social Protest*. Homewood, IL: Dorsey Press, 1975.
Gause III, F. Gregory. *The International Relations of the Persian Gulf*. New York: Cambridge University Press, 2010.
Gelak, Deanna. *Lobbying and Advocacy: Winning Strategies, Resources, Recommendations, Ethics and Ongoing Compliance for Lobbyists and Washington Advocates*. Alexandria, VA: TheCapitol.Net, 2008.
Gibson, Joseph. *Persuading Congress: A Practical Guide to Parlaying an Understanding of Congressional Folkways and Dynamics into Successful Advocacy on Capitol Hill*. Alexandria, VA: TheCapitol.Net, 2010.
Global Trends 2030: Alternative Worlds. Washington, DC: National Intelligence Council, 2012.
Goott, Amy Kaufman and Steven Rosen (eds.). *The Campaign to Discredit Israel*. Washington, DC: American Israel Public Affairs Committee, 1983.
Goulding, Christina. *Grounded Theory: A Practical Guide for Management, Business and Market Researchers*. Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 2002.
Graziano, Luigi. *Lobbying, Pluralism, and Democracy*. London: Palgrave, 2001.
Grimmett, Richard F. *Arms Sales to Saudi Arabia: AWACS and the F-15 Enhancements*. [Washington, DC]: Library of Congress, Congressional Research Service, 1981.
Hamel, Jacques, Stephane Dufour and Dominic Fortin. *Case Study Methods (Qualitative Research Methods)*. Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 1993.
Hinnebusch, Raymond A. and Anoushiravan Ehteshami. *The Foreign Policies of Middle East States*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2002.
Holsti, Ole R. *Public Opinion and American Foreign Policy*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2009.
Kinninmont, Jane. *Kuwait's Parliament: An Experiment in Semi-democracy*. London: Chatham House, 2012.
Kissinger, Henry. *Does America Need a Foreign Policy?: Towards a New Diplomacy for the 21st Century*. New York: Simon and Schuster, 2001.
Kitty, Alexandra. *Outfoxed: Rupert Murdoch's War On Journalism*. New York: Red Wheel/Weiser, 2005.
Laham, Nicholas. *Crossing the Rubicon: Ronald Reagan and United States Policy in the Middle East*. Surrey, UK: Ashgate Publishing, 2004.
________. *Selling AWACS to Saudi Arabia: The Reagan Administration and the Balancing of America's Competing Interests in the Middle East*. Portsmouth, NH: Greenwood Publishing Group, 2002.
Levine, Bertram J. *The Art of Lobbying: Building Trust and Selling Policy*. Washington, DC: CQ Press, 2009.
Levins, Hoag. *Arab Reach: The Secret War against Israel*. Garden City, NY: Doubleday, 1983.
McAdam, Doug, John D. McCarthy and Mayer N. Zald (eds.). *Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1996.
Mearsheimer, John J. and Stephen M. Walt. *The Israel Lobby and US Foreign Policy*. London: Macmillan, 2007.

Miles, Matthew B. and A. Michael Huberman. *Qualitative Data Analysis: An Expanded Sourcebook*. Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 1994.

Olson, Mancur. *The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 2009. (Harvard Economic Studies; v. 124)

Partrick, Neil. *The GCC: Gulf State Integration or Leadership Cooperation Working*. London: Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States; London School of Economics and Political Science, 2011. (Research Papers; 19)

Paul, David M. and Rachel Anderson Paul. *Ethnic Lobbies and US Foreign Policy*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2009.

Powell, Walter W. and Paul J. Dimaggio (eds.). *The New Institutionalism in Organizational Analysis*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1991.

Pridham, Brian. *The Arab Gulf and the West*. London: Croom Helm, 1985.

The Proposed AWACS/F-15 Enhancement Sale to Saudi Arabia: Staff Report. Prepared for the Committee on Foreign Relations, United States Senate. Washington, DC: Governemt Printing Office, 1981.

Proposed Sale of Airborne Warning and Control Systems (AWACS) and F-15 Enhancements to Saudi Arabia: Hearings and Markup before the Committee on Foreign Affairs and its Subcommittees on International Security and Scientific Affairs and on Europe and the Middle East, House of Representatives, Ninety-seventh Congress, First Session, on H. Con. Res. 194, September 28, October 1, 6, and 7, 1981. Washington, DC: U.S. G.P.O., 1981.

Rabinovich, Itamar and Jehuda Reinharz. *Israel in the Middle East: Documents and Readings on Society, Politics, and Foreign Relations, Pre-1948 to the Present*. Hanover, NH: University Press of New England, 2008.

Rosenthal, Alan. *The Third House: Lobbyists and Lobbying in the States*. Washington, DC: CQ Press, 1993.

Safran, Nadav. *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security*. Ithaca, CA: Cornell University Press, 1985.

Said, Edward W. *Orientalism*. New York: Vintage Books, 1979.

Salaita, Steven. *Arab American Literary Fictions, Cultures, and Politics*. New York: Palgrave Macmillan, 2007.

Schadler, B. Holly. *The Connection: Strategies for Creating and Operating 501(c)(3)s, 501(c)(4)s, and Political Organizations*. Connecticut: Alliance for Justice, 2012.

Schlozman, Kay Lehman and John T. Tierney. *Organized Interests and American Democracy.* New York: Harper and Row, 1986.

Scollon, Ron. *Analyzing Public Discourse: Discourse Analysis in the Making of Public Policy*. London: Routledge, 2008.

Shaheen, Jack G. *Arab and Muslim Stereotyping in American Popular Culture*. Washington, DC: Center for Muslim-Christian Understanding, History and International Affairs, Edmund A. Walsh School of Foreign Service, Georgetown University, 1997. (Occasional Papers Series)

Shaw, Randy. *The Activist's Handbook: A Primer*. Oakland, CA: University of California Press, 2001.

Simpson, William. *The Prince: The Secret Story of the World's Most Intriguing Royal, Prince Bandar Bin Sultan*. New York: HarperCollins, 2008.
Smith, Hedrick. *Power Game: How Washington Works.* New York: Random House Digital, Inc., 1996.
Smith, Steven S., Jason M. Roberts and Ryan J. Vander Wielen. *The American Congress.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2013.
Smith, Tony. *Foreign Attachments: The Power of Ethnic Groups in the Making of American Foreign Policy*. Cambridge, MA; London: Harvard University Press, 2000.
Stake, Robert E. *The Art of Case Study Research*. Thousand Oaks, CA: Sage Publication, 1995.
Al-Suwaidi, Jamal S. *From Tribe to Facebook: The Transformational Role of Social Networks*. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2013.
Terry, Janice J. *U.S. Foreign Policy in the Middle East: The Role of Lobbies and Special Interest Groups*. London: Pluto Press, 2005.
Tillman, Seth P. *The United States in the Middle East, Interests and Obstacles*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1982.
Vajs, Kristin M. *AWACS: Airborne Warning and Control System.* Washington, DC: Library of Congress, Congressional Research Service, 1981.
Walker, Jack L. *Mobilizing Interest Groups in America: Patrons, Professions, and Social Movements*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1991.
Wodak, Ruth and Michael Meyer. *Methods for Critical Discourse Analysis*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 2009.
Wolfe, Ronald G. and Asad Abdul-Rahman. *The United States, Arabia, and the Gulf.* Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1980
Yin, Robert K. *Case Study Research: Design and Methods*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 2003.
Zaller, John. *The Nature and Origins of Mass Opinion*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1992.

Periodicals

Abdul Rahman, As'ad. «Arabs Need a Jewish-Style Lobby.» *Gulf News*: 5/2/2011.
Aldrich, John H., John L. Sullivan and Eugene Borgida. «Foreign Affairs and Issue Voting: Do Presidential Candidates «Waltz Before a Blind Audience?.» *American Political Science Review*: vol. 83, no. 1, March 1989.
«America's Pro-Israel Lobby: Powerful, but Not That Powerful.» *The Economist*: 27 September 2007.
«Arms and the Israel Lobby.» *Journal of Palestien Studies*: vol. 7, no. 4, Summer 1978.
El-Aswad, El-Sayed. «Narrating the Self among Arab Americans: A Bridging Discourse between Arab Tradition and American Culture.» *Digest of Middle East Studies*: vol. 19, no. 2, Fall 2010.
Atieh, Jahad. «Foreign Agents: Updating FARA to Protect American Democracy.» *University of Pennsylvania Journal of International Economic Law*: vol. 31, no. 4, Summer 2010.
«AWACS Diplomacy.» *Christian Science Monitor*: 25/8/1981.

Al Baik, Duraid and Samir Salama. «UAE Uncovers Muslim Brotherhood Cell, Arrests Its Members.» *Gulf News*: 1/1/2013.

Barringer, Felicity. «Confrontation in the Gulf: With Loyalty Split, Arab-Americans Fault Hussein, but Question U.S. Too.» *New York Times*: 16/8/1990.

Baumgartner, Frank R. and Beth L. Leech. «Interest Niches and Policy Bandwagons: Patterns of Interest Group Involvement in National Politics.» *Journal of Politics*: vol. 63, no. 4, November 2001.

________, Heather A. Larsen-Price and Beth L. Leech. «Congressional and Presidential Effects on the Demand for Lobbying,» *Political Research Quarterly*: vol. 64, no. 1, March 2011.

________, Virginia Gray and David Lowery. «Federal Policy Activity and the Mobilization of State Lobbying Organizations.» *Political Research Quarterly*: vol. 62, no. 3, September 2009.

Bazinet, Kenneth R. and Michael Mcauliff. «Dubai Deal Had Coast Guard at Sea – Pol.» *New York Daily News*: 28/2/2006.

Bennedsen, and Sven E. Feldmann. «Lobbying Bureaucrats.» *Scandinavian Journal of Economics*: vol. 108, no. 4, December 2006.

Berman, Ari. «Citizens Unite Against «Citizens United».» *Nation*: 29/7/2010.

Biketine, A. «Prospective Case Study Design.» *Organizational Research Methods*: vol. 11, no. 1, 2008.

Birnbaum, Jeffrey H. «Advocacy Groups Blur Media Lines.» *Washington Post*: 6/12/2004.

«The Birth of an Arab-American Lobby.» *The Economist:* 12 October 2000.

Black, Ian and Simon Tisdall. «Saudi Arabia Urges US Attack on Iran to Stop Nuclear Programme.» *The Guardian*: 28/11/2010.

Le Breton, Michel, Peter Sudhölter and Vera Zaporozhets. «Sequential Legislative Lobbying.» *Social Choice and Welfare*: vol. 39, no. 2, 2012.

Brill, Steven. «On Sale: Your Government.» *Time*: vol. 176, no. 2, 2010.

«Carrot Diplomacy.» *Christian Science Monitor*: 14/9/1981.

Cohen, Jennifer L. «Teachers in the News: A Critical Analysis of One US Newspaper's Discourse on Education, 2006–2007.» *Discourse: Studies in the Cultural Politics of Education*: vol. 31, no. 1, 2010.

Cooper, Christopher A., Anthony J. Nownes and Martin Johnson. «Interest Groups and Journalists in the States.» *State Politics and Policy Quarterly*, vol. 7, no. 1, March 2007.

Curtiss, Richard H. «The Dubai Ports World Deal: Manna to Publicity Hound Sen. Charles Schumer (D-NY).» *Washington Report on Middle East Affairs*: May-June 2006.

David, Gary C. «The Creation of «Arab American»: Political Activism and Ethnic (Dis) Unity 1.» *Critical Sociology*: vol. 33, nos. 5-6, September 2007.

Dickinson, Elizabeth. «US Looks to Allies to Secure Arabian Gulf.» *The National*: 24 April 2013.

Dorsey, James M. «Gulf Proxy War: UAE Seeks to Further Damage Qatar's Already Tarnished Image.» *Huffington Post*: 28/11/2014.

________. «Saudi Deal: AWACS for 32$ Oil.» *Christian Science Monitor*: 25/9/1981.

«Dubai Deal on Ports Draws Fire.» *Miami Herald*: 17/2/2006.

«Dubai Ruler Sets Up $10 Billion Arab Education Fund.» *Daily Times*: 20/5/2007.

Dusso, Aaron. «Legislation, Political Context, and Interest Group Behavior.» *Political Research Quarterly*: vol. 63, no. 1, March 2010.

Ehrlich, Sean D. «The Tariff and the Lobbyist: Political Institutions, Interest Group Politics, and US Trade Policy.» *International Studies Quarterly*: vol. 52, no. 2, June 2008.

Ellis, David. «Modeling the Information-seeking Patterns of Academic Researchers: A Grounded Theory Approach.» *The Library Quarterly: Information, Community, Policy*: vol. 63, no. 4, October 1993.

Ellis, Harry B. «Arab Decisions at Fez Could Undercut Camp David Plan.» *Christian Science Monitor*: 10/11/1981.

Emerson, Steven A. «AWACS and Presidential Power.» *Christian Science Monitor*: 26/10/1981.

Evans, Bronwynne C. David W. Coon and Ebere Ume. «Use of Theoretical Frameworks as a Pragmatic Guide for Mixed Methods Studies A Methodological Necessity?.» *Journal of Mixed Methods Research:* vol. 5, no. 4, October 2011.

Fang, Lee. «Saudi-Led Oil Lobby Group Financed 2012 Dark Money Attack Ads.» *The National*: 29 November 2012.

Fletcher, Michael A. and Richard Morin. «Bush's Approval Rating Drops to New Low in Wake of Storm.» *Washington Post*: 13/9/2005.

Gavrilos, Dina. «Arab Americans in a Nation's Imagined Community: How News Constructed Arab American Reactions to the Gulf War.» *Journal of Communication Inquiry*: vol. 26, no. 4, October 2002.

Gerges, Fawaz A. «Islam and Muslims in the Mind of America.» *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*: vol. 588, July 2003.

Godsell, Geoffrey. «Reagan Prestige, US Influence Ride on AWACS.» *Christian Science Monitor*: 27/10/1981.

Gopoian, J. David, Hobart Smith and William Smith. «What Makes PACs Tick?: An Analysis of the Allocation Patterns of Economic Interest Groups.» *American Journal of Political Science*: vol. 28, no. 2, May 1984.

Grossman, Gene M. and Elhanan Helpman. «Electoral Competition and Special Interest Politics.» *Review of Economic Studies*: vol. 63, no. 2, 1996.

Grynbaum, Michael M. and Sharon Otterman. «New York City Adds 2 Muslim Holy Days to Public School Calendar.» *New York Times*: 4/3/2015.

Habboush, Mahmoud. «UAE Nationals Ask: Why Can't We All Vote?.» *Huffington Post*: 21/9/2011.

Al Habtoor, Khalaf. «Arabs Must Say «No» to Imposed Democracy.» *Gulf News*: 28/9/2006.

Hanrahan, Mary U. «Highlighting Hybridity: A Critical Discourse Analysis of Teacher Talk in Science Classrooms.» *Science Education:* vol. 90, no. 1, January 2006.

Hansford, Thomas G. «Lobbying Strategies, Venue Selection, and Organized Interest Involvement at the US Supreme Court.» *American Politics Research*: vol. 32, no. 2, March 2004.

«Happy Now?.» *Washington Post*: 10/3/2006.

Helmreich, Jeffrey S. «The Israel Swing Factor: How the American Jewish Vote Influences US Elections.» *Jerusalem Letter/Viewpoints*: no. 446, January 2001.

Henderson, Simon. «The New Pillar: Conservative Arab Gulf States and U.S. Strategy.» *Policy Paper* (Washington Institute for Near East Policy): no. 58, 2003.

Herszenhorn, David M. «Administration Is Seeking $700 Billion for Wall Street.» *New York Times*: 20/9/2008.

Hishmeh, George S. «Arab Voice is not Heard Loud and Clear.» *Gulf News*: 3/5/2009.

Hitt, Greg and Neil King (Jr.). «Small Florida Firm Sowed Seed of Port Dispute.» *Wall Street Journal:* 28/2/2006.

Holzer, Jessica. «National Security Chill On Takeovers.» *Forbes:* 22 December 2006.

________. «Was the Law Followed on Dubai Ports Deal OK?.» *Forbes*: 23 February 2006.

Howell, Sally and Andrew Shryock. «Cracking Down on Diaspora: Arab Detroit and America's «War on Terror».» *Anthropological Quarterly*: vol. 76, no. 3, Summer 2003.

Jadallah, Dina and Laura el-Khoury. «State Power and the Constitution of the Individual: Racial Profiling and Arab Americans.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 32, no. 4, Fall 2010.

Jang, Eunice E. [et al.]. «Integrative Mixed Methods Data Analytic Strategies in Research on School Success in Challenging Circumstances.» *Journal of Mixed Methods Research,* vol. 2, no. 3, July 2008.

Kamrava, Mehran. «Mediation and Qatari Foreign Policy.» *Middle East Journal:* vol. 65, no. 4, Autumn 2011.

Kersh, Rogan. «State Autonomy and Civil Society: The Lobbyist Connection.» *Critical Review:* vol. 14, no. 2, 2000.

Khoury, Nabeel A. «The Arab Lobby: Problems and Prospects.» *Middle East Journal*: vol. 41, no. 3, Summer 1987.

Kirchgaessner, Stephanie. «US Coast Guard Warned on Dubai Ports Deal.» *Financial Times*: 28/6/2006.

Kirkpatrick, David D. «Law to Curb Lobbying Sends It Underground.» *New York Times*: 17/1/2010.

Lake, Eli. «U.A.E. Diplomat Mulls Hit on Iran's Nukes Prefers Strike to Armed Foe.» *Washington Times*: 6/7/2010.

Langton, James. «Kingdom Tower, Burj Khalifa and the Era of the Megatall Buildings.» *The National*: 18 March 2013.

Lateef, Abdul. «America, Israel and the Arabs.» *Pakistan Horizon*: vol. 27, no. 1, 1974.

Laor, Yitzhak. «Oil and the Soul of the Nation.» *Haaretz*: 25/11/2013.

Leech, Beth L. «Funding Faction or Buying Silence? Grants, Contracts, and Interest Group Lobbying Behavior.» *Policy Studies Journal*: vol. 34, no. 1, February 2006.

Lieberman, Robert C. «The «Israel Lobby» and American Politics.» *Perspectives on Politics*: vol. 7, no. 2, 2009.

Lindsay, James M. «Deference and Defiance: The Shifting Rhythms of Executive-Legislative Relations in Foreign Policy.» *Presidential Studies Quarterly*: vol. 33, no. 3, September 2003.

Lipton, Eric, Brooke Williams and Nicholas Confessore. «Foreign Powers Buy Influence at Think Tanks.» *New York Times*: 6/9/2014.

Malek, Alia. «Invisible Arab-Americans.» *The Nation*: 23/9/2010.

Mathias, Charles McC. (Jr.). «Ethnic Groups and Foreign Policy.» *Foreign Affairs*: vol. 59, no. 5, Summer 1981.

McCarthy, John D. and Mayer N. Zald. «Resource Mobilization and Social Movements: A Partial Theory.» *American Journal of Sociology*: vol. 82, no. 6, May 1977.

McGreal, Chris. «Israel Lobby Presses Congress to Soften Obama's Tough Stance on Netanyahu.» *The Guardian*: 30/3/2010.
McKay, Amy. «Negative Lobbying and Policy Outcomes.» *American Politics Research*: vol. 40, no. 1, 2012.
Mead, Walter Russel. «Jerusalem Syndrome: Decoding the Israel Lobby.» *Foreign Affairs*: vol. 86, no. 6, November-December 2007.
Nagel, Caroline R. and Lynn A. Staeheli. ««We're Just Like the Irish»: Narratives of Assimilation, Belonging and Citizenship amongst Arab-American Activists.» *Citizenship Studies*: vol. 9, no. 5, 2005.
Nassar-McMillan, Sylvia C., Richard G. Lambert and Julie Hakim-Larson. «Discrimination History, Backlash Fear, and Ethnic Identity Among Arab Americans: Post-9/11 Snapshots.» *Journal of Multicultural Counseling and Development*: vol. 39, no. 1, January 2011.
Nelson, David and Susan Webb Yackee. «Lobbying Coalitions and Government Policy Change: An Analysis of Federal Agency Rulemaking.» *Journal of Politics*: vol. 74, no. 2, April 2012.
Nyden, Philip. «From the Ground Up: Grassroots Organizations Making Social Change.» [book by Carol Chetkovich and Frances Kunreuther]. *American Journal of Sociology*: vol. 113, no. 6, May 2008.
O'Neil, Bard E. and Joseph Szyliowicz. «The Oil Weapon and American Foreign Policy.» *Air University Review*: vol. 28, no. 3, March-April 1977.
Otañez, Martin G. and Stanton A. Glantz. «Trafficking in Tobacco Farm Culture: Tobacco Companies Use of Video Imagery to Undermine Health Policy.» *Visual Anthropology Review*: vol. 25, no. 1, May 2009.
Oxley, Michael G. «Column By Thomas L. Friedman.» *Congressional Record*: vol. 52, no. 25, March 2006.
Pantin, Travis. «GCC Leaders to Decide on Site of Gulf Central Bank.» *The National*: 4 May 2009.
Parmelee, John H., Stephynie C. Perkins and Judith J. Sayre. ««What About People Our Age?»: Applying Qualitative and Quantitative Methods to Uncover How Political Ads Alienate College Students.» *Journal of Mixed Methods Research*: vol. 1, no. 2 April 2007.
«Paul Findley: Congress and the Pro-Israel Lobby.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 15, no. 1, Autumn 1985.
Pierre, Andrew J. «Arms Sales: The New Diplomacy.» *Foreign Affairs:* vol. 60, no. 2, Winter 1981.
Profeta, Barbara [et al.]. «Danger from above?: A Quantitative Study of Perceptions of Hazards from Falling Rockets in the Altai Region of Siberia.» *Health, Risk and Society*: vol. 12, no. 3, 2010.
Putnam, Robert D. «Bowling Alone: America's Declining Social Capital.» *Journal of Democracy*: vol. 6, no. 1, January 1995.
Rifai, Shoueb. «I Have a Dream, It Involves a Lobby.» *Daily Star*: 1/5/2010.
Roberts, Sam. «The Saudi Conncetion Fred Dutton.» *New York Times*: 2/4/1978.
Rosen, Steven J. «The Arab Lobby: The European Component.» *Middle East Quarterly*: vol. 17, no. 4, Fall 2010.

Rubin, Trudy. «Real Threat to U.S. Ports Isn't Dubai.» *Baltimore Sun*: 28/2/2006.

________. «Tensions Grow in US-Israel Relations.» *Christian Science Monitor*: 16/6/1981.

Runhaar, Hens, Carel Dieperink and Peter Driessen. «Policy Analysis for Sustainable Development: The Toolbox for the Environmental Social Scientist.» *International Journal of Sustainability in Higher Education*: vol. 7, no. 2, 2006.

Salaita, Steven. «Ethnic Identity and Imperative Patriotism: Arab Americans before and after 9/11.» *College Literature*: vol. 32, no. 2, 2005.

Salisbury, Robert H. «An Exchange Theory of Interest Groups.» *Midwest Journal of Political Science*: vol. 13, no. 1, Febraury 1969.

Sanchez, Raf. «US Election 2012: Mitt Romney Super-pac Donors Revealed.» *The Telegraph*: 1/2/2012.

Sayigh, Yazid. «The Gulf Crisis: Why the Arab Regional Order Failed.» *International Affairs* (Royal Institute of International Affairs): vol. 67, no. 3, July 1991.

Schmidt, Suzan and Jeffrey Smith. «Investigating Abramoff.» *Washington Post*: 22/6/2005.

Shah, Saeed. «Bidding War for P&O as Dubai Ports World Launches Takeover.» *Independent*: 31/10/2005.

Shain, Yossi. «Arab-Americans at a Crossroads.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 25, no. 3, Spring 1996.

Shammas, Diane S. «Post-9/11 Arab and Muslim American Community College Students: Ethno-religious Enclaves and Perceived Discrimination.» *Community College Journal of Research and Practice*: vol. 33, nos. 3-4, 2009.

Solowiej, Lisa A. and Paul M. Collins (Jr.). «Counteractive Lobbying in the U.S. Supreme Court.» *American Politics Research*: vol. 37, no. 4, July 2009.

Sperling, Godfrey (Jr.). «Hatfield Worries about AWACS, Anti-semitism.» *Christian Science Monitor*: 28/10/1981.

________. «Senate AWACS Stand Shifting?.» *Christian Science Monitor*: 8/10/1981.

Spindle, Bill, Neil King, Jr. and Glenn R. Simpson. «In Ports Furor, a Clash Over Dubai.» *Wall Street Journal*: 23/2/2006.

Stork, Joe. «The Carter Doctrine and US Bases in the Middle East.»*Merip Reports*: no. 90, 1980.

Suleiman, Michael W. «The Arab Community in the United States: A Review and an Assessment of the State of Research and Writing on Arab Americans.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 37, no. 1, 2010.

Syed, Aijaz Zaka. «How about an Arab Lobby?.» *Gulf News*: 10/6/2011.

Thurber, James A. «Political Power and Policy Subsystems in American Politics.» *Agenda for Excellence, Administering the State*: 1996.

Tichenor, Daniel J. and Richard A. Harris. «The Development of Interest Group Politics in America: Beyond the Conceits of Modern Times.» *Annual Review of Political Science*: vol. 8, June 2005.

Toumi, Habib. «Gulf Union is Inevitable: Saudi Prince Turki Al Faisal.» *Gulf News*: 8/12/2013.

Umrani, Munir. «How U.S.Reportedly Blocked Missile Deliveries to Hezbollah.» *Diplomatic Times Review*: 18 August 2006.

Victor, Jennifer Nicoll. «Strategic Lobbying Demonstrating How Legislative Context Affects Interest Groups' Lobbying Tactics.» *American Politics Research*, vol. 35, no. 6, November 2007.

Wald, Kenneth D. «The Diaspora Project of Arab Americans: Assessing the Magnitude and Determinants of Politicized Ethnic Identity.» *Ethnic and Racial Studies*: vol. 32, no. 8, 2009.

Walker, Jack L. «The Origins and Maintenance of Interest Groups in America.» *American Political Science Review*: vol. 77, no. 2, June 1983.

WAM. «36,277 out of 130,000 Voters Voted: Gargash.» *Khaleej Times*: 25/9/2011.

________. «Qatar's Amir Calls for Solid Arab Stance to End Israeli Aggression.» *Khaleej Times*: 19/11/2012.

Webbe, Stephen. «Senate Moves a Step Closer to Blocking AWACS Sale.» *Christian Science Monitor*: 16/10/1981.

Weisman, Jonathan and Bradley Graham. «Dubai Firm to Sell U.S. Port Operations.» *Washington Post*: 10/3/2006.

Witkin, Nathan. «Interest Group Mediation: A Mechanism for Controlling and Improving Congressional Lobbying Practices.» *Ohio State Journal on Dispute Resolution*: vol. 23, no. 2, 2007.

Wolf, Frieder. «Enlightened Eclecticism or Hazardous Hotchpotch? Mixed Methods and Triangulation Strategies in Comparative Public Policy Research.» *Journal of Mixed Methods Research*: vol. 4, no. 2, April 2010.

Zeleny, Jeff. «Sheldon Adelson to Meet with Romney during Israel Trip.» *New York Times*: 25/7/2012.

Zunes, Stephen. «The Israel Lobby: How Powerful is it Really?.» *Foreign Policy in Focus Special Report*: 16 May 2006.

Electronic Studies

«AAI Joins 150 Civil Rights Orgs to Demand Federal Action on Chapel Hill Murders.» Arab American Institute (13 February 2015), <http://www.aaiusa.org/aai-joins-150-civil-rights-orgs-to-demand-federal-action-on-chapel-hill-mur>.

Abrams, Elliott. «Qatar in Mali: Which Side Are They On?.» Pressure Points (22 January 2013), <http://blogs.cfr.org/abrams/2013/01/22/qatar-in-mali-which-side-are-they-on/#>.

«ADL Backgrounder: The Zayed Center Rule.» Anti Defamation League (ADL) (15 September 2013), <http://archive.adl.org/anti_semitism/zayed_center.asp>.

«Arab-American Household Income Exceeds U.S. Average.» (2010), <http://iipdigital.usembassy.gov/st/english/inbrief/2013/06/20130614276328.html#axzz3q38wxIAU>.

Barrett, Ted, Dana Bash and Ed Henry. «Coast Guard Raised Concerns on Port Deal.» CNN.com (28 February 2006), <http://edition.cnn.com/2006/POLITICS/02/27/ports.dubai>.

________, ________ and ________. «Executive Blasts «Myths» Surrounding Ports Deal.» CNN.com (2 March 2006), <http://edition.cnn.com/2006/POLITICS/02/28/ports.dubai>.

Bogardus, Kevin. «Justice Amps up Enforcement of Law on Foreign Advocacy.» The Hill (Online) (28 October 2011), <http://thehill.com/business-a-lobbying/190379-officials-turn-up-enforcement-of-foreign-lobby-law>.

Carroll, Lauren. «Last Time GOP Defeated Two Senate Incumbent Democrats? Try 1980.» Politi Fact (2 Novemebr 2014), <http://www.politifact.com/truth-o-meter/statements/2014/nov/02/sean-spicer/last-time-gop-defeated-two-senate-incumbent-democr>.

Chowdhury, Shyamal K. «Do Democracy and Press Freedom Reduce Corruption?: Evidence from a Cross Country Study.» ZEF Center for Development Research Bon University, <http://www.zef.de/fileadmin/webfiles/downloads/zef_dp/zef_dp85.pdf>.

«Clinton Criticises Bahrain over Protester Clashes.» BBC News US and Canada (16 March 2011), <http://www.bbc.co.uk/news/world-us-canada-12762500>.

Cordesman, Anthony H. «The United States, the Indian Ocean Region, and the Gulf.» Center for Strategic and International Studies, 2013, <http://csis.org/publication/us-indian-ocean-region-and-gulf>.

Crutsinger, Martin. «Bush Sends Congress $2.90T Spending Plan.» *9/11 Review:* 5 February 2007, <http://911review.org/Media/spending_plan_budget.html>.

«David Hammoud: Bringing American Companies to MENA.» WAMDA (24 January 2011), <http://www.wamda.com/2011/01/david-hammoud-bringing-american-companies-to-mena>.

«Expansion of Islamic Saudi Academy in Virginia Approved, Outraging Opponents.» Fox News (4 August 2009), <http://www.foxnews.com/story/2009/08/04/expansion-islamic-saudi-academy-in-virginia-approved-outraging-opponents.html>.

«Fact Sheet: DP World: Myth Vs. Fact.» (White House 2006), <http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2006/02/20060225-1.html>.

«Foreign-connected PACs.» (2013), <http://www.opensecrets.org/pacs/foreign.php>.

Franssen, Herman. «Obama and Declining U.S. Dependence on Imported Oil and Gas.» Middle East Institute (25 November 2014), <http://www.mei.edu/content/article/obama-and-declining-us-dependence-imported-oil-and-gas>.

Freedman, Allison Marz. «USINPAC and the U.S.-India Nuclear Deal: Lasting Influence or One Shot Victory?.» (Undergraduate Student Research, University of Pennsylvania, 2009), <http://repository.upenn.edu/curej/92>.

Fried, Charles [et al.]. «Lobbying Law in the Spotlight: Challenges and Proposed Improvements: Report of the Task Force on Federal Lobbying Laws, Section of Administrative Law and Regulatory Practice.» (American Bar Association, Washington, DC, January 2011), <http://www.americanbar.org/content/dam/aba/administrative/administrative_law/lobbying_law_in_the_spotlight_2011.authcheckdam.pdf>.

«From Ferguson to Chapel Hill: Together We Stand for Justice.» Arab America (26 February 2015), <http://www.arabamerica.com/events/ferguson-chapel-hill-together-stand-justice/#sthash.3pfwa2Qw.dpuf>.

«Homeland Security First Objected to Ports Deal.» <http://www.nbcnews.com/id/11562905/ns/us_news-security/t/homeland-security-first-objected-ports-deal>.

«Interview with Mohammed Sharaf.» directed by Wolf Blitzar, CNN.com (5 March 2006), <http://edition.cnn.com/TRANSCRIPTS/0603/05/le.01.html>.

Jaffit, Jonathan. «Fighting Sheikh Zayed's Funding of Islamic Studies at Harvard Divinity School: A Case Study.» Jerusalem Center for Public Affairs (17 November 2005), <http://www.jcpa.org/phas/phas-jaffit-05.htm>.

Kaplan, David E. «The Saudi Connection: How Billions in Oil Money Spawned a Global Terror Network.» U. S. News and World Report (9 December 2003), <http://www.usnews.com/usnews/news/articles/031215/15terror.htm>.

Kaplan, Eben. «The UAE Purchase of American Port Facilities.» Council on Foreign Relations (21 February 2006), <http://www.cfr.org/border-and-port-security/uae-purchase-american-port-facilities/p9918>.

«Key Questions about the Dubai Port Deal.» CNN, <http://edition.cnn.com/2006/POLITICS/03/06/dubai.ports.qa>.

Khan, Muqtedar. «Hillary Clinton Rejects Muslim Support,» iViews (2 November 2000), <http://www.themodernreligion.com/jihad/hilary-mkhan.htm>.

«The King of Islamophobia Returns: Muslim Radicalization Hearing Attacked by Ranking Democrat.» Arab American News (22 June 2012), <http://www.arabamericannews.com/news/index.php?mod=article&cat=USA&article=5735>.

Leogrande, William M. «The Cuba Lobby.» *Foreign Policy* (17 April 2013), <http://foreignpolicy.com/2013/04/12/the-cuba-lobby/>.

«Lobbying Rules: Foreign Agents Registration Act.» Public Citizen (2005), <http://www.citizen.org/documents/FARA.pdf>.

Mahmoud, Tamer Nagy. «Arab Rationalism,» *Foreign Policy*: May 2003, <http://foreignpolicy.com/2009/11/02/arab-rationalism/>.

McNamee, Mike, Stanley Reed and Susann Rutledge. «The Real Shipping News.» *Bloomberg Businessnews* (5 March 2006), <http://www.businessweek.com/stories/2006-03-05/the-real-shipping-news>.

Mendes, Elizabeth. «Americans Continue to Tilt Pro-Israel.» Gallup (2 March 2012), <http://www.gallup.com/poll/153092/americans-continue-tilt-pro-israel.aspx>.

«Miami Firm behind Arab Ports Deal Flap.» United Press International (28 February 2006), <http://www.upi.com/Business_News/2006/02/28/Miami-firm-behind-Arab-ports-deal-flap/UPI-16661141136816/>.

Moore, Micheal. «Fahrenheit 9/11.» (2004), <http://www.fahrenheit911.com>.

«More Tidbits on Eller and Co-Crimes, Romance and Lawsuits.» Chickenhawk Express (14 March 2006), <http://chickenhawkexpress.blogspot.ae/2006/03/more-tidbits-on-eller-co-crimes.html>.

Murphy, Maureen Clare. «Photostory: Chicago Protests Israel's Attacks on Lebanon and the Palestinians: Action and Activism.» Electronic Intifada (23 July 2006), <http://electronicintifada.net/content/photostory-chicago-protests-israels-attacks-lebanon-and-palestinians/6185>.

Overby, Peter. «Lobbyist's Last-Minute Bid Set Off Ports Controversy, NPR (8 March 2006), <http://www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=5252263>.

Otterman, Sharon. «Saudi Arabia: Withdrawl of U.S. Forces.» Council on Foreign Relations (2 May 2003), <http://www.cfr.org/saudi-arabia/saudi-arabia-withdrawl-us-forces/p7739#>.

Propublica, <http://www.propublica.org/about>.

«Qatar Grants Struggling Egypt $2 Billion Loan.» Associated Press (11 August 2012), <http://www.timesofisrael.com/qatar-grants-egypt-2-billion-loan>.

Sunlight Foundation, <http://sunlightfoundation.com/about>.

Ramstad, James. «Dubai Ports World Deal Risks National Security.» (1 March 2006), <https://votesmart.org/public-statement/156742/dubai-ports-world-deal-risks-national-security#.VjDJttIrLcs>.
Reilly, John Francis, Carter C. Hull, and Barbara A. Braig Allen. «IRC 501 (c)(4) Organizations,» Exempt Organizations–Technical Instruction Program for FY (2003), <https://www.irs.gov/pub/irs-tege/eotopici03.pdf>.
«Reply #68: Eller-ITO Stevedoring Company: Some background Info Here.» Democratic Underground (12 February 2006), <http://www.democraticunderground.com/discuss/duboard.php?az=show_mesg&forum=132&topic_id=2454971&mesg_id=2455762>.
Rogin, Josh. «Obama Administration Using Loophole to Quietly Sell Arms Package to Bahrain.» *Foreign Policy*: 27 January 2012, <http://foreignpolicy.com/2012/01/27/obama-administration-using-loophole-to-quietly-sell-arms-package-to-bahrain>.
«The Ronald Reagan Presidential Foundation and Library.» <https://www.reaganfoundation.org/economic-policy.aspx>.
Schumer, Chuck. «Sens. Schumer, Snowe Demand Answers from Homeland Security Department Over Coast Guard Dubious Assessment of Dubai Port Deal.» US Fed News Service, Including US State News (28 February 2006), <http://schumer.senate.gov/SchumerWebsite/pressroom/press_releases/2006/PR81.Coast%20Guard.022806.html>.
Smith, Michael and Dayan Candappa. «Dubai Ports to Buy Britain's P&O for $5.7 bln.» Reuters.com, <http://mailman.lbo-talk.org/2005/2005-December/026107.html>.
«Text: Arab Peace Plan of 2002.» <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/1844214.stm>.
US Elections News 2012, <http://www.theguardian.com/us-news/us-elections-2012>.
«U.S. Ambassador Commends UAE on $4.5 Million Donation for Hurricane Sandy Relief Efforts.» Abu Dhabi US Embassy (17 July 2013), <http://abudhabi.usembassy.gov/pr-07172013.html>.
Zablocki, Clement. «Report Disaproving the Proposed Sale of AWACS Aircraft Conformal Fuel Tank for F15 Aircraft AIM-9L Sidewinder Missile and Boeing 707 Ariel Refueling Aircraft.» (1981), <https://trackbill.com/bill/US/97/SCONRES37/a-concurrent-resolution-disapproving-the-proposed>.
Al-Zuhayyan, Abdulrahman. «Prince Bandar, Architect of Saudi-US Relations» *Arab News*: 6 October 2012, <http://www.arabnews.com/prince-bandar-architect-saudi-us-relations>.
Zunes, Stephen. «The Dubai Ports World Controversy: Jingoism or Legitimate Concern?.» Edited by John Gershman, *Foreign Policy in Focus* (13 March 2006), <http://www.fpif.org/articles/the_dubai_ports_world_controversy_jingoism_or_legitimate_concerns>.

Conferences

The NCUSAR Conference on US Relation with the Gulf (2012).
«Security in the Arabian Gulf», Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 9-10 December 2013.

فهرس

- ق -

- ك -

- ل -

- م -